

عبد الرحمن
البيهقي

الأنوار الكاشفة

عالم الكتب

الأنوار الكاشفة

لما في كتاب أضواء على السنة
بسم الزك والفضل والجماعة

تأليف
عبد الرحمن بن يحيى المصطفى البيهقي

عالم الكتب

الأفكار الكاشفة

لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والضليل والمجازفة

تأليف

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

غفر الله له

المطبعة السلفية - ومكتبتها

عالم الكتب

بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أقدم كتابي هذا الى أهل العلم وطالبيه الراغبين في الحق المؤثرين له على كل
ماسواه ، سائلا الله تعالى أن ينفعني وإياهم بما فيه من الحق ، ويقيني وإياهم شر ما فيه
من باطل حكيته عن غيري أو زلل مني ، فإن حظي من العلم زهيد ، وكان جمعي
للكتاب على استعجال مع اشتغالي بغيره ، فلم أكرر من مراجعة ما في متناولي
من مؤلفات أهل العلم ، ولا ظفرت ببعضها ، ومنها ما هو من مصادر الكتاب
المردود عليه « أضواء على السنة »

وقد سبقني الى الردّ عليه فضيلة الاستاذ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة
مدير دار الحديث بمكة المكرمة والمدرس بالحرم الشريف ، واستفدت من كتابه ،
جزاه الله خيرا

ولفضيلة السلفي الجليل المحسن الشهير نصير السنة الشيخ محمد نصيف اليد الطولى
في استحقاقي لإكمال الكتاب ، وإمدادي بالمراجع . وكذلك للأخ الفاضل البجاعة
الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع عضو مجلس الشورى ومدير مكتبة الحرم
المكي ، فانه أمدني ببعض المراجع من مكتبته الخاصة النفيسة ، وبالمراجعة والبحث
عن بعض النصوص . شكر الله سعيهم وأجزل أجرهم . ورجائي ممن يطالع كتابي
هذا من أهل العلم أن يكتب إليّ بما عنده من ملاحظات واستدراكات ، لأراعيها
أنا - أو من شاء الله تعالى - عند إعادة طبع الكتاب إن شاء الله تعالى . وفقنا الله
جميعا لما يحب ويرضى .

المؤلف

عبد الرحمن بن يحيى المعلى

غرة شهر رجب سنة ١٣٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله . اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل
إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، انك حميد
مجيد

أما بعد فإنه وقع إلى كتاب جمعه الاستاذ محمود أبو رية وسماه « أضواء على
السنة المحمدية » فطالعه وتدبرته ، فوجدته جمعا وترتيبا وتكميلا للطاعن في السنة
النبوية ، مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره . وقد ألف أخى العلامة الشيخ
محمد عبد الرزاق حمزة - وهو على فراش المرض ، عافاه الله - ردا مبسوطا على
كتاب أبي رية لم يكمل حتى الآن . ورأيت من الحق على أن أضع رسالة أسوق
فيها القضايا التي ذكرها أبو رية ، وأعقب كل قضية ببيان الحق فيها متحريرا إن
شاء الله تعالى الحق ، وأسأل الله تعالى التوفيق والتسديد ، إنه لا حول ولا قوة إلا
به وهو حسبي ونعم الوكيل

عنى أبو رية بإطراء كتابه ، فأثبت على لوحة : « دراسة محررة تناولت حياة
الحديث المحمدي وتاريخه ، وكل ما يتعلق به من أمور الدين والدنيا . وهذه
الدراسة الجامعة التي قامت على قواعد التحقيق العلمي (؟) هي الأولى في موضوعها لم
ينسج أحد من قبل على منوالها » . وكرر الإطراء في مقدمته وخاتمته . وكنت أحب
له لو ترفع عن ذلك وترك الكتاب ينبيء عن نفسه ، فإنه - عند العقلاء - أرفع له
ولكتاباه إن حمدوا الكتاب ، وأخف للذم إذا لم يحمده

بل استجراه حرصه على إطراء كتابه الى أمور أكرهها له تأتي الإشارة الى بعضها قريبا إن شاء الله

كان مقتضى ثقته بكتابه وقضاياه أن يدعو مخالفيه الى الرد عليه إن استطاعوا ، فما باله يقيهم بسلاح يرتد عليه وعلى كتابه إذ يقول ص ١٤ « وقد ينبعث له من يتناول الى معارضته ممن تعفنت أفكارهم وتنجرت عقولهم » . ويقول في آخر كتابه « وإن تضيق به صدور الحشوية وشيوخ الجهل من زوامل الأسفار الذين يخشون على علمهم المزور من سطوة الحق ، ويخافون على كساد بضاعتهم العفنة التي يستأكلون بها أموال الناس بالباطل ، أن يكتنفهم ضوء العلم الصحيح ، ويهتك سترهم ضوء الحجة البالغة ، فهذا لا يهمننا ، وليس لمثل هؤلاء خطر عندنا ولا وزن في حسابنا » . أما أنا فأرجو أن لا يكون لى ولا لأبى رية ولا لمتبوعيه عند القراء خطر ولا وزن ، وأن يكون الخطر والوزن للحق وحده .

٢ / قال أبو رية ص ٤ « تعريف بالسكتاب » يعنى كتابه طبعاً . ثم ذكر علو قدر الحديث النبوى . ثم قال « وعلى أنه بهذه المسكاة الجليلة والمنزلة الرفيعة ، فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم ويدرسونه على طريقتهم . وطريقة هذه الفئة التي اتخذتها لنفسها قامت على قواعد جامدة لا تتغير ولا تتبدل . فترى المتقدمين منهم وهم الذين وضعوا هذه القواعد قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع في تاريخهم ، ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحاً في نفسه أو غير صحيح معقولاً أو غير معقول ، إذ وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى فلا يعنيه من أمره شيء . . . »

أقول : مراده بقوله « العلماء » المشتغلون بعلم الكلام والفلسفة ، ولم يكن منهم قضية العقل أحد في الصحابة والمهتدين بهديهم من علماء التابعين وأتباعهم والذين يلونهم ، هؤلاء

كلهم ممن سماهم « رجال الحديث » ومنهم عامة المشهورين عند الامة بالعلم والإمامة من الساف . أولئك كلهم ليسوا عند أبي رية علماء ، لأنهم لم يكونوا يخوضون في غوامض العقول ، بل يفرون منها وينهون عنها ويمدونها زيفا وضلالا وخروجا عن الصراط المستقيم ، وقنعوا بعقل العامة . وأقول : مهما تكن حالهم فقد كانوا عقلاء العقل الذي ارتضاه الله عز وجل لأصحاب رسوله ورضيهم سبحانه لعرفته ولقهم كتابه ، ورضى ذلك منهم ، وشهد لهم بأنهم « المؤمنون حقا » ، « الراسخون في العلم » ، « خير أمة أخرجت للناس » وقال لهم في أواخر حياة رسوله : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » ، فمن زعم أن عقولهم لم تكن مع تسديد الشرع لها كافية وافية بمعرفة الله تعالى وفهم كتابه ومعرفة ما لا يتم الايمان ولا يكمل الدين إلا بمعرفته فانما طعن في الدين نفسه . وكان التابعون المهتدون بهدى الصحابة أقرب الخلق اليهم عقلا وعلمًا وهديًا ، وهكذا من اهتدى بهديهم من الطبقات التي بعدهم ، وهؤلاء هم الذين سماهم أبو رية « رجال الحديث »

قد يقال : أما نفي العلم والعقل عنهم فلا تنفاته اليه ، ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه ؟

أقول : نعم ، راعوا ذلك في أربعة مواطن : عند السماع ، وعند التحديث ، وعند الحكم على الرواة ، وعند الحكم على الأحاديث . فالمتثبتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه ، فان حفظوه لم يحدثوا به ، فان ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القبح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته . قال الامام الشافعي في الرسالة ص ٣٩٩ : « وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث الحديث مالا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه » . وقال الخطيب في الكفاية في علم الرواية ص ٤٢٩ : « باب وجوب اخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث » . وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث ، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة . فلا تكاد تجد حديثا بين البطلان

٣ إلا وجدت في سنده واحدا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة ، والأئمة كثيرا ما يجرحون الراوى بخبر واحد منكر جاء به فضلا عن / خبرين أو أكثر . ويقولون للخبر الذى تمتنع صحته أو تبعد « منكر » أو « باطل » ، وتجذب ذلك كثيرا فى تراجم الضعفاء وكتب العلل والموضوعات . والمتثبتون لا يوثقون الراوى حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثا حديثا

فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطا . نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح مثبتا ، ولكن العارف للمارس يميز هؤلاء من أولئك

هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم ، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به فى الدين ، مستكملة شرائط الصحة الأخرى ، وفوق ذلك وجدوا فى القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقىها أو هى من قبيلها قد ثقلت هى أيضا على المتكلمين ، وقد علموا أن النبى ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدى به فمن المعقول جدا أن يحىء فى كلامه نحو ما فى القرآن من تلك الآيات

من الحقائق التى يجب أن لا يغفل عنها أن الفريق الأول وهم الصحابة ومن اهتدى بهديهم من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم عاشوا مع الله ورسوله ، فالصحابه مع النبى ﷺ وهديه ومع القرآن ، والتابعون مع القرآن والصحابة والسنة وهم جراً . وإن الفريق الثانى وهم المتكلمون والمتفلسفون ونحوهم عاشوا مع النظريات والشبهات والأغلوطات والخصومات . وللمؤمن يعلم أن الهدى بيد الله ، وأنه سبحانه إذا شرع إلى الهدى سبيلا فالهدول الى غيره لن يكون إلا تباعدا عنه وتعرضا للحرمان منه ، وبهذا جاء القرآن ، وعليه تدل أحوال السلف واعتراف بعض أكابرهم فى أواخر أعمارهم ، والحقائق الطبيعية شئ . والحقائق الدينية شئ . آخر ، فمن ظن الطريق إلى تلك طريقا إلى هذه فقد ضل ضلالا بعيدا

واعلم أن أكثر المتكلمين لا يردون الأحاديث التي صححها أئمة الحديث ،
ولكنهم يتأولونها كما يتأولون الآيات التي يخالفون معانيها الظاهرة . لكن
بعضهم رأى أن تأويل تلك الآيات والأحاديث تعسف ينكره العارف باللسان
وبقانون الكلام وبطبيعة العصر النبوي ، والذي يخشونه من تكذيب القرآن
لا يخشونه من تكذيب الأحاديث فأقدموا عليه وفي نفوسهم ما فيها . ولهم عدة
مؤلفات في تأويل الأحاديث أو ردّها - قد طبع بعضها - فلم يهملوا الحديث كما
زعم أبو رية

البلاغة قول أبي رية « والادباء » يعني بهم علماء البلاغة يريد أنهم لم يتصدّوا لنقد
الاحاديث بمقتضى البلاغة ، قال في ص ٦ « ولما وصلت من دراستي الى كتب
الحديث ألفت فيها من الاحاديث ما يبعد أن يكون في / ألفاظه أو معانيه أو
أسلوبه من محكم قوله وبارع منطقته صلوات الله عليه ... وما كان يشير عجبى أنى إذا
قرأت كلمة لاحد أجلاف العرب أهتز لبلاغتها ، وترونى أريحية من جزالتها ، وإذا
قرأت بعض ما ينسب إلى النبي ﷺ من قول لا أجد له هذه الاريحية ولا ذاك
الاهتزاز ، وكنت أعجب كيف يصدر عنه صلوات الله عليه مثل هذا الكلام
المفسول من البلاغة والعارى عن الفصاحة ، وهو أبلغ من نطق بالضاد ، أو يأتى
منه مثل تلك المعانى السقيمة وهو أحكم من دعا الى رشاد »

أقول : أما الاحاديث الصحيحة فليست هي بهذه المثابة ، والاهتزاز والاريحية
مما يختلف باختلاف الفهم والنوق والهوى ، ولئن كان صادقا في أن هذه حاله مع
الاحاديث الصحيحة فلن يكون حاله مع كثير من يات القرآن وسوره إلا قريبا
من ذلك . هذا والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، والنبي ﷺ كان همه
إفهام الناس وتعليمهم على اختلاف طبقاتهم ، وقد أمره الله تعالى أن يقول
﴿ وما أنا من المتكلفين ﴾ والكلمات المنقولة عن العرب ليست بشيء يذكر بالنسبة

إلى كلامهم كله ، وإنما نقلت لطرافتها ، ومقتضى ذلك أنه لم يستطرف من كلامهم غيرها . وكذلك المنقول من شعرهم قليل ، وإنما نقل ما استجيد ، والشعر مظنة التصنع البالغ ، ومع ذلك قد تقرأ القصيدة فلا تهتز إلا للبيت والبيتين ، ثم إن كثيرا مما نقل عن النبي ﷺ روى بالمعنى كما يأتى . فأما سقم المعنى فقد ذكر علماء الحديث أنه من علامات الموضوع ، كما نقله أبو رية نفسه ص ١٠٤ . وذكر ابن أبي حاتم في مقدمة (الجرح والتعديل) ص ٣٥١ في علامات الصحيح « أن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة » فإن كان أبو رية يستسقم معانى الأحاديث الصحيحة فمن نفسه أتى

ومن يك ذافم مرة مريض يجد مرأبه العذب الزلزالا

قوله « ... أما المعنى فلا يعنيه من أمره شيء » كذا قال ، وقد أسلفت أن رعايتهم للمعنى سابقة ، يراعونه عند السماع ، وعند التحديث ، وعند الحكم على الراوى ، ثم يراعونه عند التصحيح . ومنهم من يتسامح في بعض ذلك ، وهم معروفون كما تقدم . وقد قال أبو رية ص ١٠٤ : « ذكر المحققون أمورا كلية يعرف بها أن الحديث موضوع ... » فذكر جميع ما يتعلق بالمعنى - نقل عنهم . فإن قال : ولكن مصححي الأحاديث لم يراعوا ذلك . قلت : أما المثبتون كالبخاري ومسلم فقد راعوا ذلك . بلى في كل منها أحاديث يسيرة انتقدها بعض الحفاظ أو ينتقدها بعض الناس . ومرجع ذلك إما إلى اختلاف النظر ، وإما إلى اصطلاح لها يغفل عنه المنتقد ، وإما إلى الخطأ الذي لا ينبج منه بشر . وقد انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند ، فهل يقال لأجل ذلك إنها لم يراعيا هذا أيضا ؟

٥ / قال ص ٥ « وعلى أنهم قد بذلوا أقصى جهدهم في دراسة علم الحديث من حيث روايته ... فانهم قد أهملوا جميعا أمرا خطيرا ... أما هذا كله .. فقد انصرف عنه العلماء والباحثون وتركوه أخبارا في بطون الكتب مبعثرة ... »

يعنى فجمعها هو فى كتابه . وغالب ذلك قد تكفلت به كتب المصطلح ، وسائره فى كتب أخرى من تأليف المحدثين أنفسهم ، ومنها ينقل أبو رية

وقال ص ٦ « أسباب تصنيف هذا الكتاب الخ » الى أن قال : « ومما راعى أنى أجد فى معانى كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح » . أقول : لا ريب أن فى ما ينسب الى النبى ﷺ من الاخبار ما يردّه العقل الصريح ، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه فى كتب الموضوعات ، وما لم يذكر فيها منه فلن تجد له إسنادا متصلا إلا وفى رجاله ممن جرحه أئمة الحديث رجل أو أكثر ، وزعم أن فى الصحيحين شيئا من ذلك سيأتى النظر فيه وقد تقدمت قضية العقل . قال « ولا يثبت علم صحيح ولا يؤيده حس ظاهر أو كتاب متواتر » أقول لا أدرى ما فائدة هذا مع العلم بأن ما يثبت العلم الصحيح أو يؤيده الحس الظاهر لا بد أن يقبله العقل الصريح ، وإن القرآن لا يؤيد ما لا يقبله العقل الصريح

ثم قال « كنت أسمع من شيوخ الدين عفا الله عنهم أن الأحاديث التى تحملها كتب السنة قد جاءت كلها على حقيقتها . . . »

أقول : العامة فى باديتنا باليمن ، والعامة من مسلمى الهند ، اذا ذكرت لأحدهم حديثا قال : أصحيح هو ؟ فان قلت له هو فى سنن الترمذى - مثلا - قال : هل جميع الأحاديث التى فى الكتاب المذكور صحيحة ؟ فهل هؤلاء أعلم من شيوخ الدين فى مصر ؟

ثم ذكر حديث « من كذب على الخ » وقضايا أخرى ذكر أنها انكشفت له ، أجل القول فيها هنا على أن يفصلها بعد ، فأخرت النظر فيها الى موضع تفصيلها ثم قال ص ١٣ « لما انكشف لى ذلك كله وغيره مما يحمله كتابنا ، وبدت لى حياة الحديث المحمدى فى صورة واضحة جلية تتراعى فى مرآة مصقولة ، أصبحت على بينة من أمر ما نسب الى الرسول من أحاديث آخذ ما آخذ منه

ونفسى راضية ، وأدع ما ادع وقلبي مطمئن ، ولا على في هذا أو ذلك حرج ،
أو جناح »

أقول : أما إنه بعد اطلاعه على ما نقله في كتابه هذا صار عارفا بتاريخ
الحديث النبوى إجمالا فهذا قريب ، لولا أن هناك قضايا عظيمة يصورها في كتابه
هذا على تقيض حقيقتها كما سنقيم عليه الحجة الواضحة إن شاء الله تعالى . وأما أنه
أصبح على بينة الى آخر ما قال فهذه دعوى تحتمل تفسيرين : الأول أنه أصبح
يعرف بنظرة واحدة الى الحديث من الأحاديث حقيقة حاله من الصحة قطعا أو
ظنا / أو احتمالا أو البطلان كذلك . الثانى أنه ساء ظنه بالحديث النبوى - إن
لم يكن بالدين كله - فصار لا يراه إلا أداة يستغلها الناس لأهوائهم ، فأصبح يأخذ
منه ما يوافق هواه ويرد ما يخالف هواه ، بدون اعتبار لما فى نفس الأمر من
صحة أو بطلان

من الجور أن تزعم أن مراد أبى رية هو ما تضمنه التفسير الأول لأن ذلك
باطل مكشوف . وذلك أن للقضية شطرين : الأول أن يدع الحديث ، الثانى أنه
يأخذ به . فأما الشطر الأول فالمسلم لا يدع الحديث وقلبه مطمئن إلا إذا بان له أنه
لا يصح ، والذى فى كتاب أبى رية مما ذكر أنه يدل على عدم الصحة إما أن
يقتضى امتناع الصحة قطعا كمنافضة الخبر للعقل الصريح أو للحس أو لنص القرآن ،
وإما أن يقتضى استبعادها فقط ، والأول لا يحتاج الناس فيه الى كتاب أبى رية
هذا ، والثانى لا يكفي فانه قد يثبت الخبر ثبوتا يدفع الاستبعاد ، إذن فشرة مجهوده
وكتابه بالنظر الى هذا الشطر ضئيلة لا يابق التسبح بها

وأما الشطر الثانى فمن الواضح أن انتفاء الموانع الظاهرة كمنافضة العقل
الصريح ونحوه إنما يفيد إمكان الصحة ، ثم يحتاج بعد ذلك الى النظر فى السنة ،
فإن كان موثق الرجال ظاهر الاتصال قيل : صحيح الاسناد . ثم يبقى احتمال

العلة القادحة بما فيه من الشذوذ الضار والتفرد الذى لا يمحتمل ، والنظر فى ذلك هو كما قال أبو رية ص ٣٠٢ « لا يقوم به إلا من كان له فهم ثاقب وحفظ واسع ومعرفة تامة بالأسانيد والمتون وأحوال الرواة » وهذه درجة لا تنال بمجهود أبى رية ولا بأضعاف أضعافه . فبان يقينا أن أبا رية لا يمكنه الاستقلال بتصحيح حديث ، بل كتابه ينادى عليه أنه لا يمكنه أن يستقل بتصحيح إسناد . إذن فلم يفده بمجوده شيئا فى هذا الشطر ، وبقي فيه كما كان حالة على تصحيح علماء الحديث . هذا حال التفسير الأول ، وأما التفسير الثانى فلا أدرى غير أنه يشهد له صنيع أبى رية فى ما يأتى من كتابه من رد الأحاديث والاختبار الثابتة ، والاحتجاج كثيرا بالضعيفة والواهية والمكذوبة . والله أعلم

قال ص ١٣ « ولا يتوهم أحد أنى بدع فى ذلك ، فان علماء الامة لم يأخذوا بكل حديث نقلته اليهم كتب السنة ، فليسعى ما وسعهم بعد ما تبين لى ما تبين لهم ، وهذا أمر معلوم لا يختلف فيه عالم ، اللهم إلا الحشوية الذين يؤمنون بكل ما حمل سيل الرواية ، سواء كان صحيحا أم غير صحيح ، مادام قد ثبت سنده على طريقتهم »

أقول : لم يجهل أحد من أهل العلم ما قدمته قريبا فى شأن صحة الحديث ، ولكنهم لا يميزون مخالفة حديث تبين إمكان / صحته ثم ثبت صحة إسناده ولم يعلم ما يقدح فيه أو يعارضه . وأبو رية يعيب عليهم هذا ويبيح لنفسه أن يعارض نصوص القرآن وإجماع أهل الحق بأحاديث وأخبار وحكايات لا يعرف حال أسانيدھا . ومنها الضعيف والواهى والساقط والكذب ، ويكثر من ذلك كما ستره

قد يقال : ربما يدعى أنه أصبحت له ملكة وذوق يعرف بها الصحيح بدون معرفة سند ولا غيره . أقول : هذه دعوى لا تقع من عاقل يحترم عقول

الناس ، وقد قال أبو رية ص ٢١ « قد ثبت أن النبي ﷺ كان يصدق بعض ما يفتره المنافقون » ونقل ص ١٤٢ عن صاحب النار محتجاً به قوله « والنبي ﷺ ما كان يعلم الغيب ، فهو كسائر البشر يحمل كلام الناس على الصدق اذا لم تحف به شبهة ، وكثيرا ما صدق المنافقين والكفار في أحاديثهم » فهل يدعى أبو رية لنفسه درجة لم يباغها النبي ﷺ ولا غيره ؟ إذن فلن نعدم ممن عرف ما في كتابه هذا وأضعاف أضعافه من يمارضه قائلاً : قد حصل لي ملكة وذوق أعلى مما حصل لك ، وأنا أعرف بطلان هذا الذي احتججت به . فتسقط الدعويان ويقوم العقل والعدل . أما ما ذكره عن علماء الأمة فستأتي حكايته في ذلك ونبين حالها إن شاء الله ، والحق أنه لم يكن في علماء الأمة المرضيين من يرد حديثاً بلغه إلا لعذر يحتمله له أكثر أهل العلم على الأقل . ولو كان حال أبي رية في الرد والمذر كحال أحدهم لساغ أن يقال : يسه ما يسههم ، وإن كان البون شاسعاً جداً . ولكن له شأن آخر كما يأتي

قال : قال ابن أبي ليلى « لا يفتقه الرجل في الحديث حتى يأخذ منه ويدع » وقال عبد الرحمن بن مهدي « لا يكون إماماً في الحديث من تتبع شواذ الحديث ، أو حدث بكل ما يسمع ، أو حدث عن كل أحد »

أقول : هذا موجه الى فريق من الرواة كانوا يكتبون ويروون كل ما يسمعون من الأخبار ، يرون أنه ليس عليهم إلا الأمانة والصدق وبيان الأسانيد ، تاركين النقد والفتق في الحديث والإمامة لغيرهم . فأما الأخذ والرد للعمل والاحتجاج فكل أحد يعلم أنه يؤخذ ما يصح ، ويترك ما لا يصح . وصر قريباً حال أبو رية في هذا

قال أبو رية « ولما كان هذا البحث لم يعن به أحد من قبل كما قلنا . . . » أقول : قد تقدم أن الذي يسوغ له ادعاؤه هو أنه جمع في كتابه هذا ما لم يجمع

في كتاب من قبل ، والقناعة راحة

ثم قال « وكان يجب أن يفرد بالتأليف منذ ألف سنة عندما ظهرت كتب الحديث المعروفة . . . حتى توضع هذه الكتب في مكانها الصحيح من الدين ، ويعرف الناس حقيقة ما روى فيها من أحاديث . . . »

أقول : إن ما جمعه في كتابه من كلام غيره منه ما هو مقبول ، ومنه ما يعلم حاله من رسالتي هذه ، فأما للمقبول فمن مؤلفات / المحدثين نقل ، وفيها أكثر منه وأنفع وأرفع ، وأما المرذول فليس له حساب ، وقد نهوا عليه في مؤلفاتهم ، وكثرة الباطل نقصان ، غير أن للباطل هواة : منهم طائفة يثني عليها أبو رية من قلبه ، وطائفة لا يرضاها ولا يكتنه رأى أن في كلامه ما يعجبها فراح يتملقها في مواضع رجاء أن يروج لديها كتابه كما راج لديها كتاب فلان

ثم قال ص ١٤ « ولأن هذا البحث كما قلنا طريف أو غريب »

أقول : قد خجلت من كثرة مناقشة أبي رية في إطاره لكتابه ، مع أنه عنده بمنزلة ولده يتعزى به عن ولده العزيز مصطفى ، ولذلك جعله باسمه كما ذكره أول الكتاب تحت عنوان « الاهداء » ، وأحسبه يتصور أن الرد على كتابه معناه أن يلحق هذا الولد بمصطفى ، ولذلك يقول هنا « وقد ينبعث له من يتناول الى معارضته ممن تعفت أفكارهم وتحجرت عقولهم » ولو قال : قلوبهم لكان أنسب لحاله

قال « فقد استكثرت فيه من الأدلة التي لا يرقى الشك اليها ، وأتريد من الشواهد التي لا ينال الضعف منها »

أقول : سوف ترى إذا انجلي القبار أفرس تحتك أم حجار !

قال « وبرغمي أن أنصرف في هذا الكتاب عن النقد والتحليل ، وهي الاصول التي يقوم العلم الصحيح في هذا العصر عليها »

أقول : قد ذكر هو ص ٣٢٧ أن علماء فقه الحديث قد عرفوا تلك الأصول ونقل عن صاحب المنار قوله « إن لعلماء فقه الحديث من وراء نقد أسانيد الأخبار والآثار قدما آخر لم يتونها . . . ويشاركونهم في هذا النوع من النقد رجال الفاسقة والأدب والتاريخ ويسمونهم في عصرنا النقد التحليلي » فإن كان أبو رية يحسنه فأنما عدل عنه ليتسع له المجال فيما يكره أن يتضح للمثقفين

لكن قال بعد هذا « وقد اضطرت الى ذلك لأن قومنا حديثو عهد بمثل هذا البحث ، على أنى أرجو أن يكون قد انقضى ذلك العهد الذي لا يشيع فيه إلا التفاف العلمى والرثاء الدينى ، ولا ينشر فيه إلا ما يروج بين الدهماء ويرضى عنه من يزعمون للناس زورا أنهم من المحدثين أو العلماء » وهذا يشعر أو يصرح بأنه يريد بالنقد التحليلى أمرا آخر انصرف برغمه عنه ائقاء لعلماء المسلمين وعامتهم وأخذوا بنصيب مما يسميه بالتفاف العلمى والرثاء الدينى . وفى كتابه أشياء تدل على قرب وأشياء تدل على بعد ، وعبارته هذه ونحوها قريب من الضرب الاول وتلفت النظر الى الثانى ، فنه ما مر فى أول كتابه من الإشارة الى أن جميع الذين اشتهروا فى القرون الأولى بالعلم والإمامة ليسوا عنده علماء . ويأتى كلامه فى الصحابة رضى الله عنهم وهجومه السوق لأبى هريرة رضى الله عنه ومحاولته قلب محاسنه عيوباً والاستدلال بالحكايات الكاذبة للغرض منه واختلاق التهم / الباطلة ٩ لتكذيبه ، وذلك ينبىء عن فقر مدقع من توقير النبى ﷺ واحترام جانبه وجود شديد لبركة صحبته وملازمته وخدمته . وأهم من ذلك أن أبا رية يقسم الدين الى عام وخاص ، ويقول إن العام هو الدلائل القطعية من القرآن ، والسنن العملية المتواترة التى أجمع عليها مسلمو الصدر الاول وكانت معلومة عندهم بالضرورة . انظر ص ٣٥٠ فى كتابه . ثم يعود فيقرر أن الدلائل النقلية كلها ظنية . انظر ص ٣٤٦ و ٣٥٣ منه . وأن الدين كله فى القرآن لا يحتاج معه الى غيره . « حسبنا كتاب الله » انظر ص ٣٤٩ منه ، وأنه لا يلزم من الاجماع على

حكم مطابقته لحكم الله في نفس الامر » انظر ص ٣٥٢ منه . ومجموع هذا يقتضى أن يكون الدين كله خاصا عنده . ومعنى الخاص على ما يظهر من كلامه أن الدين فيما عدا الأمور القضائية « موكول إلى اجتهاد الافراد » كأنه يريد أنه قضية فردية تخص كل فرد فيما بينه وبين الله لا شأن له بغيره ولا لغيره به . وفي الأمور القضائية « موكول إلى أولى الامر » كأنه يريد أن للمقتن أو القاضي أن يأخذ بالحكم الديني إذا وافق رأيه وله أن يدعه . انظر ص ٣٥٣ منه . ونجده محتج كثيرا بأقوال لا يعتد صحتها بل قد يعتد بطلانها ولكنه يراها موافقة لغرضه . ويحاول إبطال أحاديث صحيحة بشبهات ينتقل الذهن فور إيرادها الى ورودها على آيات من القرآن . فهذا وأشباهه يجعلنا نشفق على أبو رية ومنه

قال « وأرجو كذلك وقد حسرتُ النقاب عن وجه الحق في أمر الحديث الحمدي الذي جعلوه الاصل الثاني من الادلة الشرعية بعد السنة العملية . . . »

أقول : نعم نحن المسلمين لا نفرق بين الله ورسله ، بل نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله المبلغ لدين الله والمبين لكتاب الله بسنته ، بقوله وفعله وغير ذلك مما بين به الدين ، وتؤمن وتدين بما بلغنا إياه بالكتاب وبالسنة ، والاحاديث اخبار عن السنة ، إذا ثبتت ثبت ما دلت عليه السنة ، ولسنا نحن بالجامع على السنة بهذه المرتبة ، بل الله عز وجل جعلها . وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة . وقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه ، ووفق الامة التي وصفها بأنها خير أمة أخرجت للناس قوام أئمتها وعلمائها بما أمروا به من حفظ الدين وتبليغه على الوجه الذي اختاره الله ورسوله فلم يزل محفوظا إن خفي بعضه على الجهال لم يخف على العلماء ، وإن خفي على بعض العلماء لم يخف على بقيتهم ، وما في كتابك هذا من حق فعنهم قلته ، وباطلك مردود عليك

قال « واتخذوا منه أسانيد لتأييد الفرق الاسلامية ودلائل على الخرافات

والأوهام ، وقالوا بزعمهم إنها دينية »

أقول : ملرمن فرقة من الفرق الاسلامية إلا ولديها شيء من الحق ؛ وما تسميه أنت خرافات وأوهاما منه ما هو حق وإن / زعمت . والأحاديث التي يشبها أهل العلم حق ولا يستنكر للحق أن يشهد للحق . وأما الأحاديث الباطلة فمنها ما نصوا على بطلانه وهو كثير ، ومنها ما يعرف بالنظر فيه على طريقتهم بطلانه أو وهنه أو على الأقل الشك في صحته

قال « وكشفت القنصاع عما خفي على الناس أمره » أقول : أما أهل العلم فلم تزدهم علما ، وأما غيرهم فالذي في كتابك مما يضللهم ويلبس عليهم دينهم أكثر مما قد يفيدهم

ثم قال « أرجو أن أكون قد وقتت الى الدفاع عن السنة القولية وحياطتها عما يشوبها ، وأن يصاب كلام الرسول من أن يتدسس اليه شيء من افتراء الكاذبين ، أو ينال منه كيد المنافقين وأعداء الدين ، وأن تنزه ذاته الكريمة من أن يعزى إليها إلا ما يتفق وسمو مكانها وجلال قدرها »

أقول : أما ما نقله من كتب علماء الحديث من شرائط الصحيح وبيان المعتبر وعلامات الموضوع وبيان أن كثيرا من الأحاديث الصحيحة رويت بالمعنى ونحو ذلك فانه يليق به هذا الوصف . وأما كثير مما نقله عن غيرهم أو جاء به من عنده فوصفه بذلك بمنزلة أن يجمع رجل كتابا يطعن في آيات كثيرة من القرآن بزعم أنها ليست منه وأن فيه كثيرا من ذلك ثم يزعم أن غرضه هو « الدفاع عن الكلام الرباني وحياطته عما يشوبه وأن يصاب كلام رب العزة » وأن تنزه ذاته المقدسة من أن يعزى إليها إلا ما يليق بجلالها . . . » ونحو ذلك

قال ص ١٥ « وإذا كان هذا الكتاب سيغير ولا ريب من آراء كثير من المسلمين فيما ورثوه من عقائد . . . فانه سيقفهم إن شاء الله على حقائق كثيرة م - ٢ * الأنوار الكاشفة

تزيدهم تبصرة وعلماً بدينهم ، ويحل لهم مشاكل متعددة مما تضيق به صدورهم ،
ويدفع شبهات يتكئ عليها الخالفون . . . »

أقول : الكلام على هذا نحو مما قبله . وبعدُ فإن أضرَّ الناس على الاسلام
والمسلمين هم الحامون الاستسلاميون ، يطعن الأعداء في عقيدة من عقائد الاسلام
أو حكم من أحكامه ونحو ذلك فلا يكون عند أولئك الحاميين من الايمان
واليقين والعلم الراسخ بالدين والاستحقاق لعون الله وتأنيده ما يثبتهم على الحق
ويهديهم الى دفع الشبهة ، فيلجأون إلى الاستسلام بنظام ، ونظام المتقدمين التحريف
ونظام المتوسطين زعم أن النصوص النقلية لا تفيد اليقين والمطلوب في أصول الدين
اليقين ، فعزلوا كتاب الله وسنة رسوله عن أصول الدين . ونظام بعض العصريين
التشذيب ، وأبورية يحاول استعمال الأنظمة الثلاثة ويوغل في الثالث . على أن
أولئك الذين سميتهم محامين كثيراً ما يكونون هم الخصوم ، والباطل جشع ، وقد قال
الله تبارك وتعالى ﴿ ٢٣ : ٧٠ ﴾ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض
ومن فيهن ﴾

١١ / وقال عز وجل ﴿ ٢ : ١٢٠ ﴾ ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى
تتبع ملتهم ، قل إن هدى الله هو الهدى ﴾ وقال سبحانه ﴿ ٣ : ١٠٠ ﴾ يا أيها
الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم
كافرين . وكيف تكفرون وأنتم تلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله ﴾ والرسول
فينا بسنته . وقال تعالى ﴿ ٢ : ٢١٧ ﴾ ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم إن
استطاعوا ، ومن يرددكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم
في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾

قال أبو رية ص ١٥ : « وإنى لأتوجه بعملى هذا - بعد الله سبحانه وله
العمة - إلى المثقفين من المسلمين خاصة ، وإلى المهتمين بالدراسات الدينية عامة »

يعنى المستشرقين من اليهود والنصارى والملاحدين « ذلك بأن هؤلاء وهؤلاء الذين يعرفون قدره ، والله أدعو أن يجدوا فيه جميعا ما يرضيهم ويرضى العلم والحق معهم » أقول : أما المستشرقون فاللذى يرضيهم معروف . وأما المثقفون فيريد أبو رية الثقافة الغربية ، ويطمع أبارية فيهم أن يرى أكثرهم عزلا عن الواقعيين الاسلاميين : العلم الدينى ، والنساعة . وأما علماء المسلمين ، وعامتهم وهم مظنة الخير فهم عند أبى رية سفهاء ، وأقرأ عشرين آية من أول سورة البقرة

ثم ختم أبو رية مقدمته بالدعاء لمجوده وكتابه . وأنا أسأل الله تبارك وتعالى أن ينفعنى والمسلمين ومن شاء من عباده بما فى كتابى هذا من صواب ، ويقينى وإياهم شر ما فيه من خطأ ، ويوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه

السنة

١٢

/ ثم شرع أبو رية بعد الخطبة في الكتاب فقال ص ١٦ « السنة . . . » ،
ونقل عبارات منها عبارة عن تعريفات الجرجاني زاد في آخرها زيادة في نحو ثلاثة
أسطر لم أجدها في التعريفات في آخرها « ثم اصطلح المحدثون على تسمية كلام
الرسول حديثاً وسنة » ثم قال أبو رية « وقالوا : السنة تطلق في الأكثر على
ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير »

أقول : تطلق السنة لغة وشرعاً على وجهين : الأول الأمر بيتدنه الرجل فيتبعه
فيه غيره . ومنه ما في صحيح مسلم في قصة الذي تصدق بصرة فتبعه الناس فتصدقوا
فقال رسول الله ﷺ : « من سن في الاسلام سنة حسنة فعمل بها بعده كتب له
مثل أجر من عمل بها . . . » الحديث . والوجه الثاني السيرة العامة ، وسنة النبي
ﷺ بهذا المعنى هي التي تقابل الكتاب ، وتسمى الهدى ، وفي صحيح مسلم أن النبي
ﷺ كان يقول في خطبته « أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى
هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » هذا وكل شأن من شئون النبي
ﷺ الجزئية المتعلقة بالدين من قول أو فعل أو كف أو تقرير ، سنة بالمعنى الأول ،
ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني . ومدلولات الأحاديث الثابتة هو السنة أو
من السنة حقيقة ، فإن أطلقت « السنة » على ألفاظها فجاز أو اصطلاح . وإنما
أوضحت هذا لأن أبا رية يتوهم أو يوهم أنه لاعلاقة للأحاديث بالسنة الحقيقية

مكانها
من الدين
ثم قال ص ١٧ « مكان السنة من الدين . جعلوا السنة القولية في الدرجة
الثانية أو في الدرجة الثالثة من الدين وأما الذي هو في الدرجة الثانية من
الدين فهو السنة العملية »

أقول : المعروف بين أهل العلم قولهم « الكتاب والسنة » ثم يقسمون دلالات الكتاب الى قطعية وغيرها ، والسنة الى متواتر وآحاد ، وإلى قول وفعل وتقرير - الى غير ذلك من التقسيمات . وسيأتى ذكر « ثلاث مراتب » من صاحب المنار ، وننظر فيه

فأما منزلة السنة جملة من الدين فلا نزاع بين المسلمين أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أمر الدين فهو ثابت عن الله عز وجل ، ونصوص القرآن في ذلك كثيرة ، منها ﴿ ٤ : ٨٠ ﴾ من يُطعِ الرسول فقد أطاع الله ، وكل مسلم يعلم أن الإيمان لا يحصل الا بتصديق الرسول فيما بلغه عن ربه ، وقد بلغ الرسول بسنته كما بلغ كتاب الله عز وجل . ثم تكلم الناس في الترتيب بالنظر إلى التشريع ، فن قائل : السنة قاضية على الكتاب / وقائل : السنة تبين الكتاب . وقائل : السنة في المرتبة الثانية بعد الكتاب . وانتصر الشاطبي في المواقفات لهذا القول وأطال ، ومما استدل به هو وغيره قول الله عز وجل ﴿ ١٦ : ٨٩ ﴾ ويوم نبعث في كل أمة شهيدا عليهم من أنفسهم وجئنا بك شهيدا على هؤلاء ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين . إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون ﴿

قالوا : فقوله ﴿ تبيانا لكل شيء ﴾ واضح في أن الشريعة كلها مبينة في القرآن . ووجدنا الله تعالى قد قال في هذه السورة ﴿ ١٦ : ٤٤ ﴾ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴿ فعلنا أن البيان الذى في قوله ﴿ تبيانا لكل شيء ﴾ غير البيان الموكول إلى الرسول . ففي القرآن سوى البيان المفصل الوافى بيان مجمل وهو ضربان : الأول الأمر بالصلاة والزكاة والحج

والعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى والنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، وتحريم الخبائث وأكل أموال الناس بالباطل أو غير ذلك . الثانى الأمر باتباع الرسول وطاعته وأخذ ما أتى والانتها عما نهى ونحو ذلك . وفى الصحيحين وغيرها عن عاقمة ابن قيس النخعى - وكان أعلم أصحاب عبد الله بن مسعود أو من أعلمهم - قال « لعن عبد الله الواشمات والمتمصبات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله . فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : ومالى لا ألن من لعن رسول الله وفى كتابه الله ؟ قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته . قال : والله لئن قرأته لقد وجدته ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ . ظاهر صنيع ابن مسعود أن الاعتماد فى كون القرآن مبينا لكل ما بينته السنة على الضرب الثانى - وتمقيب آية التبيان بالتي تليها كأنه يشير الى أن الاعتماد على الضربين مجتمعين ، ورجحه الشاطبى وزعم أن الاستقراء يوافقه . فعلى هذا لا يكون للخلاف ثمرة . ثم قال قوم : جميع ما بينه الرسول علمه بالوحي . وقال آخرون : منه ما كان بجتهاد أذن الله له فيه وأقره عليه . ذكرهما الشافعى فى الرسالة . ثم قال ص ١٠٤ « وأى هذا كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسوله . . . » وبالحق بعضهم فقال : كل ما بلغه الرسول فهمه من القرآن . ونسبه بعض المتأخرين الى الشافعى ، فعلى هذا كان القرآن فى حق الرسول تبياناً لكل شيء وتفصيلاً ، فأما فى حق غيره فعلى ما مر . والله الموفق

ثم نقل أبو رية كلاماً من موافقات الشاطبى . وكلام الموافقات طويل جداً وفى ما تركه أبو رية منه ما قد يخالف ظاهر بعض ما نقله ، وإليك الكلام العربى الناصع كلام الشافعى فى الرسالة

/ ثم قال أبو رية ص ١٩ : « وكان الإمام مالك يراعى كل المراجعة العمل

المستمر والأكثر ، ويترك ما سوى ذلك وإن جاء فيه أحاديث »

أقول : كان مالك رحمه الله يدين باتباع الأحاديث الصحيحة إلا أنه ربما توقف عن الأخذ بمحدث ويقول : ليس عليه العمل عندنا . يرى أن ذلك يدل على أن الحديث منسوخ أو نحو ذلك ، والانصاف أنه لم تتحرر لمالك قاعدة في ذلك فوقعت له أشياء مختلفة . زاجع الأم للشافعي ٧ : ١٧٧ - ٢٤٩ . وقد اشتهر عن مالك قوله « كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر » يعني النبي ﷺ . وقوله للمنصور إذ عرض عليه أن يحمل الناس على الموطأ : إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار فعند أهل كل مصر علم »

قال أبو رية ص ١٩ « وقال [مالك] أحب الأحاديث إلى ما اجتمع الناس عليه » أقول : لا ريب أن الجمع عليه أعلى من غيره مع قيام الحجة بغيره إذا ثبت عند مالك وغيره

ثم حكى عن صاحب المنار قوله « والذي مبين للقرآن بقوله وفعله ، ويدخل في البيان التفصيل والتخصيص والتقييد ، لكن لا يدخل فيه إبطال حكم من أحكامه أو نقض خبر من أخباره ، ولذلك كان التحقيق أن السنة لا تنسخ القرآن »

أقول : أما الإبطال ونقض الخبر بمعنى تكذيبه فهذا لا يقع من السنة للقرآن ولا من بعض القرآن لبعض ، فالقرآن كله حق وصدق ﴿ ٤١ : ٤٢ ﴾ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴿ وأما التخصيص والتقييد ونحوهما والنسخ فليست بباطال ولا تكذيب ، وإنما هي بيان . فالتخصيص مثلا إن اتصل بالخطاب بالعام كأن نزلت آية فيها عموم ونزلت معها آية من سورة أخرى فيها تخصيص للآية الأولى ، أو نزلت الآية فتلاها النبي ﷺ وبين

ما يخصها فالأمر واضح ، إذ البيان متصل بالمبين فكان معه كالسلام الواحد . وإن تأخر المخصص عن وقت الخطاب بالعام ولكنه تبعه قبل وقت العمل بالعام أو عنده فهذا كالأول عند الجمهور ، وهذا مرجعه الى عرف العرب في لغتهم كما بينه الشافعي في الرسالة^(١) . أما إذا جاء بعد العمل بالعام ما صورته التخصيص فانما يكون نسخاً جزئياً . لكن بعضهم يسمى النسخ تخصيصاً جزئياً كان أو كلياً نظراً إلى أن اقتضاء الخطاب بالحكم لشموله لما يستقبل من الأوقات عموم ، والنسخ إخراج لبعض تلك الأوقات وهو المستقبل بالنسبة إلى النص الناسخ ، وهذا مما يحتاج به من يميز نسخ بعض أحكام الكتاب بالسنة

١٥ / قال صاحب المنار « والعمدة في الدين كتاب الله تعالى في المرتبة الأولى والسنة العملية المتفق عليها في المرتبة الثانية . وما ثبت عن النبي وأحاديث الآحاد فيها رواية ودلالة في الدرجة الثالثة »

قضية خطيرة أقول : قد سبق أن المعروف بين أهل العلم ذكر الكتاب والسنة ثم يقسمون السنة إلى متواتر وآحاد وغير ذلك . قال « ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله تعالى . وقد قرر ذلك الغزالي »

علق أبو رية في الحاشية « قرر الغزالي ذلك في كتاب القسطاس المستقيم » وعبارة صاحب المنار في مقدمته لغني ابن قدامة « فن مقتضى أصولهم كلهم وجوب ترك أسباب كل هذا التفرق والاختلاف^(٢) حتى قال الغزالي في القسطاس المستقيم

(١) قد يكون كذلك في غير العربية ، ولكن الشافعي رأى بعض المستعربين يستنكرونه فجوز مخالفة لغاتهم الأعجمية للعربية في ذلك

(٢) أسباب التفرق والاختلاف الواجب تركها باتفاقهم هي الجهل والهوى والتعصب ، وكذلك الخطأ بقدر الوسع . فأما أن يترك أحدهم ما يراه حقاً فلا قائل به ، بل هو محذور باتفاقهم

بإلا كفتاء بالعمل بالجميع عليه وعد المسائل الظنية المختلف فيها كأن لم تكن «
كذا قال . والذي في القسطاس المستقيم خلاف هذا ، فإن فيه ص ٨٩ فما
بعدها : أنه يعظ العامى الطالب الخلاص من الخلاف فى الفروع بأن يقول له :
« لا تشغل نفسك بمواقف الخلاف ما لم تفرغ من جميع المتفق عليه ، فقد اتفقت
الأمة على أن زاد الآخرة هو التقوى والورع ، وأن الكسب الحرام والمال الحرام
والغيبة والنميمة والزنا والسرقة والخيانة . . . حرام ، والفرائض كلها واجبة . فإن
فرغت من جميعها علمت طريق الخلاص من الخلاف » ، قال : « فإن هو طالبنى بها
قبل الفراغ من هذا كله فهو جدلى وليس بعامى . . . نعم لو رأيتم صالحا قد فرغ
من حدود التقوى كلها وقال ها أنا تشكل على مسائل . . . فأقول له إن كنت
تطلب الأمان فى طريق الآخرة فاسلك سبيل الاحتياط وخذ بما يتفق عليه الجميع
فتوضأ من كل ما فيه خلاف ، فإن كل من لا يوجهه يستحبه . . . فإن قال :
هو ذا يثقل على . . . ، فأقول له : الآن اجتهد مع نفسك وانظر إلى الأئمة أيهم
أفضل . . فن غلب على ظنك أنه الأفضل فاتبعه » . حاصل هذا أن الغزالى كان يعلم
أن العامة فى زمانه ينتسب كل منهم إلى مذهب ويتعصب له ، فإن فرض أن أحدهم
سأل عن الخلاف وكيف يتخلص منه فلن يكون إلا أحد رجلين : إما قارغا متلها
وإما ورعاقيا ، والتقى الورع لا بد أن يكون قد شغل فكره المحافظة على الفرائض
المتفق عليها وتجنب المحرمات المتفق عليها وعمل بذلك على مذهبه قبل أن يشغله
الخلاف . فإذا كان السائل مقصرا مفرطا وجاء يسأل عن الخلاف فلن يكون إلا
متلها ، فيقال له : ابدأ بالعمل بما تعلمه يقيناً ثم سل ، فإن أبى فهو جدلى يتعنت فى
فى السؤال ولا يهيمه العمل ، والاعراض عن مثله أولى . فأما من أتى بما عليه
بحسب مذهبه وسأل عن الخلاص / من الخلاف فالظاهر أنه يسأل ليعلم ويعمل ،
قال الغزالى « فأقول له : إن كنت تطلب الأمان فى طريق الآخرة فاسلك سبيل
الاحتياط وخذ بما يتفق عليه الجميع » وفسر ذلك بما بعده ، وذلك يوضح قطعاً أن

مراده بما يتفق عليه الجميع أن يلتزم أن يكون وضوؤه الذي يصلى به وضوءاً يتفق العلماء على صحته ، يتوضأ من كل ما قال عالم إنه ينقض الوضوء . وهكذا في سائر عمله ، يأخذ بالأشد الأشد من أقوال المختلفين . وفهم منها صاحب المنار أن لا يتوضأ من شيء قال عالم إنه لا ينقض الوضوء . وهكذا في سائر عمله يأخذ بالأخف الأخف من أقوال المختلفين . فلينظر العالم أين هذا من ذاك ؟ على أنه إن لم يتوضأ إلا مما اتفقوا على أنه ينقض الوضوء قد يكون وضوؤه باطلاً باتفاقهم وذلك أن بعض العلماء يوجب الوضوء بـمس الذكر ولا يوجب من خروج الدم ، وبعضهم يعكس ، فإذا وقع لعامى هذا وهذا ولم يتوضأ فوضوؤه الاول باطل باتفاق الفريقين ومع أن مراد الغزالي الاحتياط الأكيد اقتصر على أن فيه « الأمان في طريق الآخرة » ومع أن صاحب المنار قلبه الى التفريط الشديد لم يقتصر على أن صاحبه يكون ناجياً في الآخرة بل زاد « مقرباً عند الله تعالى »

وبعد فلندع الغزالي وصاحب المنار ، ولنرجع إلى الحجة . إننا نعلم أن لكثير من علماء الفرق زلات وشواذ مخالفة لدلالات واضحة من القرآن ، ولأحاديث تبلغ درجة التواتر المعنوي أو درجة القطع عند من يعرف الرواية والرواة ، ومثل هذا غير قليل ، فالمقتصر على ما اتفق عليه على ما فهمه صاحب المنار لا بد أن يخالف الكتاب والسنة حتماً في كثير من القضايا ، هذا في المخالفة القطعية ، فأما الظنية فحدث عن كثرتها ولا حرج

ومن جهة أخرى فمن الحال عادة أن يكون الحق دائماً من المسائل الخلافية مع المرخصين ، فالترخص فيها كلها ترك متيقن لكثير من الحق . ولنفرض أن جماعة تبعوا أقوال علماء المسلمين من جميع الفرق ثم جمعوا كتاباً ضمنوه ما اتفق المسلمون على أنه واجب أو حرام أو باطل^(١) وأهملوا ما عدا ذلك ، فهل يقال إن

(١) انظر هل يسمحون بزيادة أو مندوب ،

من حافظ على ما في ذلك الكتاب بدون نظر الى غيره « كان مسلما ناجيا في الآخرة مقربا عند الله تعالى » ثم يستغنى الناس بذلك الكتاب عن كتاب الله وتفسيراته وعن كتب السنة وشروحيها ومتعلقاتها وعن كتب الفقه كلها ، ثم لا يعدم المشذبون مقالا يشكك في ما ضمه ذلك الكتاب كالشك في تحقق الإجماع وفي حجتيه ، ولتغير الاحكام بتغير الزمان . وحينئذ يستريح الذين يدعون أنفسهم بالمصلحين من كل أثر للإسلام

وقال ابن حرم في الأحكام ٣ : ١١٤ « وبالجملة فهذا مذهب لم يخاف له معتقد قط ، وهو أن لا يقول القائل بالنص حتى يوافقه الإجماع ، بل قد صح الإجماع على أن قائل هذا القول معتقدا له كافر بلا خلاف ، لرفضه القول بالنصوص التي لا خلاف في وجوب طاعتها »

هذا وقد برئت ذمة الغزالي من ذلك القول كما علمت . وأنا أجل السيد محمد رشيد رضا عن أن يقول به متصورا حقيقته . وإنما هذا شأن الانسان كمن يكون ١٧ على جسر غير محجر فتستولى على ذهنه خشية السقوط من جانب فيتأخر عنه ويتأخر حتى يسقط بغير اختياره من الجانب الآخر

بلى من عمل بالمتفق عليه كان مسلما ناجيا في الآخرة مقربا عند الله تعالى ، وهذا المتفق عليه هو العمل بالدلائل القطعية والظنية من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله الثابتة قطعا أو ظنا ، فالعالم يتحرى ذلك بالنظر في الأدلة ، فإن اشتبهت عليه أو تعارضت أخذ بأحسنها مع تجنب خرق الإجماع الصحيح . والعالم يسأل العلماء ويأخذ بفتواهم ، فإن اختلفوا عليه احتاط أو طلب ترجيحا ما . وإذا علم الله حسن نيته فلا بد أن يسر له ذلك . فأما تقليد الأئمة فمما قيل فيه فلا ريب أنه خير بكثير من تتبع الرخص . وراجع الموافات ٤ : ٧٢ - ٨٦

كلام الرسول
في الأمور الدنيوية

ثم قال أبو رية ص ٢٠ « حكم كلام الرسول ﷺ في الأمور الدنيوية .. »

الى أن قال : « أما كلامه صلوات الله عليه في الأمور الدنيوية فانه كما قالوا من الآراء المحضة ، ويسميه العلماء ارشادا أى إن أمره ﷺ في أى شىء من أمور الدنيا يسمى أمر إرشاد لأنه لا يقصد به القربة ولا فيه معنى التعبد . ومن المعلوم أنه لا دليل على وجوب أو نذب إلا بدليل خاص »

أقول : ليس في هذا الكلام ما يصح أن يكون قاعدة ثابتة ، فأمر الدنيا خاضعة لأحكام الشرع ، وقد أمر الله تعالى بطاعة رسوله وحذر من المخالفة عن أمره ، فأمره ﷺ بشىء دليل قام على وجوبه ، إلا أن يقوم دليل يصرف الأمر عن الوجوب إلى غيره . وتفصيل ذلك في كتب الفقه

ثم قال « لأن الرسل غير معصومين في غير التبليغ . قال السفاريني . . . قال ابن حمدان . . . » وانهم معصومون فيما يؤدونه عن الله تعالى ، وليسوا بمعصومين في غير ذلك » ، وقال ابن عقيل . . . لم يعتصموا في الأفعال ، بل في نفس الأداء ، ولا يجوز عليهم الكذب في الأقوال فيما يؤدونه عن الله تعالى . . . وقال القاضى عياض : . . . »

أقول هذا الذى اقتصر عليه أبو رية يوم أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ليسوا بمعصومين عن تعمد الكذب في غير التبليغ ولا عن الكبائر ولا عن صفائر الخسة . وفي هذه الكتب التى نقل عنها وغيرها بيان عصمتهم عن ذلك وعن غيره مما ترى تفصيله فيها . احتاج أبو رية الى صنيعه ليرد كثيرا من الاحاديث الصحيحة بزعم أنها لم تكن على وجه التبليغ ، وأن الانبياء إنما عصموا عن الكذب في التبليغ . فليتدبر القارىء / هذا مع قول أبي رية نفسه في حاشية ص ٣٩ « ولعنة الله على الكاذبين ، متعمدين وغير متعمدين ! »

١٨

وذكر قصة التأخير ، فدونك تحقيقها : أخرج مسلم في صحيحه من حديث طلحة قال « مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رموس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ فقالوا : يلقحونه ، يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح ، فقال رسول الله ﷺ :

ما أظن يغني ذلك شيئا . قال فأخبروا بذلك فتركوه . فأخبر رسول الله ﷺ بذلك . فقال : إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه ، فإني إنما ظننت ظنا فلا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عز وجل . ثم أخرجه عن رافع بن خديج وفيه « فقال لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرا . فتركوه فنقضت .. فقال : إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر . قال عكرمة : أو نحو هذا » ثم أخرجه عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وعن ثابت عن أنس . . . وفيه « فقال : لو لم تفعلوا الصلح » وقال في آخره « أتم أعلم بامر دنياكم »

عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها : يقدم الأصح فالأصح . قوله ﷺ في حديث طلحة « ما أظن يغني ذلك شيئا ، إخبار عن ظنه ، وكذلك كان ظنه ، فالخبر صدق قطعا ، وخطأ الظن ليس كذبا ، وفي معناه قوله في حديث رافع « لعلكم . . . » وذلك كما أشار اليه مسلم أصح مما في رواية حماد لأن حمادا كان يخطئ . وقوله في حديث طلحة « فإني لن أكذب على الله » فيه دليل على امتناع أن يكذب على الله خطأ ، لأن السياق في احتمال الخطأ ، وامتناعه عمدا معلوم من باب أولى ، بل كان معلوما عندهم قطعا

ونقل عن شفاء عياض قال « وفي حديث ابن عباس في الخرص : فقال رسول الله ﷺ : إنما أنا بشر ، فاحذثكم عن الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسي فإنما أنا بشر أخطئ وأصيب » أقول ذكر شارح الشفاء أن البزار أخرجه بسند حسن ، وتحسين المتأخرين فيه نظر ، فإن صح فكأنهم مروا بشجر مشمر فخرصوه يجربون حدسهم ، وخرصها النبي ﷺ فجاءت على خلاف خرصه . ومعلوم أن الخرص حزر وتخمين ، فكأن الخراص يقول : أظن كذا . وقد مر حكمه . والله أعلم

وقال أبو رية قبل هذا « وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يصدق بعض ما يفتره .

المناققون كما وقع في غزوة تبوك وغيرها ، وصدق بعض أزواجه ، وتردد في حديث الإفك .. حتى نزل عليه آيات البراءة » . وذكر ص ١٤٢ عن صاحب المنار :
« والنبي ﷺ ما كان يعلم الغيب فهو كسائر البشر يحمل كلام الناس على الصدق إذ لم تحف به شبهة ، وكثيراً ما صدق المنافقين والكفار في أحاديثهم . وحديث العرنين وأصحاب بئر معونة مما يدل على ذلك .. إذ أذن لبعض المعتذرين من المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك ، وما علاه به وهو قوله تعالى ﴿ عفا الله عنك ، لم أذن لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين ﴾ وإذا جاز على الانبياء والمرسلين أن يصدقوا الكاذب فيما لا يخل بأمر الدين »

١٩.

وذكر ص ٢٢ عن عياض حديث « فاعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضى له » وفي رواية « ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع »

أقول : لم يكن ﷺ يعلم من الغيب ما لم يعلمه الله تعالى به ، ولم يكن - بأبي وأمي - مغفلاً ، ولم يصدق المنافقين أى يعتد صدقهم ، بل ولا ظنه ، وإنما كان الأمر عنده على الاحتمال . ولهذا عاتبه الله عز وجل على الإذن لهم . هذا واضح بحمد الله . والعُرَتيون لم يتحقق منهم كذب ، فلعلمهم كانوا صادقين في إسلامهم وإنما بدا لهم أن يرتدوا لما وجدوا أنفسهم منفردين بالأبل والراعى بعيداً عن المدينة . وقصة بئر معونة اختلف فيها فلم يتحقق فيها شاهد على ما نحن فيه . راجع فتح البارى ٧ : ٢٩٦ . وقصته مع بعض أزواجه أراها في الصحيحين عن عائشة « أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً ، فتواصيت أنا وحفصة أن آيتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل : إني لأجد منك ريح مغاير ، أكلت مغاير ؟ فدخل على إحداها فقالت له ذلك فقال : لا بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش ولن أعود له . فنزلت ﴿ يا أيها النبي

لم تحرّم ما أحلّ الله لك ﴿ إلى ﴾ (إن تتوبا إلى الله) لعائشة وحفصة ..

وتمام الآية ﴿ لم تحرّم ما أحلّ الله لك تتبغى مرضاة أزواجك . والله غفور رحيم ﴾ ولو كان النبي ﷺ صدّق المرأة في أن لذلك العسل رائحة كريهة لكان امتناعه لسكراهيتها ، وكذلك كان خلقه الكريم المطلوب منه شرعا . وسياق الآية يخالف ذلك كما هو واضح . فالذى يظهر أنه ﷺ فطن للحيلة وعلم أن قائلة ذلك إنما غارت لطول مكثه عند ضررتها وانفرادها بسقيه العسل الذى يحبه ، فحملتها شدة الغيرة ، فتكرم فلم يكشفها ، وامتنع من شرب العسل عند ضررتها تطيبا لنفسها

وأما ترده في قصة الإفك فليس فيه ما يومم التصديق ولا ظن الصدق
وأما قوله « فأحسب أنه صادق » فالحسبان هو الظن ، ولينظر سند هذه الرواية

/ وذكر (ص ٢٢) عن شفاء عياض « فأما ما تعلق منها (أى معارف ٢٠ الأنبياء) بأمر الدنيا فلا يشترط في حق الانبياء العصمة من عدم معرفة الأنبياء ببعضها أو اعتقادها على خلاف ما هي عليه »
أقول : كلمة « اعتقادها » فيها نظر ، فينبغي أن يقال بدلها « ظنها » .

كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ

كتابة الحديث

تعرّض أبو رية (ص ٧ - ٨) لهذه القضية ، ثم أفرد بها بفصل (ص ٢٣) ،
فما قاله « تصافرت الأدلة على أن أجاديت الرسول صلوات الله عليه لم تكتب في عهد النبي ﷺ كما كان يكتب القرآن ، ولا كان لها كتاب يقيدونها عند سماعها منه وتلفظه بها ... »

أقول : قد وقعت كتابة في الجملة كما يأتي ، لكن لم تشمل ولم يؤمر بها

أمرأ . أما حكمة ذلك فمنها أن الله تبارك وتعالى كما أراد لهذه الشريعة البقاء أراد سبحانه أن لا يكلف عباده من حفظها إلا بما لا يشق عليهم مشقة شديدة ، ثم هو سبحانه يحوطها ويحفظها بقدرته ؛ كان النبي ﷺ إذ نزل عليه الوحي يجعل بقراءة ما يوحى إليه قبل فراغه خشية أن ينسى شيئاً منه ، فأنزل الله عليه ﴿ ٢٠ : ١١٤ ﴾ ولا تمجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه ، وقل رب زدني علماً ﴿ وقوله ﴾ ٧٥ : ١٦ - لا تحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه ، فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا بيانه ﴿ وقوله ﴾ ٨٧ : ٦ - سنقرئك فلا تنسى ، إلا ما شاء الله ، إنه يعلم الجهر وما يخفى ، ونيسرك لليسرى ﴿ وكانت العرب أمة أمية يندر وجود من يقرأ أو يكتب منهم ، وأدوات الكتابة عزيزة ولا سيما ما يكتب فيه ، وكان الصحابة محتاجين الى السعى في مصالحهم فكانوا في المدينة منهم من يعمل في حائطه ، ومنهم من يبايع في الأسواق ، فكان التكليف بالكتابة شاقاً ، فاقصر منه على كتابة ما ينزل من القرآن شيئاً فشيئاً ولو مرة واحدة في قطعة من جريد النخل أو نحوه تبقى عند الذي كتبها . وفي صحيح البخارى وغيره من حديث زيد بن ثابت في قصة جمعه القرآن بأمر أبي بكر « فتبعت القرآن أجمعه من العُصب واللخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصارى لم أجدها مع أحد غيره ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما ما عَنَّمُ ﴾ حتى خاتمة سورة براءة »

وفي فتح البارى : إن العُصب جريد النخل ، وإن اللخاف الحجارة الرقاق ، وإنه وقع في رواية : القصب والعُصب والكرانيف وجرائد النخل ، ووقع في روايات آخر ذكر الرقاق وقطع الأديم والصحف .

وكان النبي ﷺ يلقن بعض أصحابه ما شاء الله من القرآن ثم يلقن بعضهم بعضاً ، فكان القرآن محفوظاً جملة في صدورهم ومحفوظاً بالكتابة في

قطع مفرقة عندهم . والمقصود أنه اقتصر من كتابة القرآن على ذلك القدر إذ كان أكثر منه شاقا عليهم ، وتكفل الله عز وجل بحفظه في صدورهم وفي تلك القطع فلم ي تلف منها شيء ، حتى جمعت في عهد أبي بكر ، ثم لم ي تلف منها شيء حتى كتبت عنها المصاحف في عهد عثمان ، وقد قال تعالى ﴿ ١٥ : ٩ ﴾ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿ ١ ﴾ ، وتكفله سبحانه بحفظه لا يعنى المسلمين أن يفعلوا ما يمكنهم كما فعلوا - بتوفيقه لهم - في عهد أبي بكر ثم في عهد عثمان

فأما السنة فقد تكفل الله بحفظها أيضا لأن تكفله بحفظ القرآن يستلزم تكفله بحفظ بيانه وهو السنة ، وحفظ لسانه وهو العربية ، إذ المقصود بقاء الحجة قائمة والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها . لأن محمدا خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع ، بل دل على ذلك قوله ﴿ ثم ان علينا بيانه ﴾ ، لحفظ الله السنة في صدور الصحابة والتابعين حتى كتبت ودُونت كما يأتي ، وكان التزام كتابتها في العهد النبوي شاقا جدا لأنها تشمل جميع أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله وما يقوله غيره بحضرته أو يفعله وغير ذلك . والمقصود الشرعى منها معانيها ، ليست كالقرآن المقصود لفظه ومعناه ، لأنه كلام الله بلفظه ومعناه ، ومعجز بلفظه ومعناه ، ومتعبد بتلاوته بلفظه بدون أدنى تغيير ، لا جرم خفف الله عنهم واكتفى من تبليغ السنة غالبا بأن يطلع عليها بعض الصحابة ، ويكمل الله تعالى حفظها وتبليغها بقدرته التي لا يعجزها شيء . فالشأن في هذا الأمر هو العلم بأن النبي ﷺ قد بلغ ما أمر به التبليغ الذي رضي الله منه ، وأن ذلك مظنة بلوغه إلى من يحفظه من الأمة ويبلغه عند الحاجة ويبقى موجودا بين الأمة . وتكفل الله تعالى بحفظ دينه يحمل تلك المظنة مئنة ، فم الحفظ كما أراد الله تعالى . وبهذا التكفل يدفع ما يتطرق إلى تبليغ القرآن كاحتمال تلف بعض القطع التي كتبت فيها الآيات ، واحتمال أن يغير فيها من كانت عنده ونحو ذلك . ومن طالع تراجم أئمة الحديث من التابعين فمن بعدهم وتلبر ما آتاهم الله تعالى من قوة الحفظ والفهم والرغبة

٢ - ٣ # الأنوار الكاعفة

الأكيدة في الجدل والتشهير لحفظ السنة وحياتها بان له ما يحير عقله ، وعلم أن ذلك ثمرة تكفل الله تعالى بحفظ دينه . وشأنهم في ذلك عظيم جداً ، أو هو عبادة من أعظم العبادات وأشرفها ، وبذلك يتبين أن ذلك من المصالح المترتبة على ترك كتابة الأحاديث كلها في العهد النبوي إذ لو كتبت لانسد باب تلك العبادة وقد قال الله تعالى ﴿ ٥١ : ٥٦ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾

٢٢

وتم مصالح أخرى منها تنشئة علوم تحتاج إليها الأمة ، فهذه الثروة العظيمة التي بيد المسلمين من تراجم قدمائهم إنما جاءت من احتياج المحدثين إلى معرفة أحوال الرواة فاضطروا إلى تتبع ذلك ، وجمع التواريخ والمعاجم ، ثم تبعهم غيرهم .

ومنها الإسناد الذي يعرف به حال الخبر . كان بدؤه في الحديث ثم سرى إلى التفسير والتاريخ الأدب ، هذا والعالم الراسخ هو الذي إذا حصل له العلم الشافي بقضية لزمتها ولم يبال بما قد يشكك فيها ، بل إما أن يعرض عن تلك المشككات ، وإما أن يتأملها في ضوء ما قد ثبت . فههنا من تدبر كتاب الله وتبع هدى رسوله ونظر إلى ما جرى عليه العمل العام في عهد أصحابه وعلماء أمته بوجوب العمل بأخبار الثقات عن النبي ﷺ وأنها من صلب الدين . فمن أعرض عن هذا وراح يقول : لماذا لم تكتب الأحاديث ؟ بماذا ، لماذا ؟ ويتبع قضايا جزئية - إما أن لا تثبت وإما أن تكون شاذة وإما أن يكون لها محل لا يخالف العلوم الواضح - من كان هذا شأنه فلا ريب في زينه

هل نهى عن
الكتابة

هل نهى النبي ﷺ عن كتابة الحديث

قال أبو رية (ص ٢٣) : « وقد جاءت أحاديث صحيحة وآثار ثابتة تنهى كلها عن كتابة أحاديثه ﷺ »

أقول : أما الأحاديث فإنما هي حديث مختلف في صحته ، وآخر متفق على

ضعفه . فالأول حديث مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحعه . وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليّ - قال هام : أحسبه قال « متعمداً » - فليتبوأ مقعده من النار » هذا لفظ مسلم ، وذكره أبو رية مختصراً ، وذكر لفظين آخرين ، وهو حديث واحد . والثاني ذكره بقوله « ودخل زيد بن ثابت على معاوية فسأله عن حديث وأمر إنساناً أن يكتبه فقال له زيد : إن رسول الله ﷺ أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه . فحاه » وقد كان ينبغي لأبي رية أن يجرى على الطريقة التي يطريها وهي النقد التحليلي فيقول : معقول أن لا يأمر رسول الله ﷺ بكتابة أحاديثه لقلة الكسبة وقلة ما يكتب فيه والمشقة ، فأما أن ينهى عن كتابتها ويأمر بمحوها فغير معقول ، كيف وقد أذن لم في التحديث فقال « وحدثوا عني ولا حرج »

أقول : أما حديث أبي سعيد في فتح الباري (١ : ١٨٥) : « منهم (يعني الأئمة) من أعلّ حديث أبي سعيد وقال : / الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره » أي الصواب أنه من قول أبي سعيد نفسه ، وغلط بعض الرواة فجعله عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، وقد أورد ابن عبد البر في كتاب العلم (١ : ٦٤) قريباً من معناه موقوفاً على أبي سعيد من طرق لم يذكر فيها النبي ﷺ . وأما حديث زيد بن ثابت فهو من طريق كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال : دخل زيد بن ثابت الخ . وكثير غير قوي والمطلب لم يدرك زيدا . أما البخاري فقال في صحيحه « باب كتابة العلم » ثم ذكر قصة الصحيفة التي كانت عند علي رضي الله عنه ، ثم خطبة النبي ﷺ زمن الفتح وسؤال رجل أن يكتب له فقال النبي ﷺ « اكتبوا لأبي فلان » وفي غير هذه الرواية « لأبي شاه » ثم قول أبي هريرة « ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ، فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب » ، ثم حديث ابن عباس في قصة مرض النبي ﷺ وقوله « ائتموني بكتاب أكتب

لكم كتابا لا تضلوا بعده « وفي بعض روايات حديث أبي هريرة في شأن عبد الله ابن عمرو « استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده مسمع منه فأذن له « رواه الامام أحمد والبيهقي ، قال في فتح الباري (١ : ١٨٥) : « إسناده حسن ، وله طريق أخرى ... ». وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو نفسه جاء من طرق ، راجع فتح الباري والمستدرک (١ : ١٠٤) ومسند أحد بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله الحديث : ٦٥١٠ وتعليقه . وقد اشتهرت صحيفة عبد الله بن عمرو التي كتبها عن النبي ﷺ وكان يغتبط بها ويسمها « الصادقة » وبقيت عند ولده يروون منها ، راجع ترجمة عمرو بن شعيب في تهذيب التهذيب . أما ما زعمه أبو رية أن صحيفة عبد الله بن عمرو إنما كانت فيها أذكار وأدعية فباطل قطعا . أما زيادة ما انتشر عن أبي هريرة من الحديث عما انتشر عن عبد الله بن عمرو فلأن عبد الله لم يتجرد للرواية تجرد أبي هريرة ، وكان أبو هريرة بالمدينة وكانت دار الحديث لعناية أهلها بالرواية ، ولرحلة الناس إليها لذلك . وكان عبد الله تارة بمصر وتارة بالشام وتارة بالطائف ، مع أنه كان يكثر من الأخبار عما وجده من كتب قديمة باليرموك ، وكان الناس لذلك كأنهم قليلو الرغبة في السماع منه ، ولذلك كان معاوية وابنه قد نهياه عن التحديث

فهذه الأحاديث ، وغيرها مما يأتي إن لم تدل على صحة قول البخاري وغيره إن حديث أبي سعيد غير صحيح عن النبي ﷺ فإنها تقضى بتأويله . وقد ذكر في فتح الباري أوجها للجمع ، والأقرب ما يأتي : قد ثبت في حديث / زيد بن ثابت في جمعه القرآن « فتبعت القرآن أجمعه من المسب واللخاف » ، وفي بعض رواياته ذكر القصب وقطع الأديم . وقد مر قريبا (ص ٢٠) ، وهذه كلها قطع صغيرة ، وقد كانت تنزل على النبي ﷺ الآية والآيتان فكان بعض الصحابة يكتبون في تلك القطع فتجتمع عند الواحد منهم عدة قطع في كل منها آية أو آيتان أو نحوها وكان هذا هو التيسر لهم ، فالغالب أنه لو كتب أحدهم حديثا لكتبه

فى قطعة من تلك القطع ، ففى أن يختلط عند بعضهم القطع المكتوب فيها الأحاديث بالقطع المكتوب فيها الآيات ، قهوا عن كتابة الحديث سدا للذريعة أما قول أبى رية (ص ٢٧) : « هذا سبب لا يقتنع به عاقل عالم ... اللهم [إلا] إذا جعلنا الأحاديث من جنس القرآن فى البلاغة وأن أسلوبها فى الإعجاز من أسلوبه » فجوابه أن القرآن إنما نحدى أن يؤتى بسورة من مثله ، والآية والآيتان دون ذلك . ولا يشكل على هذا الوجه صحيفة على لأنه جمع فيها عدة أحكام ، وكان على لا يخشى عليه الالتباس . ولا قصة أبى شاه لأن أبى شاه لم يكن ممن يكتب القرآن وإنما سأل أن تكتب له تلك الخطبة . ولا قوله عليه السلام فى مرض موته : أئتنى بكتاب الخ . لأنه لو كتب لكان معروفا عند الحاضرين وهم جمع كثير . ولا قضية عبد الله بن عمرو فإنه فيما يظهر حصل على صحيفة فيها عدة أوراق فاستأذن أن يكتب فيها الأحاديث فقط . وكذلك الكتب التى كتبها النبي عليه السلام لعماله وفيها أحكام الصدقات وغيرها ، وكان كلها أو أكثرها مصدرا بقوله « من محمد رسول الله الخ » هذا كله على فرض صحة حديث أبى سعيد ، أما على ما قاله البخارى وغيره من عدم صحته عن النبي عليه السلام فالأمر أوضح ، وسيأتى ما يشهد لذلك

قال أبو رية (ص ٢٣) : « وروى الحاكم بسنده عن عائشة قالت جمع أبى الحديث عن رسول الله عليه السلام فكانت خمسمائة حديث ، فبات يتقلب فلما أصبح قال : أى بنية هلمى الأحاديث التى عندك ، فحتمت بها فأحرقها ، وقال : خشيت أن أموت وهى عندك فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثنى فأكون قد تقلدت ذلك . زاد الأحوص بن الفضل فى روايته : أو يكون قد بقى حديث لم أجده فيقال : لو كان قاله رسول الله عليه السلام ما خفى على أبى بكر »

أقول : لو صح هذا لكان حجة على ما قلناه ، فلو كان النبي عليه السلام نهى عن

كتابة الأحاديث مطلقا لما كتب أبو بكر . فأما الإحراق فليسبب أو سببين آخرين كما رأيت . لكن الخبر ليس بصحيح ، أحال به أبو رية على تذكرة الحفاظ للذهبي وجمع الجوامع للسيوطي ولم يذكر طعنها فيه ، ففي التذكرة عقبه « فهذا لا يصح » .
وفي كنز العمال (٥٠ : ٢٣٧) - وهو ترتيب جمع الجوامع ومنه أخذ أبو رية - :
« قال ابن كثير هذا غريب من هذا الوجه جدا . وعلى بن صالح (أحد رجال سنده) لا يعرف » . أقول : وفي السند غيره ممن فيه نظر . ثم وجهه ابن كثير على فرض صحته

٢٥

قال أبو رية (ص ٢٤) : « وروى حافظ المغرب ابن عبد البر والبيهقي في المدخل عن عروة أن عمر أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله في ذلك - ورواية البيهقي : فاستشار - فأشاروا عليه أن يكتبها ، ففلق عمر يستخير الله شهرا ، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له فقال : إني كنت أريد أن أكتب السنن ، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدا . ورواية البيهقي لا ألبس بكتاب الله بشيء أبدا »

أقول : وهذا إن صح حجة لما قلناه ، فلو كان النبي ﷺ نهى عن كتابة الأحاديث مطلقا لما هم بها عمر وأشار بها عليه الصحابة ، فأما عدوله عنها فليسبب آخر كما رأيت . لكن الخبر منقطع لأن عروة لم يدرك عمر : فان صح فأنما كانت تلك الخشية في عهد عمر ثم زالت . وقد قال عروة نفسه كما في ترجمته من تهذيب التهذيب : « وكنا نقول لا نتخذ كتابا مع كتاب الله ، فمحوت كتبى . فوالله لو ددت أن كتبى عندي ، وإن كتاب الله قد استمرت مريرته » يعني قد استقر أمره وعلمت مزيته وتقرر في أذهان الناس أنه الأصل ، والسنة بيان له . فزال ما كان يخشى من أن يؤدي وجود كتاب الحديث إلى أن يكب الناس عليه ويدعوا القرآن

قال أبو رية « وعن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنة ، ثم بدله أن لا يكتبها ، ثم كتب إلى الأمصار من كان عنده شيء فليمحه »
أقول : وهذا منقطع أيضا ، يحيى بن جعدة لم يدرك عمر ، وعروة أقدم منه وأعلم جدا ، وزيادة يحيى منكرا ، لو كتب عمر إلى الأمصار لاشتهر ذلك ، وعنده على صحيفته ، وعند عبد الله بن عمرو صحيفة كبيرة مشهورة

قال أبو رية « وروى ابن سعد عن عبد الله بن العلاء قال : سألت القاسم ابن محمد أن يمسلي على أحاديث فقال : إن الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أن يأتوه بها ، فلما أتوه بها أمر بتحريقها : مثناة كمشاة أهل السكتاب . قال فنحنى القاسم بن محمد يومئذ أن أكتب حديثا »

أقول : وهذا منقطع أيضا إنما ولد القاسم بعد وفاة عمر ببضع عشرة سنة . ثم ذكر خبر زيد بن ثابت وقد مر ثم قال « وعن جابر بن عبد الله بن يسار قال : سمعت عليا يخطب يقول : أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فحماه فانما هلك الناس حين تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم »

٢٦ / أقول ذكره ابن عبد البر من طريق شعبة عن جابر ، ولم أجد لجابر بن عبد الله ابن يسار ذكرا وقد استوعب صاحب التهذيب مشايخ شعبة في ترجمته ولم يذكر فيهم من اسمه جابر إلا جابر بن يزيد الجعفي ، فاعلم الصواب « جابر عن عبد الله بن يسار » وجابر الجعفي ممنوت كان يؤمن برجعة على إلى الدنيا ، وقد كذبه جماعة في الحديث منهم أبو حنيفة ، وصدقه بعضهم في الحديث خاصة بشرط أن يصرح بالسمع . ولم يصرح هنا . وعبد الله بن يسار لا يعرف . وقد كان عند علي نفسه صحيفة فيها أحاديث عن النبي ﷺ كما مر . فان صحت هذه الحكاية فانما قال « أحاديث علمائهم » ولم يقل « أحاديث أنبيائهم » ، وكلمة « حديث » بمعنى « كلام » واشتهارها فيما كان عن النبي ﷺ اصطلاح متأخر . وقد كان بعض الناس يثبتون كلام علي في حياته ، وفي مقدمة صحيح مسلم عن ابن عباس ما يعلم منه أنه كان عنده

كتاب فيه قضايا على ، منها ما عرفه ابن عباس ومنها ما أنكره ولفظه « فدعا بقضاء على فجعل يكتب منه أشياء ، ويمر به الشيء فيقول : والله ما قضى بهذا على إلا أن يكون ضل ، ثم ذكر عن طلوس قال « أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء على ... » فان صحت هذه الحكاية فكان بعض الناس كتب شيئا من كلام على أو غيره من العلماء فتناقله الناس فبان عليا ذلك فقال ما قال

قال أبو رية « وعن الأسود بن هلال قال : أتى عبد الله بن مسعود بصحيفة فيها حديث فدعا ماء فحماها ثم غسلها ثم أمر بها فأحرقت ثم قال : أذكر الله رجلا يسلها عند أحد إلا أعلنى به ، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها . بهذا هلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون »

أقول روى الدارمي هذه القصة من وجه آخر « عن الأشعث [بن أبي الششاء سليم بن أسود] عن أبيه - وكان من أصحاب عبد الله قال : رأيت مع رجل صحيفة فيها : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . قلت له : أنسخنها . فكانه يخل بها ، ثم وعدنى أن يعطينيها ، فأتيت عبد الله فإذا هي بين يديه فقال : إن ما في هذا الكتاب بدعة وفتنة وضلالة ... أقسم لو أنها ذكرت له بدار الهند (كذا) - أراه يعنى مكانا بالكوفة بعيدا - إلا أتيت به ولو مشيا » لا ريب أنه لم يكن في الصحيفة تلك الكلمات فقط وإنما طلب استنساخها لأنه قد حفظها فيمكنه أن يكتبها إن شاء من حفظه . وعند الدارمي قصة أخرى تفسر لنا هذه ، ذكرها في باب كراهية أخذ الرأي ، وفيها : إن قوما تحلقوا في المسجد « في كل حلقة رجل وفي أيديهم حصى فيقول : كبروا مائة . فيكبرون . فيقول : هلاوا مائة فيهللون ... » وذكر إنكار ابن مسعود عليهم ، فكانه كان في تلك الصحيفة وصف طريقة للذكر بتلك الكلمات ونحوها بعدد مخصوص وهياة مخصوصة كما بينه قول ابن مسعود « إن ما في هذا الكتاب بدعة وفتنة وضلالة » .

وقد ذكر الدارمي رواية أخرى في صحيفة جيء بها من الشام فحاجها ابن مسعود . وفيها « قال مرة [ابن شراحيل الممداني أحد كبار أصحاب ابن مسعود] : أما إنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمح ، ولكن كان من كتب أهل الكتاب » .

ثم قال أبو رية ص ٢٥ « وهناك غير ذلك أخبار كثيرة ... »
أقول ذكر ابن عبد البر عن مالك « أن عمر أراد أن يكتب الأحاديث أو كتبها ثم قال : لا كتاب مع كتاب الله » وهذا معضل ، وقد مرت رواية عروة عن عمر ويان وجهها

وذكر عن أبي بردة بن أبي موسى أنه كتب من حديث أبيه ، فعلمه أبوه فدعا بالكتاب فحماه . وقد أخرج الدارمي نحوه ثم أخرج عن أبي بردة عن أبيه « أن بني إسرائيل كتبوا كتابا فنبهوه وتركوا التوراة » وهذا كما مر عن عمر وذكر عن أبي نضرة قال « قيل لأبي سعيد [الخدرى] لو أكتبنا الحديث قال : لا نكتبكم ، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ . ثم ذكره من وجه آخر في سننه من لم أعرفه وفيه « أتريدون أن تجعلوها مصاحف » ثم من وجه ثالث بنحوه . وهذا من أبي سعيد بمعنى ما مر عن عمر وأبي موسى

وذكر عن سعيد بن جبير قال « كنا نختلف في أشياء فكتبها في كتاب ثم أنيت بها ابن عمر أسأله عنها خفيا فلو علم بها كانت الفيل بيني وبينه » وفي رواية كتب إلى أهل الكوفة مسائل أتى بها ابن عمر ، ففقيته فسأله عن الكتاب ، ولو علم أن معى كتابا لكانت الفيل بيني وبينه » . وهذا ليس مما نحن فيه إنما هو باب كراهية الصحابة أن تكتب فتاواهم وما يقولونه برأيهم

وذكر عن ابن عباس أنه قال « إنا لا نكتب العلم ولا نكتبه » . وقد ذكر عن هارون بن عنترة عن أبيه أن ابن عباس أرخص له أن يكتب

هذا وقد أخرج الدارمي بسند رجاله ثقات عن أنس أنه كان يقول لبنيه « يا بني

قيلوا هذا العلم » وذكره ابن عبد البر ولفظه « قيدا العلم بالكتاب » وروى هذا من قول النبي ﷺ ومن قول عمر ومن قول ابن عمر ، وإنما يصح من قول أنس رضي الله عنه

وروى الدارمي وابن عبد البر وغيرهما بسند حسن أن أبا أمانة الباهلي رضي الله عنه سئل عن كتاب العلم فقال : لا بأس به

وأخرج الدارمي وغيره بسند رجاله ثقات عن بشير بن نهيك وهو ثقة قال « كنت أكتب ما أسمع من / أبي هريرة ، فلما أردت أن أفارقه أتيت به بكتابه فقرأته عليه وقلت له : هذا ما سمعت منك ؟ قال : نعم »

٢٨

فالحاصل أن ما روى عن عمر وأبي موسى من السكراة إنما كان كما صرحا به خشية أن يكتب الناس على الكتب ويدعوا القرآن . وأما من عاش بعدها من الصحابة فمنهم أبو سعيد بقي على الامتناع . ومنهم ابن عباس امتنع ورخص . ومنهم من رأى أنه قد زال المانع كما قال عروة الراوي امتناع عمر « إن كتاب الله قد استمرت مريته » وقد مر ذلك ورأوا أن الحاجة إلى الكتابة قد قويت لأن الصحابة قد قلوا وبقاء الأحاديث تتناقل بالسماع والحفظ فقط لا يؤمن معه الخلل فرأوا للناس الكتابة كما مر عن أبي هريرة وأبي أمانة وأنس رضي الله عنهم . وأما التابعون فقلبت فيهم الكتابة إلا أن من كان ذا حافظه نادرة كالشعبي والزهري وقتادة كانوا لا يرون إبقاء الكتب لكن يكتب ما يسمع ثم يتحفظه فإذا أتته محام - وأكثرهم كانت كتبه باقية عنده كسعيد بن جبير والحسن البصري وعبيدة السلماني ومرة الهمداني وأبي قلابة الجرمي وأبي المليح وبشير بن نهيك وأيوب السخيتاني ومعاوية بن قرة ورجاء بن حيوة وغيرهم ^(١)

ثم قال أبو رية (ص ٢٥) : « ولئن كانت هناك بعض أحاديث رويت في

(١) مقتبس من كتاب العلم لابن عبد البر ، وسنن الدارمي ؛ وغيرهما

الرخصة بكتابة الأحاديث فإن أحاديث النبی أصبح ، بله ماجرى عليه العمل في عهد الصحابة والتابعين »

أقول : قد علمت أنه ليس في النہی غیر حدیثین أحدهما متفق على ضعفه وهو المروى عن زید بن ثابت ، والثاني مختلف في صحته وهو حدیث أبي سعید ، فأما أحاديث الاذن فلو لم یکن منها إلا حدیث أبي هريرة في الاذن لعبد الله بن عمرو لكان أصبح مما جاء في النہی . أما الصحابة والتابعون فقد تقدم ویأتی ما فيه كفاية ثم نقل أبو رية (ص ٢٥ - ٢٧) عن مجلة المنار كلاما بدی فيه بمحاولة الجمع بین حدیث النہی وقصة « اکتبوا لأبي شاه » بأن ما أمر بكتابتہ لأبي شاه من الدين العام ، وأن النہی كان عن كتابة سائر الأحاديث التي هی من الدين الخاص

أقول : نظرية « دين عام ودين خاص » مردودة عليه ، وقد تقدمت الإشارة إليها ص ١٥ . وحدیث الاذن لعبد الله بن عمرو قاطع لشغبه البتة

قال صاحب المنار « ولنا أن نستدل على كون النہی هو المتأخر بأمرين ، أحدهما استدلال من روى عنهم من الصحابة الامتناع عن الكتابة ومنعها بالنہی عنها وذلك بعد وفاة النبی ﷺ »

أقول : لم یثبت استدلال أحد منهم بنہی النبی ﷺ ، فالمرى عن زید بن

٣٩ ثابت متفق على ضعفه ، / وعن أبي سعید روايتان إحداهما فيها الرفع إلى النبی ﷺ ، ولم يذكر فيها امتناع أبي سعید ، ونحن لم نقل في هذا إنه منسوخ إنما قلنا إنه إما خطأ والصواب عن أبي سعید من قوله ، كما قال البخارى وغيره ، وإما محمول على أمر خاص تقدم بيانه . وثانيتها رواية أبي نضرة عن أبي سعید امتناعه هو ، وليس فيها أن النبی ﷺ نهى . وقد بقيت صحيفة على عنده إلى زمن خلافته ، وكذلك بقيت صحيفة عبد الله بن عمرو عنده ثم عند أولاده كما مر ، فلو كان هناك نسخ لكان بقاء الصحيفتين دليلا واضحا جدا على أن الإذن هو المتأخر ،

وقدم أن عمر عزم على الكتابة وأشار عليه الصحابة بها ثم تركها لحنى آخر ، ولم يذكر أنها كان من النبي ﷺ - وذلك صريح فيما قلنا ، وقد أجاز الكتابة من الصحابة عبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأبو أمامة وأنس رضى الله عنهم ، وروى هارون بن عنترة عن أبيه ، أن ابن عباس رخص فيها ثم أجمعت عليها الأمة

قال (ص ٢٦) : وثانيتها عدم تدوين الصحابة الحديث ونشره »

أقول أما النشر فقد نشره بحمد لله تعالى ، وبذلك بلغنا . وأما التدوين فيعنى به الجمع فى كتاب كما جمعوا القرآن ، فاعلم أن الله تبارك وتعالى تكفل بحفظ القرآن وبيانه وهو السنة كما مر ، وما تكفل الله بحفظه فلا بد أن يحفظ . وقد علمنا من دين الله أن على عباده مع إيمانهم بحفظ ما تكفل بحفظه أن يعملوا ما من شأنه فى المادة حفظ ذاك الشيء ، وأنه لا تنافى بين الأمرين . وفى جامع الترمذى والمستدرک وغيرها عن أبى خزيمة عن أبيه قال « قلت يا رسول الله أرايت رقى نسترقى بها ودواء نذاوى به وثقة نثقها هل ترد من قدر الله شيئا ؟ قال : هو من قدر الله . فأما القرآن فأمرؤا بحفظه بطريقين : الأولى حفظ الصدور ، وعليها كان اعتمادهم فى الغالب . الثانية بالكتابة فكان يكتب فى العهد النبوى فى قطع صغيرة من جريد النخل وغيرها ، فلما غزا المسلمون اليمامة بعد وفاة النبي ﷺ بقليل استحر القتلى بالقراء قبل أن يأخذ عنهم التابعون ، فكان ذلك مظنة نقص فى الطريق الأولى ، فرأى عمر للمبادرة إلى تعويض ذلك بتكميل الطريق الثانية ، فأشار على أبى بكر بجمع القرآن فى صحف ، ففر منها أبو بكر وقال « كيف تفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ » فقال عمر « هو والله خير » يريد أنه عمل يتم به مقصود الشرع من حفظ القرآن ، وعدم فعل النبي ﷺ له إنما كان لعدم تحقق المقضى وقد تحقق ، ولا يترتب على الجمع محذور ، فهو خير محض . فجمع القرآن فى صحف بقيت عند أبى بكر ثم عند عمر ثم عند ابنته حفصة / أم المؤمنين حتى

طلبها عثمان في خلافته وكتب المصاحف . ومعنى هذا أنه طول تلك المدة التي لم تبد حاجة إلى تلك الصحف بل بقي القراء يبايعون القرآن من صدورهم ومنهم من كتب من صدره مصحفا لنفسه ، فلما كان في زمن عثمان احتيج إلى تلك الصحف لاختيار الوجه الذي دعت الحاجة إلى قصر الناس على القراءة به دون غيره - وكتب عثمان بضعة مصاحف وبث بها إلى الأمصار لا لتبليغ القرآن بل لمنع أن يقرأ أحد بخلاف ما فيها

هذا شأن القرآن . فأما السنة فخالفة لذلك في أمور : الأول أن النبي ﷺ لم يمن بكتابتها بل اكتفى بحفظهم في صدورهم وتبليغهم منها أى بنحو الطريق الأولى في القرآن . الثاني أنها كانت منتشرة لا يمكن جمعها كلها ييقين . الثالث أنه لم يتفق لها في عهد الصحابة ما اتفق للقرآن إذ استحر القتل بحفاظه من الصحابة قبل أن يتلقاه التابعون ، فإن الصحابة كانوا كثيرا ولم يتفق أن استحر القتل بحفاظ السنة منهم قبل تلقى التابعين . الرابع أنهم كانوا إذا هموا بجمعها رأوا أنه لن يكون كما قال عمر في جمع القرآن : « هو والله خير » أى خير محض لا يترتب عليه محذور . كانوا يرون أنه يصعب جمعها كلها ، وإذا جمعوها ما أمكنهم خشوا أن يكون ذلك سببا لرد من بعدهم ما فاتهم منها وقد مر ص ٢٤ عن أبي بكر في سبب تحريقه ما كان جمعه منها « أو يكون قد بقي حديث لم أجده فيقال لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفى على أبي بكر » وخشوا أيضا من جمعها في الكتب قبل استحكام أمر القرآن أن يقبل الناس على تلك الكتب ويدعوا القرآن لما مر ص ٢٥ عن عمر وص ٢٧ عن أبي موسى ، فلذلك رأوا أن يكتبوها بنشرها بطريق الرواية ويكلوها إلى حفظ الله تعالى الذي يؤمنون به

ثم ذكر ص ٢٦ أشياء قد تقدم الجواب عنها ثم قال « وكون التابعين لم يدونوا الحديث إلا بأمر الأمراء »

أقول : وجمع القرآن إنما كان بأمر الأمراء أبي بكر وعمر وعثمان . فان قيل هم

أمراء المؤمنين وأئمة في العلم وأئمة في التقوى ، قلنا فعمربن عبد العزيز كذلك في هذا كله وهو الأمر بالتدوين ، وتبعه الخلفاء بعده

قال « يؤيد ما ورد من أنهم كانوا [قبل ذلك] يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يمحونه »

أقول : هذه حال بعضهم ، وقد تقدم ص ٢٧ - ٢٨ أن جماعة كانوا يكتبون ويبقون كتبهم

قال « وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه »

أقول : سيأتي رد هذا مفصلاً . والتحقيق أن بعض كبار الصحابة يرون أن تبليغ الأحاديث إنما يتمين / عند وقت الحاجة ، ويرون أنهم إذا بلغوا بدون حضور حاجة فقد يكون منهم خطأ ما قد يؤخذون به ، بخلاف ما إذا بلغوا عند حضور الحاجة فإن ذلك متعين عليهم ، فإما أن يحفظهم الله تعالى من الخطأ ، وإما أن لا يؤاخذهم . ولهذا رويت الأحاديث عنهم كلهم ، ولم ينقل عن أحد منهم أنه كان عنده حديث فتحققت الحاجة إلى العمل به فلم يحدث به

وكان جماعة آخرون من الصحابة يحدثون وإن لم تتحقق حاجة ، يرون أن التبليغ قبل وقت الحاجة مرغوب فيه لقول النبي ﷺ « حدثوا عني ولا حرج » وغير ذلك من الأدلة الداعية إلى نشر العلم وتبليغ السنة . ولكل وجهة ، وكلهم على خير . على أنه لما قل الصحابة رجحت كفة الفريق الثاني

قال « بل في نهيبهم عنه »

أقول : لم ينهوا ، وكيف ينهون وما من أحد منهم إلا وقد حدث بعدد من الأحاديث ، أو سأل عنها ، وإنما جاء عن عمر أنه نهى عن الإكثار ، ومرجع ذلك إلى أمرين : الأول استحباب أن لا يكون التحديث إلا عند حضور الحاجة ،

الثانى ما صرح به من إثبات أن لا يشغل الناس - يعنى بسماع الأحاديث دون حضور حاجة - عن القرآن

وجاء عنه كما يأتى « ألقوا الرواية عن رسول الله ﷺ إلا فيما يعمل به »
و « العمل » فى كلامه مطلق ، يعنى العبادات والمعاملات والآداب ، لا كما
يهوى أبو رية

قال « قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث (كلها)
دينا عاما دائما كالقرآن »

أقول : هذه نظريته القائلة « دين عام ودين خاص » والذي يظهر من كلماته
أن الدين العام الدائم هو الدين الحقيقى اللازم وأنه كما عبر عنه فيما مضى ص ١٥
« المتفق عليه » وعلى هذا فقصوده أن ما ذكر هنا يقوى عند مخاطبه أن الصحابة
كانوا لا يوجبون العمل بالأحاديث الثابتة عندهم عن رسول الله ﷺ إلا قدرا
يسيرا هو الذى اتفقوا ووافقهم بقية الأمة بعدم على العمل به ، وأن ما زاد على
ذلك فالأمر فيه على الاختيار : من شاء أخذ ، ومن شاء ترك . بل إنهم كانوا يرون
من الخير إمامة تلك الأحاديث !

فإن كان هذا مراده فبطلانه معلوم من الدين قطعا . وحسبك أنه لم يجد أحدا
من علماء الأمة ينسب إليه هذا القول بحق أو باطل سوى ما مر ص ١٥ من نسبته
أو نحوه إلى الغزالى ، وقدما بيان بطلان تلك النسبة . هذا ونصوص الكتاب
والسنة والمتواتر عن الصحابة وإجماع علماء الأمة ، كل ذلك يبطل قوله هذا قطعا .
على أن نظريته هذه لا تقتصر على إهمال الأحاديث الصحيحة بل تتضمن كما تقدم
ص ١٥ إهمال دلالات القرآن / التى قل ما يخالفها عن بعض من نسب إلى العلم ٣٢
ولو واحدا فقط . فعلى زعمه دلالات القرآن الظاهرة والأحاديث الصحيحة ولو
رواها عدد من الصحابة لا يلزم المسلم أن يعمل بشئ منها قد قل عن منسوب إلى

العلم ما يخالفه وإن كان الجمهور على وفق ذلك الدليل ، كأن عنده أن العالم إن خالف الدليل فهو معصوم من أن يغلط أو يفتل أو يزل أو يضل ، وإن وافق الدليل فليس بمعصوم . هذا حكمهم غير متفقين ، فأما إذا اتفقوا فهم معصومون إلا في مخالفتهم لنظرية هذه

قال « ولو كانوا فهموا من النبي ﷺ ذلك لكتبوا أو لأمروا بالكتابة ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به ولم يكتبوا بالقرآن والسنة المتبعة المعروفة للجمهور بجران العمل بها »

أقول : قد بينا أن النبي ﷺ لم يكتب مصحفاً ، وأن أبا بكر وعمر وعثمان مدة من ولايته لم يكتبوا إلا مصحفاً واحداً بقي عندهم لا يكاد يصل إليه أحد ، فما بالك بالإرسال إلى العمال ، وإن عثمان إنما كتب وبث بضعة مصاحف إلى بعض الأقطار لمنع الناس من القراءة بخلاف ما فيها ، وقد علمنا أنه لم يحفظ القرآن كله في عهد النبي ﷺ إلا نفر يسير ، أربعة أو نحوهم ، وذكر ابن سعد وغيره أن أبا بكر وعمر ماتا قبل أن يحفظا القرآن كله . وقد بث النبي ﷺ ثم أبو بكر ثم عمر جماعة من العمال لم يحفظ كل منهم القرآن كله ولا كان عنده مصحف ، فهل يقال لهذا إن القرآن لم يكن حينئذ من الدين العام ؟ نعم كان العامل يحفظ طائفة من القرآن ويطلع جملة من السنة ، فكان يبايع هذا وهذا . ومن عرف وضع الشريعة عرف الحقيقة : إن وضع الشريعة عدم الإعانات ، وتوجيه معظم العناية إلى التقوى . كان كثير من أصحاب النبي ﷺ هاجروا من مكة إلى الحبشة ، ونزل بعدهم قرآن وأحكام ، وجعلت كل من الظهر والمصر والعشاء أربعا بعد أن كانت ركعتين ، وحولت القبلة وغير ذلك ، فلم ينقل أن النبي ﷺ كان عقب تجديد حكم من هذه وغيرها يبعث رسلاً إلى من بالحبشة أو إلى غيرهم ممن بعده عنه يبلغهم ذلك ، بل كان يدعهم على ما عرفوا حتى يبلغهم ما تجدد اتفاقاً . وجاء أنه صلى الظهر إلى

الكعبة أول ما صلى إليها ، فخرج رجل من كان معه لحاجته فمر وقت العصر بيني
حارثة - وهم في بعض أطراف المدينة - وهم يصلون العصر إلى بيت المقدس ،
فأخبرهم فاستداروا إلى الكعبة فاتوا صلاتهم . وهكذا تحريم الكلام في الصلاة
وتحريم الخمر . ومن المتفق عليه فيما أعلم أنه ليس واجبا على الأعيان / حفظ القرآن ٣٣
سوى الفاتحة ، ولا تعلم القراءة والكتابة واتخاذ مصحف . ولا يجب على الرجل أن
يتعلم الفريضة إلا قرب العمل بها . وإنما الواجب أن يكون في الأمة علماء ، ثم على
العامي أن يسأل علما ويعمل بفتواه ، وكان في عهد النبي ﷺ وخلفائه يكتفى في
العامل أن يكون - مع حفظه لما شاء الله من القرآن - عارفا بطائفة حسنة من السنة ثم
يقال له : إذا لم تجد الحكم في الكتاب ولا السنة فاسأل من ترجو أن يكون عنده
علم ، فإن لم تجد فاجتهد رأيك . وقد كان أبو بكر وعمر إذا لم يجدوا الحكم في الكتاب
ولا فيما يعلمانه من السنة سألا الصحابة فإذا أخبرا بمحدث أخذاه ، وربما أخبرهما من
هو دونهما في العلم والفضل بكثير . وترى في رسالة الشافعي عدة قضايا لعمر من
هذا القبيل . وإذا كان الواجب على الأمة أن يكون فيها علماء كل منهم عارف
بالقرآن عارف بجملة حسنة من السنة ليعمل ويفتي ويقضى بما علم ويسأل من تيسر
له من العلماء عما لم يعلم فإن لم يجد اجتهد ، فقد كان الصحابة يعلمون أن منهم عددا
كثيرا هكذا وأن من تابعهم عددا كثيرا كذلك لا يزالون في ازدياد ، وأن حال
من بعدهم سيكون كذلك ، وأن القرآن والسنة موجودان بتأمهما عند أولئك
العلماء ما فات أحدهم منهما فوجود عند غيره ، رأوا أن هذا كاف في أداء الواجب
عليهم مع الإيمان التام بأن الله تعالى حافظ لشريعته ، نعم فكروا في الاحتياط لجمع
السنة ففرض لهم خشية أن يؤدي ذلك إلى محذور كما مر فكفوا عنه ، مكثفين
بما ظهر لهم من حرص المسلمين وما آمنوا به من حفظ رب العالمين . وغاية ما يخشى
بعد هذا أن يجهل العالم شيئا من السنة ولا يتيسر له من يخبره بها فيجتهد فيخطئ .
وهذا في نظر الشرع ليس بمحذور كما علم مما مر في حال من كان من المسلمين بعيدا
م - ٤ * الانوار الكاشفة

عن المدينة إذ بقوا مدة يصلون الرباعية ركعتين ويتكلمون في الصلاة ويصلون إلى بيت المقدس ويستحلون الخمر بعد زول الأحكام المخالفة لذلك حتى بلغتهم . وكما أذن الله تعالى أن يبني المسلم على ظنه وإن اتفق له أن ينسكح أخته وهو لا يدري وأن يقتل مسلماً يحسبه كافراً وأن يأكل لحماً يظنه حلالاً فبان لحم خنزير ميت وغير ذلك . إنما المحذور أن تدع الدليل الشرعي عمداً اتباعاً منك لقول عالم قد يجهل ويذهل ويغفل ويغلط ويزل ، وأشد من ذلك وأضر وأدهى وأمر ما يقول صاحب تلك النظرية : ان الدليل الشرعي إذا وجد قول لعالم يخالفه ينزل بذلك عن الدين العام اللازم إلى الدين الخاص الاختياري ، من شاء أخذ ومن شاء ترك . / ومن خالف كل دليل من هذا القبيل مع علمه بها وعقله لها واقتصر على ما لم يخالفه أحد « كان مسلماً ناجياً في الآخرة مقرباً عند الله تعالى » كما تقدم عنه ص ١٦ ، فهذا هو المحذور عند من يعقل

٣٤

قال « وبهذا يسقط قول من قال : إن الصحابة كانوا يكتفون في نشر الحديث بالرواية »

أقول : قد عرفت الحقيقة والله الحمد ، وعرفت ما هو الساقط

قال « وإذا أضفت إلى ذلك حكم عمر بن الخطاب على أعين الصحابة بما يخالف بعض تلك الأحاديث »

أقول : كان عليه أن يبينها ، فإن كان يريد مطاعن الرفضة في أمير المؤمنين عمر فجوابها في منهاج السنة وغيره ، ويكفيها هنا أن نسأله : هل علمت عمر ثبت عنده حديث فتركه لغير حجة قائلاً : لا يلزمنا الأخذ بالأحاديث ؟

قال « ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأول والثاني من اكتفاء الواحد منهم كإبي حنيفة بما بلغه ووثق به من الحديث وإن قل وعدم تمتيه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه »

أقول : لزم أبو حنيفة حماد بن أبي سليمان يأخذ عنه مدة ، وكان حماد كثير الحديث ، ثم أخذ عن عدد كثير غيره كما تراه في مناقبه ، وقلة الأحاديث الروية عنه لا تدل على قلة ما عنده ، ذلك أنه لم يتصد للرواية ، وقد قدمنا أن العالم لا يكلف جمع السنة كلها ، بل إذا كان عارفاً بالقرآن وعنده طائفة صالحة من السنة بحيث يغلب على اجتهد الصواب كان له أن يفتي ، وإذا عرضت قضية لم يجدها في الكتاب والسنة سأل من عنده علم بالسنة ، فإن لم يجد اجتهد رأيه . وكذلك كان أبو حنيفة يفعل ، وكان عنده في حلقة جماعة من المسكتين في الحديث كسعر وحبان ومندل ، والأحاديث التي ذكروا أنه خالفها قليلة بالنسبة إلى ما واقفه ، وما من حديث خالفه إلا وله عذر لا يخرج إن شاء الله عن أعذار العلماء ، ولم يدع هو العصمة لنفسه ولا ادعاها له أحد ، وقد خالفه كبار أصحابه في كثير من أقواله ، وكان جماعة من علماء عصره ومن قرب منه يتفرون عنه وعن بعض أقواله ، فإن فرض أنه خالف أحاديث صحيحة بغير حجة بينة فليس معنى ذلك أنه زعم أن العمل بالأحاديث الصحيحة غير لازم ، بل المتواتر عنه ما عليه غيره من أهل العلم أنها حجة ، بل ذهب إلى أن القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء اتباعاً لحديث ضعيف^(١) ومن ثم ذكر أصحابه أن من أصله تقديم الحديث الضعيف - بله الصحيح - على القياس

قال « قوى عندك ذلك الترجيح »

أقول : أما عند من يعرف دينه فهيئات

٣٥ / قال « بل تجد الفقهاء بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام الشرعية ، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين وبيان ما يحتاج به وما

(١) وذكر ابن القيم في اعلام الموقعين مسائل أخرى لأبي حنيفة من هذا القبيل وكذلك لغيره

لا يحتاج به لم يتفقوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به ، فهذه كتب الفقه في المذاهب المتبعة - ولا سيما كتب الحنفية فالمالكية فالشافعية - فيها مئات من المسائل المخالفة للأحاديث المتفق على صحتها ، ولا يعد أحد منهم مخالفاً لأصول الدين »

أقول : أما ما اعترفت به من اتفاقهم على أن الأحاديث الصحيحة أصل من أصول الأحكام الشرعية ، فحجة عليك وعليهم مضافة إلى سائر الحجج . وأما عدم اتفاقهم على تحرير الصحيح وعدم اتفاقهم على العمل به فإنما حاصله أنهم يختلفون في صحة بعض الأحاديث ، وذلك قليل بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه . ويتوقف بمضمونهم عن الأخذ ببعضها بدعوى أنه منسوخ أو مؤول أو مرجوح . وليس في ذلك مخالفة للأصل الذي اتفقوا عليه

فان قيل : منهم من يتمدد رد الصحيح بدعوى ضعفه أو نسخه أو تأويله أو رجحان غيره عليه وهو يعلم أنه لا شيء من ذلك . قلنا : لنا الظاهر والله يتولى السرائر - على أنهم قد تراموا بهذا زمناً طويلاً وجرت قتن وحروب ثم ملوا قالوا إلى التجامل وحسن الظن غالباً . وعلى كل حال فلا متشبه لك فيما ذكر ، والفرق واضح بين من يستحل معانك قتل المؤمنين بغير حق ، ومن يقول : قتل المؤمن حرام ، ثم يتفق له أن يقتل مؤمناً قاتلاً : حسبته كافراً حربياً . وان فرض دلالة القرائن على كذبه

قال « وقد أورد ابن القيم في اعلام الموقعين شواهد كثيرة جداً من رد الفقهاء للأحاديث الصحيحة عملاً بالقياس ولغير ذلك »

أقول : القياس في الجملة دليل شرعي . وعلى كل حال فلا متنافس لك في ذلك كما مر

قال « ومن أغربها أخذهم ببعض الحديث الواحد دون باقيه ، وقد أورد لهذا

أكثر من ستين شاهداً

أقول : نصف عليك ، ونصف ليس لك

ثم ذكر أبو رية (ص ٢٧ - ٢٨) كلاماً قد تقدم جوابه مستوفى والله الحمد

الصحابة ورواية الحديث

٣٦ / ذكر أبو رية (ص ٢٩) تحت هذا العنوان أن الصحابة « كانوا يرغبون
عن رواية الحديث ، وينهون عنها ، وأنهم كانوا يشددون في قبول الأخبار
تشديداً قوياً »

أقول : دعوى عريضة ، فما دليلها ؟

قال « روى الخافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ قال : ومن مراسيل ابن أبي
مليكة أن أبا بكر جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال : إنكم تحدثون عن رسول
الله أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً ، فلا تحدثوا عن رسول الله
شيئاً ، فمن سألهم قهولوا : بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه »
أقول : قدم الذهبي في التذكرة قول أبي بكر للجدة « ما أجْدُ لك في كتاب
الله شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً ، ثم سأل الناس - الخ »
فحضى بما أخبره المغيرة ومحمد بن مسلمة عن النبي ﷺ . ثم ذكر الذهبي هذا الخبر -
ولا ندرى ما سنده إلى ابن أبي مليكة ، وبين الذهبي أنه مرسل أى منقطع ، لأن
ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر ولا كاد ، ومثل ذلك ليس بحجة ، إذ لا يدري ممن
سمعه ، ومع ذلك قال الذهبي « مراد الصديق الثابت في الأخبار والتحرى ،
لا سد باب الرواية ولم يقل حسبنا كتاب الله كما تقوله الخوارج »

أقول : المتواتر عن أبي بكر رضى الله عنه ، أنه كان يدين بكتاب الله تعالى
وسنة رسوله ، وأخذ بحديث « لا نورث ... » مع ما يترامى من مخالفته لظاهر

القرآن ، وأحاديثه عن النبي ﷺ موجودة في دواوين الإسلام ، وقد استدلل أبو رية (كما مرص ٢٤) بما روى أن أبا بكر كتب خمسمائة حديث ثم أثلف الصحيفة وذكر مما يخشاه إن بقيت قوله « أو يكون قد بقي حديث لم أجده فيقال لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي على أبي بكر

وقد ذكر أهل العلم أن أصول أحاديث الأحكام نحو خمسمائة حديث .
أنظر اعلام الموقعين ٢ : ٣٤٢ وفيه ١ : ٦١ « عن ابن سيرين قال ... وإن أبا بكر نزلت به قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلا ولا في السنة أثرأ فاجتهد رأييه ثم قال : هذا رأيي فإن كان صوابا فمن الله ... » وفيه ١ : ٧٠ « عين ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ... وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ ، فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به ، فإن أعياء ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه ... » / وفيه ٣ : ٣٧٩ « لا يحفظ للصديق خلاف نص واحد أبدا » . وفي تاريخ الاسلام للذهبي ١ : ٣٨١ في قصة طويلة عن أبي بكر « وددت أني سألت رسول الله ﷺ وأنى سألته عن العمة وبنت الأخ فإن في نفسي منها حاجة » فإن كان لمسل بن أبي مليكة أصل فكونه عقب الوفاة النبوية يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة ، كأن الناس عقب البيعة بقوا يختلفون يقول أحدهم : أبو بكر أهلها لأن النبي ﷺ قال كيت وكيت . فيقول آخر : وفلان قد قال له النبي ﷺ كيت وكيت ، فأحب أبو بكر صرفهم عن الخوض في ذلك وتوجيههم إلى القرآن وفيه ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾

٣٧

قال أبو رية « وروى ابن عساكر عن [ابراهيم بن] عبد الرحمن بن عوف قال : والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله ﷺ فجمعهم من الآفاق : عبد الله بن حذيفة وأبا الدرداء وأباذر وعقبة بن عامر فقال : ما هذه الأحاديث التي أفشيت عن رسول الله ﷺ في الآفاق ؟ قالوا اتهاونا ؟ قال [لا] ، أقيموا

عندى ، لا والله لا تقارقونى ما عشت . ففحن أعلم ، نأخذ منكم ونزد عليكم . فما قارقوه حتى مات

أقول : أخذ أبو رية هذا من كنز العمال ١ : ٢٣٩ وأسقط منه ما أضفته بين حاجزين . وفي خطبة كنز العمال ١ : ٣ : إن كل ما عزى فيه إلى تاريخ ابن عساكر فهو ضعيف . وعبد الله بن حذيفة غير معروف ، إنما فى الصحابة عبد الله ابن حذافة ، وهو مقل جدا لا يثبت عنه حديث واحد ، فلا يصلح لهذه القصة . وفى سماع ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف من عمر خلاف والظاهر أنه لا يثبت . ثم إن هؤلاء النفر لم يكونوا جميع الصحابة ، بل كان كثير جدا من الصحابة فى الأمصار والأقطار يحدثون

قال أبو رية « وفى رواية ابن حزم فى الأحكام أنه حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء فى المدينة على الإكثار من الحديث »

أقول : هذا فى أحكام ابن حزم ٢ : ٣٩ ، وتعقبه بقوله « هذا مرسل ومشكوك فيه ... ثم هو فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد ... » وسيأتى الكلام فى الإكثار

قال (ص ٣٠) : « وروى ابن عساكر عن السائب بن يزيد قال : سمعت عمر ابن الخطاب يقول لأبى هريرة لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ أو لألحقنك بأرض دوس . وقال لكعب الأحبار : لتتركن الحديث [عن الأول] أو لألحقنك بأرض القردة »

٣٨ / أقول : قد علمت حال تاريخ ابن عساكر ، وقد أعاد أبو رية هذا الخبر (ص ١٦٣) ويأتى الكلام عليه هناك وبينان سقوطه . وأسقط أبو رية هنا كلمة « عن الأول » لغرض خبيث ، وصنع مثل ذلك ص ١١٥ و ص ١٢٦ وفعل ص ١٦٣ فعلة أخرى ، ويأتى شرح ذلك فى الكلام عليها إن شاء الله

قال « وكذلك فعل معها عثمان بن عفان » . أقول : لم يعزه ، ولم أجده
قال « وروى ابن سعد وابن عساكر عن محمود بن لبيد ^(١) قال سمعت عثمان
ابن عفان على المنبر يقول : لا يحمل لأحد يروى حديثاً لم يسمع به في عهد أبي بكر
ولا عهد عمر ، فإنه لم يمنعني أن أحدث عن رسول الله أن لا أكون أوعى أصحابه ،
إلا أني سمعته يقول : من قال على ما لم أقل فقد تبوأ مقعده من النار »

أقول : هو عند ابن سعد عقب السيرة النبوية في باب « ذكر من كان يفتي
بالمدينة » رواه ابن سعد عن محمد بن عمر الأسدي وهو الواقدي أحد المشهورين
بالكذب ، وكان ابن عساكر رواه من طريقه ، وحال تاريخ ابن عساكر قد
سر ، وأحاديث عثمان ثابتة في أمهات الحديث كلها ، ولم يزل يحدث حتى قتل

قال « وفي جامع بيان العلم عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال : خرجنا
نريد العراق ، فشى معنا عمر إلى صرار ثم قال لنا : أندرون لم مشيت معكم ؟ قلنا
أردت أن تشيعنا وتكرمننا ، قال : إن مع ذلك حاجة خرجت لها ، إنكم لتأتون
بلدة لأهلها دوى كدوى النحل ، فلا تصدوم بالأحاديث عن رسول الله وأنا
شريكم

قال قرظة : فما حدثت بعده حديثاً عن رسول الله . . وفي رواية أخرى :
إنكم تأتون أهل قرية لها دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تصدوم بالأحاديث
لتشغلوم ، جردوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله

وفي الأم للشافعي فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا . قال : نهانا عمر «
أقول اختلف في وفاة قرظة والا كثرون أنها كانت في خلافة علي ، ووقع
في صحيح مسلم في رواية ما يدل أنه تأخر بعد ذلك ولعلها خطأ . وسماع الشعبي
منه غير متحقق ، وقد جزم ابن حزم في الاحكام ٢ : ١٣٨ بأنه لم يلقه ، ورد هذا
الخبر وبالغ كعادته ، ومما قاله : إن عمر نفسه رويت عنه خمسمائة حديث ونيف ،

(١) تحرف على أبي رية بلفظ « محمود بن حبيد » ولم ينبه على تصحيحه

فهو مكث بالقيس إلى المتوفين قريباً من وفاته . أقول : مع اشتغاله بالوزارة لأبي بكر
ثم بالخلافة . وكذلك رده ابن عبد البر في كتاب العلم ٢ : ١٢١ - ١٢٣ وأطال ،
قال « والآثار الصحاح عنه (أى عمر) من رواية أهل المدينة بخلاف حديث قرظة
هذا ، وإنما يدور على بيان عن الشعبي وليس مثله حجة في هذا الباب لأنه يمارض
السنة والكتاب » وذكر آيات وأحاديث وآثار عن عمر في الحض على تعلم السنن .
والشعبي لم يذكر في طبقات المدلسين ، لكن ذكر أبو حاتم في ترجمة سليمان بن قيس
اليشكري أن أكثر ما يرويه الشعبي عن جابر إنما أخذه الشعبي من صحيفة
سليمان بن قيس اليشكري عن جابر ، وهذا تدليس . ثم أقول : كان قد تجمع في
العراق كثير من العرب من أهل اليمن وغيرهم وشرعوا في تعلم القرآن ، فكره عمر
أن يشغلوا عنه بذكر مغازي النبي ﷺ ونحوها من أخباره التي لا حكم فيها .
ولا مانع أن يحب / فيما فيه حكم أن تتوخى به الحاجة ، وإن كان الخبر الآتى
يخالف هذا

قال « وكان عمر يقول : أفلوا الرواية عن رسول الله إلا فيما يعمل به »

أقول : عزاه إلى البداية والنهاية ، وهو فيها عن الزهري ، ولم يدرك عمر .
وعلق عليه أبو رية قوله « أى السنة العملية » فإن أراد اصطلاح شيخه « السنة
العملية المتواترة » فلا يخفى بطلانه ، لأن هذا اصطلاح محدث ، وإنما المراد ما يترتب
عليه عمل شرعى ، فيدخل في ذلك جميع الأحكام والآداب وغيرها ، ولا يخرج
إلا القصص ونحوها ، استحب الافلال من القصص ونحوها ، ولم يمنع من الإكثار
فيما فيه عمل

ثم قال « ولا غرابة في أن يفعل عمر ذلك لأنه كان لا يعتمد إلا على القرآن
والسنة العملية ، فقد روى البخارى عن ابن عباس أنه لما حضر النبي وفي البيت
رجال فيهم عمر بن الخطاب قال النبي : هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده .
قال عمر : إن النبي غلبه الوجد ، وعندكم القرآن فحسبنا كتاب الله »

أقول : تكلم بعض المتأخرين في هذا الحديث وذكر أنه لو كانت الواقعة بنحو هذه الصورة لما أغفل الصحابة ذكرها والتتويه بشأنها ، فسا باله لم يذكرها إلا ابن عباس مع أنه كان صغيراً يومئذ . ويميل هذا المتأخر إلى أنها كانت واقعة لا تستحق الذكر تجسست في ذهن ابن عباس واتخذت ذاك الشكل . والذي يهمننا هنا أن تبين أنه من المعلوم يقينا أن عمر لا يدعى كفاية كتاب الله عن كل ماسواه بما فيه بيان الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك ، إذن فأنما ادعى كفاية القرآن عن أمر خاص ، ودلالة الحال تبين أنه ذاك الكتاب الذي عرض عليهم النبي ﷺ أن يكتبه لهم . والظاهر أنه قد كان جرى ذكر قضية خاصة بدا للنبي ﷺ أن يكتب لهم في شأنها ، فرأى عمر أن حكمها في القرآن ، وأن غاية ما سيكون في ذاك الكتاب تأكيد أو زيادة توضيح أو نحو ذلك ، فرأى أنه لا ضرورة إلى ذلك مع ما فيه من المشقة على النبي ﷺ في شدة وجهه

هذا وفي رسالة الشافعي ص ٤٢٢ - ٤٤٥ واعلام الموقعين ١ : ٦١ - ٧٤ و ٩٨ وأحكام ابن حزم ٢ : ١٣٧ - ١٤١ وكتاب العلم لابن عبد البر ٢ : ١٢١ - ١٢٤ وغيرها آثار كثيرة تبين تمسك عمر بالأحاديث والسنن ، ورجوعه إليها ، وعنايته بها ، وحضه على تعلمها وتعليمها ، وأمره باتباعها ، فمن أحب فليأرجعها . ومعنى ذلك في الجملة متواتر

٤٠ / قال أبو رية ص ٣١ « وروى ابن سعد في الطبقات عن السائب بن يزيد أنه صحب سعد بن أبي وقاص من المدينة إلى مكة ، قال : فاستعته يحدثنا حديثاً عن النبي ﷺ حتى رجع »

أقول : أحاديث سعد موجودة في كتب الاسلام ، وقد قدمنا أن جماعة من الصحابة كانوا لا يحبون أن يحدثوا في غير وقت الحاجة

قال « وسئل عن شيء فاستعجم وقال : إني أخاف أن أحدثكم واحداً فيزيدوا عليه المائة »

أقول : هذا في الطبقات من طريق سعد ، وهو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن خالته (كذا ، ولعل الصواب : عن خاليه) أنهم دخلوا على سعد ابن أبي وقاص فسئل الخ . وأحاديث أبناء سعد عنه كثيرة ، والظاهر أنه كان معهم هذه المرة من لا يأمنه سعد ، ولعلمهم سألوه عن شيء يتعاقب بما جرى بين الصحابة . قال « وعن عمرو بن ميمون قال : اختلفتُ إلى عبد الله بن مسعود سنة فاستمعته فيها يحدث عن رسول الله ولا يقول قال رسول الله ، إلا أنه حدث ذات يوم بحديث فجري على لسانه قال رسول الله فعلاه الكرب حتى رأيت العرق يتحدر عن جبينه ثم قال : إن شاء الله ، إما فوق ذاك أو قريب من ذاك وإما دون ذاك ، وفي رواية عند ابن سعد عن علقمة بن قيس أنه كان يقوم قائما كل عشية خيس ، فاستمعت في عشية منها يقول قال رسول الله غير مرة واحدة فنظرت إليه وهو يعتمد على عصا فنظرت إلى العصا تززع »

أقول : رواية عمرو بن ميمون انفراد بها - فيما أعلم - مسلم البطين واضطرب فيها على أوجه ، راجع مسند أحمد الحديث ٣٦٧٠ ، وفي بعض الطرق التقييد بيوم الخميس وذلك أن ابن مسعود كان يقوم يوم الخميس يعظ الناس بكلمات . وأما رواية علقمة

هذا ولهذين وغيرهما عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في دواوين الاسلام ، وأما كرب ابن مسعود فالظاهر أنه عرض له تشكك في ضبطه لذلك الحديث ، ولهذا قال « إن شاء الله الخ » والأحاديث الصحيحة عنه بالجزم كثيرة ، وراجع ما تقدم عنه ص ١٣

قال « وسأل مالك بن دينار ميمون الكردي أن يحدث عن أبيه الذي أدرك النبي وسمع منه فقال : كان أبي لا يحدثنا عن النبي مخافة أن يزيد أم ينقص » أقول لم يعزه ولم أعثر عليه ، ووالد ميمون الكردي لا يكاد يعرف . وقد [١] ذكر في أسد الغابة والاصابة باسم « جابان » ولم يذكر له شيئا إلا أنه وقع بسند

ضعيف عن ميمون عن أبيه ، فذكر حديثاً لا يصح وفيه اضطراب

قال « وأخرج الدار قطنى عن عبد الرحمن بن كعب قال « قلت لأبى قتادة حدثنى بشئ سمعته من رسول الله ﷺ ، قال : أخشى أن يزل لسانى بشئ لم يقله رسول الله »

أقول : قد قدمنا أنهم كانوا لا يحبون التحديث عند عدم الحاجة ، وأحاديث أبى قتادة موجودة فى دواوين الإسلام . قال « وروى ابن الجوزى فى كتاب (دفع شبهة التشبيه) قال : سمع الزبير رجلاً يحدث ، فاستمع الزبير حتى قضى الرجل حديثه ، قال له الزبير : أنت سمعت هذا من رسول الله ؟ فقال الرجل : نعم . فقال : هذا وأشباهه مما يمتنع أن أحدث عن النبي ﷺ . قد لعمري سمعت هذا من رسول الله ﷺ وأنا يومئذ حاضر ، ولكن رسول الله ﷺ ابتداء بهذا الحديث فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حديثه يومئذ ، فثبت أنت بعد انقضاء صدر الحديث ، وذكر الرجل الذى هو من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله ﷺ

أقول : أسنده البيهقى فى الأسماء والصفات (ص ٢٥٨ ط الهند) : « أخبرنا أبو جعفر الغرابى ^(١) أخبرنا أبو العباس الصبغى حدثنا الحسن بن على بن زياد حدثنا ابن أبى أويس حدثنى ابن أبى الزناد عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن [عبد الله ابن ^(٢)] عروة بن الزبير أن الزبير بن العوام سمع رجلاً . . . » أبو جعفر لم أعرفه والصبغى هو محمد بن اسحاق بن أيوب مجروح . وابن أبى الزناد فيه كلام ، وعبد الله بن عروة ولد بعد الزبير بمدة فالخبر منقطع . وكأنه مصنوع

(١) فى مخطوطة مكتبة الحرم للمكي رقم ٢٠٣ من كتب التوحيد القسم الأول « المزاعمى »

(٢) قوله « عبد الله بن » أثبتته من المخطوطة ، وسقط من المطبوعة

قال ص ٣٢ « وأخرج البخارى والدارقطنى عن السائب بن يزيد قال :
صحب عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبى وقاص والمقداد بن
الأسود فلم أسمع الواحد منهم يحدث عن رسول الله »

أقول : قد حدثوا ، وسمع منهم غير السائب ، وحدث من هو خير منهم
الخلفاء الأربعة والكثير الطيب من الصحابة رضى الله عنهم . وانتظر

قال « وأخرج أحمد وأبو يعلى عن دجين الخ »

أقول : دجين أعرابى ليس بشيء فى الرواية ، وترجمته فى لسان الميزان وفيها
نحو هذا مع اختلاف

قال « وقال عمران بن حصين : والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت
عن رسول الله ﷺ يومين متتابعين ، ولسكن بطأنى من ذلك أن رجلا من
أصحاب رسول الله ﷺ سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون
أحاديث ما هى كما يقول (؟) وأخاف أن يشبه لى كما شبه لهم » فأعلمك أنهم
كانوا يغلطون (وفى نسخة : يخطئون) لأنهم كانوا يتعمدون »

أقول : هذا ذكره ابن قتيبة فى مختلف الحديث ص ٤٩ - فقال « روى
مطرف بن عبد الله أن عمران بن حصين قال . . . » ولم يذكر سند . وقوله
« فأعلمك الخ » عن كلام ابن قتيبة

٤٢ قال « وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن أبى ليلى قال : قلت لزيد بن
أرقم : حدثنا عن رسول الله قال : كبرنا ونسيتنا ، والحديث عن رسول الله شديد »
أقول أحاديث زيد موجودة فى الكتب ، وقد قدمنا أنهم كانوا لا يحبون
أن يحدثوا بدون حضور حاجة ، ويتأكد ذلك عند خشية الخطأ - وانتظر

قال « وقال ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث : وكان كثير من جلة الصحابة

وأهل الخاصة برسول الله ﷺ كآبي بكر والوزير وأبي عبيدة والعباس بن عبد المطلب يقولون الرواية عنه ، بل كان بعضهم لا يكاد يروى عنه شيئاً كعبيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة « قال أبو رية » ولو أنك تصفحت البخارى ومسلم لما وجدت فيها حديثاً واحداً لأمين هذه الأمة أبي عبيدة عامر بن [عبد الله بن] الجراح . وليس فيها كذلك حديث لعقبة بن غزوان وأبي كبشة مولى رسول الله ﷺ وكثيرين غيرهم « ثم قال أبو رية » كان الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة وأهل الفتيا منهم كما علمت يتقون كثرة الأحاديث عن النبي ﷺ بل كانوا يرغبون عن روايته إذ كانوا يعلمون أن النبي ﷺ قد نهى عن كتابة حديثه وأنهم إذا حدثوا عنه قد لا يستطيعون أن يؤدوا كل ما سمعوه . . . على وجه الصحيح لأن الذاكرة لا يمكن أن تضبط كل ما تسمع وما تحفظه مما تسمعه لا يمكن أن يبقى فيها على أصله . . . ما كانوا ليرضوا بما رضى به بعضهم ومن جاء بعدهم من رواية الحديث بالمعنى ، لأنهم كانوا يعلمون أن تغيير اللفظ قد يغير المعنى ، وكلام الرسول ﷺ ليس كغيره إذ كل لفظة من كلامه ﷺ يمكن وراءها معنى يقصده »

أقول : كان الصحابة يفتنون ، وكل من طالت صحبته فبلغت سنة فأكثر فهو من العلماء ، وإن كان بعضهم أعلم من بعض ، وقد قال الشافعى فى الأم ٧/ : ٢٤٤ « أصحاب النبي ﷺ كلهم ممن له أن يقول فى العلم » وتبليغ الأحاديث فرض كفاية كالفتوى . فأما الصديق فقل حديثه وفتواه لأنه اشتغل بالخلافة حتى مات بعد سنتين وأشهر ، وكان يكفيه غيره الفتوى والتحديث . وأما أبو عبيدة فشغل بفتح الشام حتى مات سنة ١٨ وكان معه فى الجيش كثير من الصحابة كعاذ بن جبل وغيره يكفونه الفتيا والتحديث . وقد جاءت عنه عدة أحاديث لم يتفق أن يكون منها ما هو على شرط الشيخين مما احتاجا إليه . وأما الزبير والعباس فكانا مشغولين بمزارعهما غير منبسطين لمسامة الناس ، فاكتفى

الناس غالباً ببقية الصحابة وهم كثير . وأما سعيد / بن زيد فكان منقبضا مقبلا ٤٣
على العبادة . وأما عتبة بن غزوان فخاله كحال أبي عبيدة بقي في الجهاد والفتوح
حتى مات سنة ١٧ ، وأما أبو كبشة فقديم الموت توفى يوم مات أبو بكر أو
بعده بيوم . وكأقلت أحاديث هؤلاء قلت فتاواهم ، مع العلم بأن الفتوى فرض
كفاية ، وأنه إذا لم يوجد إلا مفت واحد والقضية واقعة تعينت عليه . وكما كانوا
يقنون الفتوى في القضايا التي ليست واقعة حينئذ حتى روى عن عمر أنه لعن من
يسأل عما لم يكن . وأنه قال وهو على المنبر : وأخرج بالله على من سأل عما لم
يكن ، فإن الله قد بين ما هو كائن ، أخرجهما الدارمي وغيره . وروى أنهم كانوا
يتدافعون الفتوى ، كل واحد يود أن يكفيه غيره ، فكذلك كان شأنهم في
التحديث حين كان الصحابة متوافرين . وعامة من تقدم أنه قليل الحديث أو أنه
سئل أن يحدث فامتنع ، قد ثبتت عنهم أحاديث بين مكث ومقل ، وذلك بين
قطعا أن قلة حديثهم إنما كانت لما تقدم . ويوضح ذلك أنه لم يأت عن أحد
منهم ما يؤخذ منه أنه امتنع من التحديث بحديث عنده مع حضور الحاجة إليه
وعدم كفاية غيره له . إنك لا تجد بهذا المعنى حرفا واحدا . فاختيارهم أن
لا يحدثوا إلا عند حضور الحاجة إلى تحديثهم خاصة هو السبب الوحيد لانتفاء
الاكتفاء ولما يصح في الجملة من الرغبة عن الرواية . أما النهي عن الكتابة فقد
فرغنا منه البتة فيما تقدم ص ٢٢ - وأما خشية الخطأ فهذا من البواعث على تحري
أن لا يحدثوا إلا عند الحاجة . راجع (ص ٣١) قوله : إن ما وعته الذاكرة « لا يمكن
أن يبقى فيها على أصله » إن أراد بذلك ألفاظ الأحاديث القولية فليس كما قال ،
بل يمكن أن يبقى بعض ذلك ، بل قوله إن « الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة
وأهل الفتيا . . . لم يكونوا ليرضوا بما رضى به بعضهم . . . من رواية الحديث
بالمعنى » اعتراف منه بأن ما ثبت عن هؤلاء روايته من الأحاديث القولية قد
رووه بلفظ النبي ﷺ على وجهه الصحيح . وإن أراد الأحاديث الفعلية ومعاني

القولية فباطل ، بل يبقى فيها الكثير من ذلك كما لا يخفى على أحد . قوله « إن تغيير اللفظ قد يغير المعنى » قلنا : قد ، ولكن الغالب فيمن ضبط المعنى ضبطاً يثق به أنه لا يغير . قوله « كل لفظة من كلامه ﷺ يمكن وراءها معنى يقصده » أقول نموذ بالله من غلو يتذرع به إلى جحود ، كان ﷺ يكلم الناس ليفهموا عنه ، فكان يتحرى إفهامهم « إن كان ليحدث الحديث لو شاء العاد أن يحصيه أحصاه » كما في سنن أبي داود عن عائشة ، وأصله في الصحيحين . وكان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم « كما في صحيح البخاري عن أنس . ويقال لأبي ربة : أمفومة كانت / تلك المقاصد الكامنة وراء كل لفظة للصحابة ، أم لا ؟ إن كانت مفومة لم أمكنهم أن يؤدوها بغير تلك الألفاظ . وإلا فكيف يخاطبون بما لا يفهمونه ؟ فأما حديث « قرب مبلغ أوعى من سامع » فأنما يتفق في قليل كما تفيد كلمة « رب » وذلك كأن يكون الصحابي ممن قرب عهده بالاسلام ولم يكن عنده علم فيؤديه إلى عالم يفهمه على وجهه ، والغالب أن الصحابة أفهم لكلام النبي ﷺ ممن بعدهم

تشديد الصحابة في قبول الأخبار

قال أبو ربة ص ٣٣ « كانوا يتشددون في قبول الأخبار من اخوانهم في الصحبة مهما بلغت درجاتهم ويخاطبون في ذلك أشد الاحتياط حتى كان أبو بكر لا يقبل من أحد حديثاً إلا بشهادة غيره على أنه سمعه من الرسول ﷺ

أقول هذه دعوى لا تقبل إلا بدليل كأن يكون أبو بكر صرح بذلك ، أو تكرر منه رد خبر الآحاد الذين لم يكن مع كل منهم آخر ، وليس بيد أبي ربة شيء من هذا ، إنما ذكر الواقعة الآتية وسيأتي النظر فيها

قال « روى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت أبا بكر لتلمس أن تورث فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً

ثم سأل الناس ، ققام المغيرة فقال : كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس . فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه لما أبو بكر .

أقول : هذه واقعة حال واحدة ليس فيها ما يدل على أنه لو لم يكن مع المغيرة غيره لم يقبله أبو بكر . والعالم يحب تظاهر الحجج كما بينه الشافعي في الرسالة (ص ٤٣٢) . وما حسن ذلك هنا أن قول المغيرة « كان رسول الله ﷺ يعطيها السدس »^(١) يعطى أن ذلك تكرر من قضاء النبي ﷺ . وقد يستبعد أبو بكر تكرر ذلك ولم يعلمه هو مع أنه كان أزم للنبي ﷺ من المغيرة . وأيضا الدعوى قائمة ، وخبر المغيرة يشبه الشهادة المدعية . ومع ذلك فهذا خبر تفرد به الزهري عن عثمان بن اسحاق بن خزيمة عن قبيصة ، واحد عن واحد عن واحد . فلو كان في القصة ما يدل على أن الواحد لا يكفي لمعاد ذلك بالنقض على الخبر نفسه ، فكيف وهو منقطع ، لأن قبيصة لم يدرك أبا بكر . وعثمان بن اسحاق وإن وثق لا يعرف في الرواية إلا برواية الزهري وحده عنه هذا الخبر وحده

قال أبو رية « وقد وضع بعمله هذا أول شروط علم الرواية ، وهو شرط الإسناد الصحيح

٤٥ / أقول تلك أمانهم ، وقد بين الكتاب والسنة وجوب أن يقبل خبر العدل وقرن الله تعالى تصديقه بالإيمان به سبحانه ، قال تعالى في ذكر المناقين ﴿ ٩ : ٦١ ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن ﴾ كلما أخبره أحد من أصحابه عنا بشر صدقه ، قال تعالى ﴿ قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ﴾ أي يصدقهم . وقال سبحانه ﴿ ٤٩ : ٦ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ فبين سبحانه أن خبر الفاسق مناف لخبر العدل فمن حق خبر العدل أن يصدق كما صرحت به الآية الأولى ، ومن حق خبر الفاسق أن يبحث عنه حتى يتبين أمره

(١) كما عليه أبو رية

وأما السنة فبيانها لوجوب أن يقبل خبر الواحد العدل أوضح ، وقد أطلال أهل العلم في ذلك وألقوا فيه ، وانظر رسالة الشافعي (ص ٤٠١ - ٤٥٨) وأحكام ابن حزم (١ : ١٠٨) ، ومن أبين ما احتجوا به ما تواتر من بعث النبي ﷺ آحاد الناس إلى القبائل والأقطار يبلغ كل واحد منهم من أرسل إليه ويعلمهم ويقيم لهم دينهم . قال ابن حزم « بعث رسول الله ﷺ معاذا إلى الجند وجهات من اليمن ، وأبا موسى إلى جهة أخرى ... وأيا عبدة إلى نجران ، وعليا قاضيا إلى اليمن ، وكل من هؤلاء مضى إلى جهة ما معلما لهم شرائع الاسلام . » وكذلك بعث أميرا إلى كل جهة أسلمت معلما لهم دينهم ومعلما لهم القرآن ومفتيا لهم في أحكام دينهم وقاضيا فيما وقع بينهم وناقلا إليهم ما يلزمهم عن الله تعالى ورسوله ، وهم مأمورون بقبول ما ينجزونهم به عن نبيهم ﷺ . وبعدة هؤلاء المذكورين مشهورة بنقل التواتر من كافر ومؤمن لا يشك فيها أحد . . . ولا في أن بعثهم إنما كانت لما ذكرنا . [و] من المحال الباطل الممتنع أن يبعث إليهم رسول الله ﷺ من لا تقوم عليهم الحجة بتبليغه ، ومن لا يلزمهم قبول ما علمهم من القرآن وأحكام الدين وما أفتوهم به في الشريعة إذ لو كان ذلك لكانت بعثته لهم فضولا ، ولكان عليه السلام قائلا للمسلمين : بعثت إليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما يأنسكم غنى . ومن حكمكم أن لا تلتفتوا إلى ما نقل إليكم غنى ومن قال بهذا فقد فارق الاسلام »

والحجج في هذا الباب كثيرة ، وإجماع السلف على ذلك محقق

قال أبو رية (ص ٣٤) : « أما عمر فقد كان أشد من ذلك احتياطا وثبتا .. روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنتُ على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي ، فرجعت . قال عمر : ما منعك ؟ قلت : استأذنتُ ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال

رسول الله ﷺ / « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » . قال : والله ٤٦
لتعطين عليه بينة . (زاد مسلم : وإلا أوجعتك . وفي رواية ثالثة : فوالله لأوجعن
ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا) أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ ؟
قال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم . فكنت أصغر القوم ،
فهمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك »

قال أبو رية « فانظر كيف تشدد عمر في أمر ليس فيه حلال ولا حرام ،
وتدبر ماذا يكون الأمر لو كان الحديث في غير ذلك من أصول الدين أو فروعه .
وقد استند إلى هذه القصة من يقولون إن عمر كان لا يقبل خبر الواحد . واستدل
به من قال إن خبر العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره »

أقول : قد ثبت عن عمر الأخذ بخبر الواحد في أمور عديدة ، من ذلك أنه
كان لا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان السكلابي أن
للنبي ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فرجع إليه
عمر . وعمل بخبر عبد الرحمن بن عوف وحده في النهي عن دخول بلد فيها الطاعون
وعمل بخبره وحده في أخذ الجزية من المجوس . وهذا كله ثابت . راجع رسالة
للشامي ٤٢٦ . وفي صحيح البخاري وغيره عن عمر أنه قال لابنه عبد الله : « إذا حدثك
سعد عن رسول الله ﷺ بشيء فلا تسأل عنه غيره . وكان سعد حدث عبد الله
حديثاً في مسح الخفين . فأما قصة أبي موسى فأما شدد عمر لأن الاستئذان مما يكثر
وقوعه ، وعمر أطول صحبة للنبي ﷺ وأكثر ملازمة وأشد اختصاصاً ، ولم يحفظ
هو ذاك الحكم قاستغربه . ولهذا لما أخبره أبو سعيد عاد عمر باللائمة على نفسه فقال
« خفي على هذا من أمر رسول الله ﷺ » ألهاني عنه الصفق بالأسواق » وهذا
قائب في الصحيحين . وأنكر أبي بن كعب على عمر تشديده على أبي موسى وقال
« فلا تسكن يا ابن الخطاب عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ » ، فقال عمر « إنما
سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت » وهذا في صحيح مسلم . وقد كان عمر يسمى

أبياً : سيد المسلمين . وفي اللوطاً أن عمر قال لأبي موسى « أما إنني لم أتهمك ، ولكنني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ » . قال ابن عبد البر « يحتمل أن يكون حضر عنده من قرُب عهده بالاسلام خشى أن أحدهم يختلق الحديث عن رسول الله ﷺ عن الرغبة والرغبة طلباً للمخرج مما يدخل فيه ، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئاً من ذلك ينكر عليه حتى يأتي بالخروج » وقد نقل أبو رية شيئاً من فتح الباري وترك ما يتصل به من الجواب الواضح عنه ، فإن شئت فراجعهم / وقال أبو رية (ص ٨) : « وكان عليّ يستحلف الصحابي على ما يرويه له »

٤٧

أقول : هذا شيء تقرر به أسماء بن الحكم القرظي ، وهو رجل مجهول . وقد رده البخاري وغيره كما في ترجمة أسماء من تهذيب التهذيب . وتوثيق المعلى وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع ، فلا يقاوم إنكار البخاري وغيره على أسماء . على أنه لو فرض ثبوته فأنما هو مزيد احتياط ، لا دليل على اشتراطه . هذا ومن المتواتر عن الخلفاء الأربعة أن كلا منهم كان يقضى ويفتي بما عنده من السنة بدون حاجة إلى أن تكون عند غيره . وأنهم كانوا ينصبون العمال من الصحابة وغيرهم ويأمرونهم أن يقضى ويفتي كل منهم بما عنده من السنة بدون حاجة إلى وجودها عند غيره . هذا مع أن الميقول عن أبي بكر وعمر وجهود العلماء أن القاضي لا يقضى بملءه . قال أبو بكر : « لو وجدت رجلاً على حد ما أفتته عليه حتى يكون معي غيري » وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف « لو رأيت رجلاً على حد زنا أو مرقعة وأنا أمير ؟ » فقال « شهادتك شهادة رجل من المسلمين » قال « صدقت » . (راجع فتح الباري ١٣ : ١٣٩ و ١٤١) . ولو كان عندهم أن خبر الواحد المدل ليس بحجة تامة لما كان للقاضي أن يقضى بخبر عنده حتى يكون معه غيره ، ولا كان للمفتي أن يفتي بحسب خبر عنده ويلزم المستفتي العمل به حتى يكون معه غيره . فتلبر هذا كله إجماع . وقد مضى به العمل في عهد النبي ﷺ ، وفيه النفي

وذكر شيئا عن أبي هريرة ، وسيأتي في ترجمته رضى الله عنه

الكذب على رسول الله ﷺ

قال أبو رية (ص ٦) : لما قرأت حديث : « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » غمرني الدهش لهذا القيد الذي لا يمكن أن يصدر من رسول جاء بالصدق وأمر به ، ونهى عن الكذب وحذر منه ، إذ ليس بخاف أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه ، سواء أكان عمدا أم غير عمد .

ثم ذكر (ص ٩) أن كلمة (متعمدا) « لم تأت في روايات كبار الصحابة ، قال : ويبدو أن هذه الكلمة قد تسلت إلى هذا الحديث على سبيل الإدراج لكي يتكلم عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم من جهة الخطأ أو الوهم أو الغلط . . . ذلك بأن الخطيء غير مأثوم . أو أن هذه الكلمة وضعت ليسوع الذين يضعون الأحاديث عن غير عمد عملهم »

ثم أطل الكلام (ص ٣٦) فزعم أن « الروايات الصحيحة التي جاءت عن كبار الصحابة ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين / تدل على أن هذا الحديث لم تكن فيه تلك الكلمة (متعمدا) ، قال : وكل ذي لب يستبعد أن يكون النبي قد نطق بها ، لمنافاة ذلك للعقل والحق الذين كان الرسول متصفا بالكمال فيهما »

أقول : أما الرواية فقد جاءت عن كبار الصحابة وغيرهم بلفظ « من كذب على فليتبوأ الخ » وبما يؤدي معناه مثل « من قال على ما لم أقل الخ » وجاءت بلفظ « من كذب على متعمدا فليتبوأ الخ » وبما يؤدي معناه مثل « من تعمد على كذبا الخ » راجع البخاري مع فتح الباري وصحيح مسلم ومسند أحمد وتاريخ بغداد وكنز العمال ٥ : ٢٢ ومشكل الآثار للطحاوي ١ : ١٦٤ - ١٧٦ . وقد يمكن للترجيح بالنظر إلى الرواية عن صحابي معين ، فأما على الإطلاق فلا . وكما أن الله عز وجل

كرر في القرآن بيان شدة الإثم في افتراء الكذب عليه فمقول أن يكرر رسوله .
وها هنا بحثان :

البحث الأول في البرهان العقلي الذي اعتمد عليه أبو رية إذ قال : إن هذا
التقيد (متعمدا) « لا يمكن أن يصدر من رسول جاء بالصدق الخ » وقال « وكل
ذى لب يستبعد أن يكون النبي قد نطق بها لمنافاة ذلك للعقل الخ »

أقول : ما عسى أن يقول أبو رية في قول الله عز وجل ﴿ ٦ : ٢١ ﴾ ومن أظلم
ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته ﴿ وقرأ ﴿ ٦ : ٩٣ و ١٤٤ ﴾ و ﴿ ٧ :
٣٧ ﴾ و ﴿ ١٠ : ١٧ ﴾ و ﴿ ١١ : ١٨ ﴾ و ﴿ ١٨ : ١٥ ﴾ و ﴿ ٢٩ : ٦٨ ﴾ و ﴿ ٦١ :
٧٠ ﴾ كل هذه الآيات تذكر افتراء الكذب على الله ، وافتراء الكذب هو تصدده ،
والكذب على النبي ﷺ لا يزيد على الكذب على الله ، فلماذا لا يعقل أن يقيد
النبي ﷺ كما قيد القرآن ؟

وقال الله سبحانه ﴿ ٢ : ٢٨٦ ﴾ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ^(١) لما ما كسبت
وعليها ما اكتسبت . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴿ وقد اعترف أبو رية
(ص ٨) بأنه ليس في وسع من سمع الحديث أن لا يقع منه في تبليغه خطأ البتة ،
وعبارته « وتركه يذهب بغير قيد إلى أذهان السامعين ، تخضعه لذاكرة لحكمها
القاهر ، الذي لا يستطيع إنسان مهما كان أن ينكره أو ينازع فيه من سهو أو
غلط أو نسيان » . وإذا كان الله عز وجل لا يكلف نفسا إلا وسعها فبماذا يستحق
من وقع منه ما ليس في وسعه أن لا يقع أن يتبوا منزلا في جهنم ؟ وقد علم الله
عباده أن يقولوا ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ وما علمهم إلا ليستجيب
لهم . وقد ثبت في الصحيح ان الصحابة لما قالوها قال الله تعالى « قد فلتت » .
وقال الله تبارك وتعالى ﴿ ٣٣ : ٥ ﴾ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن

(١) وقرأ ﴿ ٢ : ٢٣٣ ﴾ و ﴿ ٦ : ١٥٢ ﴾ و ﴿ ٧ : ٤١ ﴾ و ﴿ ٢٣ : ٦٢ ﴾ و ﴿ ٧ : ٦٥ ﴾

ما تعددت قلوبكم ﴿ وقال سبحانه ﴿ ١٦ : ١٠٦ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ والخطيئة أولى بالعدر من المكروه

٤٩ قد يقول أبو رية : كان للصحابه مندوحة عن الوقوع في الخطأ ، وذلك بأن يدعوا الحديث عن النبي ﷺ البتة

قلت : أتني لهم ذلك وهم مأمورون أن يبلغ شاهدهم غائبهم ، كان ذلك في حياة النبي ﷺ وبعده ، وكان أصحابه يبلغ بعضهم بعضا ، وكانوا يتناوبون كافي الصحيح عن عمر كنت أنا وجار لي من الأنصار ... وكنا تتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوما وأنزل يوما ، فإذا نزلتُ جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ... » وقد قال الله تعالى ﴿ ٩ : ١٢٢ وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ وكان النبي ﷺ يبعث الرسل والأمراء ويأمرهم أن يبلغوا من أرسلوا إليهم ، ويحيى أفراد من القبائل فيسلمون ويتعلمون ويسمعون ويرجعون إلى قبائلهم فيبلغونهم . وقد علموا أن محمدا رسول الله إلى الناس كافة إلى يوم القيامة ، وأن شريعته شريعة للناس كافة إلى يوم القيامة ، وأن الله تعالى أمر الناس كافة باتباعه وطاعته والتأسي به وأخذ ما آتى والالتقاء عما نهى ، وجعله المبين عنه لما أنزله بقوله وفعله ، وأنهم مأمورون بتبليغ الكتاب وبيانه ، إذ كل ذلك دين للناس كافة إلى يوم القيامة . وأنهم مأمورون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعاون على البر والتقوى ، والدلالة على الخير والنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولعباده . وعلموا الوعيد الشديد على كتمان الحق ، وكتمان ما أنزل الله من اليناث والهدى ، مع علمهم بأن كتمان بيان الكتاب بمنزلة كتمان الكتاب . وحسبنا أنهم كانوا أعلم بالله ودينه وما لهم وعليهم ، وأنبع للحق وأحرص على النجاة من كل من جاء بعدهم ، وقد حدثت أفاضلهم وخيارهم

ما بين مكث ومقلّ ، ولم يكن المقل يعيب على المكث إلا أن يرى بعضهم أن الإكثار جدا خلاف الأولى . وهذا عمر الذي نسب إليه كراهية الإكثار قد جاءت عنه - مع تقدم وفاته - أكثر من خمسمائة حديث ، وله في صحيح البخارى وحده ستون حديثا ، وقد نسب إليه الوهم كما نسب إلى غيره . فالحق الذى لا يرتاب فيه عاقل أنهم كانوا مأمورين بالتبليغ عند الحاجة ، مأذونا لهم أن يتحدثوا مطلقا ، مع العلم بشدة حرمة الكذب فى جميع الأحوال . فغنى ذلك أن عليهم ولهم أن يتحدثوا بما يعتقدون أنهم صادقون فيه ، ومع العلم بأن أحدهم إذا حدث معتقدا أنه صادق فقد يقع له خطأ ، وإن من وقع له ذلك مع بذله وسعه فى التحري والتحفظ فهو معذور ، وهذا هو الذى تقتضيه القضايا العقلية والنصوص القرآنية ، حتى لو فرض أنه لم يأت فى الحديث / لفظ « متعمدا » ولا ما يؤدى معناه ، فإن الأدلة القطعية توجب أن يكون هذا مرادا فى المعنى

٥٠

ولا يتوهم أحد أن كلمة « متعمدا » تخرج من حدث جازما وهو شاكّ ، كلا فإن هذا متعمد بالإجماع ، ولا نعلم أحدا من الناس حتى من أهل الجهل والضلالة زعم أن كلمة « متعمدا » تخرج هذا ، وإنما وجد من أهل الجهل والضلال من تشبّث بكلمة « على » فقال : نحن نكذب له لا عليه . فلو شكك أبو رية فى كلمة « على » لكان أقرب

وذكر أبو رية (ص ٣٨) حديث الزبير ، وحدثك تلخيص حاله : أشهر طرقه رواية شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن الزبير ، رواه عن شعبة جماعة بدون كلمة « متعمدا » ورواه معاذ بن معاذ - وهو من جبال الحفظ - فذكرها . فنظرنا فى رواية غندر عن شعبة - فان غندرا ضبط كتابه عن شعبة وعرضه عليه وحققه ، قال ابن المبارك : إذا اختلف الناس فى حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم . فوجدنا الإمام أحمد رواه فى مسنده عن غندر عن شعبة وفيه الكلمة « متعمدا » . وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة

ومحمد بن بشار بن دَر عن غُندَر ، رواه ابن ماجه عنهما . لكن في الفتح أن الإسماعيلي أخرجه من طريق غندر بدونها . وفي الفتح أن الزبير بن بكار روى الخبر في كتاب النسب من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير بدونها ، ولا أدري كيف سنده . وكذلك أخرجه الدارمي بدونها من طريق أخرى عن ابن الزبير ، في سندها عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وفيه كلام . وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح عن عامر بن عبد الله بن الزبير بسنده وفيه الكلمة . وقال المنذري في اختصاره لسنن أبي داود « والمحفوظ في حديث الزبير أنه ليس فيه (متعمداً) » نظر فيه العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند فذكر أن ابن سعد روى الخبر في طبقاته ٣ / ١ / ٧٤ عن عفان ووهب بن جرير وأبي الوليد ، ثلاثهم عن شعبة .. فذكر الحديث ، وفي آخره « قال وهب بن جرير في حديثه عن الزبير : والله ما قال (متعمداً) وأنتم تقولون (متعمداً) رأى أحمد شاكر أن هذا من قول وهب بن جرير لزملائه الذين رووا معه عن شعبة ، يريد وهب : والله ما قال شعبة الخ . فنسبتها إلى الزبير وهم

أقول أما ظاهر قول ابن سعد « قال وهب بن جرير في حديثه عن الزبير » فإنه يقتضي أن وهباً ذكرها في الحديث نفسه . وفي مشكل الآثار للطحاوي ١ / ١٦٦ « حدثنا يزيد بن سنان حدثنا أبو داود ووهب بن جرير حدثنا شعبة » فذكر الحديث وقال في آخره « زاد وهب في حديثه : والله ما قال متعمداً وأنتم تقولون متعمداً ، لكن يعلو على ذلك أن الحديث روى من عدة طرق عن شعبة وغيره وليس فيه هذه الزيادة » والله ما قال الخ « ولا هي موجودة في رواية غندر عن شعبة ، فيشبه أن تكون من كلام وهب قالها متصلة بالحديث فحسبها السامع منه فقال « قال وهب بن جرير في حديثه عن الزبير الخ » . فأما قول ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ٤٩ : « روى عن الزبير أنه / رواه وقال : أراهم يزيدون فيه متعمداً ، والله ما سمعته قال متعمداً » ، فأخشى أن يكون ابن قتيبة إنما أخذه من

ابن سعد ، وتغيير اللفظ من الرواية بالمعنى . وعلى فرض صحة هذه الزيادة عن الزبير فانما يفيد ذلك خطأ من ذكر الكلمة في حديث الزبير ، ثم تكون هذه الزيادة قسمها حجة على صحة الكلمة في الجملة لأن الزبير ذكر أنه سمع إخوانه من الصحابة يذكرونها في الحديث ، والظاهر كما تقدم أن النبي ﷺ كرر التشديد في عدة مواقع ، والجل على أنه ترك الكلمة في موقع فسمعه جماعة منهم الزبير وذكرها في موقع آخر فسمعه آخرون ، أوضح وأحق من الحمل على اللفظ

والغريب ما علقه أبو رية في حاشية ص ٣٩ من الهجر وفيه « ولعنة الله على الكاذبين متعمدين وغير متعمدين ومن يروجه لهم من الشيوخ الحشويين » مع أنه ذكر ص ٤٩ وقوع الخطأ من عمر وابن عمر وعثمان بن مالك أحد البدرين وأبي الدرداء وأبي سعيد وأنس وغيرهم ، والخطأ عنده كاذب ، بل مر في كلامه ما يقتضي أن كل من حدث من الصحابة - ومنهم الخلفاء الأربعة وبقية العشرة وأمهاء المؤمنين وغيرهم - لا بد أن يكون وقع في الخطأ ، فكلهم عنده كاذبون قالهم لعنته . وأشد من هذا وأمر ما مرّت الإشارة اليه ص (١٧ - ١٨) ، وهذه من فوائد عداوة السنة وأهلها

البحث الثاني في حقيقة الكذب : بنى أبو رية على أنه « ليس بخاف أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه ، سواء أكان عن عمد أم غير عمد » وهو يعلم - فيما يظهر - أن هذا مخالف لقول شيخه الذين يقدسهما ، وإياهما ونحوهما عنى بقوله ص ٤ « العلماء والأدباء » وقوله ص ١٩٦ « أصحاب المقول الصريحة » وهما النظام والملاحظ ، فالكذب عند النظام مخالف للخبر لاعتقاد الخبر ، وهو عند الملاحظ مخالفته لكلا الأمرين معاً : الواقع ، واعتقاد الخبر . فلي القولين ما طابق اعتقاد الخبر فليس بكذب وإن خالف الواقع . وقد ذكر أبو رية (ص ٥٠) قول عائشة للذين حدثوها عن عمر وابنه بخبر رأت أنهما وهما فيه « إنكم لتحدثون عن غير كاذبين ، ولكن السمع يخطئ » ، وقولها في خبر رواه ابن عمر

« انه لم يكذب ، ولكنه نسى أو أخطأ » . والراجح ما عليه الجمهور أن الكذب مخالفة الخبر للواقع ، لكن التبادر من قولك : كذب فلان ، أو : فلان كاذب ونحو ذلك أنه تعمد ، فمن ثم لا يقال ذلك للمخطئ ، إلا أنه ربما قيل له ذلك تنبيهاً على أنه قصر (راجع كتاب الرد على الاخنائي ص ٢١) . ولما أرادت عائشة أن تفي عن عمر وابنه التعمد والتقصير نفت عنهما الكذب البتة . ثم رأيت الطحاوي ذكر هذه القضية في مشكل الآثار ، فذكر كثيراً من الروايات ثم قال ١ : ١٧٣ ما ملخصه : من كذب فقد تعمد ، وذكر (متعمداً) في بعض الروايات إنما هو تأكيد لقولك : نظرت بعيني وسمعت بأذني ، وفي القرآن ﴿ والسارق والسارقة .. ﴾ و ﴿ الزاني والزانية .. ﴾ لم يذكر في شيء من ذلك التعمد كأن هذه الأشياء لا تكون إلا عن تعمد ، لأنه لا يكون كاذباً ولا يكون زانياً ولا يكون سارقاً إلا بقصده إلى ذلك وتعمده .

وقال أبو رية (ص ٤١) : « حديث من كذب على ليس بمتواتر .. وقد قال الحافظ ابن حجر وهو سيد المحدثين بالإجماع وأمير المؤمنين في الحديث ما يلي : .. »
فذكر عن فتح الباري ١ : ١٦٨ اعتراض بعضهم على تواتره ، وسكت ، / وفي فتح الباري بيان الجواب الواضح عن ذلك الاعتراض ، فراجع

وقال (ص ٤٢) : « الكذب على النبي قبل وفاته » . أقول : سأنظر في هذا وما يليه إلى ص ٥٣ بعد الكلام على عدالة الصحابة الذي ذكره ص ٣١٠ ، فأنظر

الرواية بالمعنى

قال أبو رية (ص ٨) : « ولما رأى بعض الصحابة أن يرووا للناس من أحاديث النبي ، ووجدوا أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بالحديث عن أصل لفظه .. استباحوا لأنفسهم أن يرووا على المعنى »

أقول : أنزل الله تبارك وتعالى هذه الشريعة في أمة أمية ، فاقضت حكمتها

ورحمته أن يكلفهم الشريعة ، ويكلفهم حفظها وتبليغها ، في حدود ما يتيسر لهم .
وتكفل سبحانه أن يرعاها بقدرته لئيم ما أرادها لها من الحفظ إلى قيام الساعة .
وقد تقدم شيء من بيان التيسير ص ٢٠ و ٢١ و ٣٢ . ومن تدبر الأحاديث في
إزالة القرآن على سبعة أحرف وما اتصل بذلك ، بان له أن الله تعالى أنزل القرآن
على حرف هو الأصل ، ثم تكرر تعليم جبريل للنبي ﷺ تمام سبعة أحرف ،
وهذه الأحرف الستة الزائدة عبارة عن أنواع من المخالفة في بعض الألفاظ للفظ
الحرف الأول بدون اختلاف في المعنى ^(١) فكان النبي ﷺ يلقي أصحابه فيكون
بين ما يلقيه ذا وما لقنه ذاك شيء من ذلك الاختلاف في اللفظ ، لحفظ أصحابه كل
بما لقن ، وضبطوا ذلك في صدورهم ولقنوه الناس ، ورفع الحرج مع ذلك عن
المسلمين ، فكان بعضهم ربما تلبس عليه كلمة مما يحفظه أو يشق عليه النطق بها
فيكون له أن يقرأ بمرادفها . فمن ذلك ما كان يوافق حرفاً آخر ومنه ما لا يوافق ،
ولكنه لا يخرج عن ذلك القليل . وفي فتح الباري « ثبت عن غير واحد من
الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً له » . فهذا ضرب محدود من
القراءة بالمعنى رخص فيه لأوائك . وكتب القرآن بحضرة النبي ﷺ في قطع من
الجريد وغيره تكون في القطعة الآية والآيتان وأكثر ، وكان رسم الخط يومئذ
يحتمل - والله أعلم - غالب الاختلافات التي في الأحرف السبعة ، إذ لم يكن له شكل
ولا نقط ، وكانت تحذف فيه كثير من الألفات ونحو ذلك كما تراه في رسم المصحف ،
وبذاك الرسم عينه نقل ما في تلك القطع إلى صحف في عهد أبي بكر ، وبه كتبت
المصاحف في عهد عثمان ، ثم صار على الناس أن يضبطوا قراءتهم بأن يجتمع فيها
الأمران : النقل الثابت بالسماع من النبي ﷺ ، واحتمال رسم المصاحف العثمانية .

(١) المراد بالاختلاف في المعنى هو الاختلاف المذكور في قول الله تعالى
(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً) فأما أن يدل أحد الحرفين على
معنى والآخر على معنى آخر وكلا المعنيين معاً حق ، فليس باختلاف بهذا المعنى

وبذلك خرجت من القراءات الصحيحة تلك التغيرات التي كان يترخص بها بعض الناس ، وبقي من الأحرف الستة المخالفة للحرف الأصلي ما احتمله الرسم / ولعله ٥٣ غالبها إن لم يكن جميعها ، مع أنه وقع اختلاف يسير بين المصاحف العثمانية ، وكأنه تبعاً للقطع التي كتب فيها القرآن بحضرة النبي ﷺ ، كأن توجد الآية في قطعتين كتبت الكلمة في إحداها بوجه وفي الأخرى بالآخر . فبقي هذا الاختلاف في القراءات الصحيحة

ونخرج مما تقدم بنتيجتين : الأولى أن حفظ الصدور لم يكن كما يصوره أبو رية بل قد اعتمد عليه في القرآن وبقي الاعتماد عليه وحده بعد حفظ الله عز وجل في عهد النبي ﷺ وعمر وسنين من عهد عثمان ، لأن تلك القطع التي كتب فيها في عهد النبي ﷺ كانت مفرقة عند بعض أصحابه لا يعرفها إلا من هي عنده ، وسأر الناس غيره يعتمدون على حفظهم . ثم لما جمعت في عهد أبي بكر لم تنشر هي ولا الصحف التي كتبت عنها ، بل بقيت عند أبي بكر ثم عند عمر ثم عند ابنته حفصة أم المؤمنين حتى طلبها عثمان ، ثم اعتمد عليه في عامة المواضع التي يحتمل فيها الرسم وجهين أو أكثر ، واستمر الاعتماد عليه حتى استقر تدوين القراءات الصحيحة

النتيجة الثانية : أن حال الأميين قد اقتضت الترخيص لهم في الجملة في القراءة بالمعنى ، وإذا كان ذلك في القرآن مع أن ألفاظه مقصودة لذاتها لأنه كلام رب العالمين بلفظه ومعناه ، معجز بلفظه ومعناه ، متعبد بتلاوته ، فما بالك بالأحاديث التي مدار المقصود الديني فيها على معانيها فقط ؟

وإذا علمنا ما تقدم أول هذا الفصل من التيسير مع ما تقدم ص ٢٠ و ٢١ و ٣٢ ، وعلمنا ما دلت عليه القواطع أن النبي ﷺ مبين لكتاب الله ودينه بقوله وفه ، وأن كل ما كان منه مما فيه بيان للدين فهو خالد مخلود الدين إلى يوم القيامة ، وأن الصحابة مأمورون بتبليغ ذلك في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته (راجع ص ١٢ و ٣٦ و ٤٥ و ٤٩) وأن النبي ﷺ لم يأمرهم بكتابة الأحاديث وأقرم على عدم

كتابها ، بل قيل إنه نهام عن كتابتها كما مر بما فيه ، ومع ذلك كان يأمرهم بالتبليغ لما علموه وفهموه ، وعلمنا أن عادة الناس قاطبة فيمن يلقى إليه كلام المقصود منه معناه ويؤمر بتبليغه أنه إذا لم يحفظ لفظه على وجهه وقد ضبط معناه لزمه أن يبلغه بمعناه ولا يعد كاذباً ولا شبه كاذب ، علمنا يقيناً أن الصحابة إنما أمروا بالتبليغ على ما جرت به العادة : من بقى منهم حافظاً للفظ على وجهه فليؤدّه كذلك ، ومن بقى ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ فليؤدّه بالمعنى . هذا أمر يقينى لا ريب فيه ، وعلى ذلك جرى عملهم فى حياة النبى ﷺ وبعد وفاته

فقول أبى رية « لما رأى بعض الصحابة . . . استباحوا لأنفسهم » إن أراد أنهم لم يؤمروا بالتبليغ ولم يُبح لهم أن يرووا بالمعنى إذا كانوا ضابطين له دون اللفظ ، فهذا كذب عليهم وعلى الشرع / والعقل كما يعلم مما مر . وتشديده ﷺ نفي الكذب عليه إنما المراد به الكذب فى المعانى ، فإن الناس يبعثون رسلهم ونوابهم ويأمرونهم بالتبليغ عنهم ، فإذا لم يشترط عليهم المحافظة على الألفاظ فبلغوا المعنى فقد صدقوا . ولو قلت لأبنك اذهب قتل للكاتب : أبى يدعوك . فذهب وقال له : والدى - أو الوالد - يدعوك ، أو يطلب مجيئك إليه ، أو أمرنى أن أدعوك له ، لكان مطيعاً صادقاً ، ولو اطاعت بعد ذلك على ما قال فرزعت أنه عصى أو كذب وأردت أن تعاقبه لأنكر العقلاء عليك ذلك . وقد قص الله عز وجل فى القرآن كثيراً من أقوال خلقه بغير ألفاظهم ، لأن من ذلك ما بطول فيبلغ الحد المعجز ، ومنه ما يكون عن لسان أعجمى ، ومنه ما يأتى فى موضع بألفاظ وفى آخر بغيرها ، وقد تعدد الصور كما فى قصة موسى ، ويطول فى موضع ويختصر فى آخر . فبالنظر إلى أداء المعنى كرر النبى ﷺ بيان شدة الكذب عليه ، وبالنظر إلى أداء اللفظ اقتصر على الترغيب فقال « نصر الله امرءاً سمع منا شيئاً فآذاه كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع » ، جاء بهذا اللفظ أو معناه مطولاً ومختصراً من حديث ابن مسعود وزيد بن ثابت وأنس وجبير بن مطعم وعائشة وسعد وابن

عمر وأبي هريرة وعمر بن قتادة ومعاذ بن جبل والنعمان بن بشير وزيد بن خالد وعبادة ابن الصامت ، منها الصحيح وغيره . وكان النبي ﷺ يتحرى معونتهم على الحفظ والقهم كما مر ص ٤٣

واعلم أن الأحاديث الصحيحة ليست كلها قولية ، بل منها ما هو إخبار عن أقوال النبي ﷺ وهي كثيرة . ومنها ما أصله قولي ، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول : أمرنا النبي ﷺ بكذا ، أو نهانا عن كذا ، أو قضى بكذا ، أو أذن في كذا .. وأشباه هذا . وهذا كثير أيضاً . وهذان الضربان ليسا محل نزاع ، والكلام في ما يقول الصحابي فيه : قال رسول الله كيت وكيت ، أو نحو ذلك . ومن تتبع هذا في الأحاديث التي يرويها صحابييان أو أكثر ووقع اختلاف فأنما هو في بعض الألفاظ ، وهذا يبين أن الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله ﷺ يهلون ألفاظه البتة ، لكن منهم من يحاول أن يؤديها فيقع له تقديم وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلك . ومع هذا فقد عُرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ ، وتقدم ص ٤٢ قول أبي رية : إن الخلفاء الأربعة وكبار الصحابة وأهل الفتيا لم يكونوا ليرضوا أن يرووا بالمعنى . وكان ابن عمر ممن شدد في ذلك ، وقد آتاهم الله من جودة الحفظ ما آتاهم . وقصة ابن عباس مع عمر بن أبي ربيعة مشهورة . ويأتي في ترجمة أبي هريرة ما استراه . فعلى هذا ما كان من أحاديث المشهورين بالتحفظ فهو بلفظ النبي ﷺ وما كان من حديث غيرهم فالظاهر ذلك ، لأنهم كلهم كانوا يتحرون ما أمكنهم ، ويبقى النظر في تصرف من بعدهم

٥٥

/ الحديث ورواته ونقد الأئمة للرواة

قال أبو رية « ثم سار على سبيلهم كل من جاء من الرواة بعدهم . فيتلقى المتأخر عن المتقدم ما يروي عن الرسول بالمعنى ، ثم يؤديه إلى غيره بما استطاع أن يمسكه ذهنه منه »

أقول : هذه حكاية من يأخذ الكلمات من هنا وهناك ، ويقس بذهنه بدون خبرة بالواقع . فان كثيراً من الأحاديث الصحيحة إن لم تقل غالبها يأتي الحديث منها عن صحابين فأكثر ، وكثيراً ما يتعدد الرواة عن الصحابي ثم عن التابعي ، وهم جزاً

فأما الصحابة فقد تقدم حالهم

وأما التابعون فقد يتحفظون الحديث كما يتحفظون القرآن ، كما جاء عن قتادة أنه « كان إذا سمع الحديث أخذ العويل والزويل حتى يحفظه » هذا مع قوة حفظه ، ذكروا أن صحيفة جابر على كبرها قرئت عليه مرة واحدة - وكان أعمى - فحفظها بحروفها ، حتى قرأ مرة سورة البقرة فلم يخطئ حرفاً ثم قال : لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة . وكان غالبهم يكتبون ثم يتحفظون ما كتبوه ، ثم منهم من يُبقي كتبه - راجع ص ٢٨ - ومنهم من إذا أتمن المكتوب حفظاً مما للكتاب . وهؤلاء ونفر لم يكونوا يكتبون ، غالبهم ممن رُزقوا جودة الحفظ وقوة الذاكرة كالشعبي والزهرى وقاتدة . وقد عرف منهم جماعة بالترام رواية الحديث بتمام لفظه كالقاسم بن محمد بن أبي بكر ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة

أما أتباع التابعين فلم يكن فيهم راوٍ مكثراً إلا كان عنده كتب بمسموعاته يراجعها ويتعاهدها ويتحفظ حديثه منها . ثم منهم من لم يكن يحفظ ، وإنما يحدث من كتابه . ومنهم من جرت عليه الأئمة أنه يحدث من حفظه فيخطئ ، فاشترطوا لصحة روايته أن يكون السماع منه من كتابه . ومنهم من عرف الأئمة أنه حافظ ، غير أنه قد يقدم كلمة أو يؤخرها ، ونحو ذلك مما عرفوا أنه لا يغير المعنى ، فيوثقونه ويثبتون أن السماع منه من كتابه أثبت

فأما من يدم فمكان المثبتون لا يكادون يسمعون من الرجل إلا من أصل كتابه . كان عبد الرزاق الصنعاني ثقة حافظاً ، ومع ذلك لم يسمع منه أحد بن

حنبل ويحيى بن معين إلا من أصل كتابه

هذا ، وكان الأئمة يعتبرون حديث كل راوٍ فينظرون كيف حدث به في الأوقات المتفاوتة فإذا وجدوه يحدث مرة كذا ومرة كذا بخلاف لا يشمل ضعفه . وربما سمعوا الحديث من الرجل ثم يدعونه مدة طويلة ثم يسألونه عنه . ثم يعتبر حرف مروياته برواية من روى عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه ، فإذا رأوا في روايته ما يخالف رواية الثقات حكوا عليه بحسبها . وليسوا يوثقون الرجل لظهور صلاحه في دينه فقط ، بل معظم اعتمادهم على حاله في حديثه كما مرّ ، وتبجدهم يرحون الرجل بأنه يخطئ ويغلط ، وباضطرابه في حديثه ، / وبمخالفته الثقات ، وبفردته ، ٥٦ وهلم جرا . ونظرهم عند تصحيح الحديث أدق من هذا ، نعم ، إن هناك من المحدثين من يسهل ويخفف ، لكن العارف لا يخفى عليه هؤلاء من هؤلاء . فإذا رأيت المحققين قد وثقوا رجلاً مطلقاً فعنى ذلك أنه يروى الحديث بلفظه الذي سمعه ، أو على الأقل إذا روى بالمعنى لم يغير المعنى . وإذا رأيتهم قد صححوا حديثاً فعنى ذلك أنه صحيح بلفظه أو على الأقل بنحو لفظه ، مع تمام معناه . فإن بان لهم خلاف ذلك نبهوا عليه كما تقدم ص ١٨

وذكر أبو رية ص ٥٤ فما بعدها كلاماً طويلاً في هذه القضية . وذكر اعتقاد شيوخ الدين أن الأحاديث كآيات القرآن « من وجوب التسليم لها وفرض الإذعان لأحكامها بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ويستتاب من أنكرها أو شك فيها »

أقول : أما ما لم يثبت منها ثبوتاً تقوم به الحجة فلا قائل بوجوب قبوله والعمل به . وأما الثابت فقد قامت الحجج القطعية على وجوب قبوله والعمل به ، وأجمع علماء الأمة عليه كما تقدم مراراً . فنكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقاً تقام عليه الحجة ، فإن أصرّ بأن كفره . ومنكر وجوب العمل ببعض الأحاديث م - ٦ * الانوار الكاشفة

إن كان له عذر من الأعذار المعروفة بين أهل العلم وما في معناه فمذور ، وإلا فهو عاصي لله ورسوله ، والعاصي آثم فاسق . وقد يتفق ما يجعله في معنى منكر وجوب العمل بالأحاديث مطلقا وقد مرَّ

وذكر (ص ٥٥ فما بعدها) الخلاف في جواز الرواية بالمعنى

أقول : الذين قالوا لا تجوز إنما غرضهم ما ينبغي أن يعمل به في عهدهم وبعدهم : فأما ما قد مضى فلا كلام فيه ، لا يطعن في متقدم بأنه كان يروى بالمعنى ولا في روايته . لكن إن وقع تعارض بين مروية ومروية من كان يبالغ في تحرري الرواية باللفظ فذلك مما يرجح الثاني . وهذا لا نزاع فيه

ومدار البحث هو أن الرواية بالمعنى قد توقع في الخطأ ، وهذا معقول ، لكن لا وجه للتحويل ، فقد ذكر أبو رية (ص ٥٩) : « قال ابن سيرين : كنت أسمع الحديث من عشرة ، المعنى واحد والألفاظ مختلفة » وكان ابن سيرين من المتشددين في أن لا يروى إلا باللفظ ومع هذا شهد للذين سمع منهم منهم مع كثرة اختلافهم في اللفظ لم يخطئ أحد منهم المعنى — ولهذا لما ذكر له أن الحسن والشعبي والنخعي يروون بالمعنى اقتصر على قوله « إنهم لو حدثوا كما سمعوا كان أفضل » انظر الكفاية للخطيب ص ٢٠٦

ومن تدبر ما تقدم من حال الصحابة وأنهم كانوا كلهم يراعون الرواية ٥٧ باللفظ ، ومنهم من كان يبالغ في تحرري / ذلك ، وكذا في التابعين وأتباعهم ، وأن الحديث الواحد قد يرويه صحابيان فأكثر ، ويرويه عن الصحابي تابعيان فأكثر وهم جراً ، وأن التابعين كتبوا ، وأن أتباعهم كتبوا وودعوا ، وأن الأئمة اعتبروا حال كل راوٍ في روايته لأحاديثه في الأوقات المتفاوتة فإذا وجدوه يروى الحديث مرة بما يحيل معناه في روايته له مرة أخرى جرحوه ، ثم اعتبروا رواية كل راوٍ برواية الثقات فإذا وجدوه يخالفهم بما يحيل المعنى جرحوه ، ثم بالغ

محققهم في العناية بالحديث عند التصحيح ، فلا يصححون ما عرفوا له علة . نعم قد يذكرون في المتابعات والشواهد ما وقعت فيه مخالفة ما وينهون عليه . من تدبر هذا ولم يعمه الهوى اطمأن قلبه بوفاء الله تعالى بما تسكفل به من حفظ دينه ، وبتوفيقه علماء الأمة للقيام بذلك ، والله الحمد . ويؤكد ذلك أن أبارية حاول أن يقدم شواهد على اختلاف ضارّ وقع بسبب الرواية بالمعنى فكان أقصى جهده ما يأتي :

قال (ص ٦٠) : « صيغ الشهادات » ، وذكر اختلافها .

أقول : يتوهم أبو رية - أو يروم - أن النبي ﷺ إنما علمهم تشهدا واحدا ، ولكنهم أو بعضهم لم يحفظوه فاتوا بألفاظ من عندهم مع نسبتها إلى النبي ﷺ . وهذا باطل قطعا ، فإن التشهد يكرر كل يوم بضع عشرة مرة على الأقل في الفريضة والنافلة ، وكان النبي ﷺ يحفظ أحدهم حتى يحفظ . وقد كان النبي ﷺ يُقرى الرجلين السورة الواحدة هذا بحرف وهذا بآخر ، فكذلك علمهم مقدمة التشهد بألفاظ متعددة ، وهذا بلفظ وهذا بآخر . ولهذا أجمع أهل العلم على صحة التشهد بكل ما صح عن النبي ﷺ . وأما ذكر عمر التشهد على المنبر ، وسكوت الحاضرين قائما وجهه المعقول تسليمهم أن التشهد الذي ذكره صحيح مجزئ . وقد كان عمر يقرأ في الصلاة وغيرها القرآن ولا يردّ عليه أحد ، مع أن كثيرا منهم تلقوا عن النبي ﷺ بحرف غير الحرف الذي تلقى به عمر ، ومثل هذا كثير . ومن الجائز أن يكونوا - أو بعضهم - لم يعرفوا اللفظ الذي ذكره عمر ، ولكنهم قد عرفوا أن النبي ﷺ علم أصحابه بألفاظ مختلفة وعمر عندهم ثقة . وأما قول بعضهم بعد وفاة النبي ﷺ « السلام على النبي » بدل « السلام عليك أيها النبي » فقد يكون النبي ﷺ خيره بين اللفظين ، وقد يكون فعل ذلك باجتهاده خشية أن يتوهم جاهل أن الخطأ على حقيقته . أما الصلاة على النبي ﷺ فالتحقيق أنها موجودة في الشهادات كلها بلفظ « ورحمة الله » والقائل بوجوبها عقب التشهد بلفظ الصلاة لم يجعلها من التشهد بل هي عنده أمر مستقل . والكلام في ذلك معروف ،

لا علاقة له بالرواية بالمعنى

/ قال أبو رية (ص ٦٤) : « وكلمة التوحيد » ، وذكر ما لا علاقة له

بالرواية بالمعنى

ثم قال (ص ٦٦) : « حديث الإسلام والإيمان » فذكر عن صحيح مسلم حديث طلحة « جاء رجل من أهل نجد » ، وحديث جبريل برواية أبي هريرة ، وحديث أبي أيوب « جاء رجل إلى النبي فقال دأني على عمل الخ » ، وحديث أبي هريرة « أن أعرابيا جاء الخ » ثم ذكر عن النووي « اعلم أنه لم يأت في حديث طلحة ذكر الحج ، ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة ، وكذا غير هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها الصوم ولم يذكر في بعضها الزكاة ، وذكر في بعضها صلة الرحم ، وفي بعضها أداء الخمس . ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان ... وقد أجاب القاضي عياض وغيره رحمهم الله بجواب لخصه أبو عمرو بن الصلاح وهذا فقال « ... هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط ، فمنهم من قصر فاقصر على ما حفظه »

أقول : أما هذه الأحاديث فلا يمتنع فيها ذلك الجواب بل لا يتجه ، فإن واقعة حديث جبريل لا علاقة لها ببقية الأحاديث ، وذكر الإيمان فيه لأن جبريل أراد بيان جمهرة الدين ، وبقية الأحاديث ليس بواجب أن يذكر فيها الإيمان . اكتفاء بعلم السائل به مع أن في ما ذكر له ما يستلزمه ، وحديث طلحة وحديث أبي هريرة في الأعرابي يظهر أنها واقعة واحدة يمتثل أنها وقعت قبل أن ينزل فرض الحج فلذلك لم يذكر ، وحديث أبي أيوب يمتثل أن يكون واقعة أخرى وقعت قبل فرض الحج والصوم فلذلك لم يذكر فيه ، وأما صلة الرحم وأداء الخمس فليسا من الأركان العظمى فلا يجب ذكرهما في كل حديث . هذا وحديث جبريل قد ورد من رواية عمر بن الخطاب وثبت في بعض طرقه ذكر الحج ، وصحح ابن حجر ذلك في الفتح بأنه قد جاء في رواية أن الواقعة كانت في أواخر حياة النبي ﷺ . فعلى هذا فسقوطه في رواية أبي هريرة من عمل بعض الرواة كأنه كان

عنده أيضا حديث أبي هريرة في الأعرابي وليس فيها ذكر الحج فحمل هذه عليها ، والله أعلم . ومثل هذا ليس من الرواية بالمعنى ، إنما هو من ترك الراوى لشيء من الحديث نسيه أو شك فيه ، ولا يقتضى تركه إحالة لمعنى الحديث . وكثيرا ما يقع في الكتاب والسنة ترك بيان بعض الأمور في موضع لائق به اعتمادا على بيانه في موضع آخر . وليس هذا بأكثر من مجيء عموم أو إطلاق في القرآن ومجيء تخصيصه أو تقييده في السنة

٥٩ / قال (ص ٦٨) : « حديث زوجتكها بما معك » ذكر أنه روى على ثمانية أوجه : (١) - قد زوجتكها بما معك من القرآن ، ٢ - زوجتكها : على ما معك الخ ، ٣ - أنكحتكها بما الخ ، ٤ - قد ملكتكها بما الخ ، ٥ - قد أملككها بما الخ ، ٦ - أمكنها الخ ، ٧ - أنكحتكها على أن تقرأها وتعلمها ، ٨ - خذها بما معك الخ)

أقول : الثامنة لم تذكر في فتح البارى ، والسابعة سندها واهٍ ، والسادسة حواشيها على ما استظهره في الفتح أمكنها كما ، والست الأولى معناها واحد ، وكذا حكمها عند جمهور أهل العلم . وقال قوم : لا يصح العقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح كما في الثلاث الأولى ، فأما الثلاث التي تليها فلا يصح التزويج بها . وأجابوا عن هذه الروايات بأن أرجحها وأثبتها عن النبي ﷺ هي التي بلفظ التزويج . فتحصل من هذا أن الرواية بالمعنى وقعت ، ولكن لم يترتب عليها ففسدة والله الحمد . على أن المعنى الأهم في الحديث وهو التزويج بتعليم القرآن لم يختلف فيه الروايات

قال (ص ٦٨) : « حديث الصلاة في بنى قريظة » ذكر أنه وقع عند البخارى « لا يصلين أحدكم العصر إلا » وعند غيره لا يصلين أحدكم الظهر إلا مع اتحاد الخرج

أقول : في الفتح إن الذي عند أهل المغازي « العصر » وكذلك جاء من حديث عائشة ومن حديث كعب بن مالك . ورواه جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر ، فقال أبو حفص السلمي عن جويرية : « العصر » ، وقال أبو غسان عن جويرية : « الظهر » . ورواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن جويرية ، فقال البخاري عنه : « العصر » ، وقال مسلم وغيره عنه « الظهر » . فذكر ابن حجر احتمالين : حاصل الأول بزيادة أن جويرية قال مرة « العصر » كما رواه عنه أبو حفص السلمي ، ومرة « الظهر » كما رواه عنه أبو غسان ، وكتبه عبد الله بن محمد بن أسماء عن جويرية على الوجهين فسمعه البخاري من عبد الله على أحدهما ، ومسلم وغيره على الآخر . وكان البخاري راجع عبد الله في ذلك ففقد عبد الله أصوله فوجد الوجه الذي فيه « العصر » فأخذ به البخاري لعله أنه الصواب . الاحتمال الثاني أن يكون البخاري إنما سمعه من عبد الله بلفظ « الظهر » ولم يكتبه البخاري إلا بعد مدة من حفظه فقال « العصر » أخطأ لفظ شيخه وأصاب الواقع

أما ما ذكر أن البخاري كان يحفظ ثم يكتب من حفظه فإن صح ذلك فهذا صحيحه فيه آلاف الأحاديث وقل حديث منها إلا وقد رواه جماعة غيره عن شيخه وعن شيخ شيخه ، وقد تتبع ذلك المستخرجون عليه . وشرحه فإذا لم يقع له خطأ إلا هذا الموضع - على فرض أنه أخطأ - كان هذا من أدفع الحجج لتشكيك أبي رية قال أبو رية (ص ٦٩) : « وبلغ من أمرهم أنهم كانوا يروون الحديث بألفاظهم وأسانيدهم ، ثم يعزونه إلى كتب السنة ... »

أقول : حاصله أن البيهقي يروي في كتبه الأحاديث بأسانيده إلى شيخ البخاري أو شيخ شيخه ومن فوقه ، ويقع / في لفظه مخالفة للفظ البخاري مع اتفاق المعنى ، ومع ذلك يقول « أخرجه البخاري عن فلان » ولا يبين اختلاف اللفظ ، وكذا يصنع البغوي . وأقول : العذر في هذا واضح ، وهو اتفاق المعنى

مع جريان العادة بوقوع الاختلاف في بعض الألفاظ ، وكتاب البخارى متواتر فأقل طالب حديث يشعر بالمقصود

وذكر قول النووى في حديث الأئمة من قريش « أخرجه الشيخان » مع أن لفظهما « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقى منهم اثنان » . أقول : المعنى قريب ، وقد يكون النووى رحمه الله وهم ، ومثل هذا لا يقدّم ولا يؤخر ، لأن الصحيحين متواتران

قال أبو رية (ص ٧٠) : « ضرر رواية الحديث بالمعنى » وساق عبارة طويلة لابن السيّد البطليوسى فى أسباب الاختلاف . وفيها (ص ٧٢ - ٧٣) ما يخشى منها ، وقد قدمنا ص ٢١ - ٢٢ و ٥٥ ما فيه الكفاية

وذكر (ص ٧٤) حديث « إن يكن الشؤم فى ثلاث » وسيأتى النظر فيه بعد النظر فى عدالة الصحابة الذى ذكره أبو رية فى كتابه ص ٣١٠ - ٣٢٧

وقال (ص ٧٥) : « ضرر الرواية بالمعنى من الناحية اللغوية والبلاغية ... » أقول : قد قدمت ما يعلم منه أن من الأحاديث ما يمكن أن يحكم العارف بأنه بلفظ النبى ﷺ ، ومنها ما يمكن أن يحكم بأنه بلفظ الصحابي ، ومنها ما يمكن أن يحكم بأنه على لفظ التابعى . فهذه يمكن الاستفادة منها فى العربية ، وما عدا ذلك فى القرآن وغيره ما يكفى

وذكر (ص ٧١ - ٧٨) فصولا من فروع الرواية بالمعنى يعلم جوابها مما تقدم

وقال (ص ٧٨) : « تساهلهم فيما يروى فى الفضائل ، وضرر ذلك » أقول : معنى التساهل فى عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية ، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له أنه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده ، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة . ومنهم

من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة ، إنما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالحفاظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته ، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم . غير أن بعض من جاء بعدهم فهم منها التساهل فيما يرد في فضيلة لأمر خاص قد ثبت شرعه في الجملة كقيام ليلة معينة فإنها داخلة في جملة ما ثبت من شرع قيام الليل . فبنى على هذا جواز أو استحباب العمل بالضعيف ، وقد بين الشاطبي في الاعتصام خطأ هذا الفهم . ولى في ذلك رسالة لا تزال مسودة

٦١ على أن جماعة من المحدثين جاوزوا في مجاميعهم ذاك الحد ، فأثبتوا فيها كل حديث سمعوه ولم يتبين لهم عند كتابته أنه باطل . وأفرط آخرون فجمعوا كل ما سمعوا ، معتزدين بأنهم لم يلتزموا إلا أن يكتبوا ما سمعوه ويذكروا سنده ، وعلى الناس أن لا يثقبوا بشيء من ذلك حتى يعرضوه على أهل المعرفة بالحديث ورجاله . ثم جاء المتأخرون فزادوا الطين بلة محذف الأسانيد . والخلاص من هذا أسهل ، وهو أن تبين للناس الحقيقة ، ويرجع إلى أهل العلم والتقوى والمعرفة . لكن المصيبة حق المصيبة لإعراض الناس عن هذا العلم العظيم ، ولم يبق إلا أفراد يلمون بشيء من ظواهره ، ومع ذلك قالوا لا يرجعون إليهم ، بل في الناس من يمتقنهم ويغضهم ويعاديهم ويتفنن في سبهم عند كل مناسبة ويدعى لنفسه ما يدعى ، ولا ميزان عنده إلا هواه لا غير ، وما يخالف هواه لا يبالي به ولو كان في الصحيحين عن جماعة من الصحابة ، ويحتج بما يحلوه من الروايات في أي كتاب وجد ، وفيما يحتج به الواهي والساقط والموضوع ، كما ترى التنبيه عليه في مواضع من كتابي هذا ، والله المستعان

الوضع

وقال أبو رية (ص ٨٠ - ٨٩) : « الوضع في الحديث وأسبابه »

أقول : نقل عبارات في هذا المعنى ، وهو واقع في الجملة ، ولكن المستشرقين والمنحرفين عن السنة يطوِّلون في هذا ويهوِّنون ويهمِّلون ما يقابله . ومثَّلهم مثلُ من يحاول منع الناس من طلب الحقيقى الخالص من الأقوات والسمن والعسل والعقاقير والخير والصوف والذهب والفضة والأؤلؤ والياقوت والمسك والعنبر وغير ذلك بذكر ما وقع من التزوير والتليس والتدليس والغش في هذه الأشياء ، ويطيل في ذلك . والعاقل يعلم أن الحقيقى الخالص من هذه الأشياء لم يرفع من الأرض ، وأن في أصحابها وتجارها أهل صدق وأمانة— وأن في الناس أهل خبرة ومهارة يميزون الحقيقى الخالص من غيره فلا يكاد يدخل الضرر إلا على من لا يرجع إلى أهل الخبرة من جاهل ومقصر ومن لا يبالي ما أخذ . والمؤمن يعلم أن هذه ثمرة عناية الله عز وجل بعباده في دنياهم ، فما الظن بعنايته بدينهم ؟ لا بد أن تكون أتم وأبلغ . ومن تتبع الواقع وتدبره وأنعم النظر تبين له ذلك غاية البيان

أما الصحابة فقد زكاهم الله في كتابه وعلى لسان رسوله ، والأحاديث إنما ثبتت من رواية من زكاه الله ورسوله عينا ، أو لا ريب في دخوله فيمن زكاه الله ورسوله جملة . نعم جاءت أحاديث قليلة عن بعض من قد يمكن الشك فيه ، لكن أركان الدين من سلف هذه الأمة تدبروا أحاديث هذا الضرب واعتبروها ، فوجدوها قد ثبتت هي أو معناها برواية غيرهم ، وبعد طول البحث والتحقيق تبين لأئمة السنة أن الصحابة كلهم عدول في الرواية . وسيأتى مزيد لهذا في فصل ٦٢ « عدالة الصحابة »

وأما التابعون فعامّة من وثقه الأئمة منهم من كثرت أحاديثه هم ممن زكاه الصحابة ثم زكاه أقرانه من خيلر التابعين ، ثم اعتبر الأئمة أحاديثه وكيف حدث بها في الأوقات المتفاوتة ، واعتبروا أحاديثه بأحاديث غيره من الثقات ، فانضح لهم بذلك كله صدقه وأمانته وضبطه . وهكذا من بعدهم

وكان أهل العلم يشددون في اختيار الرواة أبلغ التشديد ، جاء عن بعضهم - أظنه الحسن بن صالح بن حبي - أنه قال : كنا إذا أردنا أن نسمع الحديث من رجل سألنا عن حاله حتى يقال : أتريدون أن تزوجوه ؟ وجاء جماعة إلى شيخ ليسمعوا منه فرأوه خارجا وقد انفلتت بقلته وهو يحاول إمساكها ويده مغللة يربها إياها ، فلاحظوا أن الخلالة فارغة ، فرجموا ولم يسمعوا منه . قالوا هذا يكذب على البغلة فلا نأمن أن يكذب في الحديث . وذكروا أن شعبة كان يتمنى لقاء رجل مشهور لسمع منه ، فلما جاءه وجده يشتري شيئا ويسترجع في الميزان ، فامتنع شعبة من السماع منه . وتجد عدة نظائر لهذا ونحوه في كفاية الخطيب (ص ١١٠ - ١١٤) . وكان عامة علماء القرون الأولى وهي قرون الحديث ، قاطعين للخلفاء والأمراء ، حتى كان أكثرهم لا يقبل عطاء الخلفاء والأمراء ولا يرضى بتولى القضاء ، ومنهم من كان الخلفاء يطلبونهم ليسكنوا بحضرتهم ينشرون العلم ، فلا يستجيبون ، بل يفرون ويستترون . وكان أئمة النقد لا يكادون يوثقون محدثا يداخل الأمراء أو يتولى لهم شيئا . وقد جرحوا بذلك كثيرا من الرواة ولم يوثقوا ممن داخل الأمراء إلا أفرادا علم الأئمة علما يقينا سلامة دينهم وأنه لا مغمض فيهم البتة . وكان محمد بن بشر الزنبري محدثا يسمع منه الناس ، فاتفق أن خرج أمير البلد لسفر فخرج الزنبري يشيعه ، فنقم أهل الحديث عليه ذلك وأهانوه ومزقوا ما كانوا كتبوا عنه . وكثيرا ما كانوا يكذبون الرجل ويتركون حديثه لخبر واحد يتهمون به فيه . وتجد من هذا كثيرا في ميزان الذهبى وغيره . وكذلك إذا سمعوه حدث بحديث ثم حدث به بعد مدة على وجه يتافى الوجه الأول ، وفي الكفاية (ص ١١٣) عن شعبة قال « سمعت من طلحة بن مصرف حديثا واجدا وكنت كلما مررت به سألته عنه ... أردت أن أنظر إلى حفظه ، فان غير فيه شيئا تركته » وكان أحدهم يقضى الشهر والشهرين ينتقل في البلدان يتتبع رواية حديث واحد كما وقع لشعبة في حديث عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر ، وكما وقع لغيره في الحديث الطويل في فضائل

السور . ومن تتبع كتب التراجم / وكتب الملل بأن له من جدم واجتهادهم ٦٣
ما يحير العقول

وكان كثير من الناس يحضرون أولادهم مجالس السماع في صغرهم ليتعودوا
ذلك ثم يكبر أحدهم فيأخذ في السماع في بلده ، ثم يسافر إلى الأقطار ويتحمل السفر
الطويل والمشاق الشديدة ، وقد لا يكون معه إلا جراب من خبز يابس يحمله
على ظهره ، يصبح فيأخذ كسرة ويبلها بالماء ويأكلها ثم يفتدو للسماع ، ولهم في هذا
قصص كثيرة ، فلا يزال أحدهم يطلب ويكتب إلى أن تبلغ سنه الثلاثين أو نحوها
فتكون أمنيته من الحياة أن يقبله علماء الحديث ويأذنوا للناس أن يسمعو منه ،
وقد عرف أنهم إن اتهموه في حديث واحد أسقطوا حديثه وضاع مجهوده طول
عمره وربح سوء السمعة واحتقار الناس . وتجد جماعة من ذرية أكبر الصحابة قد
جرحهم الأئمة ، وتجدهم سكتوا عن الخلفاء العباسيين وأعمامهم لم يرووا عنهم شيئا
مع أنهم قد كانوا يروون أحاديث . ومن تتبع أخبارهم وأحوالهم لم يعجب من
غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون ، بل يعجب من وجود كذابين منهم .
ومن تتبع تشدد الأئمة في النقد لم يعجب من كثرة من جرحوه وأسقطوا حديثه ،
بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم مع ذلك التشدد

وبالجملة فهذا الباب يحتمل كتابا مستقلا . وأرجو أن يكون فيما ذكرته ما
يدفع ما يرمى إليه المستشرقون وأتباعهم - بإفاضتهم في ذكر الوضع من تشكيك
المسلمين في دينهم وإيهامهم أن الله تعالى أخل بما تكفل به من حفظ دينه ، وأن
سلف الأمة لم يقوموا بما عليهم أو عجزوا عنه فاختلط الحق بالباطل ، ولم يبق سبيل
إلى تمييزه . كلا بل حجة الله تعالى لم تزل ولن تزال قائمة ، وسبيل الحق مفتوحا
لمن يريد أن يسلكه والله الحمد . وفي تهذيب التهذيب (١ : ١٥٢) قال إسحاق
ابن إبراهيم : أخذ الرشيد زنديقا فأراد قتله ، فقال : أين أنت من ألف حديث

وضمعتها ؟ فقال له أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك
يتخللونها حرفا حرفا . وفي فتح المغيث (ص ١٠٩) : « قيل لابن المبارك : هذه
الأحاديث المصنوعة ؟ قال : تعيش لها الجهابذة ، ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له
لحافظون ﴾ »

وذكر (ص ٩١) أحاديث قال إنها موضوعة ، ولم يذكر من حكم بوضعها
من أهل العلم بالحديث . وذكر فيها حديث « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد
على [سائر] الطعام » وقد افترى من زعم هذا موضوعا ، بل هو في غاية الصحة ،
أخرجه الشيخان في الصحيحين من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أنس
رضي الله عنها

معاوية والشام

٦٤

وقال ص ٩١ « معاوية والشام ... »

ذكر عن أئمة السنة اسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والبخاري والنسائي ،
ثم ابن حجر ، ما حاصله أنه لم يصح في فضل معاوية حديث

أقول : هذا لا يني الأحاديث الصحيحة التي تشملها وغيره ، ولا يقتضي أن
يكون كل ما روى في فضله خاصة يجوز ما بوضعه . وبعد ففي هذه القضية برهان
دامغ لما يفترية أعداء السنة على الصحابة وعلى معاوية وعلى الرواة الذين وثقهم أئمة
الحديث ، وعلى أئمة الحديث ، وعلى قواعدهم في النقد

أما الصحابة رضي الله عنهم ففي هذه القضية برهان على أنه لا مجال لاتهم أحد
منهم بالكذب على النبي ﷺ وذلك أن معاوية كان عشرين سنة أميرا على الشام
وعشرين سنة خليفة ، وكان في حزبه وفيمن يحتاج إليه جمع كثير من الصحابة منهم
كثير ممن أسلم يوم فتح مكة أو بعده وفيهم جماعة من الأعراب وكانت الدواعي
إلى التعصب له والتزلف إليه متوفرة فلو كان ثم مساع لأن يكذب على النبي ﷺ

أحد لفيه وسمع منه مسلماً لأقدم بعضهم على الكذب في فضل معاوية وجهر بذلك أمام أعيان التابعين فينقل ذلك جماعة ممن يوثقهم أئمة السنة فيصح عندهم ضرورة . فإذا لم يصح خبر واحد ثبت صحة القول بأن الصحابة كلهم عدول في الرواية وأنه لم يكن منهم أحد مهما خفت منزلته وقوى الباعث له محتلاً منه أن يكذب على النبي ﷺ

وأما معاوية فكذلك ، فعلى فرض أنه كان يسمح بأن يقع كذب على النبي ﷺ ما دام في فضيلة له وأنه لم يطعم في أن يقع ذلك من أحد غيره ممن له حجة ، أو طمع ولكن لم يجذبه ترغيب ولا تهيب في حمل أحد منهم على ذلك فقد كان في وسعه أن يحدث هو عن النبي ﷺ فقد حدث عدد كثير من الصحابة عن النبي ﷺ بفضائل لأنفسهم وقبلها منهم الناس ورووها وصححها أئمة السنة . ففي تلك القضية برهان على أن معاوية كان من الدين والأمانة بدرجة تمنعه من أن يفكر في أن يكذب أو يحمل غيره على الكذب على النبي ﷺ مهما اشتدت حاجته إلى ذلك . ومن تدبر هذا علم أن عدم صحة حديث عند أهل الحديث في فضل معاوية أدل على فضله من أن تصح عندهم عدة أحاديث

وأما الرواة الذين وثقهم أئمة الحديث فقد كان من حزب معاوية والموالين له عدد منهم كان في وسعهم أن يكذبوا على بعض الصحابة الذين لقوهم ورووا عنهم فيرووا عنه حديثاً أو أكثر في فضل معاوية / وينشروا ذلك فيمن يليهم من الثقات فيصحح أهل الحديث ، فعدم وقوع شيء من ذلك يدل على أن الرواة الذين يوثقهم أئمة الحديث ثقات في نفس الأمر

وأما أئمة الحديث فهم معروفون بحسن القول في الصحابة عامة وخصومهم يتقنون عليهم ذلك كما تراه في فصل عدالة الصحابة من كتاب أبي رية ، ويرمونهم بالنصب ومحبة أعداء أهل البيت والتعصب لهم . وتلك القضية براءة لهم فلو كانوا

من أهل الهوى المتبع لأمكنهم أن يصححوا عدة أحاديث في فضل معاوية ، أو
يسكتوا على الأقل عن التصريح بأن كل ما روى في ذلك غير صحيح
وأما قواعدهم في النقد فلا ريب أن نجاحها في هذا الأمر - وهو من أشد
معتزلات الأهواء - من أقوى الأدلة على وفائها بما وضعت له

وأما الشام فلا ريب أن الموضوعات في فضلها كثيرة ولكن ليس من الحق
في شيء أن تعد دلالة الخبر على فضلها دليلا على وضعه ، فإن فضلها ثابت باتفاق ،
وكذلك الحال في بيت المقدس قال الله تعالى ﴿ ١٧ ﴾ : سبحان الذي أسمى بعبد
ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله ﴿ وأخبر الله عز وجل
عن الشام بقوله ﴿ الأرض التي باركنا فيها ﴾ اقرأ (١٣٦ : ٧) و (٢١ : ٧١) و
(٨١) وبقوله ﴿ ٣٤ : ١٨ ﴾ القرى التي باركنا فيها ﴿ . وكذلك من الباطل أن تعد
دلالة الخبر على أمر بأنه سيقع دليلا على وضعه ما دنا ثؤمن بأن محمدا رسول الله
يطلعه الله من غيبه على ما يشاء . فأما أن يكون مثل هذا مما يسترعى النظر لبحث
عن الخبر من جهة إسنادة وما يتصل به ليحكم عليه بحسب ذلك فلا بأس . وحديث
« الخلافة بالمدينة والملك بالشام » رواه هشيم (وهو ثقة يدلس) عن العوام بن
حوشب (وهو ثقة) عن سليمان بن أبي سليمان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي
ﷺ . أخرجه الحاكم في المستدرک ٣ : ٧٢ وقال « صحيح على شرط مسلم » تعقبه
الذهبي فقال « سليمان وأبوه مجهولان » وهو في تاريخ البخاري ٢ / ٢ / ١٧ ذكر
الجملة الأولى فقط

وقال ص ٩٤ « أصل فرية الأبدال »

أقول : سترى الكلام على تلك الأخبار في موضوعات الشوكاني وتعليق عليه
إن شاء الله

قال « روى الواقدي أن معاوية لما عاد من الشام ... »

٦٦ / أقول : كرهت إثبات الخبر لقرط سماعته ، وأبو رية يتظاهر بالشكوى من الموضوعات ثم يحتاج بهذا الموضوع الذى إن لم يكن كذبا فليس فى الدنيا كذب . أما مسنده فعزاه أبو رية إلى شرح النهج لابن أبي الحديد ، وابن أبي الحديد حاله معروفة ، ولا ندرى ما مسنده إلى الواقدي بل أكاد أقطع أن الواقدي لم يقل هذا ولا رواه ، على أن الواقدي نفسه متروك ولا يدرى - على فرض أنه رواه - ما مسنده . وأما الخبر نفسه فكذب مكشوف لا يخفى على من يعرف معاوية وعقل معاوية ودهاء معاوية وتحفظ معاوية ولو معرفة بسيطة ، وقد تقدم ما علمت

وقال ص ١٠١ « كيف استجازوا وضع الأحاديث ... »

ثم قال « أخرج الطحاوى فى المشكل عن أبي هريرة ... »

أقول لم أظفر به فى مشكل الآثار للطحاوى المطبوع ، وإنما عُرِى فى كنز العمال ٥ : ٣٢٣ إلى الحسكيم الترمذى ، وقد ذكر أبو رية هذا الخبر من مصدر آخر ص ١٦٤ كما ذكر الخبرين الذين عقبه وسأناظر فى ذلك هناك إن شاء الله تعالى ويتبين براءة أبي هريرة منها كلها

وقال ص ١٠٢ « الوضاع الصالحون وقالوا نحن نكذب له لا عليه . وإنما الكذب على من تعمد »

أقول قوله « وإنما الكذب على من تعمد » ليست من قولهم ولا تتعلق بهم وقال ص ١٠٤ « الوضع بالإدراج . . . » إلى أن قال « . . . فى حديث الكسوف وهو فى الصحيح إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته - فاذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى ذكر الله والصلاة . . قال العراقى هذه الزيادة لم يصح نقلها فوجب تكذيب قائلها »

أقول تحصل من كلامه أن « فاذا رأيتم الخ » طعن فيها العراقى وقال ما قال . وهذا من تخليط أبي رية إنما الكلام فى زيادة أخرى وقعت عند ابن ماجه لفظها

« فان الله إذا تجلى لشيء خضع له » والطاعن فيها هو الغزالي لا العراقي راجع توجيه النظر ص ١٧٢ وفتح الباري ٢ : ٤٤٥ . وبهذا وغيره يتبين أن أبا رية غير موثوق بنقله . ولم أتمكن من مراجعة جميع مصادره مع أنه كثيرا ما يهمل ذكر المصدر . وإنما ذكرت هذا لئلا يُغتر بسكوته عن بعض ما ينقله

ثم قال « هل يمكن معرفة الموضوع ؟ ذكر المحققون أمورا كلية »

/ أقول كان عليه أن ينص على من ذكر هذه الأمور ويبين مصدرها . ومن الأمور التي ذكرها ما يحتاج إلى بيان وإيضاح ، وخالفة ظاهر القرآن قد تقدم ما يتعلق بها ص ١٤ . والاشتمال على تواريخ الأيام المستقبلية علامة إجمالية تدعو إلى التثبت لكثرة ما وضع في هذا الباب . وإلا فقد أطلع الله تعالى رسوله على كثير من الغيب وأخبر به . وتجارب العلم الثابتة ، إنما يعتد بها إذا كانت قطعية وناقضت الخبر مناقضة محققة ، ولله يأتي ما يتعاقبها

وقال ص ١٠٥ « وأخرج البيهقي بسنده »

أقول لم يبين أبو رية من أي كتاب أخذ هذا الأمر ، وأحسب البيهقي نفسه قد بين سقوطه من جهة السند ، أما المتن فسقوطه واضح ، راجع ص ١٤

وذكر ص ١٠٥ « هل يمكن معرفة الموضوع بضابط » ثم ذكر ص ١٠٦ « للقلب السليم إشراف الخ »

أقول : ينبغي مراجعة الأصول التي نقل عنها

الإسرائيليات

ذكرها أبو رية ص ١٠٨ وذكر فيها كعب الأخبار ووهب بن منبه ، وسيأتي ما يتعلق بهما

ثم ذكر ص ١١٠ عن أحمد أمين « اتصل بعض الصحابة بوهب بن منبه وكعب

الأخبار وعبد الله بن سلام واتصل التابعون بابن جريج وهؤلاء كانت لهم معلومات يروونها عن التوراة والانجيل الخ » ثم قال أبو رية « .. أخذ أولئك الأخبار يشون في الدين الاسلامي أكاذيب وترهات يزعمون مرة أنها في كتابهم ومن مكنون علمهم ويدعون أخرى أنها مما سمعوه من النبي ﷺ وهي في الحقيقة من مقرياتهم » .

أقول : أما عبد الله بن سلام فصحابي جليل أسلم مقدم النبي ﷺ المدينة وشهد له النبي ﷺ بالجنة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وحدث عن النبي ﷺ قليلا جدا وقلا ذكر عن كتب أهل الكتاب وما ثبت عنه من ذلك فهو مصدق به حتما وإن لم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن إذ قد ثبت أن كثيرا من كتبهم أقرض . ولا يسىء الظن بعبد الله ابن سلام إلا جاهل أو مكذب لله ورسوله

وأما وهب بن منبه فولد في الاسلام سنة ٣٤ هـ وإدرك بعض الصحابة ولم يعرف أن أحدا منهم سمع منه أو حكى عنه وإنما يحكى عنه من بعدهم . وسيأتى بيان حاله / وأما كعب فأسلم في عهد عمر وسمع منه ومن غيره من الصحابة وحكى عنه بعضهم وبعض التابعين ويأتى بيان حاله

وأما ابن جريج فيأتى ص ١٤٨ أنه « الذي مات سنة ١٥٠ » وهو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج ، وإنما هو من أتباع التابعين ولا شأن له بالاسرائيليات ، وكان الدكتور اغتر باسم « جريج » فحشره في زمرة هؤلاء ، فجاء حاطب الليل فقال ص ١٤٨ « ومن كان يث في الدين الاسلامي مما يخفيه قلبه ابن جريج الروى الذي مات سنة ١٥٠ وكان البخارى لا يوثقه وهو على حق في ذلك » وهذا مخالف للواقع فلم يعرف ابن جريج بالاسرائيليات إلا أن يروى شيئا عن تقدمه وهو إمام جليل يوثقه ويحتج به البخارى وغيره . ولم يجد أبو رية ما يحكيه عنه مما زعمه . ومن المجائب قوله في حاشية ص ٢١٦ « ابن جريج كان من م — ٧ * الأنوار الكاشفة

النصارى « هكذا يكون العلم . ثم قال ص ١١٠ » وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة بغير نقد أو تمحيص معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه » أقول : وهذا مخالف للواقع ، فقد علم الصحابة وغيرهم من كتاب الله عز وجل أن أهل الكتاب قد حرفوا كتبهم وبدلوا . ورووا عن النبي ﷺ قوله « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » كما في صحيح البخارى عن أبى هريرة . وفيه عن ابن عباس أنه قال « كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل على رسول الله ﷺ أحدث ، تقرأونه محضاً لم يشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه » وفيه أن معاوية ذكر كعب الأحبار فقال « إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب ، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب ، وكان عند عبد الله بن عمرو بن العاص صحيفة عن النبي ﷺ كان يسميها « الصادقة » تميزا لها عن صحف كانت عنده من كتب أهل الكتاب . وزعم كعب أن ساعة الاجابة إنما تكون فى السنة مرة أو فى الشهر مرة ، فرد عليه أبو هريرة وعبد الله بن سلام بخبر النبي ﷺ إنها فى كل يوم جمعة ^(١) . وبلغ حذيفة أن كعبا يقول : إن السماء تدور على قطب كقطب الرمح ، فقال حذيفة « كذب كعب ... » ^(٢) وبلغ ابن عباس أن نوقا البكالى - وهو من أصحاب كعب - يزعم أن موسى صاحب الخضر غير موسى بن عمران ، فقال ابن عباس « كذب عدو الله » ^(٣) ولذلك نظائر . وأما ما رواه كعب ووهب عن النبي ﷺ فقليل جدا ، وهو مرسل لأنهما لم يدركاه ، والمرسل ليس بحجة ، وقد كان الصحابة ربما توقف بعضهم عن قبول خبر بعض إخوانه من الصحابة حتى يستثبت فما بالك بما يرسله كعب ، فأما وهب فتأخر . وأما ما رواه عن بعض الصحابة ٦٩ أو التابعين / فإن أهل العلم قدوه كما ينقدون رواية سائر التابعين . ويأتى لهذا مزيد قال (ص ١١١) : « كعب الأحبار »

(١) أنظر سنن النسائي فى أبواب الجمعة . (٢) ترجمة كعب من الاصابة

(٣) صحيح البخارى تفسير سورة الكهف

أقول : لكعب ترجمة في تهذيب التهذيب . وليس فيها عن أحد من المتقدمين توثيقه ، إنما فيها ثناء بعض الصحابة عليه بالعلم ، وكان المزي علم عليه علامة الشيخين مع أنه إنما جرى ذكره في الصحيحين عرضاً لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما . ولا أعرف له رواية يحتاج إليها أهل العلم . فأما ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجة عند أحد من المسلمين ، وإن حكاه بعض السلف لمناسبته عنده لما ذكر في القرآن . وبعد فليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب بثابت عنه ، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها . وما صح عنه من الأقوال ولم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن ليس بحجة واضحة على كذبه ، فإن كثيراً من كتبهم انقرضت نسخها ثم لم يزالوا يحرقون ويبدلون ، ومن ذكر ذلك السيد رشيد رضا في مواضع من التفسير وغيره . واتهامه بالاشتراك في المؤامرة على قتل عمر لا يثبت ، وكعب عربي النسب ، وإن كان قبل أن يسلم يهودى النحلة . وقول أبي رية « فاستصفاه معاوية وجعله من مستشاريه » من عندياته ، والذي عند ابن سعد وغيره أنه سكن حمص حتى مات بها سنة ٣٢ . وذكر أبو رية في الحاشية « قال لقيس بن خرشة : ما من الأرض شبر ... »

أقول : هذه الحكاية منقطعة حاكيها عن كعب ولد بعده بنحو عشرين سنة وأول الحكاية أن كعباً مريضاً وقف ساعة ثم قال : لا إله إلا الله ، ليُهرقن بهذه البقعة من دماء المسلمين شيء لا يهراق ببقعة في الأرض » وكان ذلك قبل وقعة صفين بسنين ، فهل يصدق أبو رية هذا كما صدق بقية الحكاية ؟ على أن فيها غريبة أخرى لا أراه يصدق بها .

قال (ص ١١٢) « افتجر هذا الكاهن لاسلامه سبياً عجيباً ... قد أخرج ابن سعد بسند صحيح ... فقال : إن أبي كتب لي كتاباً من التوراة . . . وختم على سائر كتبه ... ففتحتها فإذا صفة محمد وأمته ، فجئت الآن مسلماً »

أقول : أما السند فليس بصحيح ، فيه على بن زيد وهو كما قال ابن حجر

في التقریب « ضعیف » ولم يخرج له أحد من الشيخين ، إلا أن مسلماً أخرج حديثاً عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعلي بن زيد . والاعتماد على ثابت وحده ، / لكن لما وقع في سياق السند ذكره علي بن زيد لم ير مسلماً أن يحذفه . ولمسلم من هذا نظائر . وأما القصة فلا أدري ما ينكر المسلم منها وهو يقرأ قول الله عز وجل في كتابه ﴿ ٧ : ١٥٧ الذين يقيمون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ﴾ الآية . ^(١) وقوله سبحانه ﴿ ٤٨ : ٢٩ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيأمن في وجوههم من أثر السجود ، ذلك مثلهم في التوراة ﴾ الآية . وآيات أخرى معروفة ، فلينظر المسلم من الأولى بأن يقال : نجبر وافترج ؟

٧٠

ثم ذكر حكاية عن حياة الحيوان ، وحسبها أنه لم يجد لها مصدراً إلا حياة الحيوان ، على أن الحكاية نفسها ليس فيها ما ينكره المؤمن بالقرآن ثم قال (ص ١١٣) : « وهب بن منبه »

أقول : قد قدمت شيئاً من حال وهب ، وقد وثقه بعض الحفاظ وضعفه عمرو ابن علي الفلاس ، أخرج البخاري حديثاً من طريقه ثم قال « تابعه معمر » وله في صحيح مسلم شيء تابعه عليه معمر أيضاً ، ومعمر هو ابن راشد أحد الأئمة المجمع عليهم

وقال : « روى عنه كثير من الصحابة ، منهم أبو هريرة وعبد الله بن عمرو وابن عباس وغيرهم »

أقول هذه من مجازفات أبي رية ، وإنما ذكر أهل العلم أن وهبا روى عن هؤلاء ، وإنما ولد سنة ٣٤ كما مر ، وإنما اشتهر بعد وفاة هؤلاء

قال « أخرج الترمذي عن عبد الله بن سلام — وهو أحد أئمة اليهود الذين.

أسلموا - إنه مكتوب في التوراة في السطر الأول : محمد رسول الله عبده المختار ،
مولده مكة ومهاجرة طيبة . وأخرج كذلك : مكتوب في التوراة صفة النبي ،
وعيسى بن مريم يدفن معه »

أقول : لم أجد الخبر الأول في جامع الترمذی ، ولا ذكره صاحب ذخائر
للولايث ، وسياقي ما يتعلق به . وأما الثاني ففي سنده عثمان بن الضحاك
مجهول ، ومحمد بن يوسف بن عبد الله ، ولم يوثقا توثيقاً يُعتمد به ، وقد ذكر
البخاري في ترجمة محمد من التاريخ ١ : ٢٦٣١ طرفاً من هذا الخبر وقال « هذا
لا يصح عندي ، ولا يتابع عليه »

قال أبو رية « وهذا .. قد أحكمه الداهية كعب ، فقد روى الدارمي عنه في
صفة النبي في التوراة قال : في السطر الأول : محمد رسول الله عبده المختار ، مولده
٧١ مكة ومهاجرة طيبة وملكه بالشام . / وقد بحثنا عن السطر الثاني من هذه
الأسطورة حتى وجدناه في سنن الدارمي كذلك عن الداهية الأكبر كعب قد
روى ذكران عنه قال : في السطر الأول محمد رسول الله عبده المختار
وهذا الكلام قد أورده ابن سعد في طبقاته عن ابن عباس في جواب لسكعب .
وقد امتلت هذه الخرافة إلى أحد تلاميذكعب ، عبد الله بن عمرو بن العاص قد
روى البخاري عن عبد الله ^(٢) بن يسار وزاد ابن كثير : قال ابن يسار :
ثم لقيت كعبا الخبر فسالته فما اخلفا في حرف » قال أبو رية « وكيف يختلفان
وكعب هو الذي علمه »

أقول : خبر عبد الله بن عمرو نسبه بعضهم إلى عبد الله بن سلام كما ذكره
البخاري ، وذكر ابن حجر أنه لا مانع من صحته عنهما . وقد بحثت عن هذا الخبر
بطرقه المذكورة هنا وغيره ونظرت في الأسانيد ، فترجعت عندي صحته عن عبد الله

ابن عمرو ، فأما نسبته إلى عبد الله بن سلام ففي صحتها نظر ، وكذلك نسبته إلى كعب ، ويبان ذلك يطول ، وهذا الذي ظهر لي هو الظاهر من صنيع البخاري^(١) . هذا وفي بعض روايات الخبر أنه عن التوراة ، فإن صح ذلك في الرواية فقد يراد به السكتب المنسوبة إلى موسى وقد يراد به ما يعم كتيبه وكتب أنبياء بني إسرائيل وهو ما يسمى عند القوم « العهد القديم » وذلك إطلاق شائع كما يؤخذ من إظهار الحق ١ : ٣٨ ، وفي تفسير ابن كثير ٧ : ٥٦٧ « يقع في كلام كثير من السلف إطلاق التوراة على كتب أهل السكتب ، وقد ورد في بعض الأحاديث ما يشبه هذا » . وعلى كل حال فالروايات تعطى وجود معنى تلك العبارة في بعض كتب أهل السكتب ، وأبورية يزعم أن الخبر « أسطورة ، خرافة » فإن بني ذلك على امتناع أن يكون في كتب الأنبياء السابقين أخبار بأمور مستقبلية كبعضة محمد ﷺ وصفته فهذا تكذيب صريح للقرآن وتكذيب بكتب الله ورسوله ، فإن كان أبورية ينطوى على هذا فليجهر به حتى يخاطب بحسبه . وإن بني على استبعاد صحة الخبر لأنه لا يوجد في كتب أهل السكتب الآن ما يؤدي ذاك المعنى ، ولم يكن موجودا فيها منذ ألف سنة تقريبا عندما شرع بعض علماء المسلمين يطلعون عليها وينقلون عنها ، فهذا ينبي عن جهل أو تجاهل بتاريخ كتب أهل السكتب وأحوالهم فيها ، وأقتصر هنا على عبارات عن كتاب « إظهار الحق » للشيخ رحمة الله الهندي فقيه ١ : ٢٢٠ عن الدكتور كني كات وهو من أعظم محققى كتب العهدين قال « إن نسخ العهد العتيق التي هي موجودة كتبت ما بين ألف وألف وأربعمائة ... » وقال « إن جميع النسخ التي كانت كتبت في المائة السابعة (الميلادية) أو الثامنة أعدمتم بأمر محفل الشورى لليهود لأنها كانت تخالف مخالفة كثيرة للنسخ التي

(١) وفي خبر عبد الله بن عمرو « أجل والله إنه لموصوف . . . » علق عليه أبورية « مكذبا يورطه أستاذه حتى يقسم بالله » ، وهذا من افتراء أبي رية فإن عبد الله بن عمرو كان عنده جملة من صحف أهل السكتب كما اعترف به أبورية ، فأقسامه يدل على أنه شاهد تلك الصفة في تلك الصحف

كانت معتمدة عندهم » وحكى عن (والتن) ماوافق ذلك . ويعلم منه أن اليهود
٧٢ / تتبعوا نسخ كتبهم التي كتبت قبل الاسلام أو في صدر الاسلام إلى نحو مائتي
سنة فآلفوها لمخالفتها الكثيرة لما يهودونه . وانظر أظهار الحق ١ : ٢٤٢ - ٢٤٥ .
وفيه ١ : ٢٢٧ - ٢٢٩ إن لأهل الكتاب نحو عشرين كتابا مفقودة ، وبعضها
منسوب إلى موسى فيكون من التوراة الحقيقية عندهم . وقد تكون ثم كتب
أخرى مفقودة لم يعثر المتأخرون على أسماؤها . وذكر من شيوع التحريف القصدى
في اليهود والنصارى قديما وحديثا ما يجاوز الوصف . وحق على من يتلى بسماع
شبهات دعاة النصرانية والإلحاد أن يقرأ ذاك الكتاب (إظهار الحق) ليتضح له
غاية الوضوح أن الفساد لم يزل يعترى كتب أهل الكتاب جملة وتفصيلا ،
ومحققهم حيارى ليس بيدهم إلا التظنى والتنى والتحسر والتأسف ، ومن ثم يتبين
السر الحقيقي لمحاولتهم الطعن في الأحاديث النبوية ، لأن دهاتهم حاولوا الطعن في
القرآن فتبين لهم أنه ما إلى ذلك من سبيل ، فأقبلوا على النظر في الأحاديث
فوجدوا أنه قد روى في جملة ما روى كثير من الموضوعات ، وحيرهم المجهود
العظيم الذى قام به علماء الأمة لاستخلاص الصحيح ونفى الواهى والساقط والموضوع
حتى قال بعضهم « ليفتخر المسلمون بعلم حديثهم ما شاءوا » ، ولكنهم اغتموا
انصراف المسلمين عن علم الحديث وجهل السواد الأعظم منهم بحقيقته فراحوا
يشككون ويتهمون ، ولا غرابة أن يوقعهم الحسد في هذا وأكثر منه ، وإنما
الغرابة في تقليد بعض المسلمين لهم

نعم اتضح مما تقدم عن إظهار الحق أنه لا مانع من أنه كان في كتب أهل
الكتاب عند ظهور الاسلام ما تواطئوا بعد ذلك على تحريفه أو إسقاطه أو فقد
ذاك الكتاب باتلافهم عمدا أو غيره ، وقد كان اليهود في بلاد العرب منذ
زمن طويل قبل الاسلام فلا يستبعد أنه كان بقى عندهم ما لم يكن عند

النصارى^(١) وإذا لا مانع وقد صحت الرواية فالواجب تصديقها ، ومن تدبر القرآن ومحاورات النبي ﷺ وأصحابه لليهود وما حكى عنهم قبل البعثة وما حكاه من أسلم منهم بأن له حجة ما قلناه . وقد صحت الرواية عن عبد الله بن عمرو وهو صحابي فاضل ، وقد كان عارفا بكتب أهل الكتاب ، ووقفت له عدة منها ، فالظاهر أنه أخذ العبارة منها . وإن صحت عن عبد الله بن سلام فالأمر أوضح ، فانه كان من أحبار اليهود وأسلم مقدم النبي ﷺ المدينة وكان من خيار الصحابة وشهد له النبي ﷺ بالجنة كما رواه كبار الصحابة . وإن صحت عن كعب فالظاهر صدقه لأنه إذا كان صادق الإسلام / ثانيا كما هو الظاهر ولم يتبين خلافه فالأمر واضح ، وإن كان كازعمه بعضهم مناققا مصرّا في الباطن على اليهودية متمصبا لما فليس من المعقول أن يكذب للمسلمين بما يزيدهم ثباتا على الاسلام وحنقا على اليهود . وما يقال إن كعبا كان يستدرج المسلمين ليثقوا به ليس بشيء ، لأنه يعلم أن غاية ما يفيد وثوقهم هو تصديقهم له في أن ما يحكيه عن كتب أهل الكتاب موجود فيها ، وماذا يفيد هذا إن كان مناققا وقد علم أنهم يستقدون أن كتب أهل الكتاب محرقة مبدلة ، وقد تقدم إيضاح ذلك ، وما يزعمه أبو رية من مكاييد كعب لم يتحقق منها شيء . والله المستعان

٧٣

ثم ذكر (ص ١١٥) حكايات معضلة لا تعرف أسانيدها ، ومثل ذلك لا يصح أن يبنى عليه شيء

مكيدة مهولة

ثم قال « لما قدم كعب إلى المدينة في عهد عمر وأظهر إسلامه أخذ يعمل في

(١) ومن الهين جدا على اليهود حين قرروا إتلاف النسخ أن يتلفوا جميع ما كان تبقى منها بأيدي المسلمين من أعقاب كعب ووهب وغيرها لأنها تصير إلى مسلم لا يحسن قراءتها وقد يكره بقاؤها عنده فقد يتلفها وقد يعطيها يهوديا بغير إذن أو يهتك بحس ، ويتأكد ذلك عند سمي اليهود في جميعها ، وحسبك برهاننا على ذلك وما في متناها فقد النسخ من العالم سوى ما بأيدي اليهود من النسخ الحديثة

جهاء ومكر لما أسلم من أجله من إفساد الدين وإفتراء الكذب على النبي ﷺ (١) .

أقول : هذه مكيدة مهولة يكاد بها الاسلام والسنة ، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى ومشت على بعض الأكابر وتبناها أبو رية وارتكب لترويحها ما ارتكب كاستعمله ، وهذا الذي قاله هنا رجم بالنيب وتظن للباطل وحط قوم فتحوا العالم ودبروا الدنيا أحكم تدبير إلى أسفل درجات التغفيل ، كأنهم رضى الله عنهم لم يعرفوا النبي ﷺ ودينه وسنته وهديه قبلوا ما يفتره عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه . وقد ذكر أبو رية في مواضع حال الصحابة في توقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يتيقن صدقه وإيمانه وطول صحبته للنبي ﷺ ، فهل ترام مع هذا يتهاككون على رجل كان يهوديا فأسلم بعد النبي ﷺ بسنين فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي ﷺ مما يُفسد دينه ؟ كان الصحابة رضى الله عنهم في غنى تام بالنسبة إلى سنة نبيهم ، إن احتاج أحد منهم إلى شيء رجع إلى إخوانه الذين صحبوا النبي ﷺ وجالسوه . وكان كعب أعقل من أن يأتيهم فيحدثهم عن نبيهم فيقولوا : من أخبرك ؟ فان ذكر صحابيا سألوه فيبين الواقع ، وإن لم يذكر أحدا كذبوه ورفضوه . إنما كان كعب يعرف الكتب القديمة فكان يحدث عنها بأداب وأشياء في الزهد والورع أو بقصص وحكايات تناسب أشياء في القرآن أو السنة ، فما وافق الحق قبلوه ، وما رأوه باطلا قالوا : من أكاذيب أهل الكتاب ، وما رأوه محتملا أخذوه على الاحتمال كما أمرهم نبيهم ﷺ . ذلك كان فن كعب وحديثه . ولم يرو عنه أحد من الصحابة إلا ما كان من هذا القبيل . نعم ذكر أصحاب التراجم أنه أرسل عن النبي ﷺ وروى عن عمر وصهيب وعائشة . وعادتهم أن يذكر مثل ذلك وإن كان خبرا واحدا في صحته عن كعب نظر / فهذه كتب

الحديث والآثار موجودة لا تكاد تجد فيها خبرا يروى عن كعب عن النبي ﷺ ، فان وجد فلن تجده إلا من رواية بعض صفار التابعين عن كعب ، ولله مع ذلك

لا يصح عنه . وكذا روايته عن عمر . وكذا روايته عن صهيب وعائشة مع أنه مات قبلهما بزمان . وعامة ما روى عنه حكايات عن أهل الكتاب ومن قوله

قال « وما أغراه بالرواية أن عمر بن الخطاب كان في أول أمره يستمع إليه ، فتوسع في الرواية الكاذبة ما شاء أن يتوسع ، قال ابن كثير : لما أسلم كعب في الدولة العمرية جعل يحدث عمر رضى الله عنه ، فربما استمع له عمر ، فترخص الناس في استماع ما عنده ونقلوا ما عنده من غث وسمين »^(١)

أقول : الذى عنده هو الحكايات عن صحف أهل الكتاب وأشياء من قوله في الحكمة والمواعظ ، وقوله « الرواية الكاذبة » لا ريب أن في صحف أهل الكتاب التى كان كعب يحكى عنها ما هو كذب ، فمن صحفهم ما أصله من كتب الأنبياء ولكن حرف وزيد فيه ونقص ، ومنها ما هو منسوب إلى بعض الأنبياء كذبا ، وعندهم عدة كتب كذلك ، ومنها ما هو من كتب أخبارهم . فأما أن يكون كعب كذب فهذا لم يثبت ، وسيأتى الكلام فيه

قال « ثم لم يلبث عمر أن تقطن لكيدته وتبين له سوء دخلته ، فنهاه عن الرواية عن النبي »^(٢) وتوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله أو يلهقنه بأرض القردة

أقول : هذا من دجل أبي رية ، لم يتبين لعمر من كعب كيد ولا سوء دخلة ، ولا كان كعب يروى عن النبي ﷺ ، وإنما كان يحكى عن صحف أهل الكتاب ، فان كان عمر نهاه فعن ذلك . والحكاية التى تشبث بها أبو رية عزاه إلى البداية والنهاية ٨ : ١٠٦ . وهى هناك « وقال لكعب الأخبار : لتترك الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة » قال « عن الأول » فأبدلها الشاطر أبو رية بقوله « عن

(١) عزاه أبو رية إلى تفسير ابن كثير ٤ : ١٧ . ولم أجده هناك فليُنظر

(٢) قوله « عن النبي » عن رسول الله « هو أساس المكيدة كما مرت الإشارة إلى مثله ص ٧٣ يحاول أبو رية أن يمكنه

النبي - عن رسول الله . (١) ومعها في البداية والنهاية كلمة تتعلق بأبي هريرة ذكرها أبو رية ص ١٦٣ وسيأتى هناك بيان سقوط هذه الرواية مع الكشف عن بعض أفاعيل أبي رية

على أن كلام أبي رية متناقض ، فسيجئ قريباً أن عمر لم يزل إلى آخر حياته معتدا بكعب . والصحيح أن كعباً كان رجلاً عربياً ذارأى ، قد قرأ الكتب واستفاد منها أشياء في الحكمة والزهد والورع ، وهذه كانت وسيلته إلى عمر . ويحكى الناس عنه أشياء من الأخبار عن الأمور المستقبلية مسنداً له إلى صحف / أهل
٧٥ الكتاب ، ولا أدري ما يصح عنه من ذلك

قال « على أن عمر ظل يترقب هذا الداهية بحزمه وحكمته وينفذ إلى أغراضه الخبيثة بنور بصيرته كما نرى في قصة الصخرة »

أقول : قد سرح عمر من المدينة إلى العراق نصر بن حجاج لغير ذنب إلا أنه كان بارع الجمل وكان بالمدينة كثير من النساء ، يغيب أزواجهن في الجهاد ، وقد ذكرت إحداهن نصر في شعر لها . وولد عمر صبيغ بن عسل ونفاه إلى العراق وكتب أن لا يجالسه أحد لأمر واحد وهو أنه يكتر من السؤال عن كلمات من القرآن لا تتعلق بالأحكام ، ونصر سلمى وصبيغ تيمى لم يكن لهما عرق في يهودية ولا نصرانية . وكعب حميرى حديث العهد باليهودية لا منعة له ولا حاجة بالمسلمين إليه ، فهل يعقل أن يشعر الفاروق منه بأن إسلامه مدخول وأنه داهية ذو أغراض خبيثة ثم يدعه معه بالمدينة يدخل إليه مع أصحابه ويتكلم في مجلسه وربما يستشيره لا ينحذره ولا يحذر الناس منه ؟ أما قصة الصخرة فرواها الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة عن أبي سنان [عيسى بن سنان القسملى] عن عبيد بن آدم قال « سمعت عمر يقول لكعب : أين ترى أن أصلى ؟ قال : إن أخذت عنى صليت

(١) وهكذا يزور أبو رية لتكوين أساس تلك المكيدة

خلف الصخرة ، وكانت القدس كلها بين يديك . فقال عمر : ضاهيت اليهودية ،
لا ، ولكن أصلى حيث صلى رسول الله ﷺ »

عبيد هذا لم يذكر له راو إلا أبو سنان ، وأبو سنان ضعفه الإمام أحمد نفسه
وابن معين وغيرهما ، وقال أبو زرعة « مخلط ضعيف الحديث » ، ولا ينفعه ذكر
ابن حبان في الثقات لما عرف من تساهل ابن حبان ، ولا قول المجلى « لا بأس
به » فإن المجلى قريب من ابن حبان أو أشد ، عرفت ذلك بالاستقراء . ومع هذا
فليس في القصة ما يشعر بسوء دخيلة ، عرف كعب فضيلة بيت المقدس في الاسلام
بنص القرآن ، وعلم أنه كان قبله المسلمين أو لا فظن أن الأفضل للمصلى هناك أن
يعله كله بينه وبين الكعبة . ورأى عمر أن في هذا مضارعة أى مشابهة لليهودية
فيما علم من الاسلام خلافه وهو صلاة النبي ﷺ . هذا على فرض صحة الرواية .
وذكر أبو رية (ص ١٢٦ — ١٢٧) رواية أخرى عن تاريخ الطبرى . وهى في
التاريخ منقطة الأول والآخر ، إنما قال « وعن رجاء بن حيوة عن شهد » والسند
إلى رجاء مجهول ، وشيخ رجاء مجهول . ومثل هذا لا يثبت به شيء .

قال أبو رية « فإن شئت دهاء هذا اليهودى غلبت على فطنة عمر وسلامة نيته »
كذا رجع أبو رية فسلب عمر ما ذكره أو لا بقوله « مجزمه وحكته وينفذ
بنور بصيرته » ، وهذا شأن من يتظنى الباطل ^(١)

/ قال « فظل يعمل بكليده في السر والعلن »

٧٦

أقول كلمة « العن » هذه تآتى على بقية ما جعله لعمر سابقا وتبين أن مقصوده
بقوله « سلامة نيته » النفلة . قال « حتى انتهى الأمر بقتل عمر بمؤامرة اشترك
فيها هذا الدهى »

ذكر بعد هذا ما حكى عن السور بن مخرمة ، وعزاها إلى تاريخي ابن جرير

(١) واللجى لأن رية إلى هذا هو عاقله التمكن لتلك المكيدة

وابن الأثير ، والثاني مستمد من الأول ، وأرى أن أحكيها كما هي عند ابن جرير في أخبار سنة ٢٣ قال « حدثني سلمة (الصواب : سلم) بن جنادة قال حدثنا سليمان ابن عبد العزيز بن أبي ثابت [عمران] ابن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال : حدثنا أبي عن عبد الله بن جعفر عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال : خرج عمر بن الخطاب يطوف في السوق فلقبه أبو لؤلؤة ... قال [أبو لؤلؤة] : لن سلمت لأعلمن لك رحي يتحدث بها من بالشرق والغرب . ثم انصرف . فقال عمر : لقد توعدني العبد أنفا . قال : ثم انصرف عمر إلى منزله فلما كان من الغد جاء كعب الأحماس فقال له : يا أمير المؤمنين اعهد فانك ميت في ثلاثة أيام . قال : وما يدريك ؟ قال : أجده في كتاب الله عز وجل التوراة . قال عمر : آله أنك لتجد عمر بن الخطاب في التوراة ؟ قال : اللهم لا ، ولكن أجد صفتك وحليتك فلما كان من الغد جاء كعب فقال : . . . بقي يومان . قال : ثم جاء من غد الغد فقال : . . . بقي يوم وليلة وهي لك إلى صبيحتها . . . » وقال فيه « فضرب عمر ست ضربات » وفي آخرها « ثم توفي ليلة الأربعاء لثلاث بقين من ذى الحجة »

أقول : هل يسمع عمر هذا الوعيد الشديد من عبد كافر ثم لا يحترس منه ولا يأمر بالقبض عليه وسجنه أو ترحيله من المدينة ؟ أو على الأقل يضع عليه عيوناً تراقبه ، فقد كان لعمر عيون على الناس ترقب أقل من هذا ، وكان له عيون على عماله في البلدان البعيدة ، أو ليس عمر هو الذي رجع عن بلد الطاعون فقال له أبو عبيدة : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك يا أبا عبيدة قالها ، نعم نقر من قدر الله إلى قدر الله . هب أن عمر لم يبال بنفسه ، فلم يكن بقاء ذلك العبد الكافر بين ظهراني المسلمين خطراً عليهم ، وقد جاهر الخليفة بالتوعد ، فاعسى أن يكون حاله مع غيره ؟ قد يقال يمكن أن تكون وضعت عليه عيون راقبته مدة فلم ير منه ما ينكر ، فترك . لكن / هذه الحكاية تجعل التوعد يوم الجمعة ٢٢ ذى الحجة

أضف إلى ذلك أنه قد ثبت أن عمر قال في خطبته في تلك الجمعة « رأيت
ديكاً قرني ثلاث ثقرات ، ولا أراه إلا حضور أجلى » وفي بعض الروايات أنه
ذكر أن الرؤيا عبرت بأن رجلاً من الأعاجم يعتدى عليه . راجع فتح الباري
٧ : ٥٠ . هل يخبر عمر بهذه الرؤيا في اليوم الذي توعده فيه الأعجمي ثم لا يحترس
ولا يقبض على ذلك الأعجمي ؟

وفوق هذا تزعم الحكاية أن كعباً جاء إلى عمر بعد الإخبار بالرؤيا وإبعاد
الأعجمي بيوم واحد فقال لعمر ما تقدم ، أفلم يكن في اقتران هذه الثلاثة ما يدعو
إلى الاحتراس ؟

أمر آخر . تقدم (ص ٤٦) تشديد عمر على أبي موسى لما أخبر بخبر عن
النبي ﷺ ، فهل يعقل أن عمر هذا الذي شدد على أخيه المؤمن الصادق المهاجر
القديم للإسلام لا يشدد على كعب حديث العهد باليهودية ولا صحبة له ولا هجرة ،
مع أن خبره أولى وأحق بأن يستنكر ؟

أمر ثالث . عهدنا بهذا الحميري داهياً ، فهل يعقل أن يكون واقفاً على
المؤامرة ثم يقع منه ما حكته الحكاية ؟ المعقول أن يسكت إن كان له هوى في
قتل عمر ، وأن يخبره بالمؤامرة على وجهها إن لم يكن له هوى في قتله . أما
السكوت فخشية أن يؤدي كلامه إلى حبوط المؤامرة بأن يحترس عمر ويقبض
على أبي لؤلؤة ، وقد يجر إلى اكتشاف المؤامرة ووقوع كعب نفسه . وأما الإخبار
بالمؤامرة على وجهها فلائنه . بذلك يكون له يد عند عمر والمسلمين ينال بها جاهها
ومكانة . وكلا هذين الغرضين أهم وأعظم من حبة إيهام إطلاعه على بعض أمور
المستقبل ، على أن هذا قد كان حاصلًا في الجملة ، فقد كانوا يعرفون معرفته بصحف
أهل الكتاب ويعرفون أن فيها أشياء من ذلك

ومن قابل هذه الحكاية بالروايات الصحيحة وجد مخالفة : منها عدد الطعنات ،

اتفقت الروايات الصحيحة على أنها ثلاث فقط ، ووقع في هذه الحكاية أنها ست

فأنت ترى أن النظر في متن هذه الحكاية يبين أنها مدخولة لا يمكن الاعتماد عليها في شيء ، ويؤكد ذلك سقوط سندها ، فإن سليمان مجهول لم نجد له ترجمة ، وأبوه ساقط الحديث كما بينه جمع من الأئمة ، وعبد الله بن جعفر لا بأس به ، فأما أبوه جعفر بن المسور فلا يعرف برواية أصلا ، ولا يدري أدرك أباه أم لا

٧٨ / وقال ص ١١٧ : « ووقع في رواية أبي اسحاق عند ابن سعد : وأتى كعب عمر فقال : ألم أقل لك إنك لا تموت إلا شهيدا ، وإنك تقول من أين وإني في جزيرة العرب »

أقول : هي عن أبي اسحاق عن عمرو بن ميمون . وأبو اسحاق مشهور بالتدليس ولم يذكر سماعا وروى غيره القصة عن عمرو بن ميمون كما في صحيح البخاري وغيره بدون هذه الزيادة . ومع هذا فأى شيء فيها ؟ أما الشهادة فقد كان عمر مبشرا بها يقينا ، ففي الصحيحين وغيرهما من حديث أنس « أن النبي ﷺ صعد أحدا وأبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم فقال : اثبت أحد ، فإنما عليك نبى وصديق وشهيدان » . وصح معناه من حديث عثمان وبريدة وأبي هريرة وسهل ابن سعد . راجع فتح الباري ٧ : ٣٢

وفي الصحيحين وغيرهما سؤال عمر لحذيفة عن الفتنة ، وقول حذيفة « لا بأس عليك منها يا أمير المؤمنين ، إن بينك وبينها بابا مغلقا » قال عمر « يفتح الباب أو يكسر » ؟ قال حذيفة « لا بل يكسر » . قيل لحذيفة « علم عمر بالباب » ؟ قال « نعم ، كما أن دون غد الليلة ، إني حدثته حديثا ليس بالأغاليط » ثم بين حذيفة أن الباب هو عمر نفسه . فالمراد بقوله « يفتح أو يكسر » : يموت أو يقتل

وتم أخبار أخرى كرؤيا عوف بن مالك في عهد أبي بكر ، وفيها في ذكر عمر

« شهيد مستشهد » . وفي صحيح البخارى أن عمر قال « اللهم ارزقنى شهادة فى سبيلك وموتاً فى بلد رسولك » وراجع فتح البارى ٤ : ٨٦ و ٦ : ٤٤٦ . ولا ريب أن كعباً كان عارفاً بصحف أهل الكتاب وأن فيها أخباراً عن المستقبل ، وأنه كان يوجد فى صحفهم فى صدر الاسلام ما لا يوجد عندهم الآن ، راجع ما تقدم ص ٧٢ . وشأن عمر من أعظم الشئون فى العالم وأحقها أن يبشر به الانبياء السابقون عند تبشيرهم بالنبي ﷺ ، ومع هذا فليس فى رواية أبى اسحاق ذكر التوراة ، فقد يكون استند إلى تلك الأخبار الصحيحة عن النبي ﷺ

قال أبو رية « وإليك خبراً عجيباً من أخبار ذلك الكاهن لعله يمتلخ منك عرق الشك فى اشتراكه فى هذه المؤامرة . فقد أخرج الخطيب عن مالك أن عمر دخل على أم كلثوم بنت على وهى زوجته فوجدها تبكى ، فقال : ما يبكيك ؟ قالت : هذا اليهودى - أى كعب الأخبار - يقول إنك من أبواب جهنم . فقال عمر : ما شاء الله . ثم خرج فأرسل إلى كعب ، فجاءه فقال : يا أمير المؤمنين والذى نفسى بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة ، فقال عمر : ما هذا ؟ مرة فى الجنة ومرة فى النار ! قال كعب : إنا لنجدك فى كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها ، فإذا مت اقتحموا . وقد صدقت يميني . . . فقد قل عمر فى ذى الحجة سنة ٢٣ هـ »

أقول : ذكر ابن حجر فى فتح البارى هذه الحكاية فى شرح حديث حذيفة الذى فيه وصف عمر بأنه باب مغلق دون الفتنة . وقد تقدم قريباً . وفى الفتح أيضاً ٢ : ٤٤٦ حديث فيه أن النبي ﷺ أشار إلى عمر وقال : هذا غلق الفتنة ، لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد الغلق ما عاش ، وأن أبا ذر قال لعمر « يا غلق الفتنة » فغير منكر أن يكون فى صحف أهل الكتاب إشارة إلى هذا المعنى بنحو ما فى الحكاية - إن صحت - وإنما الذى يستنكر أن يكون فيها بيان

وقت موت عمر على التحديد . وقد كان عمر في شهر ذى الحجة سنة ٢٣ حاجا
واتفق هناك علامات تؤذن بقرب موته ، منها أن رجلا ناداه ياخليفة . فقال آخر
من حُرّاة العرب : إنا لله ، ناداه باسم ميت . ثم لما كان يرمى الجرة أصابت حصاة
جبهة عمر فأدمته ، قال ذلك الحارثي : إنا لله ، أشمرَ أمير المؤمنين . والإشعار
لدمية البعير الذي يهدى لينحر . وجاء عن عائشة أنها سمعت عقب ذلك الحج
منشدا ينشد :

أبعد قتيل بالمدينة أظلمت له الأرض تهتزّ المضاه باسوق
عليك سلام من إمام وباركت يد الله في ذلك الأديم الممزق .. الايات

ولما انصرف عمر من الحج دعا الله تعالى فقال « اللهم كبرت سني وضعفت قوتي
واقشرت رعتي ، فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفترط » . فلما قدم المدينة خطب
الناس وقال في خطبته « رأيت ديكا تفرني ثلاث نقرات ، ولا أراه إلا حضور
أجلي » فن الجائر إن صحت تلك الحكاية أن يكون كعب استند الى بعض هذه
العلامات أو شبهها ، وقد يكون مع ذلك وجد في صحفه إشارة فهم منها بطريق
الرمز مع النظر الى القرائن والعلامات السابقة أن عمر لا يعيش بعد تلك السنة

وبعد فسنجد الحكاية غير صحيح ، تفرد بها عن مالك رجل يقال له « عبد الوهاب
ابن موسى » لا يكاد يعرف وليس من رجال شيء من كتب الحديث المشهورة ،
ولا ذكر في تاريخ البخاري ولا كتاب ابن أبي حاتم ، بل قال الذهبي في الميزان
« لا يدرى من ذا الحيوان الكذاب » وفي مقدمة صحيح مسلم « الذي نرف من
مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من
أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد
كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبل منه » وهذا الرجل لم يمعن
في المشاركة فضلا عن أن يكون ذلك على / الموافقة . لكن هذا الشرط لا يتقيد به

بعض المتأخرين كابن حبان والدارقطنى . ومن ثم - والله أعلم - وثق الدارقطنى عبد الوهاب هذا وزعم أن الخبر صحيح عن مالك . أما بقية سنده عن مالك فهو عن عبد الله بن دينار عن سعد الجارى وسعد الجارى غير مشهور ولا موثق ، ولا يدرى أدركه عبد الله بن دينار أم لا

ومقطع الحق أن ليس بيد من يتهم كعبا بالمؤامرة غير كلمات يروى أن كعبا قالها لعمر ، وقد كان عمر والصحابه أعلم بالله ورسله وكتبه منا ، وأعلم بعد أن طعن عمر بالمؤامرة وقد انكشفت وهو حى ، وأعلم بحال كعب لانه صحبههم وجالسهم . والمعقول أنه لو كان فى ما خطب به عمر ما يوجب اتهامه لاتهموه ، وقد علمنا أنهم لم يتهموه لاقبل انكشاف المؤامرة ولا بعده ، فوجب الجزم بأنه لم يقع منه ما يقتضى اتهامه

قال أبو رية ص ١١٨ « حديث الاستسقاء ... »

حكى أن كعبا فى عام الرمادة قال لعمر « إن بنى اسرائيل كانوا إذا أصابهم مثل هذا استسقوا بعصبة الأنبياء »

أقول لم يعز هذا الى كتاب لينظر فى سنده ، ولا أراه إلا ساقطا

قال « ومما لا مرء فيه أن هذا اليهودى قد أراد بقوله هذا أن يخدع عمر عن أول أساس جاء عليه الدين الاسلامى وهو التوحيد الخالص ، ليزلقه إلى هوة التوسل الذى هو الشرك بعينه »

أقول أما المسلمون الذين يعرفون الإسلام فالذى لا مرء فيه عندهم أن أبارية مجازف ، وأنه على فرض صحة هذه الحكاية ليس فيها ما يدل على سوء طوية كعب ، وإن استسقاء عمر بالعباس رضى الله عنهما لا علاقة له بالشرك البتة ، بل هو أمر يقره الشرع إجماعا ، ويؤيده الكتاب والسنة ، قال الله تعالى ﴿ ٤ : ٦٤ ﴾ ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا

رحميا ﴿ ٦٣ : ٥ ﴾ واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لوآراءهم ورأيهم يصدّون وهم مستكبرون ﴿ وقال تعالى في يعقوب وبنيه ﴿ ١٢ : ٩٧ ﴾ - قالوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين : قال سوف أستغفر لكم ربّي إنه هو الغفور الرحيم ﴿ وتواتر في السنة طلب الصحابة من النبي ﷺ أن يدعو لهم بالسقيا وغيرها . وأمرنا النبي ﷺ أن نسلم عليه في التشهد ، وبالصلاة عليه والدعاء له عقب الأذان ، وغير ذلك مما صورته طلب الدعاء

ثم ذكر خبر أنس الذي في صحيح البخارى أن عمر قال « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ / فتسقيننا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا » وزعم أنه لا يصح ، ٨١ وعارضه بروايات منها عن خوات قال « خرج عمر يستسقى بهم فصلى ركعتين فقال : اللهم انا نستغفرك ونستسقيك ، فابرح من مكانه حتى مطروا »

أقول : لا أدري ماسنده ، ولو صح فلا يعارض خبر أنس ، فقد تكون واقعة أخرى ، فان عمر لبث خليفة عشر سنين ، وقد تكون واقعة واحدة اختصر خوات في ذكرها

قال « وعن الشعبي قال : خرج عمر يستسقى بالناس فما زاد على الاستغفار... » أقول : الشعبي لم يدرك عمر ، وعمر لبث خليفة عشر سنين ، فلم يكن استسقاؤه مرة واحدة

قال « وقال الجاحظ : ولما صعد (عمر) على المنبر قابضا على يد العباس » فذكر نحو خبر الشعبي ، وذكر أبو رية أن الطبرى أخرجه في تفسيره ، وأن ابن قتية ذكره في الشعر والشعراء

أقول : نعم ، ولكن لم يقل أحد « قابضا على يد العباس » إلا الجاحظ ، فأراه زادها توها

قال « قال معاوية لكعب » عزا هذا الى تفسير ابن كثير ٣ : ١٠١

وإنما هو فيه ه : ٣٢٣ قال في سننه « ابن لهيعة حدثني سالم بن غيلان عن سعيد ابن أبي هلال أن معاوية الخ » وابن لهيعة ضعيف ، وسعيد بن أبي هلال ولد بعد موت كعب بنحو أربعين سنة

قال « وذكر القرطبي في تفسير سورة غافر عن خالد بن معدان عن كعب ... »
أقول : قال القرطبي « قال ثور بن زيد عن خالد ... » ولا أدري كيف السند الى ثور ، وخالد لم يدرك كعبا

قال « وفي التفسير أن عبد الله بن قلابة الخ »
أقول : عبد الله بن قلابة مجهول لا ذكر له إلا في هذه الحكاية ، وفي السند اليه عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف كثير التخليط

قال ص ١٢١ « وأخرج أبو الشيخ في العظمة عن كعب ... »
أقول : كتاب العظمة تكثر فيه الرواية عن الكذابين والساقطين والمجاهيل
قال « وعن وهب بن منبه : أربعة أملاك يحملون العرش ... »
أقول : وهذا أيضا من كتاب العظمة

/ قال « وقرأ معاوية الخ »

٨٢

أقول : في سننه سعيد بن مسلة بن هشام ، قال فيه البخاري « منكر الحديث فيه نظر » ، وهذا من أشد الجرح في اصطلاح البخاري . وفي سياق القصة ما يشعر بانقطاع آخرها

قال ص ١٢٢ « وذكر الحافظ ابن حجر أن كعب الأحبار روى أن باب السماء الذي يقال له مصعد الملائكة يقابل بيت المقدس ، فأخذ منه بعض العلماء أن الحكمة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج ليحصل العروج مستويا ... »
قال أبو رية « وهكذا تنفذ الاسرائيليات الى معتقداتنا »

أقول : الحكاية عن كعب لا ندرى ما سندها ، وذاك الأخذ إنما هو احتمال

لا تثبت به عقيدة ولا تتقن .

قال « وقال ابن حجر بعد أن أورد تلك الخرافة ... »

أقول : من أين لك أنها خرافة ؟

قال « وروى كعب أن في الجنة ملكا الخ »

أقول : ذكره بنحو ما هنا ابن القيم في حادي الارواح للطبوع مع اعلام اللوطين ١ : ٣١٤ وهو من رواية شمر بن عطية عن كعب ، وشمر لم يدرك كعبا وليس في الحكاية ما يستنكره للسلم

قال « وما يدل على أن الصحابة كانوا يرجعون اليه ^(١) حتى فيما هو من علمهم ، وبخاصة عند ما قال : ما من شيء إلا وهو مكتوب في التوراة . أن أبا عبد الرحمن محمد بن الحسين النيسابوري ذكر أن عمر قال لكعب - وذكر الشمر - يا كعب هل تجد للشمر ذكرا في التوراة ... »

أقول : عزاه الى كتاب الصمد لابن رشيقي ، وابن رشيقي لم يلق النيسابوري والنيسابوري ضعيف جدا حتى اتهم بالوضع ، نجد ترجمته في لسان الميزان ٥ : ١٤٠ وبينه وبين عمر أكثر من ثلاثمائة سنة . وهب أن القصة صحت فأى شيء فيها يدل على تلك الدعوى الفاجرة ؟ وما نسيه الى كعب من قوله « ما من شيء الخ » لم يزره

قال « وروى البيهقي في الأسماء والصفات بسند صحيح عن ابن عباس [قال] ... في كل أرض نبي كنيتم وآدم كآدمكم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى »

أقول : أما هذا فليس سنده بصحيح ، لأنه من طريق شريك عن عطاء بن السائب عن أبي الضحى عن / ابن عباس ، وشريك يخطئ كثيرا ويدلس ، وعطاء

ابن السائب اختلط قبل موته بمدة وسماع شريك منه بعد الاختلاط . لكن أخرج البيهقي عقب هذا بسند آخر من طريق « آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في قوله عز وجل ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ قال : في كل أرض نحو إبراهيم » ثم قال البيهقي « اسناد هذا عن ابن عباس صحيح ، وهو شاذ بمرة لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعا » وأخرجه ابن جرير عن عمرو بن علي عن عُثْدَرٍ عن شعبة فذكره بنحوه ، وزاد « ونحو ما على الأرض من الخلق » وعلى هذا فالعنى والله أعلم أن في كل أرض خلقا كنحو بني آدم ، وفيهم من يعرف الله تعالى بالنظر في آياته كما عرف إبراهيم عليه السلام ، وهذا القول قد يتوصل اليه بالنظر في الآية المذكورة وسياقها وقوله تعالى ﴿ وما خلقنا السموات والارض وما بينهما إلا بالحق ﴾ وقوله ﴿ وما خلقت الجن والإنس الا ليعبدون ﴾ وغيرها . على أن بعضهم قد فسر ما جاء في الرواية الأخرى التي قدمت أنها لا تصح ، ففي روح المعاني « لا مانع عقلا ولا شرعا من صحته ، والمراد أن في كل أرض خلقا يرجعون الى أصل واحد رجوع بني آدم في أرضنا الى آدم عليه السلام ، وفيهم أفراد ممتازون على سائرهم كنوح وإبراهيم فينا » . أما ما في البداية « محمول إن صح نقله عنه على أنه أخذه ابن عباس رضي الله عنه عن الاسرائيليات » فغير مرضي ، فابن عباس - كما مروياتي - كان ينهى عن سؤال أهل الكتاب ، فان كان مع ذلك قد يسمع من بعض من أسلم منهم أو يسأله قاتنا ذلك شأن العالم يسمع ما ليس بمحنة لعله يجد فيه ما ينبهه ويلفت نظره الى حجة ، وسيأتي تمام هذا إن شاء الله

وقال ص ١٢٣ « وفي تفسير الطبري أن ابن عباس سأل كعبا عن سدرة المنتهى . فقال : إنها على رموس حملة العرش ، وإليها ينتهى علم الخلائق ، وليس لأحد وراءها علم ، ولذلك سميت سدرة المنتهى لانتهاء العلم بها » أقول هو من طريق الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف قال

سأل ابن عباس كعباً وأنا حاضر « كذا قال ، والأعمش مشهور بالتدليس ،
وهلال بن يساف لم يدرك كعباً

قال أبو رية « هذا ما قاله لتلميذه الثاني ، أما لتلميذه الأول فهو أبو هريرة ... »
أقول : لم يتعلما من كعب شيئا ، وإنما سمعانه شيئا محتملا في كياه ، أو سألاه
سؤال خبير ناقد لينظرا ما يقول ، ولا يضرهما تهكم أبي رية كما لم يضر النبي ﷺ
قول المشركين ﴿ إنما يعلمه بشر ﴾

٨٤

/ قال : في حديث له أنها شجرة تخرج من أصلها أنهار الخ «

أقول هذا رواه أبو جعفر الرازي ، وشك فيه فقال « عن الربيع بن أنس
عن أبي العالية عن أبي هريرة أو غيره » وأبو جعفر والربيع فيهما كلام . وقال
ابن حبان في الربيع « الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ،
لأن في أحاديثه عنه اضطرابا كثيرا »

قال « وفي حديث المعراج : أنه لما فرض الله خمسين صلاة على العباد في النهار
وفي الليل ولم يستطع أحد من الرسل جميعا غير موسى أن يفقه استحالة أدائها على
البشر ، فهو وحده الذي فطن لذلك ... وكان الله سبحانه كان لا يعلم مبلغ
قوة احتمال عبادہ وكذلك لا يعلم محمد حتى بصره موسى . وهكذا ترى
الاسرائيليات تنفذ إلى ديننا ... ولا تجد أحدا إلا قليلا يزيها »

أقول إن كانت الاسرائيليات « تشمل عند أبي رية كل خبر فيه فضيلة لموسى
عليه السلام ففي القرآن كثير منها ، بل في عدة آيات منه ذكر تفضيل بنى إسرائيل
على العالمين وغير ذلك . وإن كانت خاصة بما ألصق بالاسلام وليس منه من مقولات
أهل الكتاب فلم يزل أهل العلم يتتبعونها ويزيفونها . أما سكوتهم عن محاولة
تزييف ما ثبت في أحاديث الاسراء فعذرهم واضح ، وهو أنه لم يبلغ أحد منهم
في العلم والعقل والحياء مبلغ أبي رية . ودونك الجواب :

كانت الصلاة قبل الهجرة ركعتين ركعتين كما ثبت في الصحيح ، فخمسون صلاة مائة ركعة ، وليس أداء مائة ركعة في اليوم والليلة بمستحيل ، وفي الناس الآن من يصلي في اليوم والليلة نحو مائة ركعة ومنهم من يزيد ، وفي تراجم كثير من كبار المسلمين أن منهم من كان يصلي أكثر من ذلك بكثير ، بل إن أداء مائة ركعة في اليوم والليلة ليس بعظيم المشقة في جانب الله عز وجل من الحق وما عنده من عظيم الجزاء في الدنيا والآخرة ، نعم قال الله تعالى ﴿ ٢ : ٤٥ ﴾ واستعينوا بالصبر والصلاة ، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ، الذين يظنون أنهم ملاقور ربهم وأنهم إليه راجعون . وما وقع في كلام موسى « إن أمتك لا تطيق » وفي رواية « لا تستطيع » ليس معناه أن ذلك مستحيل ، وإنما معناه أن ذلك يشق عليها ، ولهذا أطلق هذه العبارة بعد بيان رجوع الصلاة إلى خمس ، قال موسى « إن أمتك لا تستطيع خمس صلوات كل يوم » وارجع مفردات / الراغب (طوع) و (طوف)

٨٥

فأما الله تعالى قال فرض في علمه خمس صلوات فقط . ولكنه سبحانه إذا أراد أن يرفع بعض عباده إلى مرتبة هيأ له ما يستحق به المرتبة ، ومن ذلك أن يهيئ ما يفهم منه العبد أنه مكلف بعمل معين شاق فيقبل التكليف ويستعد لمحاولة الأداء فحينئذ يعفيه الله تعالى من ذلك العمل ويكتب له جزاء قبوله ومحاولة الوفاء به أو الاستعداد لذلك ثواب من عمله . ومن هذا القبيل قصة إبراهيم في ذبح ابنه

وأما محمد ﷺ فكان يعلم أن الأداء ممكن كما مر ، وكان في ذلك المقام الكريم مستغرقا في الخضوع والتسليم ووقفه الله عز وجل لقبول ما فهمه في فرض خمسين والاستعداد لأدائها ليكون هذا القبول والاستعداد مقتضيا لاستحقاق ما أراد الله عز وجل أن يعطيه وأتمته من ثواب خمسين صلاة . وقبوله واستعداده عنه وعن أتمته في حكم قبول الأمة فإنها تبع له وكان هو النائب عنها ، على أنه مامن مؤمن من أتمته

يطلع على الحديث ويراجع نفسه إلا رأى أنه لو كان المفروض خمسين صلاة لبذل وسعه في أدائها والوفاء بها . فأما المراجعة للتخفيف بعد مشورة موسى فإنما كانت بعد أن استقر القبول والعزم على الأداء وعلى وجه الرجاء إن خفف فذاك وإلا فالقبول والاستعداد بحاله .

ولم يذكر في الحديث أن أحداً من الرسل اطلع على فرض الصلاة وإنما فيه أنه لما مر محمد بموسى عليهما السلام سأله موسى فأخبره فقال موسى « إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاة كل يوم ، وإني والله قد جربت الناس قبلك وعاجلت بني إسرائيل أشد المعالجة ، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك » واختص موسى بالعبادة لأنه أقرب الرسل حالا إلى محمد لأن كلا منهما رسول منزل عليه كتاب تشريعي سائس لأمة أريد لها البقاء لا أن تصطم بالمذاب ، وقضى لمحمد أن تطول معالجته لأتمته كما طالت معالجة موسى لأتمته ، ووجود الشبه كثيرة ، ولهذا أتى القرآن بذكر موسى في مواضع كثيرة منها عقب آية الاسراء ، قال الله تعالى ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَمْرِي بِبَيْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لَنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ . وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجِطْنَاهُ هَدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَخْلُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا ﴾ . هذا وحديث الاسراء ثابت مستفيض من رواية جماعة من الصحابة وعليه اجماع الأمة ولا يضره أن يجهل بعض الناس حكمة عالم الغيب والشهادة في بعض ما اشتمل عليه ، ولا أن يكفر به من يكفر . والله الموفق

٨٦

قال أبو رية ص ١٢٤ « هل يجوز رواية الاسرائيليات ؟

أقول : المعلوم دينا وعقلا أن الأخبار إنما تحظر روايتها إذا ترتب عليها مفسدة ، وقد كثر في القرآن والسنة حكاية ما هو حق من الاسرائيليات وحكاية ما هو باطل مع بيان بطلانه ، فدل ذلك على جواز ما كان من هذا القبيل ، وبقي المحتمل ، وما لا تظهر مفسدة في روايته على أنه محتمل .

قال أبو رية « روى أحمد عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب قراءه على النبي ﷺ فغضب وقال : أمهوكون فيها يا ابن الخطاب ؟ والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني . وفي رواية فغضب وقال : جئكم بها بيضاء نقية . لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به »

أقول : هذا من رواية مجالد عن الشعبي عن جابر ، ومجالد ليس بالقوى ، وأحاديث الشعبي عن جابر أكثرها لم يسمعه الشعبي من جابر كما مر ص ٣٨ . وعلى فرض صحته فالغضب من الجحى . بذلك الكتاب كان لسبيين الأول إشعاره بظن أن شريعتهم لم تنسخ ، ولهذا دفع ذلك بقوله « لو أن موسى كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني » . والثاني أنه قد سبق للمشركين قولهم في القرآن والنبي ﷺ ﴿ أساطير الأولين اكتبها فهي تملئ عليه بكرة وأصيلا ﴾ وفي اعتياد الصحابة الاتيان بكتب أهل الكتاب وقراءتها على النبي ﷺ ترويح لذلك التكذيب ، والسبيان منتفیان عن اطلاع على بعض كتبهم بعد وفاة النبي ﷺ كعبد الله بن عمرو أما قوله « لا تسألوا الخ » فقد بين أن العلة هي خشية التكذيب بحق أو التصديق بباطل ، والعالم المتمكن من معرفة الحق من الباطل ومن المحتمل بآمن من هذه الخشية ، يوضح ذلك أن عمر رضى الله عنه وهو صاحب القصة كان بعد النبي ﷺ يسمع من مسلمي أهل الكتاب وربما سألهم ، وشاركه جماعة من الصحابة ولم ينكر ذلك أحد

قال « وروى البخارى عن أبي هريرة : لاتصدقوا الخ »

أقول الذى فى صحيح البخارى : « عن أبى هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرؤن التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم الخ » / فلم يته عن السماع

والاستماع ، وإنما نهى عن التصديق والتكذيب . ولأريب أن المنهى عنه هو التصديق المبتنى على حسن الظن بصحفهم ، والتكذيب المبني على غير حجة ، فلو قامت حجة صحيحة وجب العمل بها

قال « وروى البخارى عن ابن عباس أنه قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل الله على رسول الله أحدث الكتب تقرأونه محضاً لم يُشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدّلوا أكتاب الله وغيروه الخ » أقول : هذا من قول ابن عباس ، وقد علمنا أنه كان يسمع ممن أسلم من أهل الكتاب ، وقد روى أنه سأل بعضهم ، وأبو رية يسرف في هذا حتى يرى ابن عباس بأنه « تلميذ لكعب » ، وبالتدبر يظهر مقصوده ، ففي بقية عبارته « لا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذى أنزل إليكم » فدل هذا أن كلامه في أهل الكتاب الذين لم يسلموا ، فأما الذين أسلموا فعمل ابن عباس يقتضى أنه لا بأس للعالم المحقق مثله أن يسأل أحدهم

قال (ص ١٢٥) : وروى ابن جرير عن عبد الله بن مسعود « قال : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم ان يهدوكم وقد ضلوا : إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل »

أقول : في سنده نظر ، فإن صح فقد تقدم معناه في حديث جابر وأثر ابن عباس قال « ولكن ما لبث الأمر أن انقلب بعد أن اغتر بعض المسلمين بمن أسلم من أحبار اليهود خدعة (؟) فظهرت أحاديث رفعوها إلى النبي تبيح الأخذ وتسخ ما نهى عنه ، فقد روى أبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرها أن رسول الله ﷺ قال : حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج »

أقول : صح هذا من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأبي سعيد الخدرى ، وليس بمخالف لما تقدم ، كيف والحجة مما تقدم إنما هي في حديث أبي

هريرة ، فأما حديث جابر فلم يصح ، وأثر ابن عباس من قوله ، وقد بينه سياقه وفعله ، وأثر ابن مسعود إن صح فقد تقدم حمله ، ولو كان مخالفا لكان رأى صحابي قد خالفه غيره ، فالحجة في حديث أبي هريرة فقط ، وهو بين في الأذن بالسمع والاستماع ، ولم يته إلا عن التصديق أو التكذيب بلا حجة . والرواية إما في معنى السماع والاستماع فيدل الحديث على الإذن فيها ، وإما مسكوت عنها فتبين أن حديث « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج » غير مخالف لحجة . ولو كان مخالفا فأما أولى أن يؤخذ به ؟ أدلة للنوع قد عرفت حالها ، أما أدلة الجواز فصنيع القرآن والسنن الثابتة ، وحديث صحيح صريح يرويه جماعة من الصحابة ، وعمل عمر وعثمان وجماعة من الصحابة

قال « وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو من تلاميذ كعب الاحبار »

٨٨

أقول لم يتعلما من كعب شيئا وإنما سمعاهما منه شيئا من الحكايات ظنا أوجوزا صحتها فنقلها ، والذي يصح عنهما من ذلك شيء يسير . وكان أبا رية يريد أنهما لما سمعا من كعب أحبا أن يرويا عنه فخافا أن ينكر الناس عليهما فافتريا - والعياذ بالله - على النبي ﷺ ذاك الحديث يدفعا به إنكار الناس ، وساعدهما على ذلك غيرها من الصحابة كأبي سعيد الخدري . كأن أصحاب محمد ﷺ جماعة من الصوفى لا يزعمهم دين ولا حياة ، وكان أصحابهم له ومجالسهم وحفظهم للقرآن والسنن ومحافظتهم على الطاعة طول عمرهم لم تقدم في دينهم وأخلاقهم شيئا بل زادتهم وبالا ، فقد كانوا في جاهليتهم يتحاشون من الكذب . ولاريب أن مثل هذا لا يقوله مسلم عاقل يعرف محمدا ﷺ ويؤمن بالقرآن وما فيه من الثناء البالغ على الصحابة ويعرف الصحابة أنفسهم . ولو أريد من ثلاثة معروفين من أصحاب السيد رشيد رضا أن يتفقوا على الكذب عليه لغرض من الأغراض لعز ذلك مع الفارق العظيم بين هذا وذاك من وجوه عديدة . هذا وسبيل المؤمنين الذي جرى عليه العمل في حياة النبي ﷺ

وفي عهد أصحابه قبول خبر الصحابي الواحد ، فان عرض احتمال خطأ أو نحو
فقام صحابي آخر فأخبر بمثل ذلك لم يبق الا القبول ، كما يروى في خبر محمد بن مسلمة
بمثل ما أخبر به المنيرة في ميراث الجدة فأَمْضَاهُ أَبُو بَكْرٍ ، وكشهادة أبي هريرة لحستان
بأنشاده الشعر في المسجد في حياة النبي ﷺ فأقره عمر ، وكخبر أبي سعيد الخدري
بمثل خبر أبي موسى في الاستئذان فاطمأن إليه عمر ، وقد قال الله تبارك وتعالى
﴿ ٤ : ١١٤ ﴾ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل
المؤمنين نوله ماتولى ونضله جهنم وساءت مصيرا ﴿

قال أبو رية « وقد جاءت الأخبار بأن الثاني وهو عبد الله بن عمرو بن العاص
صاب يوم اليرموك زاملتين من علوم أهل الكتاب فكان يحدث منهما بأشياء
كثيرة من الاسرائيليات ، وقد قال فيها الحافظ ابن كثير : إن منها المعروف
والمشهور ، والمنكور والمردود »

أقول : هو نفسه رضى الله عنه لم يكن يثق بها ، ولهذا كان يسمى صحيفته عن
النبي ﷺ « الصادقة » تميزا لها على تلك الصحف ، وإنما كان يحكى من تلك
الصحف ما قام دليل على صدقه كصفة النبي ﷺ ، أو كان محتتملا فيحكيه
على الاحتمال

٨٩ قال « رواية بعض الصحابة عن أخبار اليهود . كان من أثر وثوق الصحابة
بمسلة أهل الكتاب واغترارهم بهم أن صدقهم فيما يقولون ويروون عنهم ما يفترون »
أقول : إن أراد بالتصديق أن كعبا مثلا كان إذا قال إني أجد في التوراة
كيت وكيت ، صدقوه في أن ذلك في التوراة التي بأيدي أهل الكتاب حينئذ ،
وقد عرفوا أن فيها كثيرا من التحريف والتبديل ، فهذا محتمل ، لأن كعبا أسلم
ثم تعلم الاسلام وبقى محافظا على الاسلام مجتنبيا للكبائر متمسكا بالعبادة والتقوى ،
فكان عدلا عندهم فيما يظهر ، فاملوه بحسب ذلك ، وهذا هو الحق عليهم

وإن أراد بالتصديق أن كعبا مثلاً كان لو قال : إن من صفة الله تعالى كذا ، لا اعتقدوا - بناء على قوله أو صحفه - أن تلك صفة الله تعالى حقاً ، فهذا كذب عليهم (راجع ص ٦٨) أما أن مسلمي أهل الكتاب كانوا يفترون ، فهذه دعوى يعرف حالها مما مر ويأتى

قال « وقد نص رجال الحديث في كتبهم أن العبادة الثلاثة وأبا هريرة ومعاوية وأنس وغيرهم قد رووا عن كعب الاحبار وإخوانه »

أقول : أما الرواية عن كعب فقد ذكرت لهؤلاء ولعمر ولعل ولابن مسعود كما في فتح المغيث للسخاوي ص ٤٠٥ ، وعادة أهل الحديث أن يقولوا « روى عن فلان ، روى عنه فلان » ولولم يكن المروى إلا حكاية واحدة ، وهذا هو الحال هنا تقريباً ، فأنتك لا تجد لهؤلاء عن كعب إلا الحرف والحرفين ونحوها ، وكثير من ذلك يأتى ذكر كعب فيه عرضاً ، راجع ص ٦٩ . وأما روايتهم عن إخوانه فمن هم ؟ راجع ص ٧٠

قال ص ١٢٦ « وكان أبو هريرة الخ »

أقول ستأتى ترجمة أبي هريرة رضى الله عنه وتعلم براءته

قال : « وقد استطاع أن يدس من الخرافات والأوهام والأكاذيب في الدين ما امتلأت به كتب التفسير والحديث والتاريخ فشوهتها وأدخلت الشك إليها » أقول : إنما كان كعب يخبر عن صحف أهل الكتاب ، وقد عرف المسلمون قاطبة أنها مغيرة مبدلة ، فكل مانسب إليه في الكتب فحكمه حكم تلك الصحف ، فإن كان بعض الآخذين عنه ربما يحكى قوله ولا يسميه فغايتة أن يعد قولاً للحاكي نفسه وقوله غير حجة ، وما جاوز هذا من شطحات أبي رية زيفته في غير هذا الموضع (راجع ص ٧٣)

قال تكذيب الصحابة لكعب ... نهى عمر كعباً عن التحديث ... وقال له :

فتترك الحديث [عن الأول] أو لالحقنك بأرض القردة
أقول : مر ما فيه ص ٧٤ وقد أسقط أبو رية هنا كلمة « عن الأول » لحاجة
في نفس إبليس ^(١) سيأتى شرحها في الكلام على ص ١٦٣
قال « وكان على يقول إنه لكذاب »

أقول : لم يعز أبو رية هذا إلى كتاب ، ولا عثرت عليه ، ولو كان له أصل
لذكر في ترجمة كعب من كتب الجرح والتعديل . / وذكر عن معاوية أنه « ذكر كعبا
فقال : إنه من أصدق هؤلاء المحدثين عن أهل الكتاب ، وأن كنا مع ذلك لنبلو
عليه الكذب » وعلق على كلمة « أصدق » أن في رواية « أمثل » ، وإنما وقع بلفظ
« أمثل » في عبارة قلها ص ١٢٨ عن اقتضاء الصراط المستقيم ، وعلق هناك أنها
هي الرواية الصحيحة ، أما رواية (أصدق) « فيبدو أنها محرفة » . كذا يجازف
هذا المسكين . وصاحب الاقتضاء يورد في مؤلفاته الأحاديث من حفظه ، وإنما الرواية
« أصدق » كما في صحيح البخارى وغيره . هذا وقد بين أهل العلم أن مقصود معاوية
بالكذب الخطأ ، راجع فتح البارى ١٣ : ٢٨٢ وتهذيب التهذيب ، والسياق
يوضح ذلك ، فالكلام إنما هو في التحديث عن أهل الكتاب ، أى عن كتبهم ،
ولم يكن معاوية ينظر في كتبهم ، وإنما كان كعب وغيره يحكون تنبؤات عما
يستقبل من الأمور فيعلم الصدق أو الكذب بوقوعها وعدمه ، والظاهر أنه كان عند
كعب صحف فيها تنبؤات مجملة ، وكانت له مهارة خاصة في تفسيرها ، وبذلك كان
أكثر صوابا من غيره . ومن أعجب ما جاء في ذلك ماجرى له مع ابن الزبير .
والذى يصح عنه من ذلك قليل ، غير أن الوضعين بعده استغلوا شهرته بذلك
فكذبوا عليه كثيرا لأغراضهم ، وكان الكذب عليه أيسر عليهم من الكذب
على النبي ﷺ

قال « قصة الصخرة بين عمر وكعب الخ »

(١) هي السكيدة التى تقدمت الإشارة إليها ص ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٨٢ و ٨٩

أقول : قد تقدم النظر فيها ص ٧٥

قال ص ١٢٧ « روى بعضهم عن كعب الاحبار أنه ذكر عند عبد الملك ابن مروان وعروة بن الزبير حاضر أن الله قال للصخرة : أنت عرشي الأدنى »

أقول واضع هذا جاهل ، فان قوله « عند عبد الملك بن مروان » يعنى فى خلافته ، وإنما ولى سنة ٦٥ بعد وفاة كعب بيبضع وثلاثين سنة

قال ص ١٢٨ « وفى مرآة الزمان لسبط ابن الجوزى : وكان - أى عمر - يضربه بالهرة ويقول له : دعنا من يهوديتك

أقول : لم يسند السبط هذه الحكاية ، وهو معروف بالمجازفة

قال « الاسرئيليات فى فضل بيت المقدس »

ذكر أخبارا عن كعب منها خبر « أنت عرشي الأدنى » المازّ قريبا ونسبها إلى بعض كتب الأدب وقد قال هو نفسه ص ١٢٩ « بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث فى فضلها وفضل المسجد الأقصى » وإنما بنيت قبة الصخرة بعد وفاة كعب بيبضع وثلاثين سنة . وفى كتاب (فضائل الشام) للربيع سبع عشرة حكاية عن كعب قال فيها مخرجه الشيخ ناصر الدين الأرنؤوط « كل الاسانيد لاتصح » وفى هذا تصديق لما قلته مرارا ان غالب ما يروى عن كعب مكذوب عليه . وبعد فلو صح شئ من ذلك فأنما كان كعب يخبر عن صحف اليهود ، ومعقول أن يكون فيها أمثال ذلك

قال « وعن أبى هريرة الخ »

أقول هذا كذب مفترى على أبى هريرة رضى الله عنه ، وقد قال أبو ريرة ص ١٢٩ « بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث الخ » وإنما بنيت بعد وفاة أبى هريرة بمدة سنين . وقوله « تليذ كعب الأخبار » كلمة يطلقها ظالما على أبى هريرة

وابن عباس وابن عمرو وغيرهم من الصحابة الذين قال الله تعالى فيهم ﴿ ليغيظ بهم الكفار ﴾

قال ص ١٢٩ « وفي حديث : ان الطائفة من أمته إنهم في بيت المقدس وأكنافه »

أقول : روى هذا من حديث أبي أمامة بسند ضعيف ، وعلى فرض صحته فليس المراد أنهم هناك دائما ، كيف ولم يكن هناك في عهد النبي ﷺ أحد من المسلمين ، وإنما المعنى أنهم يكونون هناك في آخر الزمان حين يأتي أمر الله

وقال « ما قيل في المسجد الأقصى : كانت الأحاديث الصحيحة أول الأمر في فضل المسجد الحرام ومسجد رسول الله ، ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى »

أقول : أما الصخرة فنعم لا يثبت في فضلها نص ، وأما المسجد ففضله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع

قال « وقد روى أبو هريرة [مرفوعا] : لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد الخ »

أقول الحديث ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وبصرة الغفاري ، وجاء من حديث ابن عمر رضى الله عنهم

وذكر قول ميمونة لامرأة نذرت أن تصلي في بيت المقدس « اجلسي وصلي في مسجد رسول الله ، فاني سمعت رسول الله يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد السكبية »

قال أبو رية « ولو أن المسجد الأقصى كان قد ورد فيه تلك الأحاديث لما منعت ميمونة هذه المرأة من أن توفي نذرها »

/ أقول رأيت ميمونة أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل فلم تر فائدة لسفر وعناء لأجل صلاة يمكن أداء أفضل منها بدونها . وهذا لا ينبغي أن يكون للمسجد الأقصى فضل في الجملة كما هو ثابت ، وأن يكون للصلاة فيه فضل دون فضل الصلاة في مسجد المدينة . وهذا واضح

قال ص ١٣٠ « اليد اليهودية في تفضيل الشام : إن الشام ما كان لينال من الإشادة بذكره والثناء عليه إلا لقيام دولة بني أمية فيه فكان جديراً بكنهة اليهود أن يتهموا هذه الفرصة وكان من هذه الأكاذيب أن بالنوا في مدح الشام »

أقول : أما فضل الشام فقد ثبت بكتاب الله عز وجل كما مر ص ٦٥ ، والعقل يتقبل ذلك لأنها كانت منشأ غالب الأنبياء والمرسلين ، كما يتقبل أن ينوه النبي ﷺ بفضلها تبياناً للواقع وترغيباً للمسلمين في فتحها والرباط فيها . أما الأخبار الكثيرة الواهية في فضل الشام وبيت المقدس والصخرة فالنظر في أسانيدھا يبين أنها إنما اختلقت بعد كعب بزمان لأغراض أخرى غير اليهودية

قال « مر بك ذروما قال هؤلاء الكهنة في أن ملك النبي سيكون بالشام » . أقول : جاء هذا عن كعب ، فان صح فالظاهر أنه كذلك كان في صحف أهل الكتاب ، فقد أثبت القرآن ذكر النبي ﷺ فيها ، ومن أبرز الأمور في شأنه ظهور ملك أصحابه بالشام . وراجع ص ٧١

قال « وأن معاوية قد زعم الخ » أقول : هذا باطل . راجع ص ٦٤ .

قال : ص ١٣١ « في الصحيحين : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » ثم قال « روى البخاري : هم بالشام » .

أقول : الذي في صحيح البخاري ذكر الحديث من طريق غير عن معاوية

مرفوعاً ثم قال « قال عمير فقال مالك بن يخامر قال معاذ : وهم بالشام » وليس
لمالك بن يخامر في الصحيح سوى هذا ، وجعله من قول معاذ فيما يظهر لا من
الحديث ، والواو فيه هي واو الحال أي أنه يأتي أمر الله بهم بالشام ، وإتيان أمر
الله يكون آخر الزمان وليس المراد أنهم يكونون دائماً بالشام ، كيف ولم يكن
بها في عهد النبي ﷺ . والبخاري يحمل الطائفة على أهل العلم ، ومعلوم أن معظمهم
لم يكونوا بالشام في عصره ولا قبله

٩٣ / قال « وفي مسلم عن أبي هريرة أن النبي قال : لا يزال أهل الغرب ظاهرين
[على الحق] حتى تقوم الساعة »

أقول : إنما هو في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص ، وليس عن أبي هريرة .
والظاهر أن أبارية تعمد خلاف الواقع ، ولا أدري لماذا أسقط « على الحق »

قال « قال أحمد وغيره : هم أهل الشام »

أقول : قد قيل وقيل ، وأقرب الأقوال أن المراد بالغرب الحدة والشوكة في
الجهاد ، ففي حديث جابر بن سمرة « لا يزال هذا الدين قائماً تقاتل عليه عصابة الخ »
وفي حديث جابر بن عبد الله « . . . طائفة من أمتي يقاتلون » ونحوه في حديث
معاوية وحديث عقبة بن عامر . أما ما يحكى أن بعضهم قال « المغرب » فخطأ محض
قال « وفي كشف الخفا الخ »

أقول قد تقدم أن كعباً توفي وسط خلافة عثمان ، وأنه لم يصح عنه ما نسب
إليه في (فضائل الشام) شيء .

قال « ومن أحاديث الجامع الصغير للسيوطي التي أشير عليها بالصحة »

أقول ليست تلك الإشارة بعتمدة دائماً

وذكر حديث « الشام صفوة الله الخ » وهو في المستدرک ٤ : ٩٠ : قال الحاكم

« صحيح الاسناد » تعقبه الذهبي فقال « كلا وعفير هالك » يعنى أحد رجال سنده .
وذكر حديث « طوبى للشام الخ » وهذا جاء من حديث زيد بن ثابت وصححه
الحاكم وغيره من المتأخرين ، وفى صحته نظر

وذكر حديث « ليعثن الله من مدينة بالشام الخ » وهذا روى من حديث
عمر ، وفى سنده أبو بكر بن عبد الله بن أبي مریم ضعيف مختلط
وقال فى حاشية ص ١٣٢ « هذا هو الحديث الصحيح الخ »

أقول : راجع ص ٨٦

وذكر ص ١٣٤ فصلا لصاحب النار فى الخط على كعب ووهب ،
وقد تقدم ما يكفى

وفيه ص ١٣٥ « . . . فن المعتاد المهود من طباع البشر أن يصدقوا كل
خبر لا يظهر لهم دليل على تهمة قائله فيه ولا بطلانه فى نفسه ، فإذا صدق بعض
الصحابة كعب الأخبار فى بعض مقترياته التى كان يوههم / أنه أخذها من التوراة
أو من غيرها من كتب أنبياء بنى إسرائيل وهو من أخبارهم أو فى غير ذلك فلا
يستلزم هذا إساءة الظن بهم »

٩٤

أقول : أما من أسلم من أهل الكتاب وظهر حسن إسلامه وصلاحه فأخبر
عن صحف أهل الكتاب بشيء فلا إشكال فى تصديق بعض الصحابة له فى ذلك
بمعنى ظن أن معنى ذاك الخبر موجود فى صحف أهل الكتاب ، وإنما المدفوع
تصديق الصحابة ما فى صحف أهل الكتاب حينئذ مع علمهم بأنها قد غيرت وبدلت
وقول النبي ﷺ : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم » وقد مر كلام
ابن عباس وغيره فى ذلك (راجع ص ٦٨ و ٨٩) فالحق أنهم لم يكونوا يصدقونها
إلا أن يوجد دليل على صدقها ، وذلك كخبر عبد الله بن عمرو عن صفة النبي ﷺ
فى التوراة ولذلك أقسم عليه (راجع ص ٧١) ، فأما ما عدا ذلك فغاية الأمر أنهم

إذا وجسدوا الخبر لا يدفعه العقل ولا الشرع ولا هو من مظنة اختلاق أهل الكتاب وتحريفهم أنسوا به ، فإن كان مع ذلك مناسباً في الجملة لآية من القرآن أو حديث عن النبي ﷺ مالوا إلى تصديقه . وإخبار الانسان عما يعلم السامعون أنه لم يدركه لا يعطى أنه جازم بتصديقه ، لأن مثل هذا الخبر كالمضمن لقوله « بلغنى . . . »

قال أبو رية ص ١٣٧ « السكيد السيامى الخ »
ثم ذكر قصة عبد الله بن سبأ ، وقد نقدها الدكتور طه حسين في « الفتنة الكبرى » فأجاد

وقال ص ١٣٨ « وقد وضع كعب يده في يد ابن سبأ الخ »
أقول : هذا تخيل صرف

قال « فقد روى وكيع عن الأعمش عن أبي صالح الخ »
أقول : ينظر السند إلى وكيع ، والأعمش مدلس ، وأبو صالح لا يتبين إدراكه للقصة . ولو صحت لما دلت إلا على أحد أمرين : إما أن كعباً وجد ذلك في صحفه كما يشهد له ما أخبر به ابن الزبير ، وإما أنه كان عميق النظر وبعبده

قال ص ١٣٩ « وصفوة القول في هؤلاء اليهود الخ »
أقول : السكيد اليهودى المحقق كيد جولديزير وإخوانه المستشرقين المحاولين تصوير الصحابة في صورة مغفلين خرافيين يتلاعب لهم كعب ، وأبو رية ممن سقط فريسة لهذا الكيد ثم عاد فارساً من فرسانه

المسيحيات

/ وذكر ص ١٤٠ « المسيحيات في الحديث الخ »
وذكر تيمما الدارى رضى الله عنه فافترى عليه ، وعلق في الحاشية أن تحول

إلى الشام بعد قتل عثمان كان تمكن الفتنة ، والناس يعرفون أنه إنما أتاها
لأنها وطنه

وذكر ص ١٤١ حديث الجساسة وكلام صاحب المنار فيه وقوله « النبي ﷺ
ما كان يعلم الغيب وكثيراً ما صدق المنافقين والكفار الخ »

أقول : قد مر ص ١٩ أنه لم يثبت أن النبي ﷺ صدق كاذباً ، وإنما كان
إذا احتمل عنده خبر إنسان أن يكون صدقاً وأن يكون كذاباً يبنى على احتمال
صدقه ما لا يرى بينائه عليه بأمس . والفرق بين القضايا التي تقدمت هناك وبين خبر
الجساسة عظيم جداً ، والأحاديث الثابتة في شأن الدجال كثيرة ، ويعلم منها أن
كثيراً من شأنه خارج عن العادة . وكما أن الملكة قد يأذن الله لهم فيتمثلون بشراً
يراهم من حضر ، ثبت ذلك بالقرآن في قصة الملكة مع إبراهيم ومع لوط وفي تمثيل
الملك لمريم وغير ذلك ، وثبت في السنة في عدة أحاديث ، فكذلك قد يأذن الله
تعالى للشياطين - لحكمة خاصة - فيتمثلون في صور يراها من حضر . فأما الجساسة
فشیطان وأما الدجال فقد قال بعضهم إنه شيطان ، وعلى هذا فلا اشكال ، كشف
الله تعالى لتبیم وأصحابه فرأوا الدجال وجساسته وخاطبوهما ثم عاد حالهما إلى طبيعة
الشياطين من الاستتار . وان كان الدجال إنساناً فلا أرى ذاك إلا شيطاناً مثل
في صورة الدجال لأن النبي ﷺ قال في أواخر حياته « رأيتمكم ليأتكم هذه ،
فان رأس مائة سنة لا يبق ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد » انظر فتح الباری
٢ : ٦١ . والحكمة في كشف الله تعالى لتبیم وأصحابه عما كشف لهم عنه أن يخبروا
بذلك فيكون موافقاً لما كان النبي ﷺ يخبر به فيزداد المسلمون وثوقاً به . وهذا
يبين في الحديث إذ قال النبي ﷺ بعد ذكره لتبیم « وحدثني حديثاً وافق الذي
كنتم أحدثكم عن مسيح الدجال » ثم قال « ألا هل كنتم حدثكم ذلك ؟ »
فقال الناس : نعم . فقال « فانه أعجبنى حديث تبیم أنه وافق الذي كنتم أحدثكم
عنه وعن المدينة ومكة »

وقال ص ١٤٤ « ومن المسيحيات في الحديث ما رواه البخارى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : كل ابن آدم يطعن الشيطان في جنبه حين يولد غير عيسى ابن مريم ، ذهب يطعن فطعن / في الحجاب . وفي رواية إلا يمسسه الشيطان حين يولد فيستهل صارخا ، غير مريم وابنها » ثم قال « وقته هذا الحديث الذى سمعه الصحابى الجليل حتى الرسل نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم . وخاتمهم محمد صلوات الله عليه وعلى جميع النبيين . فأنظر واعجب »

أقول أما المؤمن فيعجب من جرأة أبي رية وتحكمه بحمله على رب العالمين أحكم الحاكمين عالم الغيب والشهادة . إن هؤلاء الرسل نبثوا بعد أن بلغ كل منهم أربعين سنة ، وقد آتى الله تعالى يحيى وعيسى النبوة في صباها ، وقال الله تعالى في مريم وعيسى ﴿ ١٩ : ٢٩ — فأشارت إليه ، قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا . قال انى عبد الله آتانى الكتاب وجعلنى نبيا . وجعلنى مباركا أينما كنت وأوصانى بالصلاة والزكاة ما دمت حيا ، وبرا بوالدى ولم يجعلنى جبارا شقيا . والسلام على يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا ﴾ هل يحدد أبو رية هذا ؟ أم يحدد قول الله تعالى ﴿ ٦ : ٧٥ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من المؤمنين . فلما جن عليه الليل رأى كوكبا — ﴾ الآيات ؟ وقول الله تعالى لخاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين ﴿ ٤٢ : ٥٢ وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا ، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم ﴾ ونحوها من الآيات ؟ أما المؤمنون فيؤمنون بهذا كله ، ويؤمنون بأنبياء الله كلهم ، لا يفرقون بين أحد منهم ولا يخوضون في المناظرة بينهم اتباعا للهوى . وأرجو أن لا يكون من ذلك ما يلجئ إليه مقتضى الحال هنا مما يأتى :

ان الفضل الذى يعتد به كالأناة للإنسان هو ما كان بسميه واجتهاده ، ومن هنا

كان فضل الخليئين ابراهيم ومحمد عليهما وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام . أما طعن الشيطان بيده فليس من شأنه أن يثاب العبد على سلامته منه ولا أن يعاقب على وقوعه له ، بل إن كان من شأنه أن يورث في نفس الانسان استعدادا ما لوسوسته فالذى يناله ذلك ثم يجاهد بسعيه ويخالف الشيطان ويتغلب عليه أولى بالفضل ممن لم ينله

ثم ذهب قائله الله بسخر من حديث شق صدره ﷺ ، قال « ولم يبقوا عند ذلك / بل كان من رواياتهم أن النبي لم ينبج من نخسة الشيطان إلا بعد أن نفذت إلى قلبه ، وكان ذلك بعملية جراحية وكان العملية الأولى لم تنجح فأعيد شق صدره »

٩٧

أقول : لم يكن شق الصدر لازالة أثر النخسة كما زعم ، وإنما كان لتطهير القلب من شيء يخلق لكل إنسان بمقتضى أنه خلق ليبتلى . أما تكراره فقد أنكره بعضهم كما في الفتح حملا لما ورد من ذلك على خطأ بعض الرواة . وفي صحيح مسلم ذكر وقوعه في الطفولة وعند الاسراء وقال في الأول « أتاه جبريل فاستخرج منه علة فقال : هذا حظ الشيطان منك ، ثم غسله . . . » وقال في حديث الاسراء « فنزل جبريل ففتح صدرى ثم غسله . . . ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانا فأفرغها في صدرى » فليس في الثاني ذكر إخراج القلب ولا إخراج علة منه ولا ذكر حظ الشيطان ، وإنما فيه ذكر الصدر وزيادة ذكر إفراغ الحكمة والإيمان فيه . فتبين أن المقصود ثانيا غير المقصود أولا ، وأن كلا من المقصودين مناسب لوقت وقوعه . وفي الفتح « قال ابن أبي جرة : الحكمة في شق قلبه مع القدرة على أن يمتلئ قلبه إيمانا وحكمة بدون شق : الزيادة في قوة اليقين ، لأنه أعطى برؤية شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما أمن معه من جميع المخاوف العادية ، فلذلك كان أشجع الناس وأعلام حالا ومقالا ، ولذلك وصف بقوله

تعالى ﴿ ما زاغ البصر وما طغى ﴾ أقول : وحكمة عالم الغيب والشهادة سبحانه وتعالى أدق وأخفى من أن يحيط بها البشر

قال أبو رية ص ١٤٦ « وإن هذه العملية الجراحية لتشبه من بعض الوجوه عملية صلب السيد المسيح عليه السلام ، وهو لم يرتكب ذنباً يستوجب هذا الصلب ، وإنما ذكروا ذلك ليغفر الله خطيئة آدم ... »

أقول شق الصدر لم يؤلمه ﷺ البتة ، وليس هو لتكفير ذنبه ولا ذنب غيره فأين هو — قاتلك الله — من خرافة الصلب ؟

قال « ولئن قال المسلمون . . . ولم لا يغفر الله لآدم خطيئته بغير هذه الوسيلة القاسية . . . ، قيل لهم : ولم لم يخلق الله قلب رسول الله الذى اصطفاه كما خلق قلوب إخوانه المرسلين ؟ »

أقول : أما المسلمون فلا يقولون ما زعمت ، وإنما يقولون : كيف يذنب آدم وهو عبد من عبيد الله فيعاقب الله عيسى ، وهو عند زاعمى ذلك « ابن الله الوحيد » بتلك العقوبة القاسية التى تألم / لها عيسى بزعمهم أبلغ الألم وصرخ بأعلى صوته ٩٨ « إيلى إيلى ، لم شبتنى » أى إلهى إلهى لم تركتنى ؟

ثم من أين علمت أن قلوب سائر المرسلين لم تخلق كما خلق قلب محمد ؟ فقد تكون خلقت سواء وخص محمد بهذا التطهير أو طهرت أيضاً بهذه الوسيلة أو غيرها ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾

وعلق ص ١٤٤ بحكاية شئ من هذر القسوس ، وفيما تقدم كفاية

وقال ص ١٤٧ « ولا أدري والله أين ذهبوا مما جاء فى سورة الحجر الخ »

أقول : فأين يذهب أبو رية من تدلية الشيطان لآدم إلى أن كان ما ذكره الله تعالى بقوله ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ ومن قول موسى بعد قتله القبطى

﴿ ٢٨ : ١٥ ﴾ قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين . قال رب إنى ظلمت نفسى فاغفر لى فغفر له إنه هو الغفور الرحيم ﴿ ومن قول أيوب ﴿ ٣٨ : ٤١ ﴾ مسنى الشيطان بنصب وعذاب ﴿ وقول الله تعالى لحمد ﷺ ﴿ ٧ : ١٩٨ ﴾ — خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ، وإما ينزغتك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه سميع عليم . ان الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ﴿ . أما آية الحجر فلى المشهور أن المراد بقوله ﴿ إن عبادى ﴾ عبادهم المخلصون خاصة ، فقوله ﴿ ليس لك عليهم سلطان ﴾ معناه والله أعلم : لن تسلط على إغوائهم الإغواء السلازم ، لأن الكلام فيه لتقدم قوله ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾ وهذا لا ينافى أن يسلط على بعضهم لإغواء عارض ، أو لإلحاق ضرر لا يضر بالدين

ثم ذكر ص ١٤٧ — عن الرازى وغيره — أن الخبر على خلاف الدليل لوجوه « أحدها أن الشيطان إنما يدعو إلى الشر من يعرف الخير والشر ، والصبي ليس كذلك »

أقول : ومن قال إن النخسة دعاء إلى الشر ؟ بل إن كانت للإيلام فقط فذلك من خبث الشيطان مكن منها كما مكن مما أصاب أيوب ، وكما يمكن الكفار من قتل المسلمين — حتى الأنبياء — وذبح أطفالهم . وإن كانت لإحداث أمر من شأنه أن يورث القاب قبولاً ما للوسوسة بعد الكبر فهذا لا يستدعى معرفة الخير والشر فى الحال . والتمكين من هذا كالتمكن من الوسوسة والتزيين ، وذلك من تمام أصل الابتلاء

/ قال « الثانى أن الشيطان لو تمكن من هذا النخس لفعل أكثر من ذلك من إهلاك الصالحين وإفساد أحوالهم »

أقول من أين يلزم من التمكن من حمل رجل ، التمكن من حمل جيل ؟

والشيطان لا يتمكن إلا إن مكنه الله تعالى فاذا مكنه الله تعالى من أمر خاص فمن أين يلزم تمكّنه من غيره ؟

قال « والثالث لم خص بهذا الاستثناء مريم وعيسى » ؟

أقول : قد تقدم الجواب عن هذا

قال « الرابع أن ذلك النخس لو وجد لبقى أثره ، ولو بقي أثره لدام الصراخ والبكاء »

أقول : أرأيت إذا عركت أذن الطفل فألم وبكى ، أيستمر الألم والبكاء ؟

ثم ذكر عن الشيخ محمد عبده كلاماً فيه « فهو من الأخبار الظنية لأنها من رواية الآحاد ، ولما كان موضوعها عالم الغيب ، والإيمان بالغيب من قسم العقائد وهي لا يؤخذ فيها بالظن لقوله تعالى ﴿ إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ﴾ كذا غير مكلفين الإيمان بمضمون تلك الأحاديث في عقائدنا »

أقول : لا نزاع أن الدليل الظني لا يوجب الإيمان القاطع ، لكنه يوجب التصديق الظني ، وكيف لا وظن ثبوت الدليل يوجب ضرورة ظن ثبوت المدلول . أما قوله تعالى ﴿ إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ﴾ فلي فيه بحث طويل حاصله أن تدبر مواقع « يغنى » في القرآن وغيره ، وتدبر سياق الآية ، يقضى بأن المعنى : إن الظن لا يدفع شيئاً من الحق . وبعبارة أهل الأصول : الظن لا يعارض القطعي (١)

قال ص ١٤٨ « ابن جريج الخ »

أقول : راجع ص ٦٨

ثم قال « ومن شاء أن يستزيد من معرفة الإسرائيليات والمسيحيات وغيرها

في الدين الاسلامي فليرجع إلى التفسير والحديث والتاريخ ، وإلى كتب المستشرقين أمثال جولد زيهر وفون كيرمر وغيرهما »

أقول : هذا موضع المثل « صدقني من بكرة » وقوله « في الدين الاسلامي » لها مغزاها ، فأبورية - كما تعطيه هذه الكلمة والله أعلم - يرى في القرآن نحو ما جهر به في الحديث ، وتقديمه لجولد زيهر اليهودي يؤيد ما قدمته ص ٩٤ ، وكتب جلد زيهر في الطعن في الاسلام والقرآن والنبي ﷺ معروفة ، وقد ١٠٠ أحوالك أبورية عليها ، والله المستعان /

أبو هريرة

وقال أبورية ص ١٥١ « أبو هريرة : لو كانت أحاديث رسول الله كلها من الدين العام كالقرآن لا يقوم إلا عليها ولا يؤخذ إلا منها ، وأنه يجب على كل مسلم أن يعرفها ويتبع ما فيها ، وكان النبي ﷺ قد أمر أصحابه أن يحفظوا هذه الأحاديث لكي تؤثر بعده ، لكان أكثر الصحابة رواية لها أعلام درجة في الدين »

أقول : قدمنا الكلام في نظرية « دين عام ودين خاص » ص ١٤ - ١٧ ، وص ٣١ - ٣٥ . ولم يوجب الله تعالى على كل مسلم معرفة القرآن نفسه سوى الفاتحة لوجوبها في الصلاة . وأما الاتباع فطريقته أن العلماء يعرفون ويتجهدون ، والعامه تسألهم عند الحاجة فيفتونهم بما علموا من الكتاب والسنة . وكان الصحابة مأمورين بأن يبايع كل منهم عند الحاجة ما حفظه ، والذين حفظوا القرآن كله في عهد النبي ﷺ ليسوا من أكبر الصحابة ، وقد مات أبو بكر وعمر قبل أن يستوفي كل منهما القرآن حفظا ، وكان هناك عملاقان : الأول التابع من النبي ﷺ ، الثاني الأداء . فأما التابع فلم يكن في وسع الصحابة أن يلازموا النبي ﷺ ملازمة مستمرة ، وإذا كان أنس وأبو هريرة ملازمين للنبي ﷺ لخدمته فلا بد أن

يتلقيا من الأحاديث أكثر مما تلقاه المشتغلون بالتجارة والزراعة . على أن أبا هريرة
لحرصه على العلم تلقى ممن سبقه إلى الصحبة ما عندهم من الأحاديث ، فربما رواها
عنهم وربما قال فيها « قال النبي ﷺ . . . » كما شاركه غيره منهم في مثل هذا
الأرسال لكمال وثوق بعضهم ببعض ، وقد ثبت أنه سأل النبي ﷺ عن أسعد الناس
بشفاعته يوم القيامة فقال « لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث
أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث ، ... » أخرجه البخاري في
صحيحه ، وتأتي أخبار كثيرة لاثبات هذا المعنى . وأما الأداء فأنما عاش أبو بكر
زمن الأداء نحو سنتين مشغولا بتدبير أمور المسلمين . وعاش عمر مدة أبي بكر
مشغولا بالوزارة والتجارة ، وبعده مشغولا بتدبير أمور المسلمين . وفي المستدرک
١ : ٩٨ أن معاذ بن جبل أوصى أصحابه أن يطلبوا العلم وسمى لهم أبا الدرداء وسلمان
وابن مسعود وعبد الله بن سلام . فقال يزيد بن عبيدة : وعند عمر بن الخطاب ؟
فقال معاذ « لا تسأله عن شيء ، فإنه عنك مشغول » . وعاش عثمان وعلى
مشغولين بالوزارة وغيرها ثم بالخلافة / ومصارعة الفتن ، وكان الراغبون في طلب
العلم يتهيئون هؤلاء ونظراءهم ، ويرون أن جميع الصحابة ثقات أمناء ، فيكتفون
بمن دون أولئك ، وكان هؤلاء الأكابر يرون أنه لا يتحتم عليهم التبليغ إلا عندما
تدعو الحاجة ، ويرون أنه إذ جرى العمل على ذلك فلن يضيع شيء من السنة ،
لأن الصحابة كثير ، ومدة بقائهم ستطول ، وعروض المناسبات التي
تدعو الحاجة فيها إلى التبليغ كثير . وفوق ذلك فقد تكفل الله عز وجل بحفظ
شريعته . وكانوا مع ذلك يشددون على أنفسهم خشية الغلط ، ويرون أنه إذا
كان من أحد منهم خطأ وقت وجوب التبليغ فهو معذور قطعاً ، بخلاف من
حدث قبل الحاجة فخطأ ، وكانوا مع ذلك يحبون أن يكفيهم غيرهم ، ومع هذا
فقد حدثوا بأحاديث عديدة ، وبلغهم عن بعضهم أنه يكثر من التحديث فلم
يزعموا أنه أتى منكراً ، وإنما حكى عن بعضهم ما يدل أنه يرى الإكثار خلاف

الأولى . فأما زعمُ أبي رية أنهم كانوا « يرغبون عن رواية الحديث وينهون إخوانهم عنها ... » فقد تقدم تفنيده ص ٣٠

وذكر أبو رية كثرة حديث أبي هريرة وقال ص ١٥٢ « على حين أنه كان من عامة الصحابة ، وكان بينهم لا في العير ولا في النقيز » وسيبسط هذا ص ١٨٤ ونظر فيه

وقال ص ١٥٢ « الاختلاف في اسمه الخ »

أقول : وماذا يضره ذلك ؟ إنما المقصود من الاسم للعرة وقد عرف بأبي هريرة ، وأصح ما قيل في اسمه عبد الله أو عبد الرحمن ، وهو على ما نسبته ابن الكلبي وغيره : ابن عامر بن عبد ذي الشرى بن طريف بن عتاب بن أبي صعب ابن منبه ابن سعد بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس بن عُذْثَان بن عبد الله ابن زَهْرَان بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد ابن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان الأزدى ثم الدومي . وأمه أميمة بنت صفيح بن الحارث بن سبأ بن أبي صعب الخ

قال ص ١٥٣ « نشأته وأصله ... لم يعرفوا شيئا عن نشأته ولا عن تاريخه قبل اسلامه غير ما ذكر هو عن نفسه ... : نشأتُ يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجيرا لبُصرة بنت غزوان بطعام بطنى وعقبه رجلى ، فكنت أخدم إذا نزلوا وأحدو إذا ركبوا ، وكنت بأبي هريرة بهرة صغيرة كنت ألعب بها »

١٠٢ / أقول : أما أصله فقد تقدم ، وهو من قبيلة شريفة كريمة عزيزة . وأما نشأته فما أكثر الصحابة الذين لا تعرف نشأتهم حتى من خيارهم وكبارهم . وأما قوله : نشأتُ يتيما الخ فهذه القصة رويت من أوجه في إسناد كل منها مقال ، ومجموعها يثبت أصل القصة ، فأما الألفاظ التي تنفرد بها بعض الروايات فلا ، وفي

الاصابة أن بسرة هذه أخت عتبة بن غزوان السلمي ، وبلاد دوس بعيدة جدا عن بلاد بني سليم فيظهر أن أبا هريرة في هجرته إلى النبي ﷺ مرَّ ببلاد بني سليم أو قريبا منها ، فوجد رقعة راحلين نحو المدينة وفيهم بسرة هذه فصحبهم على أن يخدمهم في الطريق ويطعموه ويعقبوه . ولا يدفع هذا ما ثبت عنه في صحيح البخاري من قوله « لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق :

يا ليلة من طولها وعنائها على أنها من دائرة الكفرنجت

قال : وأبق لي غلام في الطريق ، فلما قدمتُ على رسول الله ﷺ فبايعته ، فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام ، فقال : يا أبا هريرة هذا غلامك ، قلت هو حر لوجه الله . فأعتقته » انظر فتح الباري ٨ : ٧٩ فقد يكون الغلام أبق منه قبل صحبته للرقعة . وبهذا تبين أن في القصة منقبتين له ، الأولى أن إعدامه لنفسه إنما كان ليبلغ إلى النبي ﷺ ودار الاسلام . والثانية أنه مع قلة ذات يده أعتق غلامه شكراً لله تعالى على ابلاغه مقصده . وفي القصة عبرة بالغة ، فانه لما أذل نفسه بخدمة تلك المرأة استعانة على الهجرة في سبيل الله عوضه الله تعالى بأن زوجه إياها تخدمه فوق ما خدمها . ثم كان على طريقته في التواضع والتحديث بالنعمة والاعتبار مع الميل إلى المزاح يذكر هذه القصة ويشير الى تسكيف امرأته بخدمته على نحو ما كانت تسكفه . وقد يكون وقع منه ذلك مرة أو مرتين على سبيل المزاح ومداعبة الأهل وتحقيق العبرة . وقد ثبت عن أبي المتوكل الناجي وهو ثقة « أن أبا هريرة كانت له أمة زنجية قد غتمهم بعملها ، فرفع عليها السوط يوما ثم قال : لولا القصاص يوم القيامة لأغشيتك به ، ولكني سأبيعك ممن يوفيني ثمنك أحوج ما أكون إليه (يعني الله عز وجل) اذهبي فأنت حرة لله عز وجل » انظر البداية ٨ : ١١٢ . فمن كانت هذه حاله مع أمة مهينة ، فاعسى أن تكون حاله مع امرأته الحرة الشريفة ؟ ولكن أبارية ذكر ص ١٨٧ بعض الألفاظ التي انفردت بها

بعض الروايات^(١)، ثم راح يسب أبا هريرة رضى الله عنه ويرميه بما هو من أبعاد الناس عنه / ١٠٣

وهذا مما يوضح أن أبا رية ليس بصدد بحث على ، إنما صدره محشور براكين من الغيظ والغل والحقد يحاول أن يخنق المناسبات للترويح عن نفسه منها ، كأنه لا يؤمن بقول الله عز وجل في أصحاب نبيه ﴿ ليغيظ بهم الكفار ﴾ ولا يصدق بدعاء النبي ﷺ لأبي هريرة وأمه أن يحبيها الله إلى عباده المؤمنين كما في ترجمته في فضائل الصحابة من صحيح مسلم

وقال ص ١٥٣ : « إسلامه . قدم أبو هريرة بعد أن تحطى الثلاثين من عمره » أقول كذا زعم الواقدي عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة . والواقدي متروك ، وكثير ضعيف ، وقد قال الواقدي نفسه : إن أبا هريرة مات سنة ٥٩ وعمره ٧٨ ، ومقتضى هذا أن يكون عمره عند قدومه سنة سبع نحو ست وعشرين سنة . وهذا أشبه . والله أعلم

وفي الصحابة الطفيل بن عمرو الدوسي وهو من رهط أبي هريرة بنى ثعلبة بن سليم بن فهم ، أسلم قبل الهجرة وقصته مطولة في السيرة وغيرها ، وفي ترجمته من الإصابة أنه لما عاد بعد إسلامه إلى قومه — وذلك قبل الهجرة بمدة — دعا قومه إلى الاسلام فلم يحبه إلا أبوه وأبو هريرة . فعلى هذا يكون اسلام أبي هريرة قبل الهجرة ، وإنما تأخرت هجرته إلى زمن خير

(١) منها « فكلفتم أن تركب قاعة وأن تورد حافية » وأصح من هذه الرواية ما في كنز العمال ٧ : ٨٧ عن عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين « فقلت لتورده حافية ولتركبته وهو قائم » وأصح من هذا ما أسنده ابن سعد في الطبقات ٤ : ٥٣٢ عن ابن سيرين « ... ولتركبته قاعة » فلعل بعض الرواة لم يفهم النكتة فغير اللفظ ، وأى حرج عليها أن تركب البعير باركا وهي قاعة عند الركوب وتسكون حافية وهي راكبة ؟ وفي رواية عبد الرزاق قول ابن سيرين « وكانت في أبي هريرة نزاحة » وقد يكون مازحها بهذا القول ثم لم يكن ليراد ولا ركوب

وذكر أبو رية ص ١٥٣ - مقالة أبي هريرة وأبان بن سعيد بن العاص وقول أبان « واعجبا لو بر تدلى علينا من قدوم ضأن » وعلق في الحاشية « الوبر دابة ... والمعنى أن أبا هريرة ماتصق في قريش وشبهه بما يعلق بوبر الشاة » وهذا من تحقيق أبي رية ! وليس أبو هريرة من قريش في شيء لا ملصق ولا غير ملصق . وقوله « وشبهه ... » يقتضى أن الرواية « وَبَر » بالتحريك ولو كان كذلك لما بقي لقوله « الوبر دابة ... » معنى . وعلق أيضا « وما يلفت النظر أن النبي ﷺ لم يؤاخذ أبانا بما أغلط لأبي هريرة » وأقول : ليس ذاك باغلاظ ، مع أنه إنما كان جوابا ومكافأة

وقال ص ١٥٤ « ولفقره اتخذ سبيله إلى الصفة ، فكان أشهر من أمها ، ثم صار عريفا لمن كانوا يسكنونها » وعلق عليها عن أبي الفداء تعريفا لأهل الصفة كما توهم ، وقد عرفهم أبو هريرة رضى الله عنه التعريف الحق فقال كما في الصحيحين وغيرها « وأهل الصفة أضياف الاسلام / لا يأوون على أهل ولا مال ١٠٤ الخ » وقد قال الله تبارك وتعالى ﴿ ٢ : ٢٧٣ ﴾ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض ﴿ الآية . كان للانصار حوائط يعملون فيها ويأكلون من غلتها ، وكان كثير من المهاجرين يتاجرون . ومن الواضح أن التجارة في المدينة وهى محوطة بالمشركين من كل جانب لم تكن لتتسع للمهاجرين كلهم ، فبقى بعضهم بالصفة . وكان أهل الصفة يقومون بفروض عظيمة ، منها تلقى القرآن والسنن ، فكانت الصفة مدرسة الإسلام ، ومنها حراسة النبي ﷺ ، ومنها الاستعداد لتنفيذ أوامره وحاجاته في طلب من يريد طلبه من المسلمين وغير ذلك ، كانوا قائمين بهذه الفروض عن المسلمين ، فكانت نفقتهم على سائر المسلمين وإن سميت صدقة . وكانوا بجوار النبي ﷺ يؤثروهم على نفسه وأهل بيته ، وقد حدث على رضى الله عنه أنه قال لفاطمة عليها السلام يوما « والله لقد سنوت حتى لقد اشتكيت صدرى ، وقد جاء الله أباك بسجى ، فاذهبى فاستخدميه . فقالت : م — ١٠ * الانوار الكاشفة

وأنا والله لقد طحنت حتى مجلت يداي ... » الحديث ، وفيه أنها أتيا النبي ﷺ فذكرا له ذلك فقال « والله لا أعطيكما وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم » الحديث ، انظر مسند أحمد الحديث ٨٣٨ . وكان أبو هريرة من بين أهل الصفة يخدم النبي ﷺ ويدور معه ، فلم يكن ليجمع إلا والنبي ﷺ وأهل بيته جياع ، فهل في ذلك الجوع من عيب ؟

وأما تعرضه لبعض الصحابة رجاء أن يطعمه فأنما فعل ذلك مرة أو مرتين لشدة الضرورة ، ولم يكن في تعرضه سؤال ولا ذكر لجوعه . وقد نقل الله تعالى في كتابه أن موسى والخضر مرًا بأهل قرية فاستطعماهم ، وانظر تفسير سورة التكاثر من تفسير ابن كثير

هذا وقد عد أهل العلم - كما في الحلية - جماعة من المشاهير في أهل الصفة ، منهم سعد بن أبي وقاص وأبو عبيدة وزيد بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وصهيب وسلمان والمقداد وغيرهم

ثم قال أبو رية ص ١٥٤ « سبب صحبته للنبي ﷺ . كان أبو هريرة صريحاً صادقاً في الإبانة عن سبب صحبته للنبي ﷺ ... فلم يقل إنه صاحبه للمحبة والمداية كما كان يصاحبه غيره من سائر المسلمين ، وإنما قال : إنه قد صاحبه على ملء بطنه ، ففي حديث رواه أحمد والشيخان عن سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج قال سمعت أبا هريرة يقول : إني كنت امرءاً مسكيناً أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني » ورواية مسلم « أخدم رسول الله ﷺ » وفي رواية « لشبع بطني »

أقول : حاصل هذا أن الواقع في رواية الامام أحمد والبخاري « أصحب » وهذا خلاف الواقع ، فرواية أحمد وهو الحديث ٧٢٧٣ « حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن الأعرج . قال سمعت أبا هريرة يقول : انكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ ، والله الموعود ، إني كنت امرءاً مسكيناً

أُزِم رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق ، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم ... « ولفظ البخارى فى صحيحه فى كتاب الاعتصام - باب الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة الخ » حدثنا على حدثنا سفيان عن الزهرى أنه سمع من الأعرج يقول : أخبرني أبو هريرة قال : إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ والله الموعود ، إني كنت امرأة مسكينا أزم رسول الله ﷺ الخ » وأخرجه البخارى فى مواضع أخرى من وجوه أخرى عن الزهرى وفيه « أزم » ، وفى موضع « ان أبا هريرة كان يلزم » . فأبو هريرة لم يتكلم عن إسلامه ولا هجرته ولا محبته المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة وإنما تكلم عن مزيته وهى لزومه للنبي ﷺ دونهم ، ولم يعال هذه المزية بزيادة محبته أو زيادة رغبته فى الخير أو العلم أو نحو ذلك مما يجعل له فضيلة على إخوانه ، وإنما عللها على أسلوبه فى التواضع بقوله « على ملء بطنى » فإنه جعل المزية لهم عليه بأنهم أقوياء يسمعون فى معاشهم وهو مسكين . وهذا والله أدب بالغ تخضع له الأعناق . ولكن أبارية يهتبل تواضع أبي هريرة ويبدل الكلمة ويحرف المعنى ويركب العنوان على تحريفه ويحاول صرف الناظر عن التحريم والتثبت بذكره رواية مسلم ليوم أنه قد تحمى الدقة البالغة ، ويبنى على صنيعه تلك الدعوى الفاجرة ^(١) ، وقد تقدم أن أبا هريرة أسلم فى بلاده قبل الهجرة : لماذا ؟ ثم ترك وطنه للهجرة مؤجرا نفسه فى طريقه على طعمته وعقبته ، لماذا ؟ ولما شاهد النبي ﷺ وجاء غلامه الذى كان أبق منه أعتقه ، لماذا ؟ وتقدم ص ١٠٠ شهادة النبي ﷺ له بأنه أحرص الصحابة على مسرفة حديثه ، لماذا ؟ وقال ابن كثير « وقال سعيد بن أبي هند عن أبي هريرة إن النبي ﷺ قال له : ألا تسألني من هذه الغنائم التى سألني أصحابك ؟ / قال قلت : أسألك أن تعلمني ١٠٦

(١) وقد قال أبو رية فى حاشية ص ٣٩ « لعنة الله على الكاذبين متعمدين وغير

بما علمك الله ... « البداية ٨ : ١١١ ، لماذا ؟ وتقدم ص ٤٦ قول عمر بن الخطاب : خفي على هذا من أمر رسول الله ﷺ ، ألهاني عنه الصفق بالأسواق » وقال طلحة بن عبيد الله لما سئل عن حديث أبي هريرة « والله ما نشك أنه قد سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع ، وعلم ما لم نعلم ، إنا كنا قوما أغنياء لنا بيوتات وأهلون ، وكنا تأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار ثم نرجع ، وكان هو مسكينا لا مال له ولا أهل وإنما كانت يده مع يد رسول الله ﷺ ، وكان يدور معه حيث ما دار ، فما نشك أنه قد علم ما لم نعلم وسمع ما لم نسمع » البداية ٨ : ١٠٩ (١) وحدث أبو أيوب - وهو من كبار الصحابة - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فقيل له في ذلك فقال « إن أبا هريرة قد سمع ما لم نسمع » البداية ٨ : ١٠٩ . وحدث أبو هريرة بحديث ، فاستثبته ابن عمر فاستشهد أبو هريرة عائشة فشهدت ، فقال أبو هريرة إنه لم يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس الودى ولا صفق بالأسواق ، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلة يعطينها أو أكلة يطعمنيها . فقال له ابن عمر : أنت يا أبا هريرة كنت أئز منا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه » البداية ٨ : ١٠٩ (٢) وقالت عائشة لأبي هريرة : أكرت الحديث . قال : إني والله ما كنت تشغلني عنه المسكحلة والخضاب ، ولكني أرى ذلك شغل عما استكرت من حديثي . قالت : لعله . البداية ٨ : ١٠٩ (٣)

فأنت ترى اعترافهم له ، وترى أن أدبه البالغ المتقدم لم يكن تقية ، فإنه لما اقتضى الحال صدع صدع الواثق المطمئن

ثم ذكر أبو رية ص ١٥٥ قول أبي هريرة « كنت أستقرى الرجل الآية

(١) والمستدرک ٣ : ٥١٢ وقال : صحيح على شرط الشيخين ، واقتصر الذهبي على أنه

على شرط مسلم

(٢) والمستدرک ٣ : ٥١٠ وقال : صحيح ، وأقره الذهبي

(٣) وانظر المستدرک ٣ : ٥٠٩ وقال : صحيح ، وأقره الذهبي

وهي معي كي ينقلب فيطعمني ، وكان خير الناس للمساكين جعفر بن أبي طالب ،
كان ينقلب بنا فيطعمنا » ثم قال أبو رية : « ومن أجل ذلك كان جعفر هذا في
رأى أبي هريرة أفضل الصحابة جميعا ... أخرج الترمذي والحاكم بإسناد صحيح
عن أبي هريرة : ما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا وطىء التراب بعد رسول
الله ﷺ أفضل من جعفر بن أبي طالب »

أقول اسناده صحيح إلا أنه غريب ، ومن تدبر ترجمة جعفر رضى الله عنه لم
يستكثر عليه هذا ، وفي / فتح الباري ٧ : ٦٢ في شرح قوله : وكان أخير الناس
للمساكين ، ما لفظه « وهذا التقييد يحمل عليه المطلق الذي جاء ... عن أبي هريرة
قال : ما احتذى النعال ... »

ثم ذكر ص ١٥٦ - ١٥٧ حكايات عن الثعالبي والبديع الهمداني وعبد
الحسين بن شرف الدين الرافضي وكلها من خرافات الرافضة وأشباههم ، لا تمت
إلى العلم بصلة

ثم قال آخر ص ١٥٧ « وأخرج أبو نعيم في الحلية الخ »
أقول هو من طريق فرقد السبّخى قال : وكان أبو هريرة الخ . وفرقد ليس
بثقة ، ولم يدرك أبا هريرة

وقال : ص ١٥٨ « وفي الحلية كذلك أن أبا هريرة كان في سفر فلما نزلوا
وضعوا السفرة وبشوا إليه وهو يصلي فقال : إني صائم ، فلما كادوا يفرغون ،
جاء فجعل يأكل الطعام ، فنظر القوم إلى رسولهم ... فقال أبو هريرة : صدق
إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : صوم رمضان وصوم ثلاثة أيام من كل شهر
صوم الدهر ، وقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر ، فأنا مفطر في تخفيف الله ،
صائم في تضعيف الله »

أقول : هذه فضيلة له ، وقد وقع مثلها لأبي ذر رضى الله عنه (مسند أحمد

٥ : ١٥٠) وغيره ، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ « ما أظلت الخضراء ولا
أقلت الخبراء من ذى لمجة أصدق من أبي ذر »

قال « وفي خاص الخاص للثعالبي الخ »

أقول : ومن هو الثعالبي حتى يقبل قوله بغير سند ؟

قال « وقد جعل أبو هريرة الأكل من المروءة ، فقد سئل : ما المروءة ؟
فقال : تقوى الله وإصلاح الصنعة والغذاء والعشاء بالأفنية »

أقول : ليس في هذا جعل الأكل نفسه من المروءة ، وإنما فيه أن من
المروءة أن يكون الأكل بالأفنية ، يريد بموضع بارز ليدعو صاحب الطعام من مر
ويشاركه من حضر ، لا يغلق بابه ويأكل وحده

قال « وقد أضربنا عن أخبار كثيرة لأن في بعضها ما يزيد في إبلام الحشوية
الذين يعيشون بغير عقول »

أقول : أما عقول الملحدين الذين يعيشون بلا دين ، ومقلديهم المغرورين ،
فنعوذ بالله منها

ثم قال « حديث : زر غبا تزدحيا . قال رسول الله ﷺ لأبي هريرة الخ »

١٠٨ / أقول هذا حديث مذكور في الموضوعات ، روى عن علي وعائشة وابن
عباس بطريق كلها تالفة

ثم قال ص ١٦١ « مزاحه وهذره . أجمع مؤرخو أبي هريرة على أنه كان
رجلا مزاحا مهذارا »

أقول : أما المزاح فنعم ، ولم يكن في مزاحه ما يتكر . وأما الهذر فأسنده
بقوله « قالت عنه عائشة ... في حديث المهراس إنه كان رجلا مهذارا » وهذا
باطل ، لم تتكلم عائشة في حديث المهراس بحرف . انظر التقرير والتحجير لابن أمير

الحاج ٢ : ٣٠٠ . ثم رأيت الدكتور مصطفى السباعي قد بسط الكلام في هذا في الجزء ٩ من المجلد ١٠ من مجلة المسلمون ص ٢٠

قال أبو رية « عن أبي رافع قال : كان مروان ربما استخلف أبا هريرة على المدينة فيركب حمارا قد شد عليه برذعة وفي رأسه خلية من ليف ، فيسير فيأقي الرجل فيقول : الطريق قد جاء الأمير . وربما أتى الصبيان وهم يلعبون بالليل لعبة الغراب ^(١) فلا يشعرون بشيء حتى يأتي نفسه بينهم ويضرب برجله فينفر الصبيان فيفرون . وأخرج أبو نعيم في الحلية عن ثعلبة بن [أبي] مالك القرظي قال : أقبل أبو هريرة في السوق يحمل حزمة حطب وهو يومئذ خليفة لمروان على المدينة فقال : أوسع الطريق للأمير يا ابن [أبي] مالك . فقلت له : يكفي هذا . فقال : أوسع الطريق للأمير . والحزمة عليه »

أقول : إنما كان يعتمد هذا التبذل والمزاح حين يكون أميراً تهاونا بالإمارة ومناقضة لما كان يتسم به بعض الأمراء من الكبر والتعالى على الناس ، وكانت إمارة أبي هريرة رحمة بأهل المدينة يستريحون إليها من عيبة أمراء بني أمية وعنجهيتهم ، وكانت إحياء للسنة ، فإن الأمير كان هو الذي يؤم الناس ، فكان الأمراء يغفلون أشياء من السنة كالتكبير في الصلاة وسجود التلاوة وقراءة السور التي كان يقرأها النبي ﷺ وغير ذلك ، فكان أبو هريرة إذا ولي كان هو الذي يؤم الناس ، فيحيي ما أهمل الأمراء من السنن

قال « ولقد كانوا يتهكمون برواياته ويتندرون عليها لما تقفن فيها وأكثر منها ، فمن أبي رافع أن رجلا من قريش أتى أبا هريرة في حلة وهو يتبختر فيها فقال : يا أبا هريرة إنك تكثر الحديث عن رسول الله ﷺ فهل سمعته يقول في حلتى هذه شيئا ؟ فقال : [والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب

(١) في البداية « الأعراب وهو أمير »

﴿ لبيئته للناس ولا يكتمونه ﴾ ما حدثكم بشيء ^(١) [سمعت أبا القاسم عليه السلام]
١٠٩ / يقول : إن رجلا من كان قبلكم بينما كان يتبخر في حلة إذ خسف الله به
الأرض فهو يتجلبل فيها حتى تقوم الساعة ، فوالله ما أدرى لعله كان من
قومك أو من رهطك »

أقول متن الحديث ثابت في الصحيحين وغيرها من حديث أبي هريرة ومن
حديث ابن عمر ، وهو عند أحمد وغيره من حديث ابن عمرو ، ومن حديث
أبي سعيد ، وجاء من حديث غيرهم . وقال الدارمي في « باب تعجيل عقوبة من
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم » حديث فلم يعظمه ولم يقره ، ... عن العجلان عن أبي هريرة «
فذكر المتن وقال عقبه : فقال له فتى - قد سماه - وهو في حلة له : أهكذا كان يمشي
ذلك الفتى الذي خسف به ؟ ثم ضرب بيده فعضر عثرة كاد يتكسر منها ، فقال
أبو هريرة : للمنخرين وللغم ﴿ إنا كفيناك للمستهزئين ﴾ »

أقول فقد أخزى الله ذاك المستهزئ كما أخزى غيره من المستهزئين بدين الله
ورسله وخيار عبادہ ﴿ وما هي من الظالمين ببيعد ﴾

وقال ص ١٦٢ « كثرة أحاديثه » ثم قال ص ١٦٣ « وقد أفزعت كثرة
رواية أبي هريرة عمر بن الخطاب فضربه بالدرة وقال له : « أكرثت يا أبا هريرة من
الرواية وأحربك أن تكون كاذبا »

أقول : لم يعز هذه الحكاية هنا ، وعزاها ص ١٧١ إلى شرح النهج
لابن أبي الحديد حكاية عن أبي جعفر الاسكافي ، وابن أبي الحديد من دعاة
الاعتزال والرفض والكييد للإسلام ، وحاله مع ابن العلقمي الخبيث معروفة .
والاسكافي من دعاة المعتزلة والرفض أيضا في القرن الثالث ولا يعرف له سند ،
ومثل هذه الحكايات الطائشة توجد بكثرة عند الرافضة والناصرة وغيرهم بما فيه

(١) هذه الزيادة من مصدر أبي رية نفسه البداية ٨ : ١٠٨

انتقاص لأبي بكر وعمر وعلى وعائشة وغيرهم ، وإنما يتشبه بها من لا يعقل . وقد ذكر ابن أبي الحديد ١ : ٣٦٠ أشياء عن الاسكافي من الطعن في أبي هريرة وغيره من الصحابة وذكر من ذلك شيئا من مزاح أبي هريرة فقال ابن أبي الحديد « قلت قد ذكر ابن قتيبة هذا كله في كتاب المعارف في ترجمة أبي هريرة وقوله فيه حجة لأنه غير منهم عليه » وفي هذا إشارة إلى أن الاسكافي متهم . ونحن كما لا نهم ابن قتيبة قد لا نهم الاسكافي باختلاق الكذب ، ولكن نهمه بتلف الأكاذيب من أفاكي أصحابه الرافضة والمعتزلة . وأهل العلم لا يقبلون الأخبار المنقطعة ولو ذكرها كبار أئمة السنة ، فبالك بما يحكيه ابن أبي الحديد عن الاسكافي عن تقدمه بزمان

قال « وقد أخرج ابن عساكر من حديث السائب بن يزيد : لتترك الحديث عن رسول الله أو لألفقك بأرض دوس أو بأرض القردة »

أقول : عزاه إلى البداية ٨ : ١٠٦ ولكن لفظه هناك « ... دوس ، وقال لكعب الأخبار : لتترك الحديث عن الأول أو لألفقك بأرض القردة » فأسقط أبو رية هنا ذكر كعب ، وجمع الكلمتين لأبي هريرة . وله في هذه الحكاية فلة أشنع من هذه ، قال ص ٣٠ « وقال لكعب الأخبار : لتترك الحديث أو لألفقك الخ » أسقط قوله « عن الأول » لغرضين : الأول تقوية / دعواه أن عمر ١١٠ كان ينهى عن الحديث عن النبي ﷺ . الثاني ترويح دعوى مهولة فاجرة خبيثة وهي دعوى أن كعبا مع أنه لم يلق النبي ﷺ كان يحدث عنه بما يشاء ، وكان الصحابة يسمعون منه تلك الأحاديث ويقبلونها بسذاجة مخجلة ثم لا يكتفون بذلك حتى يذهبوا فيروونها عن النبي ﷺ رأسا فيوهوا الناس أنهم سمعوا من النبي ﷺ أو على الأقل من بعض إخوانهم من الصحابة . ولزيادة تقطيع هذا الزعم بالغ في الخط على كعب وزعم أنه كان منافقا يسعى لهدم الاسلام ويفترى ماشاء من الأكاذيب يرويها عن النبي ﷺ فيقبلها الصحابة ويروونها عن النبي ﷺ

رأساً . فلي هذا يزعم أن كل ما جاء من أحاديث الصحابة ولم يصرح الصحابي بسماعه من النبي ﷺ فإنه يحتمل أن يكون مما افتراه كعب **﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ﴾** وراجع ص ٧٣ (١) . وهذه الخطة الجهنمية من أخطر خطط الكيد اليهودي الخامس الذي مرت الإشارة إليه ص ٩٤ و ٩٩ . وكذا قال ص ١٢٦ « قال له : لتترك الحديث أو لألحقك » أسقط قوله « عن الأول » أيضا ليؤكد ذلك أنه عمدا ارتكب ذلك ، ثم لم يكفه حتى قال ص ١١٥ « لما قدم كعب المدينة في عهد عمر وأظهر إسلامه أخذ يعمل في دهاء ومكر لما أسلم من أجله من إفساد الدين وافتراء الكذب على النبي (كذا ؟) ولم يلبث عمر أن فطن لسكيدته وتبين له سوء دخلته فنهاه عن الرواية عن النبي (كذا ؟) وتوعده إن لم يترك الحديث عن رسول الله (كذا ؟) أو ليلحقه بأرض القردة » كذا قال ، وعزا ذلك الى المصدر نفسه وهو البداية والنهاية ج ٨ لكنه جعل الصفحة ٢٠٦ والصواب ١٠٦ ، فهل تعتمد هذا اليعنى عن فضيحتة ؟ فليتدبر القارىء ، ولينظر من الذى يعمل في دهاء ومكر لإفساد الدين بكيد وسوء دخلة ؟

هذا وسند الخبر غير صحيح ، ولفظه في البداية « قال أبو زرعة الدمشقي حدثني محمد بن زرعة الرعيني حدثنا مروان بن محمد حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبد الله عن السائب الخ » ومحمد بن زرعة لم أجده له ترجمة ، والمجهول لا تقوم به حجة ، وكذا إسماعيل إلا أن يكون الصواب إسماعيل بن عبيد الله (بالتصغير) بن أبي المهاجر ثقة معروف لكن لا أدري أسمع من السائب أم لا ؟ وفي البداية عقبه « قال أبو زرعة : وسمعت أبا مسهر يذكره عن سعيد بن عبد العزيز نحو ما منه لم يسنده » أقول وسعيد لم يدرك عمر ولا السائب . هذا ومخرج الخبر شامى ، / ومن الممتنع أن يكون عمر نهى أبا هريرة عن الحديث البتة

ولا يشتهر ذلك في المدينة ولا يانتف إلى ذلك الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه وهم كثير كما يأتي ، منهم ابن عمر وغيره كما مر ص ١٠٦ ، هذا باطل قطعاً ، على أن أبارية يعترف أن كعباً لم يزل يحدث عن الأوّل حياة عمر كلها ، وكيف يعقل أن يرخص له عمر ويمنع أبا هريرة ؟ هذا باطل حتماً ، وأبو هريرة كان مهاجراً من بلاد دوس والمهاجر يحرم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها فكيف يهدد عمر مهاجراً أن يرده إلى بلده التي هاجر منها ؟ وقد بعث عمر في أواخر إمارته أبا هريرة إلى البحرين على القضاء والصلاة كما في فتوح البلدان للبلاذري ص ٩٢ - ٩٣ وبطبيعة الحال كان يعلمهم ويفتيهم ويحدثهم

قال أبو رية ص ١٦٣ « ومن أجل ذلك كثرت أحاديثه بعد وفاة عمر وذهاب الدرة ، إذ أصبح لا يخشى أحداً بعده »

أقول : لم يمّت الحق موت عمر ، وسيأتي تمام هذا

قال « ومن قوله في ذلك : إني أحدثكم أحاديث لو حدثت بها زمن عمر لضربني بالدرة . وفي رواية : لشيح رأسي »

أقوله : يروى هذا عن يحيى بن أيوب عن ابن عجلان عن أبي هريرة ، وابن عجلان لم يدرك أبا هريرة . فالخبر منقطع غير صحيح

قال « وعن الزهري عن أبي سلمة سمعت أبا هريرة يقول : ما كنا نستطيع أن نقول : قال رسول الله ﷺ حتى قبض عمر . ثم يقول : أفكنت أحدثكم بهذه الأحاديث وعمر حي ؟ أما والله إذا لأيقنت أن الحققة ستباشر ظهري ، فإن عمر كان يقول : اشتغلوا بالقرآن فإن القرآن كلام الله »

أقول : إنما رواه عن الزهري إنسان ضعيف يقال له صالح بن أبي الأخضر قال فيه الجوزجاني - وهو من أئمة الجرح والتعديل - « اتهم في أحاديثه » . وهناك أخبار وآثار تعارض هذا وأشباهه ، إلا أن في أسانيدنا مقالا فلم أنشط لذكرها وبيان

عليها تجد بعضها في ترجمة أبي هريرة من الإصابة

وبعد فإن الاسلام لم يمت بموت عمر ، وإجماع الصحابة بعده على إقرار أبي هريرة على الاكثار مع ثناء جماعة منهم عليه وسماع كثير منهم منه وروايتهم عنه كما يأتي يدل على بطلان المحكي عن عمر من منعه ، بل لو ثبت المنع ثبوتاً لا مدفع له لدل إجماعهم على أن المنع كان على وجه مخصوص أو لسبب عارض أو استحساناً محضاً لا يستند إلى حجة ملزمة . وعلى فرض اختلاف الرأي فاجماعهم بعد عمر أولى بالحق من رأى عمر

ثم حكى أبو رية عن صاحب المنار قال « لو طال عمر عمر حتى مات أبو هريرة ١١٢ هـ ، لما وصلت إلينا تلك الأحاديث / الكثيرة »

أقول : وما يدريك لعل عمر لو طال عمره حتى يستحر الموت بحملة العلم من الصحابة لأمر أبا هريرة وغيره بالاكثار وحث عليه ، وحفظ الله تبارك وتعالى لشريعته ، وتدييره بمقتضى حكمته ، فوق عمر وفوق رأى عمر ، في حياة عمر وبعد موت عمر

ثم قال أبو رية ص ١٦٤ « كيف سوغ كثرة الرواية ؟ كان أبو هريرة يسوغ كثرة الرواية عن النبي ﷺ بأنه مادام لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً فإنه لا بأس من أن يروى »

أقول : هذه دعوى من أبي رية ، فهل من دليل ؟

قال « وقد أيد صنيعة هذا بأحاديث رفعها إلى النبي ، ومنها ما رواه الطبراني في الكبير عن أبي هريرة أن رسول الله قال : إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس »

أقول ههنا مأخذ : الأول أن هذا لم يروه أبو هريرة ولا رواه الطبراني عنه ، إنما رواه الطبراني من طريق يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي عن

أبيه عن جده قال : « أتينا النبي ﷺ فقلنا له : يَا أَبَانَا وَأُمّهَاتِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَقْدِرُ أَنْ تُؤَدِيَهُ كَمَا سَمِعْنَا . فَقَالَ : إِذَا لَمْ أَلْحَ » وهو في مجمع الزوائد ١ : ١٥٤ وقال « رواه الطبراني في الكبير ، ولم أر من ذكر يعقوب ولا أباه »

الثاني أن هذا الخبر إنما يدل على إجازة الرواية بالمعنى لقوله فيه « وأصبتكم المعنى » وقد تقدم الكلام في الرواية بالمعنى ص ٥٢ فما بعدها . ودعوى أبي رية هنا شيء آخر كما يأتي

الثالث أن الخبر لا يثبت عن صحابه لجهالة يعقوب وأبيه ، ولهذا أعرضت عنه فلم أستشهد به في فصل الرواية بالمعنى وإن كان موافقا لقولي

قال « وقال أيضا إنه سمع النبي يقول : من حَدَّثَ حديثا هو لله عز وجل رضا فأنا قلته ، وإن لم أكن قلته . روى ذلك ابن عساكر في تاريخه »

أقول : أخذ أبو رية هذا من كنز العمال ٥ : ٢٢٣ ، وهناك أن ابن عساكر أخرجه عن البختری بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة . أقول : البختری كذاب ، وأبوه مجهول

قال أبو رية « وفي الأحكام ... لابن حزم ٢ : ٧٨ أنه روى عن رسول الله ﷺ : إذا / حَدَّثْتُمْ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُوَافِقُ الْحَقَّ فَخُذُوا بِهِ ، حَدَّثْتُ بِهِ أَوْ لَمْ أَحْدِثْ »

أقول : إنما ذكره ابن حزم من طريق أشعث بن برز ، ثم قال ابن حزم في ذاك الموضع نفسه « وأشعث بن برز كذاب ساقط »

قال « وروى عن رسول الله : إذا بلغكم عن حديث يحسن بي أن أقوله فأنا قلته ، وإذا بلغكم حديث لا يحسن بي أقوله فليس مني ولم أقله »

أقول: عزاه إلى توجيه النظر ص ٢٧٨ وهناك عقبه قول أبي حاتم « حديث منكر ، الثقات لا يرفعونه » يريد لا يصلونه ، فانه ذكره من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا ، وقد جاء من وجه آخر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن النبي ﷺ مرسلا ، ذكره البخاري في التاريخ ٢ / ١ / ٤٣٤ ، ثم ذكر أن بعضهم قال « عن أبي هريرة » قال البخاري « وهو وهم ، ليس فيه أبو هريرة » . ورواه بعضهم عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . ذكره ابن حزم في الأحكام عقب الحديث السابق وقال « عبد الله بن سعيد كذاب مشهور » وفي ألفاظه في الروايات اختلاف ، وسأشرح بقية حاله في التعليق على موضوعات الشوكاني إن شاء الله تعالى

هذه أدلة أبي رية على دعواه ، وعلق على خير البختری قوله « ارجع إلى ص ١٠١ » وكان قد ذكر هناك بعض هذه الأخبار تحت عنوان « كيف استجازوا وضع الأحاديث » وبهذا يعرف حاصل دعواه هنا ومناسبتها لأدلتها ، فان تكذيب الصديقين لا يتم إلا بتصديق الكذابين

قال « روى ذلك وغيره »

أقول : أما « ذلك » أي الأخبار المتقدمة فقد تبين أن أبا هريرة لم يرو شيئا منها ، وأما غيره فما هو ؟

قال « على حين أن الثابت عن النبي أنه قال : من نقل عني ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار »

أقول : كذا ذكر الحديث هنا ص ٤٠ ، والثابت « من يقل علي ما لم أقل الخ » رواه أحمد من حديث أبي هريرة ، وكذا من حديث سلمة بن الأكوع وكذا جاء في أثناء حديث لأبي قتادة . وكما أن هذا هو الثابت عن النبي ﷺ فكذلك هو الثابت عن أبي هريرة عنه كما ترى . وفي صحيح البخاري وغيره من حديث

مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال « إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان في كتاب الله / ما حدثت حديثا ، ثم يتلو ﴿ إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى ﴾ إلى قوله ﴿ الرحيم ﴾ الحديث . وذكر مسلم سنده ولم يسق متنه . وفي الإصابة « أخرج أحمد من طريق عاصم بن كليب عن أبيه سمعت أبا هريرة يبتدئ حديثه بأن يقول : قال رسول الله الصادق المصدق أبو القاسم ﷺ : من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » وذكره ابن كثير في البداية ٨ : ١٠٧ وقال « وروى مثله من وجه آخر »

قال أبو رية « وقد اضطر عمر أن يذكره بهذا الحديث لما أوغل في الرواية »

أقول : يريد ما روى عن أبي هريرة قال « بلغ عمر حديثي فأرسل إلى فقال : كنت معنا يوم كنا مع رسول الله ﷺ في بيت فلان ؟ قال قلت : نعم ، وقد علمتُ لم تسألني عن ذلك . قال : ولم سألتك ؟ قلت إن رسول الله ﷺ قال يومئذ : من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار . قال أما إذا فاذهب فحدث » البداية ٨ : ١٠٧ . وهذا يدل على بطلان ما حكى من منعه له أو على أنه أذن له بعد منع ما . وهذا الخبر من جملة الأخبار التي قدمتُ ص ١١١ أني أعرضت عنها لأن في أسانيدھا مقالا ، وذكرته هنا لإشارة أبي رية اليه . . . وحديث « من كذب على الخ » ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

حقيقة التدليس وانتفاؤها عن الصحابة

قال أبو رية آخر ص ١٦٤ : « تدليسه »

أقول : قال الخطيب في الكفاية ص ٣٥٧ « تدليس الحديث الذي لم يسمعه الراوى عن دلسه عنه بروايته إياه على وجه يوم أنه سمعه منه » ومثال هذا

أن قتادة كان قد سمع من أنس ، ثم سمع من غيره عن أنس ما لم يسمعه هو من أنس ، فربما روى بعض ذلك بقوله « قال أنس » ونحو ذلك . ثم ذكر الخطيب ص ٣٥٨ ما يؤخذ على المدلس ، وهاك تلخيصه بتصرف :

أولا : إيهام السماع ممن لم يسمع منه

ثانيا : إنما لم يبين لعله أن الواسطة غير مرضى ...

ثالثا : الألقه من الرواية عن حدثه

رابعا : إيهام علو الإسناد

خامسا : عدوله عن الكشف إلى الاحتمال

أقول : هذه الأمور منتفية فيما كان يقع من الصحابة رضى الله عنهم ١١٥ من قول أحدهم فيما سمعه من / صحابي آخر عن النبي ﷺ : « قال النبي ﷺ » . أما الأول فلأن الإيهام إنما نشأ منذ غنى الناس بالإسناد ، وذلك عقب حدوث الفتنة ، وفي مقدمة صحيح مسلم « عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ... » فمن حينئذ التزم أهل العلم الإسناد فأصبح هو الغالب حتى استقر في النفوس وصار المتبادر من قول من قد ثبت لقاؤه لحذيفة « قال حذيفة سمعت النبي ﷺ يقول ... » أو نحو ذلك أنه أسند ، ومعنى الإسناد أنه ذكر من سمع منه فيفهم من ذاك القول أنه سمع من حذيفة ، فلو قال قائل مثل ذلك مع أنه لم يسمع ذاك الخبر من حذيفة وإنما سمعه من أخبر به عن حذيفة كان موها خلاف الواقع

وهذا العرف لم يكن مستقرا في حق الصحابة لا قبل الفتنة ولا بعدها ، بل عُرِفهم المعروف عنهم أنهم كانوا يأخذون من النبي ﷺ بلا واسطة ، ويأخذ بعضهم بواسطة بعض ، فإذا قال أحدهم « قال النبي ﷺ ... » كان محتملا أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ وأن يكون سمعه من صحابي آخر عن النبي ﷺ . فلم

يكن في ذلك إيهام

وأما الثاني فلم يكن ثم احتمال لأن يكون الواسطة غير مرضى ، لأنهم لم يكن أحد منهم يرسل إلا ما سمعه من صحابي آخر - يثق به وثوقه بنفسه - عن النبي ﷺ ، ولم يكن أحد منهم يرسل ما سمعه من صبي أو من مغفل أو قريب العهد بالاسلام أو من مغضوب بالتفاق أو من تابعي

وأما الثالث فلم يكن من شأنهم رضى الله عنهم

وأما الرابع فتبع للأول

وأما الخامس فلا ضرر في الاحتمال مع الوثوق بأنه إن كان هناك واسطة فهو صحابي آخر

قال أبو رية « ذكر علماء الحديث أن أبا هريرة كان يدلس »

أقول : إنما جاء في ذلك كلمة شاذة يغلب على ظني أنها مصحفة سيأتي الكلام عليها

وذكر ص ١٦٥ ما حكى عن شعبة في ذم التدليس وقال « ومن الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة فرد روايته مطلقا وإن أتى بلفظ الاتصال » أقول : بعد أن استحكم العرف الذي مر بيانه نشأ أفراد لا يلتزمونه ، وهم ضربان :

الضرب الأول من بين عدم التزامه فصار معروفا عند أصحابه والآخذين ١١٦ عنه أنه إذا قال « قال فلان ... » ونحو ذلك وسمى بعض شيوخه احتمل أن يكون سمع الخبر من ذلك الشيخ وأن يكون سمعه من غيره عنه . فمؤلاهم المدلسون الثقات . وكان الغالب أنه إذا دلس أحدهم خبراً مرة أسنده على وجهه أخرى . وإذا دلس فسئل بين الواقع

والضرب الثاني من لم يبين بل يتظاهر بالالتزام ومع ذلك بدلس عمداً
وتدليس هذا الضرب الثاني حاصله إيهام السامع بخلاف الواقع ، فان كان
المدلس مع ذلك متظاهراً بالثقة كان ذلك حملاً للسامع ومن يأخذ عنه على التدوين
مذاك الخبر حملاً وإفتاء وقضاء . فأما تدليس الضرب الأول فغايتة أن يكون الخبر
عند السامع محتملاً للاتصال وعدمه ، وما يقال إن فيه إيهام الاتصال إنما هو
بالنظر إلى العرف الغالب بين المحدثين ، فأما بالنظر إلى عرف المدلس نفسه فإثم إلا
الاحتمال ، فالضرب الثاني هو اللاتق بكلمات شعبة ونحوها ، وبالجرح وإن صرح
بالسمع . فأما الضرب الأول فقد عدّ منهم إبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي
خالد وحبيب بن أبي ثابت والحسن البصري والحكم بن عتيبة وحيد الطويل وخالد
ابن معدان وسعيد بن أبي عروبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وسليمان التيمي
والأعمش وابن جريج وعبد الملك بن عمير وأبو اسحاق السبيعي وقتادة وابن شهاب
والغيرة بن مقسم وهشيم بن بشير ويحيى بن أبي كثير ويونس بن عبيد ، وهؤلاء
كلهم ثقات أثبات أمناء مأمونون عند شعبة وغيره متفق على توثيقهم والاحتجاج
بما صرحوا فيه بالسمع . قال ابن القطان « اذا صرح المدلس الثقة بالسمع قبل بلا
خلاف ، وإن عنعن فقيه الخلاف ^(١) فأما الصحابة رضي الله عنهم فلا مدخل لهم
في التدليس كما تقدم

قال « ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة ، نص على ذلك الشافعي
رحمه الله »

أقول : عبارته تعطى أن الشافعي يرى جرح المدلس مطلقاً ولو صرح بالسمع ،
وهذا كذب ، وعبارة الشافعي في الرسالة ص ٣٧٩ « ومن عرفناه دلس فقد أبان
لنا عورته في روايته ، وليست تلك العورة بالكذب فتردّها بها حديثه ، ولا
النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق » فقلنا لا نقبل

من مدلس حديثا حتى يقول فيه : حدثني ، أو سمعت »

/ قال « وروى مسلم بن الحجاج عن بُسر بن سعيد قال : اتقوا الله وتحفظوا ١١٧
من الحديث ، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ ،
ويحدثنا عن كعب الأحبار ، ثم يقوم ، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث
رسول الله ﷺ عن كعب ، وحديث كعب عن رسول الله . وفي رواية : يجعل
ما قاله كعب عن رسول الله ، وما قاله رسول الله عن كعب ، فاتقوا الله وتحفظوا
في الحديث »

أقول : إنما يقع مثل هذا ممن يحضر المجلس من ضعفاء الضبط ومن لا عناية له
بالعلم ، ومثل هؤلاء لا يوثقهم الأئمة ولا يحتجون بأخبارهم ولا بد أن يتنبهوا
لفلظهم . وعلى كل حال فلا ذنب لأبي هريرة في هذا ، ولم يزل أهل العلم يذكر
أحدهم في مجلسه شيئا من الحديث ، ويذكر معه مفضولا عنه ما هو من كلام بعض
أهل العلم أو غيرهم وما هو من كلام نفسه . والحكاية نفسها تدل على أن أبا
هريرة كان يبين ، وإنما يقع الغلط لبعض الحاضرين

قال « وقال يزيد بن هارون سمعت شعبة يقول : أبو هريرة كان يدلس . أى
يروى ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله ﷺ ولا يميز هذا عن هذا . ذكره
ابن عساكر »

أقول : هذه عبارة ابن كثير في البداية ، ساق كلمة بسر المتقدمة ووصلها بهذه
الحكاية ، وهى حكاية شاذة لا أدري كيف سندها إلى يزيد ، ويقع في ظنى إن
كان السند صحيحا أنه وقع فيها تحريف ، فقد يكون الأصل « أبو حرة » فتحرفت
على بعضهم فقرأها « أبو هريرة » وأبو حرة معروف بالتدليس كما تراه في طبقات
المدلسين لابن حجر ص ١٧ ، وقوله « أى يروى » أراه من قول ابن
عساكر بناء على قصة بسر السابقة . فقوله « لا يميز هذا من هذا » يعنى لا يفصل

بين قوله « قال النبي ﷺ » وقوله « زعم كعب » مثلاً بفصل طويل حتى يؤمن أو يقل الالتباس على ضعفاء الضبط . وتسمية هذا تدليسا غريب فلذلك قال ابن كثير وحكاه أبو رية « وكأن شعبة يشير بهذا إلى حديث : من أصبح جنباً فلا صيام له . فانه لما حوَّق عليه قال : أخبرني مخبر ولم أسمعه من رسول الله ﷺ »

أقول : يعنى أنه قال أولاً « قال رسول الله ﷺ » مع أنه إنما سمعه من بعض الصحابة عن النبي ﷺ . وهذا هو إرسال الصحابي الذي تقدم أنه ليس بتدليس ، ولكنه على صورته . والله أعلم

ثم قال أبو رية ص ١٦٦ « قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص ٥٠ : وكان أبو هريرة يقول قال رسول الله ﷺ كذا ، وإنما سمعه من الثقة عنه فحكاه »

أقول : تنمة كلام ابن قتيبة « وكذلك كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة ، وليس في / هذا كذب بحمد الله ، ولا على قائله إن لم يفهمه السامع جناح إن شاء الله » . والمراد بالثقة الثقة من الصحابة على ما قدمت ، وقدمت أن مثل ذلك من الصحابة كان عند السامعين محتملاً على السواء لأن يكون بلا واسطة وأن يكون بواسطة صحابي آخر . والخبر الذي أخبر أبا هريرة صحابي كما يأتي

ثم قال أبو رية « أول رواية اتهم في الاسلام . قال ابن قتيبة إنه لما أتى أبو هريرة من الرواية عنه ﷺ ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه والسابقين الأولين اتهموه وأنكروا عليه وقالوا : كيف سمعت هذا وحدك ؟ ومن سمعه منك ؟ وكانت عائشة رضى الله عنها أشد من إنكارها عليه لتطاول الأيام بها وبه »

أقول : تمتة كلام ابن قتيبة « فلما أخبرهم أبو هريرة بأنه كان أئز مهم لرسول الله ﷺ لخدمته وشعب بطنه فعرف ما لم يعرفوا وحفظ ما لم يحفظوا ، أمسكوا عنه . » وكلمة « اتهموه » كلمة نائية يتبرأ منها الواقع ، فانه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه اعترض على شيء من حديث أبي هريرة إلا عائشة ابن عمر ، فأما عائشة فيأتي قريبا قولها « إنك لتحدث حديثا ما سمعته » فأجابها ذاك الجواب الصريح فأقرت ، وقد تتبع أبو ريرة الأحاديث التي انتقدتها عائشة على أبي هريرة ويأتي الجواب الواضح عنها وأن أكثرها قد ثبت من رواية غير أبي هريرة من الصحابة . على أن انتقاد عائشة لها ليس على وجه الاتهام بكذب ونموه - معاذ الله - وإنما فيه الاتهام بالخطأ ، وقد اتهمت عائشة بالخطأ عمرَ وابن عمر كما مر ص ٥١ ويأتي . وقد عد الحاكم في المستدرک عائشة في الصحابة الذين رووا عن أبي هريرة كما يأتي . وأما ابن عمر فأنما استغرب حديثا واحدا من حديث أبي هريرة فاستشهد أبو هريرة عائشة فشهدت فعاد ابن عمر بطيب الثناء على أبي هريرة وقال له « يا أبا هريرة كنت أئز منا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه » ومن روى هذا الحاكم في المستدرک ٣ : ٥١٠ وصححه وأقره الذهبي . وفي تهذيب التهذيب والإصابة « وقال ابن عمر : أبو هريرة خير مني وأعلم » زاد في الإصابة « بما يحدث » وفي الإصابة « أخرج مسدد من طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : كان ابن عمر إذا سمع أبا هريرة يتكلم قال : إنا نعرف ما يقول ، ولسنا نجبن ويمجري » وعاصم وأبوه ثقتان . وفي المستدرک ٣ : ٥١٠ من طريق / « . . . جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضى الله عنه قال ١١٩ قال رجل لابن عمر : إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : أعيدك بالله أن تكون في شك مما يجيء به ، ولكنه اجتراً وجبتنا » وهكذا ذكره الذهبي في تلخيص المستدرک « جرير عن الأعمش . . . » وقد سمع أبو وائل من ابن عمر فأخشى أن يكون ذكر حذيفة مزيدا على سبيل الوهم . والله أعلم . وفي

الإصابة « رويانا في فوائد المزيكي تخرج الدارقطني من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه : اذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه . فقال له مروان : أما يكفي أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع ؟ قال : لا . فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أكثر أبو هريرة . فقيل لابن عمر : هل تنكر شيئاً مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتراً وجبناً . فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : ما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا ، وقد روى ابن عمر عن أبي هريرة كما في التهذيب وغيره

قال أبو رية « وعن اتهم أبا هريرة بالكذب عمر وعثمان وعلى »

أقول : هذا أخذه من كتاب ابن قتيبة ، وإنما حكاه ابن قتيبة عن النظام بعد أن قال ابن قتيبة « وجدنا النظام شاطراً من الشطار ، يغدو على سكر ويروح على سكر ويبيت على جرائرها ، ويدخل في الأدناس ، ويرتكب الفواحش والشائعات . . . ثم ذكر أشياء من آراء النظام المخالفة للعقل وللإجماع ، وطعن على أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود وحذيفة . فمن كان بهذه المثابة كيف يقبل نقله بلا سند ؟ ومن الممتع أن يكون وقع من عمر وعثمان وعلى وعائشة أو واحد منهم رمي لأبي هريرة بتعمد الكذب أو اتهم به ثم لا يشتهر ذلك ولا ينقل إلا بدعاوى من ليس بثقة ممن يعادى السنة والصحابة كالنظام وبعض الرافضة . وقد تقدم ويأتي ثناء بعض أكابر الصحابة على أبي هريرة وسماع كثير منهم منه وروايتهم عنه ، وأطبق أئمة التابعين من أبناء أولئك الأربعة وأقاربهم وتلاميذهم على تعظيم أبي هريرة والرواية عنه والاحتجاج بأخباره . وعند أهل البدع من المعتزلة والجهمية والرافضة والناصرة حكايات معضلة مثل هذه الحكاية تتضمن الطعن القبيح في أبي بكر وعمر وعثمان وعلى وعائشة وغيرهم ، وفي كثير منها ما هو طعن في النبي ﷺ . والحكم في ذلك واحد ، وهو تكذيب تلك الحكايات البتة

١٢٠ / قال أبو رية « ولما قالت له عائشة : إنك لتحدث حديثا ما سمعته من النبي ﷺ ، أجابها بجواب لا أدب فيه ولا وقار إذ قال لها ... شغلك عنه ﷺ المرأة والمكحلة . وفي رواية : ما كانت تشغلي عنه المكحلة والحضاب ، ولكن أرى ذلك شغلك »

أقول : تنمة الرواية الأخيرة كما في البداية « فقالت : لعله » . والذي أنكره أبو رية من جواب أبي هريرة عظيم الفائدة للباحث المحقق ، وذلك أن أبا هريرة كان شديد التواضع ، وقد تقدم أمثلة من ذلك ، وعائشة معروفة بالصرامة وقوة العارضة ، فجوابه يدل على قوة إدلاله بصدقه وثوقه بحفظه ، ولو كان عنده أدنى تردد في صدقه وحفظه لاجتهد في الملاطفة ، فإن المريب جبان . وسكوت عائشة بل قولها « لعله » أى : لعل الأمر كما ذكرت يا أبا هريرة . يدل دلالة واضحة أنه لم يكن عندها ما يقتضى اتهام أبي هريرة . هذا وحجة أبي هريرة واضحة ، فإن عائشة لم تكن ملازمة للنبي ﷺ ، بل انفردت عن الرجال بصحبته ﷺ في الخلوة ، وقد انفردت بأحاديث كثيرة تتعلق بالخلوة وغيرها فلم ينكرها عليها أحد ، ولم يقل أحد - ولا ينبغي أن يقول - : إن سائر أمهات المؤمنين قد كان لهن من الخلوة بالنبي ﷺ مثل ما لها بما بال الرواية عنهن قليلة جدا بالنسبة إلى رواية عائشة

قال « على أنه لم يلبث أن عاد فشهد بأنها أعلم منه ... ذلك أنه لما روى حديث (من أصبح جنبا فلا صوم عليه) ... أنكرت عليه عائشة هذا الحديث فقالت : إن رسول الله كان يدركه الفجر وهو جنب من غير احتلام فيغتسل ويصوم ، وبعثت إليه بأن لا يحدث بهذا الحديث عن رسول الله ﷺ ، فلم يسمعه إزاء ذلك إلا الإذعان والاستخدام وقال : إنها أعلم مني ، وأنا لم أسمعه من النبي ، وإنما سمعته من الفضل بن العباس

أقول : لم أجد حديث أبي هريرة هذا بلفظ « فلا صوم عليه » وإنما وجدته بلفظ « فلا يصم » ونحوه ، ولا ريب أنه إذا كان في رمضان يلزمه قضاء ذلك اليوم . هذا وقوله « هي أعلم » لا يناقض جوابه المتقدم ، وإنما المعنى هي أعلم بذلك الشأن الذي تتعلق به المسألة ووجه ذلك واضح . وقد عرفت صرامة عائشة وشدة إنكارها ما ترى أنه خطأ . وسيأتى طرف من ذلك - وشدتها على أبي هريرة خاصة فاقصارها إذ بلغها حديثه هذا على أن بعثت إليه أن لا يحدث بهذا الحديث / وذكرها فعل النبي ﷺ يدل دلالة قوية أنها عرفت الحديث ولكنها رأت أنه منسوخ بفعل النبي ﷺ . ويؤيد هذا أن ابن اختها وأخص الناس بها وأعلمهم بحديثها عروة بن الزبير استمر قوله على مقتضى الحديث الذى ذكره أبو هريرة ، وهذا ثابت عن عروة ، وانظر فتح البارى ٤ : ١٢٤ ، وذكر مثله أو نحوه عن طاوس وعطاء وسالم بن عبد الله بن عمر والحسن البصرى وإبراهيم النخعى ، وهؤلاء من كبار فقهاء التابعين بمكة والمدينة والبصرة والكوفة . والنظر يقتضى هذا ، وشرح ذلك يطول . وكان عروة حمل فعل النبي ﷺ الذى ذكرته عائشة على الخصوصية أو غيرها مما لا يقتضى النسخ . واستدل الجمهور على النسخ بقول الله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ قالوا فهذه الآية نسخت بالإجماع ما كان قبل ذلك من تحريم الجماع فى ليالى رمضان بعد النوم ، وهى تتضمن إحلاله فى آخر جزء من الليل بحيث ينتهى بانتهاء الليل ، ومن ضرورة ذلك أن يصبح جنباً . فهذان شاهدان عدل بصحة حديث أبي هريرة وصدقه : الأول اقتصار عائشة على ما اقتضت عليه ، الثانى مذهب تلميذها وابن اختها عروة . وثم شاهد ثالث وهو أن المتفق عليه بين أهل العلم وعليه دل القرآن أنه كان الحكم أولاً بتحريم الجماع فى ليالى رمضان بعد النوم ، وأن من فعل ذلك لم يصح صومه ذلك اليوم ، والحكمة فى ذلك والله أعلم أن يطول الفصل بين الجماع وبين طلوع الفجر ، ولما كان من المحتمل أن يلجأ بعض الناس إلى السهر طول الليل

ويجتمع قبيل الفجر بحجة أنه إنما جامع قبل النوم ناسب ذلك أن يحرم كونه جنباً عند طلوع الفجر ليضطر من يريد الجماع ممن يسهر إلى أن يقدمه قبل الفجر بمدة تتسع له وللنفس بعده فيحصل بذلك المقصود من طول الفصل . وهذا هو مقتضى حديث أبي هريرة . وشاهد رابع وهو أنما مع علمنا بصدق أبي هريرة وأمانته لو فرضنا جدلاً خلاف ذلك فأى غرض شخصي لأبي هريرة في أن يرتكب الكذب على النبي ﷺ ليحمل الناس على ما تضمنه حديثه ؟ لا غرض له البتة ، وإذا فلا بد أن يكون كان عنده دليل فهم منه ذلك وقد عرفنا أنه قلما يلجأ إلى الاستنباط الدقيق وإنما يتمسك بالنصوص ، وقد نص هو على أن دليله هو ذلك الحديث فبان أن الحديث كان عنده . فهذه أربعة شهود على صدق أبي هريرة في هذا الحديث . وفوق ذلك ما ثبت من دينه وأمانته ودل عليه الكتاب والسنة ١٢٢ كما يأتي في فصل عدالة الصحابة وشهد به جمع من الصحابة وأجمع عليه أهل العلم ، فهذا هو الحق . وما بعد الحق إلا الضلال ؟

قال أبو رية « فاستشهد ميتاً ، وأوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله ﷺ كما قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث »

أقول : قد تقدم أن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض ، ويقول أحدهم فيما سمعه من أخيه عن النبي ﷺ : « قال النبي ﷺ » وكان ذلك يفهم على الاحتمال بدون إسهام لاشتهار عرفهم به قبل عرف الحديثين . وقد أخذ أبو هريرة عن غيره من الصحابة في حياة النبي ﷺ وعقب وفاته ثم طال عمره حتى كانت قضية هذا الحديث في إمارة مروان على المدينة وذلك في خلافة معاوية ، وكان معظم الصحابة قد ماتوا ، فما الذي يستغرب من أن يكون مخبر أبي هريرة قد مات ؟ وقد تقدم بيان الأدلة الواضحة على صدق أبي هريرة وصحة حديثه هذا . لكن انظر إلى عبارة أبي رية في قوله « فاستشهد » كما قال ابن قتيبة

ألا ترى أن هذا الخبر يعطى بأن ابن قتيبة قال ذلك من عنده وأنه رآه ، لكن الواقع أن ابن قتيبة إنما حكى ذلك عن النظام بعد أن وصفه بما تقدم ثم رد عليه . فماذا تقول في أبي رية ؟

ثم قال ص ١٦٨ « وكان على رضى الله عنه سبى الرأى فيه ، وقال عنه : ألا إنه أكذب الناس . أو قال : أكذب الأحياء على رسول الله لأبو هريرة » أقول : لم يذكر أبو رية مصدره فنفضحه ، وكأنه أخذ هذا من كتاب عبد الحسين الرافضى ﴿ ظلمات بعضهم فوق بعض ﴾ انظر ص ١١٩

ثم رأيت مصدره وهو شرح النهج لابن أبي الحديد ١ : ٣٦٠ حكاية عن الاسكافى . ومع تهوور ابن أبي الحديد والاسكافى فالعبارة هناك « وقد روى عن علي عليه السلام أنه قال » ولكن أبا رية يحزم . وراجع ص ١٠٩

قال « ولما سمع أنه يقول : حدثني خليلي . قال له : متى كان النبي خليلك ؟ »

أقول : هذا من دعاوى النظام على علي وقد كان أبو ذر يقول هذه الكلمة ، والنبي ﷺ خليل كل مؤمن وإن لم يكن أحد من الخلق خليلا له ﷺ لقوله « لو كنت متخذ خليلا غير ربى لاتخذت أبا بكر » والخليل كالحبيب فكما أنه لا يلزم من كون إنسان حبيبك أن تكون حبيبك فكذلك الخليل ، والخللة أعظم من الحبة فلا يلزم من نقي الخللة نقي الحبة

قال أبو رية « ولما روى حديث : متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء / فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » لم تأخذ به عائشة وقالت : كيف نضع بالمهراس « وعلق عليه : « المهراس صخر ضخمة منقورة لا يحملها الرجال ولا يجر كونه يملؤنه ماء ويتظهلون »

أقول : قد أسلفت (ص ١٠٨) أن عائشة لم تتكلم في هذا الحديث بحرف ، وإنما يروى عن رجل يقال له قين الأشجعي ^(١) أنه قال لأبي هريرة لما ذكر الحديث « فكيف تصنع إذا جئنا مهراسكم هذا ؟ » فقال أبو هريرة « أعود بالله من شرك » كره أبو هريرة أن يقول مثلاً : إن المهراس ليس بآناء ، والعادة أن يكون ماء الاناء قليلاً ، وماء المهراس كثيراً . أو يقول : أرأيت لو كانت يدك ملطخة بالقدّر ؟ . أو يقول : إن وجدت ماء غيره أو وجدت ما تعرف به فذاك وإلا رجوت أن تعذر ، أو نحو ذلك . لأن أبا هريرة رضى الله عنه كان يتورع عن تشقيق المسائل ، ويدع ذلك لمن هو أجراً وأشدّ غوصاً على المعاني منه . وقد كان النبي ﷺ يلتزم في الوضوء أن يغسل يديه ثلاثاً قبل إدخالها الإناء ، ثبت ذلك من حديث عثمان وعبد الله بن زيد . ولا يخفى ما في ذلك من رعاية النظافة والصحة قال أبو رية « ولما سمع الزبير أحاديثه قال : صدق ، كذب »

أقول : عزاه إلى البداية ٨ : ١٠٩ وهو هناك عن ابن اسحاق عن عمر - أو عثمان - بن عروة بن الزبير عن عروة قال « قال لى أبي - الزبير - أدنى من هذا اليماني - يعنى أبا هريرة - فانه يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ . فأدنيه منه ، فجعل أبو هريرة يحدث ، وجعل الزبير يقول : صدق . كذب . صدق . كذب . قال قلت : يا أبت ما قولك : صدق كذب ؟ قال : يا بني أما أن يكون سمع هذه الأحاديث من رسول الله ﷺ فلا أشك فيه ، ولكن منها ما يضعه على موضعه ومنها ما يضعه على غير موضعه »

أقول : في خطبة أبي بكر الصديق رضى الله عنه « إنكم تقرءون هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴾ الآية ، وإنكم تضعونها على غير موضعها وإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الناس

إذا رأوا المنكر ولم يغيروه أوشك الله أن يعمهم بعقابه » انظر تفسير ابن كثير ٣ : ٢٥٧ ، قال وضع على غير الموضع ليس بتغيير للفظ ، فان الناس لم يغيروا من لفظ الآية شيئا ، وإنما هو الحمل على الحمل الحقيقي . ومثال ذلك في الحديث أن / يذكر أبو هريرة حديث النهى عن الادخار من لحوم الأضاحى فوق ثلاث ، وحديث النهى عن الانتباز في الدباء والنقير والمزفت ، فيرى الزبير أن النهى عن الادخار إنما كان لأجل الدافة ، وأن النهى عن الانتباز في تلك الآنية إنما كان إذ كانوا حديثي عهد بشرب الخمر ، لأن النبيذ في تلك الآنية يسرع اليه التخمير ، فقد يتخمر فلا يصبر عنه حديث العهد بالشرب . ونحو ذلك . وأن أبا هريرة إذ أخبر بذلك على إطلاقه يفهمه الناس على إطلاقه ، وذلك وضع له على غير موضعه . ففي القصة شهادة الزبير لأبي هريرة بالصدق في النقل ، فأما ما أخذه عليه فلا يضره ، فان في الأحاديث الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد ، وقد يعلم الصحابي هذا دون ذاك ، فعليه أن يبلغ ما سمعه ، والعلماء بعد ذلك يجمعون الأحاديث والأدلة ويفهمون كلا منها بحسب ما يقتضيه مجموعها ، وراجع ص ٣٢

قال أبو رية ص ١٦٩ « وعن أبي حسان الأعرج أن رجلين دخلا على عائشة فقالا : إن أبا هريرة يحدث عن رسول الله « إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار » . فطارت شققا ثم قالت : كذب والنبي أنزل القرآن على أبي القاسم من حدث بهذا عن رسول الله ﷺ ، إنما قال رسول الله ﷺ « كان أهل الجاهلية يقولون : إن الطيرة في الدابة والمرأة والدار » . ثم قرأت ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ﴾

أقول : أخرج أحمد وأبو داود بسند جيد عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا « لا عدوى ولا طيرة ولا هام ، إن تسكن الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدار » انظر مسند أحمد الحديث ٥٠٢ و ٥٥٤ . وفي فتح الباري ٦ : ٤٥ « الطيرة والشؤم بمعنى واحد » وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال

« سمعت النبي ﷺ يقول « إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار » لفظ البخاري في كتاب الجهاد - باب ما يذكر من شؤم الفرس . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث سهل بن سعد مرفوعاً « إن كان في المرأة والفرس والمسكن » زاد مسلم « يعني الشؤم » وجاء نحوه بسند جيد عن أم سلمة وزادت « والسيف » راجع فتح الباري ٦ : ٤٧ . وفي صحيح مسلم من حديث جابر مرفوعاً « إن كان في شيء في الرّبع والحامد والفرس »

أما روايته عن أبي هريرة فعزاه أبو رية إلى تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة وقد رواه الامام أحمد / في المسند ٦ : ١٥٠ و ٢٤٠ و ٢٤٦ من طريق قتادة عن ١٢٥ أبي حسان وليس بالصحيح عن عائشة لأن قتادة مدلس ولو صح عن عائشة لما صح المنسوب إلى أبي هريرة لجمالة الرجلين ، وليس في شيء من روايات أحمد لفظ « كذب » ولو صحت . لكانت بمعنى « أخطأ » كما يدل عليه آخر الحديث . وقد تبين أنه لا خطأ ، فقد رواه جماعة من الصحابة كما علمت ، فاما معناه والجمع بينه وبين الآية فيطلب من مظاهره

قال أبو رية « وأنكر عليه ابن مسعود قوله : من غسل ميتاً وقال فيه قولاً شديداً ، ثم قال : يا أيها الناس لا تنجسوا موتاكم »

أقول عزاه إلى جامع بيان العلم لابن عبد البر ٢ : ٨٥ وهو هناك بغير اسناد ، وفي سنن البيهقي ١ : ٣٠٧ عن ابن مسعود « إن كان صاحبكم نجساً فاغتسلوا وإن كان مؤمناً فم تغتسل ؟ » وسنده واه ، وقد جاء الغسل من غسل الميت من حديث علي وفعله ومن حديث عائشة وحذيفة وأبي سعيد والمغيرة ، راجع سنن البيهقي ١ : ٢٩٩ - ٣٠٧ وتلخيص الحبير ص ٥٠ و ١٥٧ . فمن أهل العلم من يستحب ، ومنهم من يوجب ، ومنهم من يقول : منسوخ ، ومنهم من ينكر . ويظهر لي أن من جعله من باب التطهر لحدث أو نجس قد أبعد ، ومن أنكره لأن الميت ليس بنجس .

قد أبعد . وإنما هو لمعنى آخر . والعارفون بعلم النفس والصحة يرون له تعلقاً بذلك والله أعلم

قال ولما روى حديث إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه . فقال له مروان : أما يكفي أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع ؟ فبلغ ذلك ابن عمر فقال : أ كثر أبو هريرة »

أقول : تصرف أبو رية في هذا ، والحديث في سنن أبي داود في آخره « قال فقيل لابن عمر : هل تنسك شيئاً مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتراً وجبناً ، قال فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا » وقد تقدم ص ١١٩ مع بعض ما يناسبه . وفي الصحيحين وغيرهما عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن »

قال أبو رية « ولا نستوفى ذكر انتقاد الصحابة له والشك في رواياته »
أقول : قد اتضح بحمد الله عز وجل الجواب عما ذكر ، ومنه يعلم حال ما لم يذكر

قال « وقد امتد الإنكار عليه واتهامه في رواياته إلى من بعد الصحابة »
أقول : قد تبين أنه لم يتهمة أحد من الصحابة ، بل أثبتوا عليه وسمعوا منه ١٢٦ ورووا عنه ، وسيأتى تمام ذلك / وتبين قيام حجته الواضحة في أكثر ما انتقد عليه ، وعذره الواضح في ما بقى ، وبذلك سقط ما يخالفه من كلام من دونهم . وسنرى قال « روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : أقلد من كان من القضاة المفتين من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعبادة الثلاثة ، ولا أستجيز خلافهم برأى إلا ثلاثة نفر - وفي رواية : أقلد جميع الصحابة ولا استجيز خلافهم برأى إلا ثلاثة نفر ، أنس بن مالك وأبو هريرة وسمرة بن جندب) فقيل له في ذلك ، فقال : أما أنس فاخاطب في آخر عمره ، وكان يُستفتى فيفتى من عقله ، وأنا لا أقلد

عقله . وأما أبو هريرة فكان يروى كل ما سمع من غير أن يتأمل في المعنى ، ومن غير أن يعرف الناسخ من المنسوخ »

أقول : عزا أبو رية هذه الحكاية إلى مختصر كتاب المؤمل لأبي شامة ، وأبو شامة من علماء الشافعية في القرن السابع بينه وبين محمد بن الحسن عدة قرون ، ولاندرى من أين أخذ هذا . وقد احتاج العلامة الكوثري في رسالته (الترجيح) ص ٢٤ إلى هذه الحكاية ، ومع سعة اطلاعه على كتب أصحابه الحنفية وغيرهم لم يجد لها مصدرا إلا مصدر أبي رية هذا . وحكاية مثل هذه عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة لا توجد في كتب الحنفية أى قيمة لها ؟

هذا والحكاية لا تتعرض للأحاديث التي يروونها الصحابة ، وإنما تتعاقى بقول الصحابي الموقوف عليه هل يجوز لمن بعده مخالفته برأيه ؟ فحاصلها أن أبا حنيفة يقول إنه لا يخالف قول أحد من الصحابة برأيه سوى أولئك الثلاثة . فأقول : أما أنس فراجع طليعة التتكيل الطبعة الثانية ص ١٠١ - ١٠٨ . وأما أبو هريرة فتقوله فيه « يروى كل ما سمع » يعنى بها كل ما سمعه من الأحاديث ، وليس هذا بطعن في روايته ولا هو المقصود ، وإنما هو مرتبط بما بعده وهو قوله « من غير ... » والمدار على هذا ، يقول : إنه لأجل هذا لا يوثق بما قاله برأيه إذ قد يأخذه من حديث منسوخ ونحو ذلك ، وسيأتى ما فيه ^(١)

وفي الحاشية « قال في مرآة الوصول وشرحها مرآة الأصول من أصول الحنفية رحمهم الله في بحث الراوى : وهو إن عرف بالرواية فإن كان قتيها تقبل منه الرواية مطلقا سواء وافق القياس أو خالفه . وإن لم يكن قتيها (كابي هريرة وأنس) رضى الله عنهما فتد روايته »

(١) وقال أبو رية في حاشية ص ٣٣٤ « من أجل ذلك لم يأخذ أبو حنيفة بما جاء عن أبي هريرة وأنس بن مالك وسيرة » كذا يقول أبو رية ، فاضل واعتبر !

أقول : في هذا أمران ، الأول أن الصواب « في مرعاة الوصول وشرحها مرآة الأصول » . الثاني أن مؤدّي العبارة على ما نقله أبو رية ردّ رواية أبي هريرة وأنس ونحوهما مطلقا ، لكن تمام العبارة في مصدره « إن لم يوافق - الحديث الذي رواه - قياسا أصلا ، حتى إن وافق قياسا وخالف قياسا تقبل » . على أن / هذا ١٢٧

القول قد ردّه محققو الحنفية ، قال ابن الهمام في التحرير « وأبو هريرة قبيح » قال شارحه ابن أمير الحاج ٢ : ٢٥١ « لم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد أفتى في زمن الصحابة ، ولم يكن يفتى في زمنهم إلا مجتهد ، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجل من بين صحابي وتابعي ، منهم ابن عباس وجابر وأنس ، وهذا هو الصحيح » وذكر أبو رية في الحاشية أن في قوله « يروى كل ما سمع » إشارة إلى حديث « كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما يسمع »

أقول : هذا الحديث عام يشمل ما يسمع مما يعلم أو يظن أنه كذب ، وأبو هريرة إنما كان يحدث بالعلم ، بما يعلم أو يعتقد أنه صدق ، فأين هذا من ذاك ؟ وقال ص ١٧٠ « وروى أبو يوسف قال قلت لأبي حنيفة : الخبر يمحى عن رسول الله يخالف قياسنا ، ما نضع به ؟ فقال : إذا جاءت به الرواة الثقات عملنا به وتركنا الرأي . فقلت : ما تقول في رواية أبي بكر وعمر ؟ قال : ناهيك بهما . فقلت : وعلى وعثمان ؟ قال : كذلك ، فلما رأي أن أعد الصحابة قال : والصحابة كلهم عدول ما عدا رجلا - وعدّ منهم أبا هريرة وأنس بن مالك »

أقول : لم يذكر مصدره . وهذه عادته (الحميدة) في تدليس بلاياه . ثم وجدت مصدره وهو شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٣٦٠ عن أبي جعفر الاسكافي فراجع ما تقدم ص ١٠٩ . ولا ريب أن هذا لا يصح عن أبي يوسف ولا أبي حنيفة ، والمعروف عنهما وعن أصحابهما في كتب العقائد والأصول وغيرها ما عليه سائر أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول ، وإنما يقول بعضهم إن فيهم من ليس

بفقيه أو مجتهد ، قال ابن الهمام في التحرير « ... يقسم الراوى الصحابي الى مجتهد كالأربعة والعبادة ، فيقدم على القياس مطلقا . وعدل ضابط كأبي هريرة وأنس وسلمان وبلال فيقدم ، إلا إن خالف كل الأقيسة على قول عيسى والقاضى أبي زيد ... » ثم قال بعد ذلك « وأبو هريرة مجتهد » كما تقدم . وغير عيسى وأبي زيد ومن تبعه يرون تقديم الخبر مطلقا . راجع فوائح الرحوت ٢ : ١٤٥

ثم حكى أبو رية ما روى عن إبراهيم : « كان أصحابنا يدعون من حديث أبي هريرة ، ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة . كانوا يرون في حديث أبي هريرة شيئا ما كانوا يأخذون بكل حديث أبي هريرة إلا ما كان من حديث صفة جنة أو نار أوحث على عمل صالح أو نهى عن شر جاء بالقرآن . دعني من حديث أبي هريرة ، إنهم كانوا يتركون كثيرا من حديثه »

أقول : ذكر ابن كثير في البداية ٨ : ١٠٩ بعض هذه الكلمات عن ابن عساکر ، ولم يسق السند بتمامه . وباقيها أخذه أبو رية من شرح النهج لابن أبي الحديد ١ : ٣٦٠ . حكاه ابن أبي الحديد عن الاسكافي ، وراجع ص ١٠٩ ، وقد تقدم ص ١٢١ أخذ إبراهيم بحديث أبي هريرة الذى أخبرت عائشة بخلافه فترك أبو هريرة / الافتاء به وقال « إنما حدثني الفضل بن عباس » وأخذه به يدل على ثقة ١٢٨ بالغة بأبي هريرة وحديثه . ثم إن صحت تلك الكلمات أو بعضها فقوله « كان أصحابنا » يريد بهم أشياخه من الكوفيين وإليهم يرجع الضمير في قوله « كانوا » وحق هذه الكلمات - إن صحت عن إبراهيم - أن تنتقد عليه لا على أبي هريرة . وقد تقدم بيان حال أبي هريرة عند الصحابة وثناؤهم عليه وسماعهم منه وروايتهم عنه ، ويأتى لذلك مزيد ، وبأن سقوط كل ما خالف ذلك من مزاعم أهل البدع وظهرت حجة أبي هريرة فيما انتقده بعضهم عليه . ثم إن التابعين من أهل الحجاز وعلمائهم وهم أبناء علماء الصحابة وتلاميذهم والذين حضروا مناظرتهم لأبي هريرة م - ١٢ * الانوار الكاشفة

وعرفوا حقيقة رأيهم فيه أطبقوا هم وعلماء البصرة والشام وسائر الأقطار - سوى ما حكى عن بعض الكوفيين - على الوثوق التام بأبي هريرة وحديثه . وقد كان بين الكوفيين والحجازيين تباعد ، والكوفيون نشأوا على الأحاديث التي عرفوها من رواية الصحابة الذين كانوا عندهم ، ثم حاولوا تكميل قههم بالرأى وجروا على مقتضاه ، ثم كانوا إذا جاءهم بعد ذلك حديث بخلاف ما قد جروا عليه وألفوه تلسكأوا في قبوله وضربوا له الأمثال ، وإذا كان أبو هريرة مكثرا كانت الأحاديث التي جاءتهم عنه بخلاف رأيهم أكثر من غيره ، فلهذا ثقل على بعضهم بعض حديثه ، وساعد على ذلك ما بلغهم من أن بعض الصحابة قد انتقد بعض أحاديث أبي هريرة . وقد كان أهل الحجاز أيضا ينفرون عن الأحاديث التي تأتيهم عن أهل العراق حتى اشتهر قولهم : نزلوا أهل العراق منزلة أهل الكتاب ، لا تصدقوهم ولا تكذبوهم . وعلى كل حال فقد انحصر مذهب أهل العراق في أصحاب أبي حنيفة ، وقد علمت بأن أبا هريرة عندهم عدل ضابط ، واعتراف محققهم بأنه مع ذلك فقيه مجتهد . والأحاديث التي يخالفونها من مروياته سبيلها سبيل ما يخالفونه من مرويات غيره من الصحابة ، والحق أحق أن يتبع . والله الموفق

قال أبو رية ص ١٧١ « وقال أبو جعفر الاسكافي : وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضى الرواية »

أقول :

وقد زادني حبا لنفسي أني بغيبض إلى كل امرئ غير طائل

قال « ضربه عمر وقال : أكرت من الحديث ، وأحربك أن تكون كاذبا على رسول الله »

أقول : عزاه أبو رية إلى شرح النهج لابن أبي الحديد ، وقد مر النظر

فيه ص ١٠٩ وراجع ص ١١٩

قال : وفي الاحكام للآمدى « أنكر الصحابة على أبي هريرة كثرة روايته ... »

أقول : قد فرغنا من هذا

/ قال « وجرت مسألة المصرة في مجلس الرشيد ، فتنازع القوم فيها وعلت ١٢٩ أصواتهم ، فاحتج بعضهم بالحديث الذي رواه أبو هريرة ، فردّ بعضهم الحديث وقال : أبو هريرة متهم . ونحنا نحوه الرشيد »

أقول : جواب الحكاية في تمتها التي حذفها أبو رية وأخفى المصدر ، وقد كنت وقفت عليها بنامها في تاريخ بغداد أحسب ، ولم أهتم إليها الآن ، وقد كان يحضر مجلس الرشيد بعض رؤوس البدعة كبشر المريسي

وذكر أبو رية كلاما لجولد زيهري اليهودي وغيره من المستشرقين لا شأن لنا به لأننا نعرف هؤلاء وافتراءهم على رسول الله ﷺ وعلى القرآن ، وراجع ص ٧٢ و ٩٤ و ٩٩

وقال أبو رية ص ١٧٢ « أخذه عن كعب الأخبار ... اليهودي الذي أظهر الإسلام خداعا وطوى قلبه على يهوديته »

أقول : قد تقدم النظر في حال كعب بما فيه كفاية ، وسيلقى المجازف عاقبة تهجمه ﴿ ستكتب شهادتهم ويسألون ﴾

ثم ذكر رواية بعض الصحابة عن كعب ، وقد تقدم النظر في ذلك ص ٧٣ و ١١٠ و ١١٥

قال « ويبدو أن أبا هريرة كان أول الصحابة انخداعا وثقة فيه »

أقول : إنما الثابت أنه حكى عنه شيئا مما نسبته كعب إلى صحف أهل

الكتاب ، وليس في هذا ما يدل على ثقة

قال « ورواية عنه وعن إخوانه »

أقول : إننا نتحدى أبارية أن يجمع عشر حكايات مختلفة يثبت أن أبا هريرة رواها عن كعب . فاما إخوانه فعبد الله بن سلام لا يطعن فيه مسلم ، وتيم الداري قريب منه ، ولعله لا يثبت لأبي هريرة عن كل منها إلا خبر واحد وذكر كلاما من تهويله تعرف قيمته من النظر في شواهد

قال « فقد روى الذهبي في طبقات الحفاظ في ترجمة أبي هريرة أن كعبا قال فيه ، أى في أبي هريرة : ما رأيت أحدا لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة . ورواية البيهقي في المدخل من ^(١) طريق بكر بن عبد الله عن ^(٢) أبي رافع أن أبا هريرة لقي كعبا فجعل يحدّثه ويسأله ، فقال كعب : ما رأيت رجلا لم يقرأ التوراة أعلم بما في التوراة من أبي هريرة »

أقول : هي حكاية واحدة . فالنبي في كتاب الذهبي « الطيالسي أخبرنا عمران القطان عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع » فذكرها . وعمران القطان ضعيف ولا يتحقق سماعه من بكر ، وفي القرآن والسنة قصص كثيرة مذكورة في التوراة الموجودة بأيدي أهل الكتاب الآن ، فاذا تتبعها أبو هريرة وصار يذكرها لكعب كان ذلك كافيا لأن يقول كعب تلك الكلمة ، فقيم التهويل الفارغ ؟

١٣٠ / قال « وما يدلك أن هذا الخبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه حتى جملة يردد كلام هذا السكاهن بالنص ويجعله حديثا مرفوعا ما نورد لك شيئا منه ، روى البزار [عن أبي سلمة] عن أبي هريرة أن النبي ﷺ وسلم قال : إن الشمس والقمر ثوران في النار يوم القيامة . فقال الحسن : وما ذنبها ؟ فقال [أبو سلمة] : أحدثك عن رسول الله وتقول : ما ذنبها ؟ . وهذا الكلام نفسه

(١) في كتاب أبي رية « في » (٢) فيه « بن »

قد قاله كعب بنصه ، فقد روى أبو يعلى الموصلى قال كعب : يجاء بالشمس والقمر كأنهما ثوران عقيران فيقذفان في جهنم »

أقول : عزاه أبو رية إلى حياة الحيوان ، وسيأتى ما فيه . قال البخارى فى باب صفة الشمس والقمر من بدء الخلق من صحيحه « حدثنا مسدد حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا عبد الله الداناج قال : حدثنى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : الشمس والقمر مكوران يوم القيامة »

وفى فتح البارى ٦ : ٢١٤ أن البزار والاسماعيلى والخطابى أخرجه من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز بن المختار ، وزادوا بعد كلمة (مكوران) : « فى النار »

أما حياة الحيوان للديميرى - مصدر أبى رية - فإنه ذكر أولاً حديث البخارى ، ثم حديث البزار وفيه « ثوران » كما مر ، وظاهر ما فى فتح البارى أو صريحه أن الذى فى رواية البزار والاسماعيلى والخطابى « مكوران » كرواية البخارى لا « ثوران » ^(١) ثم قال الديميرى : وروى الحافظ أبو يعلى الموصلى عن طريق درست بن زياد عن يزيد الرقاشى ، وهما ضعيفان ، عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : الشمس والقمر ثوران عقيران فى النار . وقال كعب الأخبار : يجاء بالشمس والقمر يوم القيامة كأنهما ثوران عقيران فيقذفان فى جهنم ليراهما من عبدهما ، كما قال الله تعالى ﴿ أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ الآية

درست ويزيد تالفان ، فالخبر عن أنس وكعب ساقط ، مع أنه لم يتبين من القائل « قال كعب » ؟ وبهذا يعلم بعض أفاعيل أبى رية . فأما المتن كما رواه

(١) ثم وجدت بعضهم نقل رواية البزار بلفظ « ثوران مكوران » جمع بين الكلمتين

البخارى فعناه في كتاب الله عز وجل ، في سورة القيامة ﴿ وخسف القمر وجمع الشمس والقمر ﴾ وفي سورة التكويد ﴿ إذا الشمس كورت ﴾

وزيادة غير البخارى « في النار » يشهد لها قول الله تعالى ﴿ ٢١ : ٩٨ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون ﴾ وفي صحيح البخارى وغيره من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا في صفة الحشر : « ثم ينادى مناد : ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون . فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم ، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم » والحديث في صحيح مسلم وفيه « فلا يبقى أحد كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار » وفي الصحيحين حديث حدث به أبو هريرة ، وأبو سعيد حاضر يستمع له فلم يرد عليه شيئا ، إلا كلمة في آخره وفيه « يجمع الله الناس فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبعه . فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ومن كان يعبد القمر القمر ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت » ويوافق ذلك قوله تعالى في فرعون ﴿ يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ﴾

وإن صحت كلمة « ثوران » أو « ثوران عقيران » كما في خبر أبى يعلى على سقوط سنده فذلك والله أعلم تمثيل ، وقد ثبت أن المعانى تمثل يوم القيامة كما يمثل الموت بصورة كبش وغير ذلك ، فما بالك بالأجسام ؟ ومن الحكمة في تمثيل الشمس والقمر أن عبادهما يعتقدون لها الحياة ، والمشهور بعبادة الناس له من الحيوان العجل فثلا من جنسه . وفي الفتح « قال الاسماعيلي : لا يلزم من جعلها في النار تعذيبها ، فإن لله في النار مائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك فلا تكون هي معذبة » فأت ترى شهادة القرآن والأحاديث الصحيحة لحديث أبى هريرة ، ولم يثبت عن كعب شيء ، ولو ثبت لكان المقول أنه هو الآخذ لذلك عن أبى هريرة أو غيره من الصحابة

وقول الحسن لأبي سلمة « وما ذنبها » قد عرفت جوابه ، وهو يمثل حال أهل العراق في استعجال النظر فيما يشكل عليهم . وجواب أبي سلمة يمثل حال علماء الحجاز في التزام ما يقضى به كمال الإيمان من المسارعة إلى القبول والتسليم ثم يكون النظر بعد ، وجوابه : وسكوت الحسن يبين مقدار كمال الوثوق من علماء التابعين بأبي هريرة وثقته وإتقانه وأن ما يحكى مما يخالف ذلك إنما هو من اختلاق أهل البدع . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف من كبار أئمة التابعين بالمدينة مكث الرواية عن الصحابة كأبي قتادة وأبي الدرداء وعائشة وأم سلمة وابن عمر وأبي هريرة ، فهو من أعلم الناس بحال أبي هريرة في نفسه وعند سائر الصحابة رضى الله عنهم

قال أبو رية ص ١٧٤ « وروى الحاكم في المستدرک والطبرانی ورجاله رجال الصحيح عن أبي هريرة أن النبي قال : إن الله أذن لى أن أحدث عن دينك رجلاه في الأرض وعنقه مثنية تحت العرش وهو يقول : سبحانك ما أعظم شأنك . فيرد عليه : ما يعلم ذلك من حلف بى كاذبا . وهذا الحديث من قول كعب الأحمار ونصه : إن لله ديكا عنقه تحت العرش وبرائه في أسفل الأرض ، فاذا صاح ١٣٢ صاحت الديكة فيقول : سبحان القدوس الملك الرحمن لا إله غيره »

أقول : عزا هذا إلى نهاية الأرب للنويرى ، والنويرى أديب من أهل القرن السابع ، ولا يدري من أين أخذ هذا ، والحديث يروى عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ، منهم جابر والعرس بن عميرة وعائشة وثوبان وابن عمر وابن عباس وصفوان بن عسال وأبو هريرة . ذكر ابن الجوزى حديث جابر والعرس في الموضوعات ، وتعقبه السيوطى وذكر رواية الآخرين . راجع الآلىء المصنوعة ١ : ٣٢ . أما عن أبي هريرة فهو من طريق إسرائيل عن معاوية بن اسحاق عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، ومعاوية لم يخرج له مسلم وأخرج له البخارى حديثا واحدا متابعة ، وقد قال فيه أبو زرعة « شيخ واه » وثقة

بعضهم ، والمقبرى اختلط قبل موته بأربع سنين . ولفظ الخبر مع ذلك مخالف لما
نسبه النويرى إلى كعب

قال أبو رية « وروى أبو هريرة أن رسول الله قال : النيل وسيحان
وجيحان والفرات من أنهار الجنة . وهذا القول نفسه رواه كعب إذ قال : أربعة
أنهار وصفها الله عز وجل في الدنيا ، فالنيل نهر العسل في الجنة ، والفرات نهر
الخر في الجنة ، وسيحان نهر الماء في الجنة ، وجيحان نهر اللبن في الجنة »

أقول : أما حديث « سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة »
ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعا ، وذكر القاضى عياض فيه وجهين ثانيهما
أنه كناية أو بشارة عن أن الإيمان يعم بلادها . وتقريبه أنه بحذف مضاف . أى
أنهار أهل الجنة وهم المسلمون . فأما خبر كعب فيروى عن عبد الله بن صالح كاتب
الليث - وهو متكلم فيه - عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن
كعب ، وأبو الخير لم يدرك كعبا - فان صح فإنا أخذ كعب حديث أبي هريرة وزاد
فيه ما زاد أخذنا من قول الله عز وجل ﴿ ٤٧ : ١٥ ﴾ مثل الجنة التى وعد المتقون فيها
أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين
وأنهار من عمل مضى ﴿ وكأنه يرى أن فى الجنة حقيقة أنهارا سميت بأسماء أنهار
الدنيا . والله أعلم ^(١)

ثم قال أبو رية « وقال ابن كثير فى تفسيره إن حديث أبي هريرة فى
يأجوج ومأجوج لعل أبا هريرة تلقاه من كعب ، فانه كان كثيرا ما كان
يحالسه ويحدثه »

أقول : تمة عبارة ابن كثير « فحدث به أبو هريرة [عن كعب] فتوهم بعض
الرواة عنه أنه مرفوع فرفعه » / وفى كلام أبي رية « وقد روى أحمد هذا

(١) وبأقوى من ١٧٠ من كتابى هذا زيادة

الحديث عن كعب » ، وهذا كذب ، إنما قال ابن كثير « لكن هذا (يعنى المعنى بل بعضه) قد روى عن كعب ... » وساق بعضه ولم يذكر سنده ولا من أخرجه . وصنيع ابن كثير هنا غير جيد ، من أوجه لا أطيل بذكرها .

وهذا الحديث مداره على قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة ، رواه عن قتادة فيما وقفت عليه ثلاثة : الأول شيان بن عبد الرحمن في مسند أحمد ، ٢ : ٥٣٣ .
الثانى أبو عوانة في سنن الترمذى ومستدرک الحاكم ٤ : ٤٨٨ . الثالث سعيد بن أبى عروبة فى تفسير ابن جرير ١٦ : ١٦ وسنن ابن ماجه ومسند أحمد ٢ : ٥٣٢

فأما شيان وأبو عوانة فى روايتهما « ... قتادة عن أبى رافع »

وأما سعيد فرواه عنه فيما وقفت عليه ثلاثة : الأول يزيد بن زريع عند ابن جرير وفيه أيضا « قتادة عن أبى رافع » . الثانى عبد الأعلى بن عبد الأعلى عند ابن ماجه وفيه « قتادة قال حدث أبى رافع » هكذا نقله ابن كثير فى تفسيره طبعة بولاق ٦ : ١٧٣ وطبعة المنار ٥ : ٣٣٣ ومخطوطة مكتبة الحرم المكي ، وهكذا فى سنن ابن ماجه نسخ مكتبة الحرم المكي المخطوطة وهى أربع ، وطبعة عمدة المطابع بدلهى فى الهند سنة ١٢٧٣ ، ووقع فى أربع نسخ مطبوعة هندية ومصريتين « ... قتادة قال حدثنا أبو رافع » مع أن سياق السند من أوله فيها هكذا « حدثنا أزهر بن مروان ثنا عبد الأعلى ثنا سعيد عن قتادة . . » فلو كان فى الأصل « قال حدثنا » لاختصر فى الأصول المخطوطة لهذه النسخ الأربع إلى « ثنا » كسابقه فى أثناء السند ، ولكنه جهل الطابعين ، حسبوا أنه لا يقال « حدث فلان » وإنما يقال « حدثنا فلان » فأصلحوه بزعمهم ، وتبع متأخروهم متقدمهم والله المستعان . الثالث روح بن عباد عند أحمد وفيه « ... قتادة ثنا أبو رافع » وأحسب هذا خطأ من ابن المذهب راوى المسند عن القطيعى عن عبد الله ابن أحمد وفى ترجمته من الميزان واللسان قول الذهبى « الظاهر من ابن المذهب

أنه شيخ ليس بمقتن ، وكذلك شيخه ابن مالك ، ومن ثم وقع في المسند أشياء غير محكمة المتن ولا الإسناد . ومن المحتمل أن يكون الخطأ من روح ، فإن كلا من يزيد وعبد الأعلى أثبت منه ، وقناة مشهور بالتدليس فلو كان الخبر عند سعيد عنه ١٣٤ مصرحاً فيه بالسماع لحرس سعيد على أن يرويه كذلك دائماً بل أطلق أبو داود أن قناة لم يسمع من أبي رافع ، وظاهره أنه لم يسمع منه شيئاً ، ولكن نظر فيه ابن حجر . على كل حال فلم يثبت تصريح قناة في هذا بالسماع فلم يصح الخبر عن أبي رافع ، وأبو رافع هو شقيق البصري مخضرم ثقة لا يظن به أن يخطئ الخطأ الذي أشار إليه ابن كثير ، فلو صح الخبر عنه لزم تصحيحه عن أبي هريرة ، ولو صح عن أبي هريرة لصح عن النبي ﷺ ، ولو صح مع ذلك أن كعباً أخبر بما يشبهه لكان محمله الطبيعي أن كعباً سمع الحديث من أبي هريرة أو غيره من الصحابة فاقبس منه خبره ، لكن الخبر لم يصح عن أبي رافع فلم يصح عن أبي هريرة فلم يصح عن النبي ﷺ ، ولا ندرى ممن سمعه قناة . والله أعلم

قال أبو رية « وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة : إن الله خلق آدم على صورته . وهذا الكلام قد جاء في الإصحاح الأول من التوراة ونصه هناك : وخلق الله الانسان على صورته ، على صورة الله خلقه »

أقول : قد علم الجن والإنس أن في الكتاب الموجود بأيدي أهل الكتاب مسمى بالتوراة ما هو حق وما هو باطل ، وأن في القرآن كثيراً من الحق الذي في التوراة ، وكذلك في السنة . فإذا كان هذا منه كان ماذا ؟ والكلام في معناه معروف (١)

وعلق أبو رية في الحاشية بذكر ما ورد في سياق الحديث أن طول آدم كان

(١) وذكر رواية (على صورة الرحمن) وهذا جاء من حديث ابن عمر ، قال ابن حجر في الفتح ٥ : ١٢٣ « ورجاله ثقات »

ستين ذراعا، فلم يزل الخلق ينقص ، واستشكال ابن حجر له بما يوجد من مساكن الأمم السالفة

أقول : لم يتحقق بحجة قاطعة كم مضى للجنس البشرى منذ خالق آدم ؟ وما في التوراة لا يعتمد عليه ، وقد يكون خالق ستين ذراعا فلما أهبط الى الأرض قص من طوله دفعة واحدة ليناسب حال الأرض إلا أنه بقي أطول مما عليه الناس الآن بقليل ثم لم يزل ذلك القليل يتناقص في الجملة . والله أعلم . وفي فتح الباري ٦ : ٢٦٠ « روى ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعا : إن الله خالق آدم رجلا طوالا كثير شعر الرأس كأنه نخلة سحوق »

وقال في حاشية ص ١٧٥ « وأنكر مالك هذا الحديث وحديث إن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة ، وأنه يدخل في النار يده حتى يدخل من أراد ، إنكاراً شديداً »

أقول : لم يذكر أبو رية مصدره إن كان له مصدر ، والحديث الثالث أحسبه يريد به حديث الصحيحين عن أبي سعيد الخدري مرفوعا ، وفيه « فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما » . ومالك رحمه الله يؤمن بهذه الأحاديث ونظائرها الكثيرة في الكتاب والسنة

/ قال « وحديث كشف الساق من رواية أبي هريرة في الصحيحين ... » ١٣٥

أقول : هذا كذب ، وإنما هو في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري ، وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود ، وآخر من حديث أبي موسى ، رضى الله عنهم

قال أبو رية ص ١٧٥ « ولما ذكر كعب صفة النبي في التوراة قال أبو هريرة في صفته ﷺ : لم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا سخابا في الأسواق . وهذا نص كلام كعب كما أوردناه من قبل »

أقول ثبتت هذه الفقرة في خبر عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة النبي ﷺ في التوراة ، وجاء نحوه عن عبد الله بن سلام وعن كعب كما ص ٧١ . أما أبو هريرة ففي المسند ٢ : ٤٤٨ من طريق صالح مولى التوأمة وهو ضعيف : « سمعت أبا هريرة ينعت النبي ﷺ فقال : كان شبح الذراعين أهدب أشفار العينين بعيد ما بين المنكبين يقبل إذا أقبل جميعا ويدبر إذا أدبر جميعا » زاد بعض الرواة « بآبي وأمي ، لم يكن فاحشا ولا متفحشا ولا سخابا بالأسواق » وقد علم أبو هريرة معنى هذه الفقرة يقينا بالمشاهدة والصحبة ، فأى شيء عليه في أخذ لفظها بما ذكره عبد الله بن عمرو أو غيره ؟

قال « وروى مسلم عن أبي هريرة : أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال : خلق الله التربة يوم السبت ، وخلق فيها الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الاثنين ، وخلق المسكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب يوم الخميس ، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة . . . » وقد قال البخاري وابن كثير وغيرهما : إن أبا هريرة قد تلقى هذا الحديث عن كعب الأخبار لأنه يخالف نص القرآن في أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام .

أقول : هذا الخبر رواه جماعة عن ابن جريج قال « أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال : أخذ . . . » وفي الأسماء والصفات للبيهقي ص ١٧٦ عن ابن المديني أن هشام بن يوسف رواه عن ابن جريج .

وقد استنكر بعض أهل الحديث هذا الخبر ، ويمكن تفصيل سبب الاستنكار بأوجه :

الأول أنه لم يذكر خلق السماء ، وجعل خلق الأرض في ستة أيام
الثاني أنه جعل الخلق في سبعة أيام

والقرآن يبين أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام ، أربعة منها ١٣٦
للأرض ويومان للسماء

الثالث أنه مخالف للآثار القائلة : إن أول الستة يوم الأحد ، وهو الذي تدل
عليه أسماء الأيام : الأحد - الاثنين - الثلاثاء - الأربعاء - الخميس

فلهذا حاولوا إعلاله ، فأعله ابن المديني بأن ابراهيم بن أبي يحيى قد رواه عن
أيوب ، قال ابن المديني : « وما أرى اسماعيل بن أمية أخذ هذا إلا عن ابراهيم
ابن أبي يحيى » انظر الأسماء والصفات ص ٢٧٦ ، يعنى و ابراهيم مرمى بالكذب
فلا يثبت الخبر عن أيوب ولا من فوقه

ويرد على هذا أن اسماعيل بن أمية ثقة عندهم غير مدلس ، فلماذا والله أعلم لم
يرتض البخارى قول شيخه ابن المديني ، وأعل الخبر بأمر آخر فانه ذكر طرفه في
ترجمة أيوب من التاريخ ١ / ١ / ٤١٣ ثم قال « وقال بعضهم : عن أبي هريرة عن
كعب . وهو أصح » ومؤدى صنيعه أنه يحبس أن أيوب أخطأ ، وهذا الحدس
مبنى على ثلاثة أمور : الأول استنكار الخبر لما مر . الثاني أن أيوب ليس بالقوى
وهو مقل لم يخرج مسلم إلا هذا الحديث لما يعلم من الجمع بين رجال الصحيحين ،
وتكلم فيه الأزدى ولم ينقل توثيقه عن أحد من الأئمة إلا أن ابن حبان ذكره
في ثقاته ، وشرط ابن حبان في التوثيق فيه تسامح معروف . الثالث الرواية التي
أشار إليها بقوله « وقال بعضهم » وليته ذكر سندها ومنها فقد تكون ضعيفة في
نفسها وإنما قويت عنده للأميرين الآخرين . ويدل على ضعفها أن المحفوظ عن
كعب وعبد الله بن سلام ووهب بن منبه ومن يأخذ عنهم أن ابتداء الخلق كان
يوم الأحد وهو قول أهل الكتاب المذكور في كتبهم وعليه بنوا قولهم في السبت ،
انظر الأسماء والصفات ص ٢٧٢ و ٢٧٥ وأوائل تاريخ ابن جرير . وفي الدر
المشور ٣ : ٩١ « أخرج ابن أبي شيبة عن كعب قال : بدأ الله بخلق السموات

والأرض يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة ، وجعل كل يوم ألف سنة . وأسند ابن جرير في أوائل التاريخ ١ : ٢٢ ط - الحسينية « واقتصر على أوله » بدأ الله بخلق السموات والأرض يوم الأحد والاثنين « فهذا يدفع أن يكون ما في الحديث من قول كعب

وأيوب لا بأس به وصنيع ابن المدبني يدل على قوته عنده ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه كما علمت وإن لم يكن حده أن يحتاج به في الصحيح . فدار الشك في هذا الحديث على الاستنكار ، وقد يجاب عنه بما يأتي :

أما الوجه الأول فيجاب عنه بأن الحديث وإن لم ينص على خلق السماء فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس النور وفي السادس الدواب وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة ، والنور والحرارة مصدرهما / الأجرام السماوية . والذي فيه أن خلق الأرض نفسها كان في أربعة أيام كما في القرآن ، والقرآن إذ ذكر خلق الأرض في أربعة أيام ، لم يذكر ما يدل أن من جملة ذلك خلق النور والدواب ، وإذا ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل أنه في أثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيئاً ، والمعقول أنها بعد تمام خلقها أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها ، والله سبحانه لا يشغله شأن عن شأن

١٣٧

ويجاب عن الوجه الثاني بأنه ليس في هذا الحديث أنه خلق في اليوم السابع غير آدم ، وليس في القرآن ما يدل أن خلق آدم كان في الأيام الستة ولا في القرآن ولا السنة ولا المعقول أن خالقية الله عز وجل وقفت بعد الأيام الستة بل هذا معلوم البطلان . وفي آيات خلق آدم أوائل البقرة وبعض الآثار ما يؤخذ منه أنه قد كان في الأرض عمار قبل آدم عاشوا فيها دهرًا فهذا يساعد القول بأن خلق آدم متأخر مدة عن خلق السموات والأرض

فتدبر الآيات والحديث على ضوء هذا البيان يتضح لك إن شاء الله أن

دعوى مخالفة هذا الحديث لظاهر القرآن قد اندفعت والله الحمد

وأما الوجه الثالث فالآثار القائلة ان ابتداء الخلق يوم الأحد ما كان منها مرفوعاً فهو أضعف من هذا الحديث بكثير ، وأما غير المرفوع فعامته من قول عبد الله بن سلام وكعب ووهب ومن يأخذ عن الاسرائيليات . وتسمية الأيام كانت قبل الإسلام تقليداً لأهل الكتاب ، فجاء الإسلام وقد اشتهرت وانتشرت فلم ير ضرورة إلى تغييرها ، لأن إقرار الأسماء التي قد عرفت واشتهرت وانتشرت لا يعد اعترافاً بمناسبتها لما أخذت منه أو بنيت عليه ، إذ قد أصبحت لا تدل على ذلك وإنما تدل على مسمياتها فحسب ، ولأن القضية ليست مما يجب اعتقاده أو يتعلق به نفسه حكم شرعى ، فلم تستحق أن يحتاط لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيام

وقد ذكر السهيلي فى الروض الأنف ١ : ٢٧١ هذه القضية وانتصر لقول ابن اسحاق وغيره الموافق لهذا الحديث حتى قال « والعجب من الطبرى على تبجيره فى العلم كيف خالف مقتضى هذا الحديث وأعنى فى الرد على ابن اسحاق وغيره ومال إلى قول اليهود إن الأحد هو الأول »

وفى بقية كلامه لطائف : منها أن تلك التسمية خصت خمسة أيام لم يأت فى القرآن منها شيء ، وجاء فيه اسماء اليومين الباقيين - الجمعة والسبت - لأنه ١٣٨ لا تعلق لها بتلك التسمية المدخولة

ومنها أنه على مقتضى الحديث يكون الجمعة سابعا وهو وتر مناسب لفضل الجمعة كما ورد « إن الله وتر يحب الوتر » ويضاف إلى هذا يوم الاثنين فإنه على هذا الحديث يكون الثالث وهو المناسب لفضله ، وفى الصحيح : « فيه ولدت » وفيه أنزل على « فأما الخميس فأما ورد فضل صومه ، وقد يوجه ذلك بأنه لما امتنع صوم اليوم الفاضل وهو الجمعة لانه عيد الأسبوع عوض عنه بصوم اليوم الذى

قبله ، وفي ذلك ما يقوى شبه الجمعة بالعيد . وفي الصحيحين في حديث الجمعة « نحن الآخرون السابقون ... » والمناسب أن يكون اليوم الذي للآخرين هو آخر الأيام

هذا وفي البداية لابن كثير ١ : ١٧ « وقد رواه النسائي في التفسير عن ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني عن محمد بن الصباح عن أبي عبيدة الحداد عن الأخضر بن عجلان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة : إن رسول الله ﷺ أخذ بيدي فقال : يا أبا هريرة إن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش يوم السابع ، وخلق التربة يوم السبت » وذكر بتمامه بنحوه . فقد اختلف على ابن جريج »

أقول : في صحة هذه الرواية عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح نظر لا أطيل ببيانه ، فمن أحب التحقيق فليراجع تهذيب التهذيب ٧ : ٢١٣ وفتح الباري ٨ : ٥١١ ومقدمته ص ٣٧٣ وترجمتي أخضر وعثمان بن عطاء من الميزان وغيره . والله الموفق

ثم قال أبو رية « ومن العجيب أن أبا هريرة قد صرح في هذا الحديث بسماعه من النبي ﷺ وأنه قد أخذ بيده حين حدثه به . وإنى لأتعذى الذين يزعمون في بلادنا أنهم على شيء من علم الحديث وجميع من هم على شاكلتهم في غير بلادنا أن يحلوا لنا هذا المشكل ، وأن يخرجوا بعلمهم الواسع شيخهم من الهوة التي سقط فيها »

أقول : لم يقع شيخنا رضى الله عنه في هوة ، ولا قال أحد من أهل العلم إنه وقع فيها ، أما إذا بنينا على صحة الحديث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وهو الحق إن شاء الله فواضح ، وأما على ما زعمه ابن المديني فلم يصح عن أبي هريرة ولا عن روى عنه ولا عن الثالث شيء من هذا ، لا قوله « أخذ رسول الله ﷺ بيدي ١٣٩

قال « ولا قوله « خلق الله التربة ... »

وأما على حدس البخارى فحاصله أن أيوب غلط ، وقع له عن أبي هريرة خبران ، أحدهما « أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال » فذكر حديثا صحيحا غير هذا . والثانى « قال كعب : خلق الله التربة يوم السبت ... » فالتبس المقولان على أيوب فجعل مقول كعب موضع مقول رسول الله ﷺ وقد تقدم ص ١١٧ قول بسر بن سعيد انه سمع بعض من كان معهم فى مجلس أبي هريرة « يجعل ما قاله كعب عن رسول الله ، وما قاله رسول الله عن كعب »

أما البيهقى فلم يقل شيئا من عنده إنما قال « وزعم بعضهم أن إسماعيل بن أمية إنما أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى ... » فذكر قول ابن المدينى

وأما ابن كثير فانما قال « فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا إلى النبى ﷺ وأكد رفعه بقوله : أخذ رسول الله ﷺ بيدي » فابن كثير جعل هذه الجملة من زيادة الراوى الواهم (وهو أيوب فى حدس البخارى) وهذا أيضا لا يمس أبا هريرة ، ولكن الصواب ما تقدم

ثم قال أبو رية ص ١٧٦ « وروى البخارى عن أبي هريرة أن رسول الله قال : من عادى لى ولما فقد آذنته بالحرب ، وما تقرب إلى عبدى بشيء أحب إلى مما افترضته عليه ، وما زال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبيته فكنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته ^(١) »

أقول هذا الخبر نظر فيه الذهبى فى ترجمة خالد بن مخلد من الميزان وابن حجر فى الفتح ١١ : ٢٩٢ ، لأنه لم يرو عن أبي هريرة إلا بهذا السند الواحد : محمد بن عثمان

(١) فى كتاب أبي رية « إسناده »

ابن كرامة^(١) ، حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة « ومثل هذا التفرد يريب في صحة الحديث مع أن خالدا له مناكير وشريكا فيه مقال . وقد جاء الحديث بأسانيد فيها ضعف من حديث علي ومعاذ وحذيفة وعائشة وابن عباس وأنس . فقد يكون وقع خطأ لخالد أو شريك ، سمع المتن من بعض تلك الأوجه الأخرى المروية عن علي أو غيره ممن سلف ذكره ، وسمع حديثا آخر بهذا السند ثم التبس عليه فغلط ، روى هذا المتن بسند الحديث الآخر . فان كان الواقع هكذا فلم يحدث أبو هريرة بهذا ، ١٤٠ / وإلا فهو من جملة الأحاديث التي تحتاج ككثير من آيات القرآن إلى تفسير ، وقد فسره أهل العلم بما تجده في الفتح وفي الأسماء والصفات ج ٣٤٥ - ٣٤٨ . وقد أوما البخاري إلى حاله فلم يخرج له إلا في باب التواضع من كتاب الرقاق قال أبو رية « ومن له حاسة شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إنسائية »

أقول : قد علمنا أن كلام الانبياء كله حق من مشكاة واحدة ، وأن الرب الذي أوحى إلى أنبياء بني إسرائيل هو الذي أوحى إلى محمد ﷺ . ولو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري لانه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي ، وبالنسبة اليه يكون أبو رية أخشم فاقد الشم أو فاسده

وعلق في الحاشية أيضا « يبدو أن أستاذ أبي هريرة في هذا الحديث هو وهب بن منبه ، فقد وقع في الحلية في ترجمة هذا ... اني لأجد في كتب الأنبياء أن الله تعالى يقول : ما ترددت عن شيء قط ترددي عن قبض روح المؤمن »

أقول : في سنده من لم أعرفه ، وقد ذكروا أن وهبا روى عن أبي هريرة ، ولم يذكر أن أبا هريرة حكى شيئا عن وهب ، وهب صغير إنما ولد في أواخر خلافة عثمان ، وإذا صح حديث البخاري عن أبي هريرة فالعقول إن كان أحدهما أخذ عن

الآخر أن يكون وهب أخذه عن أبي هريرة أو بلغه عنه . ووهب مع صغره مولود في الاسلام من أبوين مسلمين فتوسعه في قراءة كتب الأوائل إنما يكون في كبره بعد وفاة أبي هريرة بمدة . وهذا تنازل منى إلى عقل أبي رية وأشباهه ، فأما الحقيقة فسكافة أبي هريرة رضى الله عنه أعلى وأشمخ وأثبت وأرسخ من أن يحتاج المدافع عنه إلى مثل ما ذكرت

ثم قال أبو رية ص ١٧٧ « وقد بلغ من دهاء كعب الأخبار واستغلاله لسداجة أبي هريرة وغفلته أن كان يلقيه ما يريد بثه في الدين الاسلامي من خرافات وترهات ، حتى إذا رواها أبو هريرة عاد فصدق أبا هريرة وإليك مثلاً من ذلك روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله قال : إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، اقرأوا إن شئتم ﴿ وظل ممدود ﴾ . ولم يكذب أبو هريرة يروى هذا الحديث حتى أسرع كعب فقال : صدق ، والذي أنزل التوراة على موسى والفرقان على محمد ومن العجيب أن يروى هذا الخبر الغريب وهب بن منبه »

أقول : عزا أبو رية هذا إلى تفسير ابن كثير ٤ : ٥١٣ - ٥١٤ كذبا ، وأبدله في التصويبات ٤ : ٢٨٩ ، وهو كذب أيضا ، وإنما ذكر ابن كثير الحديث وما يتعاق به ٨ : ١٨٧ - ١٨٩ ، ذكره من حديث أربعة / من ١٤١ الصحابة ثلاثة في الصحيحين أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وسهل بن سعد ، وواحد في صحيح البخاري فقط وهو أنس ، قال ابن كثير « فهذا حديث ثابت عن رسول الله ﷺ بل متواتر مقطوع بصحته عند أئمة الحديث » ولم أجد هناك ذكرا لوهب ، إنما ذكر ابن كثير أثر عن ابن عباس بمعنى الحديث وفيه زيادة ، وقال هذا أثر غريب إسناده جيد قوى حسن « وأين ابن عباس من وهب بن منبه ؟ (فاعتبروا يا أولى الأبصار)

ثم قال أبو رية « ضعف ذاكرته : كان أبو هريرة يذكر عن نفسه أنه كان كثير النسيان لا تكاد ذاكرته تمسك شيئا مما يسمعه ، ثم زعم أن النبي ﷺ دعا له فأصبح لا ينسى شيئا يصل إلى أذنه ، وقد ذكر ذلك كي يسوغ كثرة أحاديثه ويثبت في أذهان السامعين صحة ما يرويه »

أقول : في باب ما جاء في الفرس من صحيح البخارى من طريق الزهرى عن الأعرج عن أبي هريرة « وقال النبي ﷺ : لن يبسط أحد منكم ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمعه الى صدره فينسى من مقالتي شيئا أبدا . فبسط نمرة ثم جمعتها إلى صدرى ، فوالذى بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك إلى يومى هذا » . هذه الرواية صريحة في اختصاص عدم النسيان بما حدث به النبي ﷺ في ذاك المجلس وفى باب الحجة على من قال الخ من كتاب الاعتصام من صحيح البخارى أيضا من طريق الزهرى عن الأعرج أيضا عن أبي هريرة « وقال : من يبسط رداءه حتى أقضى مقالتي ثم يقبضه فإنه لن ينسى شيئا سمعه منى . فبسطت بردة كانت على فوالذى بعثه بالحق ما نسيت شيئا سمعته منه »

في هذه الرواية إطلاق ، ولكن السياق ونص الرواية الأولى يقضى بالتقييد وفى أوائل البيوع من صحيح البخارى أيضا من طريق الزهرى عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة - « وقد قال رسول الله ﷺ في حديث محدثه : إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضى مقالتي هذه ثم يجمع ثوبه إلا وعى ما أقول . فبسطت نمرة على حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدرى ، فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء »

وهذه الرواية صريحة في الاختصاص أيضا

وفى باب حفظ العلم من صحيح البخارى أيضا من طريق ابن أبي ذئب عن المقبرى عن أبي هريرة : قلت يا رسول الله إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه . قال : ابسط

«رداءك . قال فبسطته ، قال فغرف بيديه / ثم قال : ضم . فضممت ، فما نسيت ١٤٢
شيئا بعد »

هذه الرواية تصف فيما يظهر واقعة أخرى ، فكان أبا هريرة لما استفاد من الواقعة الأولى حفظ المقالة التي حدث بها النبي ﷺ في ذلك المجلس على وجهها رغب في المزيد فقال للنبي ﷺ « إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه » وهذا القول لا يقتضى كما لا يخفى نسيان كل ما يسمع ولا نسيان المقالة التي تقدم خبرها ، على أن المضموم قد يحمله حرصه على المبالغة في الشكوى ، وتقدم ص ١٠٠ ذكر شهادة النبي ﷺ لأبي هريرة بأنه أحرص أصحابه على العلم ، وقد تقدم ص ١٠٥ ما يتعلق بذلك ، وليس في هذه الرواية ذكر نص من النبي ﷺ بعدم النسيان لشيء بعد ذلك ، وإنما فيها قول أن هريرة فما نسيت شيئا بعد » يعنى شيئا من الحديث لأن الشكوى إنما كانت من نسيانه ، وهذه الكلمة بناها على اعتقاده حين قالها فلا يمتنع أن ينسى بعد ذلك شيئا من الحديث أو أن يتبين أنه قد كان نسي ولم يستحضر ذلك

ثم قال أبو رية ص ١٧٨ « روى مسلم عن الأعرج قال : سمعت أبا هريرة يقول : إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ، والله الموعود ، كنت رجلا مسكينا أخدم رسول الله على ملء بطني ، وكان المهاجرون يشغلهم الصنفق بالأسواق ، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم ، فقال رسول الله : من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئا سمعه مني . فبسطت ثوبي حتى قضى حديثه ثم ضمته إلى فما نسيت شيئا سمعته منه

قال مسلم : إن مالكا انتهى حديثه عند انقضاء قول أبي هريرة ، ولم يذكر في حديثه الرواية عن النبي : من يبسط ثوبه إلخ . ولا ريب في أن رواية مالك هي الصحيحة لأن الكلام بعد ذلك مفكك الأوصال ، ولا صلة بينه وبين
الذي قبله »

أقول : كلمة أبي رية الأخيرة « ولا ريب أن رواية مالك هي الصحيحة ... » تعطى أن الصحيح عن أبي هريرة هو ما اقتصر عليه مالك فقط . ولا يخفى أن هذا يناقض قول أبي رية سابقا « ثم زعم أن النبي ﷺ دعا له » ويناقض كلامه الآتي « على أن هذه الذاكرة » فكلام أبي رية متناقض حتما ، لامفكك الأوصال فحسب ، أما ما زعمه أن الخبر بتلك الزيادة مفكك الأوصال لا صلة بينه وبين الذي قبله « فأنما جاء ذلك من اختيار أبي رية للفظ مسلم ، والخبر في مواضع من صحيح البخارى صرت الإشارة إليها ، وسيأقده هناك سليم

١٤٣ / ثم قال أبو رية « على أن هذه الذاكرة قد خاتمه في مواضع كثيرة ، وإن ثوبه الذى بسطه قد تمزق فتناثر ما كان بين أطرافه ، وإليك أمثلة من ذلك . روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي قال : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة . وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة ، ولسكن الصحابة عملوا بما يخالفه ، فقد روى البخارى عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال : إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها . وقد جاء الحديث كذلك عن عبد الرحمن بن عوف . ولما سمع عمر هذين الحديثين وحديث لا يوردن ممرض على مصحح - وهو مما رواه أبو هريرة - وكان قد خرج إلى الشام ووجد الوباء عاد بمن معه . وقد اضطر أبو هريرة إزاء هذه الأخبار القوية إلى أن يعترف بنسيانها ، ثم أنكر روايته الأولى . وفي رواية يونس : قال الحارث ابن [أبى] ذباب ابن عم أبي هريرة : قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع حديث لا يوردن ممرض على مصحح الحديث لا عدوى ، فأنكر معرفته لذلك ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية شعيب : فقال الحارث ابن عم أبي هريرة : إنك حدثتنا . فأنكر أبو هريرة وغضب ، وقال : لم أحدثك ما تقول »

أقول : هاهنا أمور تبين تهوور أبي رية ومجازفته :

الأول : حديث « لا عدوى » لم ينفرد به أبو هريرة ، بل هو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر وأنس ، وفي صحيح مسلم وغيره من حديث جابر الثاني : أن عمل الصحابة ليس مخالفا له ، وقد جمع بينهما أهل العلم بما هو معروف ، ولبعض المصريين قول سأكحيه لينظر فيه . زعم أن العرب كانوا يعتقدون أن العدوى تحصل بالمجاورة وحدها بدون سبب آخر ، حتى لو كان في شعر امرأة وثيابها قمل كثير فقامت إلى جانبها امرأة أخرى ثم بعد أيام قمل شعر الأخرى وثيابها لما سموا هذا عدوى ، لأنهم يعرفون أنه لم يكن للمجاورة نفسها وإنما دب القمل من تلك إلى هذه ثم تسكاثر ، قال وحديثا « لا يورد ممرض على مصح » و « فر من المجذوم فرارك من الأسد » يفيدان انتقال الجرب والجذام ، وقد ثبت أنه لا يكون بالمجاورة نفسها وإنما يكون بانتقال ديدان صغيرة جدا من هذا إلى ذاك فهو من قبيل انتقال القمل وليس من العدوى بالمعنى الذي كانوا يعتقدون

الثالث : أن المنقول أن عمر رجع لخبر عبد الرحمن بن عوف وحده ، ولم ينقل أن عمر علم بخبر أسامة ولا خبر / « لا يورد ممرض على مصح » كما زعم ١٤٤ أبو رية

الرابع : أن الخبر في الطاعون استفاض في عهد عمر ، وبقي أبو هريرة يحدث بحديث « لا عدوى » زمانا بعد ذلك ، حتى سمعه منه أبو سلمة وغيره ممن لم يدرك عمر

الخامس : قول أبي رية « وقد اضطر » يعطى أن أبا هريرة لم ينس الحديث ، فما معنى قوله بعد ذلك « وأن يعترف بنسيانه » مع إيراده القصة شاهدا على النسيان كما زعم ؟

السادس : لم يأت أبو رية بدليل ولا شبه دليل على دعواه أن أبا هريرة

اعترف بأنه نسي

السابع . اختلف الرواة عن الزهرى فى حكاية القصة ، وأحسنهم سياقا يونس ابن يزيد الأيلي ، وقد شهد له ابن المبارك بأن كتابه صحيح وأنه كتب حديث الزهرى على الوجه ، أى كما تلفظ به الزهرى . وفى روايته فى صحيح مسلم بعد كلام الحارث « فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك وقال : لا يورد ممرض على مصح . فإراه الحارث فى ذلك حتى غضب أبو هريرة فرطن بالحشية فقال للحارث : أتدرى ماذا قلت ؟ قال لا . قال أبو هريرة : قلت : أبيت . قال أبو سلمة : ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى . فلا أدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين الآخر ؟

ولو صرح أبو هريرة بنى أن يكون حديثهم من قبل لجزم أبو سلمة بالنسيان^(١) ، لكن لما سكوت أبو هريرة عن الحديث وامتنع أن يجيبهم سأله وغضب وقال : أبيت ، فهم بعض الرواة من ذلك إنكاره ، فعبر بعضهم عن قول أبي سلمة « فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك » بقوله « أنكر أبو هريرة الحديث الأول » ولا يحق الفرق ، فقوله « أبى أن يعرف » إنما معناه : امتنع أن يقول : نعم قد عرفت . وهذا الامتناع لا يفهم منه الإخبار بنفى المعرفة . ثم جاء بعض من بعدهم فعبر عن الإنكار بنسبته إلى أبي هريرة أنه قال « لم أحدثك » كما وقع عند الاسماعيلي من طريق شعيب ولا أدري ماسنده ؟ وأصل حديث شعيب عند مسلم لكن لم يسق لفظه ، وعند الطحاوى فى مشكل الآثار ٢ : ٢٦٢ وليس فيه هذه الكلمة ، وكأن أبا هريرة حدث بالحديثين مرة فتشكت بعض الناس فى الجمع بينهما فرأى أبو هريرة أن التحديث بهما مظنة أن يقع لبعض الناس ارتياب

(١) فأما ما فى صحيح البخارى عن أبي سلمة « فما رأيته نسي حديثا غيره » فليس هذا جزما بالنسيان لهذا الحديث ، وإنما استثناءه لأجل احتمال النسيان كما بينته الرواية الأخرى . وهذه شهادة عظيمة لأبى هريرة لجلاله أبى سلمة وطول ملازمته لأبى هريرة

أو تكذيب فاختار الاقتصار على أحدهما وهو الذى يتعلق به حكم على :
 « لا يورد ممرض على مصحح » وسكت عن الآخر وودّ أن لا يكون حدث به
 قبل ذلك ، فلما / سئل عنه أبى أن يعترف به راجيا أن يكون فى ذلك الإباء ١٤٥
 ما يمنع الذين كانوا سمعوه منه أن يحدثوا به عنه

وذكر أبو رية ص ١٧٩ قصة ذى اليدين وقال « فى رواية البخارى أنها
 صلاة العصر . وفى رواية النسائى ما يشهد أن الشك كان من أبى هريرة وهذا
 لفظه : صلى النبى إحدى صلاتى العشيّ ولكنى نسيت »

أقول الحديث عند النسائى من طريق « ابن عون عن محمد بن سيرين قال : قال
 أبو هريرة . صلى بنا النبى ﷺ إحدى صلاتى العشيّ . قال قال أبو هريرة : ولكنى
 نسيت » وهو فى صحيح البخارى فى كتاب المساجد ، باب تشييك الأصابع
 الخ من طريق « ابن عون عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال : صلى بنا رسول الله
 ﷺ إحدى صلاتى العشيّ . قال ابن سيرين قد سماها أبو هريرة ولكنى نسيت
 أنا وكلتا الروايتين من طريق ابن عون عن ابن سيرين ، فإن رجحنا رواية
 الصحيح فذاك وإلا فلا يتم الاستشهاد مع التعارض . على أن النسيان هنا لا أثر
 له ، فإن ذاك الحكم إذ ثبت لإحدى الصلاتين ثبت للأخرى إجماعا
 قال أبو رية « ولما روى أن رسول الله قال : لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا
 ودما خير من أن يمتلىء شعرا ، قالت عائشة : لم يحفظ ، إنما قال من أن
 يمتلىء شعرا هجيت به »

أقول : قال الله تبارك وتعالى ﴿ والشعراء يتبعهم الغاؤون ﴾ ، ألم تر أنهم فى
 كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 وذكروا الله كثيرا ﴿ الآية

وقال البخارى فى صحيحه « باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء الخ »

وذكر أحاديث ، ثم قال « باب هجاء المشركين » وذكر أحاديث ، ثم قال باب ما يكره أن يكون الغالب على الانسان الشعر حتى يصدده عن ذكر الله والعلم والقرآن » وأخرج فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ « لأن يمتلىء جوف أحدكم قبيحا خير له من أن يمتلىء شعرا » ، ومن حديث أبي هريرة « لأن يمتلىء جوف رجل قبيحا يريه خير من أن يمتلىء شعرا » ، وأخرج مسلم في صحيحه حديث أبي هريرة ثم أخرج مثله من حديث سعد بن أبي وقاص ، ثم من حديث أبي سعيد الخدري مثله بدون كلمة « يريه » وقد جاء الحديث في غير الصحيحين عن غير هؤلاء من الصحابة . وأما ما ذكره أبو رية عن عائشة فهو من رواية الكلبي وهو كذاب ، عن أبي صالح مولى أم هانئ وهو واه . والإناء اذا امتلأ بشيء لم يبق فيه متسع لغيره ، فمن امتلأ جوفه شعرا امتنع أن يكون ممن استثنى في الآية ووصف بقوله ﴿ وذكروا الله كثيرا ﴾ وهذا بحمد الله واضح . وقد علق أبو رية في الحاشية ما لا حاجة بنا بعد ما مر إلى النظر فيه

١٤٦ / ثم قال أبو رية ص ١٨٠ « ومن عجيب أمر الذين يثقون بأبي هريرة ثقة عيما أنهم يمنعون السهو والنسيان عنه ، ولا يتعرجون من أن ينسبوا إلى النبي صلوات الله عليه »

أقول : لم يمنع أحد أن يسهو أبو هريرة أو ينسى ، ولكننا تصديقا للنبي ﷺ وإيمانا به وببركة دعائه نقول : إن أبا هريرة لم ينس شيئا من المقالة التي أخبر النبي ﷺ أنه لن ينسى منها شيئا ، وأنه فيما عداها من الحديث كان من أحفظ الناس له . ومن الناس من فهم أن خبر النبي ﷺ بعدم النسيان يعم ما سمعه أبو هريرة منه في مجلسه ذلك وبعده وقد مر النظر في ذلك . وانخير والفضل والكمال في ذلك كله عائد إلى الله ورسوله . فأما ما عدا الحديث فلم يقل أحد إن أبا هريرة لا يسهو ولا ينسى

ثم قال ص ١٨١ « ... فلم لم يحفظ القرآن ؟ »

أقول : ومن أين لك أنه لم يحفظه ؟ غاية الأمر أنه لم يذكر فيمن جمع القرآن في العهد النبوي ، والذين ذكروا أفراد قليلون ليسوا من كبار الصحابة . وأبو هريرة من أئمة القراءات وهو فيها أشهر شيخ للأعرج ولأبي جعفر القاري ، وها أشهر شيوخ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أشهر القراء السبعة ، وبهذا علم حفظه للقرآن وإتقانه . انظر ترجمته في طبقات القراء رقم ١٥٧٤

قال « وكذلك لو كان أبو هريرة قد بلغ هذه الدرجة وهي عدم السهو والنسيان لاشتهر »

أقول : قد علمت أن المتحقق هو أنه لم ينس ما حدث به النبي ﷺ في مجلس خاص قد مر بيانه ، وكان فيما عدا ذلك من أحفظهم ، وهذا لا يرد عليه شيء مما ذكر أبو رية

قال ص ١٨٢ « ولكن الأمر قد جرى على غير ذلك ... »

أقول : أعاد أشياء قد تقدم النظر فيها ، ويأتي باقيها

ثم قال « حفظ الوعاين . أخرج البخاري عن أبي هريرة قال : حفظت عن رسول الله وعامين ، فأما أحدهما فبثنته ، وأما الآخر فلو بثنته لقطع هذا العلوم . وهذا الحديث معارض بحديث عن علي رضي الله عنه فقد سئل : هل عندكم كتاب ؟ فقال : لا إلا كتاب الله أو ما في هذه الصحيفة . وكذلك يعارضه ما رواه البخاري عن عبد العزيز بن رُفيع قال : دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس ، فقال له شداد : أترك النبي ﷺ من شيء ؟ فقال : ما ترك إلا ما بين الدفتين . ولو كان هناك شيء يؤثر به النبي ﷺ أحد خواصه »

/ أقول : المنفي في خبري علي وابن عباس هو كتاب مكتوب غير القرآن ، ١٤٧ ولهذا استثنى علي صحيفته ، ولم يقصد أبو هريرة ولا فهم أحد من كلامه أن عنده

تتأين أو كتابا واحدا ، وإنما قصد وفهم الناس عنه أنه حفظ ضربين من الأحاديث : ضرب يتعلق بالأحكام ونحوها مما لا يخاف هو ولا مثله من روايته . وضرب يتعلق بالفتن وذم بعض الناس ، وكل أحد من الصحابة كان عنده من هذا وهذا ، وكانوا يرغبون عن إظهار ما هو من الضرب الثاني ، وقد ذكر أبو رية حذيفة وعلمه بالفتن ، وكان ربما حدث منه بالحرف بعد الحرف فينكره عليه إخوانه كسلمان وغيره

وقال ص ١٨٤ « ومن هو أبو هريرة ؟ فلا هو من السابقين الأولين ، ولا المهاجرين »

أقول : قدمت ١٠٣ القول بأنه أسا في بلده قبل الهجرة ، وبهذا يكون من السابقين إلى الاسلام ، ولم يثبت ما يخالف ذلك . فأما من قال : أسلم عام خير ، فأما أراد هجرته وقد ثبت في خبر هجرته أنه قدم مسلما . فأما الهجرة فهو مهاجر حتما وإن لم يكن من قريش ولا من أهل مكة ، وإنما أسلمت قبيلته بعد أن هاجر بمدة ، فقد ثبت أنه وجد النبي ﷺ بخيبر عقب الواقعة ، وثبت من شعر كعب بن مالك قوله قبيل غزوة الطائف ، وذلك بعد خير بمدة :

قضينا من تهامة كل ريب وخير ثم أجمعنا السيوفنا
نخيرها ولو نطق لقات قواقطن دوسا أو ثقيفا

قال « ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم »

أقول : بل هو منهم ، فقد غزا مع النبي ﷺ غزواته بعد خير

وعاق أبو رية في الحاشية « أثبت التاريخ أنه فر يوم مؤته ، ولما عيروه بذلك لم يحر جوابا »

أقول : لقي المسلمون عدوهم بمؤته وكان عددهم أكثر من نيف وثلاثين ضعفا فسكر القتال ، ثم انحاز خالد بن الوليد بالمسلمين ورجع بهم فسكر بعض الناس

يصيح فيهم : يا فرار ، فيقول النبي ﷺ : بل هم الكرار إن شاء الله تعالى

قال « ولا ... ولا من المفتين »

أقول : بل هو من المفتين بلا نزاع ، غير أنه لم يكن من المكثرين لأنه كان يتوقى ويحب أن يكفيه الفتوى غيره كما تقدم ص ١٢٣ . وفي فتوح البلدان ص ٩٢ - ٩٣^(١) : إن عمر لما ولي قدامة بن مظعون إمارة البحرين بعث معه أبا هريرة على القضاء والصلاة ، ثم ولاء الإمارة أيضا ، فترك عمر تولية قدامة القضاء والصلاة مع أنه من السابقين وأهل بدر ، وتوليته ذلك أبا هريرة شهادة قاطعة بأن أبا هريرة من علماء الصحابة ، وأنه أعلم من بعض السابقين البدرين

قال ص ١٨٥ « ولا من القراء الذين حفظوا القرآن »

١٤٨

/ أقول : قد تقدم رد هذا آفا ص ١٤٦

قال « ولا جاء في فضله حديث عن الرسول » وعاق عليه « روى البخارى وغيره ... في فضل طائفة كبيرة من أجلاء الصحابة لم نر فيهم أبا هريرة »

أقول : نعم ، لم يعقد البخارى لذكر أبي هريرة بابا في فضائل الصحابة ، لسكن عنده في كتاب العلم أبواب تخص أبا هريرة كباب حفظ العلم وباب الحرص على العلم وغيره ذلك ، وله باب في صحيح مسلم في كتاب فضائل الصحابة ، وكذا في السنن والمستدرک وغيرها . وقد مضى أثناء الترجمة أشياء من فضائله ويأتى غيرها

وقال ص ١٨٥ « تشيع أبي رية لبني أمية »

أقول : أسرف أبو رية في هذا الفصل سبًا وتحقيرا وتها فارغة ، وبحسبي أن أقول : قد ورد أن النبي ﷺ لما بعث العلاء بن الحضرمي على البحرين أصبحه أبا هريرة وأوصاه به خيرا^(٢) ، ومن ثم أخذت حال أبي هريرة المالية تتحسن ، ولم

(١) ذكره من أبي مخنف والهيم ، وليس ذلك بحجة ، ولكنه يستأنس به حيث

لا يخالفه (٢) يأتى تحقيقه فيما بعد

يتحقق لى متى رجع ، وبعد وفاة الملاء بن الحضرمى استعمل عمر مكانه أبا هريرة^(١) ، وقدم أبو هريرة مرة على عمر بخمسمائة ألف لبيت المال فأخبره فاستكثر ذلك ولم يكذب صدق ، وقدم مرة - لا أدري هذه أم بعدها - بمال كثير لبيت المال وقدم لنفسه بعشرة آلاف^(٢) . وثبت عن أبى سيرين أن عمر سأل أبا هريرة فأخبره فأغظ له عمر وقال : فمن أين لك ؟ فقال : خيل نتجت وغلة رقيق لى وأعطية تابعت على^(٣) قال ابن سيرين « فنظروا فوجدوه كما قال . فلما كان بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله فأبى أن يعمل له ، فقال له : تسكره العمل وقد طلبه من كان خيرا منك ؟ طلبه يوسف عليه السلام . فقال : إن يوسف نبى ابن نبى ابن نبى وأنا أبو هريرة » انظر البداية ٨ : ١١٣ . وابن سيرين من خيار أئمة التابعين ، والسند إليه بغاية الصحة . قال ابن كثير « وذكر غيره أن عمر غرمه » وسيأتى ذلك . فمن كان له فى عهد عمر خيل نتائج ورقيق يغل مع عطائه فى بيت المال كغيره من الصحابة ، ومع ما كان الأئمة يتعمدون به الصحابة من الأموال زيادة على المقرر كل سنة بحسب توفر المال فى بيت المال ، أقول : من كانت هذه حاله كيف يسوغ أن يقال إنه إنما تمول فى عهد بنى أمية ؟ ويزعم أبو رية - من وحى شيطانه - أن بنى أمية هم أقطعوا أبا هريرة وبنوا مسكنه بالعقيق وبذى الحليفة ويجعلها أبو رية قصورا وأراضى ، وأعجب من ذلك زعمه أنهم زوجوه ابنة غزوان . وينعى على أبى هريرة أنه / كان ممن نصر عثمان (وتلك شكاة ظاهر عنك عارها) ، ويزعم أنه مال إلى معاوية ، وهذه من وحى الشياطين وتقوُّلات الرافضة والقصاصين ، ولا نثبت لأبى هريرة صلة بمعاوية إلا أنه وفد إليه بعد استقرار الأمر له كما كان يفد إليه بنو هاشم وغيرهم . وينعى عليه

(١) يأتى تحقيقه فيما بعد (٢) أو عشرين ألفا كما يأتى بعد

(٣) وفى رواية فى طبقات ابن سعد ٥٩/٢/٤ وفتوح البلدان ص ٩٣ « ولكن خيلا نتائج وسهاما اجتمعت » يريد سهامه من المغنم لأنه كان مع الملاء بن الحضرمى فى فتوحه

استخلاف مروان له على إمرة المدينة ، وتقدم ص ١٠٨ أن ذلك الاستخلاف لم يزد أبا هريرة إلا تواضعا وانكسارا وتهاولا بالإمارة ، فان كان لذلك أثر فهو إحياءه كثيرا من السنة كما تقدم . وأحاديث أبي هريرة في فضائل أهل البيت معروفة وكذلك محبته لهم وتوقيره وشدة إنكاره على بنى أمية لما منعوا أن يدفن الحسن ابن علي مع جده ﷺ وقوله لمروان في ذلك « والله ما أنت بوال ، وإن الوالى لعيرك ، فدعه ، ولكنك تدخل فيما لا يعينك ، وإنما تريد بهذا إرضاء من هو غائب عنك » يعنى معاوية . راجع البداية ٨ : ١٠٨ ومن المتواتر عنه تعوذه بالله من عام الستين وإمارة الصبيان ، كان يعلن هذا ومعاوية حى ، وذلك يعنى موت معاوية وتأمير ابنه يزيد وقد كان ذلك عام الستين بعد موت أبي هريرة بمدة

قال أبو رية ص ١٨٨ « روى البيهقي عنه أنه لما دخل دار عثمان وهو محصور استأذن في الكلام ، ولما أذن له قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنكم ستلقون بعدى فتنة واختلافا ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يا رسول الله ... أو ما تأمرنا ؟ فقال : عليكم بالأمين وأصحابه . وهو يشير إلى عثمان وقد أورده أحمد بسند جيد

أقول : الحديث في المستدرک ٣ : ٩٩ . وفيه « عليكم بالأمير » وهو الظاهر وفي سنده مقال لكنه ليس بمنكر . وقول أبي هريرة : « وهو يشير إلى عثمان » يريد أنه يفهم أن النبي ﷺ أشار بقوله « الأمير » إلى عثمان . ولو أراد أبو هريرة - وقد أعاده الله - أن يكذب لجاء بلفظ صريح يؤكد مشدد

قال « ولما نسخ عثمان المصاحف دخل عليه أبو هريرة فقال : أصبت ووقفت ، أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول » قال فأعجب ذلك عثمان وأمر لأبي هريرة بعشرة آلاف . وهذا الحديث من غرائب وهو ينطق ولا ريب بأنه ابن ساعته »

أقول : عزاه أبو رية إلى البداية ٧ : ٢١٦ وهو هناك من رواية الواقدي وهو متروك مرمى بالكذب عن [أبي بكر بن عبد الله بن محمد] بن أبي سبرة وهو كذاب يضع الحديث

١٥٠ / قال « ومن غرائب كذلك ما رواه البيهقي قال : أصبت بثلاث مصيبات » ذكر قصة للزود مطولة ، وأسرّف أبو رية في التندّر والاستهزاء وعزا الخبر إلى البداية ٦ : ١١٧ وهو مروى من طرق في أسانيدھا ضعف ، واللفظ الذي ساقه أبو رية من رواية يزيد بن أبي منصور الأزدي عن أبيه عن أبي هريرة ، وأبو منصور الأزدي مجهول ولا يدري أدرك أبا هريرة أم لا ؟ وفيه أن للزود ذهب حين قتل عثمان

قال أبو رية « وهذا الحديث رواه عنه أحمد ولكن قال فيه وعلقه في سقف البيت ... »

أقول : أما هذه الرواية فرجالها ثقات ، ولفظه « أعطاني رسول الله ﷺ شيئا من تمر فجعلته في مكمل فعلقناه في سقف البيت ، فلم نزل نأكل منه حتى كان آخره أصابه أهل الشام حيث أغاروا على المدينة » يعني مع بسر بن أرطاة ، وذلك بعد قتل عثمان بمدة ، وهذه الرواية الأخيرة ليس فيها ما ينكر ، والظاهر أن الإعطاء كان في أواخر حياة النبي ﷺ

وقد جاءت أحاديث كثيرة بمثل هذا من بركة ما يدعو فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا المعنى متواتر قطعا ، حتى كان عند الصحابة كأنه من قبيل الأمور المعتادة من كثرة ما شاهدوه . ومن يؤمن بقدرة الله عز وجل وإجابته دعاء نبيه وخرق العادة له لا يستنكر ذلك . نعم يتوقف عما يرويه الضعفاء والمجهولون لأن من شأن القصص وأضرابهم أن يطوّروا القضايا التي من هذا القبيل ويزيدوا فيها ويغيروا في أسانيدھا . والله المستعان

قال أبو رية ص ١٨٩ « وما [زعم المقتري أن أبا هريرة] وضعه في معاوية ما أخرجه الخطيب عنه : ناول النبي ﷺ معاوية سها فقال خذ هذا السهم حتى تلقاني به في الجنة »

أقول : في سنده وضاح بن حسان عن وزير بن عبد الله - ويقال ابن عبد الرحمن - الجزري عن غالب بن عبيد الله العقيلي ، وهؤلاء الثلاثة كلهم هلكي متهمون بالكذب ، ورابعهم أبو رية القائل إن أبا هريرة كيت وكيت . والخبر أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ، وقد تقنن فيه الكذابون فرووه من حديث جابر ، ومن حديث أنس ، ومن حديث ابن عمر ، وغير ذلك . راجع الآلي المصنوعة ٢١٩ : ١

قال : « وأخرج ابن عساكر وابن عدى والخطيب البغدادي عنه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله ائتمن على وحيه ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية ... »

أقول وهذا أيضا من أحاديث الموضوعات ، راجع الآلي المصنوعة ١٥١ : ١ - ٢١٦ - ٢١٨ ، وقد تلاعب به الكذابون فرووه تارة عن واثلة وتارة عن أنس وتارة عن أبي هريرة ، ورووا نحوه في إمانة معاوية من حديث علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وجابر وابن عمر وعبد الله بن بسر . فان لزم من نسبة الخبرين إلى أبي هريرة ثبوتها عنه لزم ثبوتها عن ذكر معه من الصحابة ، بل يلزم في جميع الأحاديث الضعيفة والموضوعة ثبوتها عن نسبت اليهم من الصحابة . ومعنى هذا أن كل فرد من أفراد الرواة معصوم عن الكذب والغلط إلا الصحابة ، ولا ريب أن في الرواة المغفل والكذاب والزنديق ، ولعل أبا رية أن يكون خيرا من بعضهم فيكون معصوما فماذا لا يستغنى بهذه العصمة ويطلق أحكامه كيف يشاء ويريح نفسه وغيره من طول البحث والتفتيش في الكتب ؟

قال « ونظر أبو هريرة إلى عائشة بنت طلحة فقال والله ما رأيت وجها أحسن منك إلا وجه معاوية على منبر رسول الله »

أقول عزاه إلى العقد الفريد ، والحكاية فيه بلا سند ، وحاول صاحب الأغاني إسنادها على عادته فلم يجاوز بها المدائني وبين المدائني وأبي هريرة نحو قرن ونصف ، وهؤلاء ستمريون إذا ظفروا بالنكته لم يهمهم أصداقا كانت أم كذبا ، والعلم وراء ذلك

قال « ولقد بلغ من مناصرته لبني أمية أنه كان يحث الناس على ما يطالب به عاملهم من صدقات ، ويحذرهم أن يسبوه . قال العجاج قال لي أبو هريرة : ممن أنت ؟ قلت من أهل العراق . قال يوشك أن يأتيك بقعان الشام فيأخذوا صدقتك ، فإذا أتوك فنلقهم بها ، فإذا دخلوها فكن في أقاصيها وخل عنهم وغنها ، وإياك أن تسبهم فانك إن سببتهم ذهب أجرك وأخذوا صدقتك ، وإن صبرت جاءت في ميزانك يوم القيامة »

أقول : عزاه إلى الشعر والشعراء لابن قتيبة ، والحكاية فيه بلا سند ، فان صحت فأنما هي نصيحة لا تدل إلا على النصيح لكل مسلم ، والاسلام يقضى بوجوب أداء الصدقة الى عمال السلطان إذا طلبها وبجرمة سبهم اذا أخذوها ، ولو منع العجاج الصدقة لأهين وأخذت منه قهرا ، ولو سب قابضها لآثم وضر نفسه ولم يضرهم شيئا ، ويكاد أبو رية ينتقم على أبي هريرة قوله لا إله إلا الله ويبي على ذلك تهمة . قاتل الله اللجاج

١٥٢ /

وقال ص ١٩٠ « وضعه [بزعم المفتري] أحاديث على . قال أبو جعفر الاسكافي : إن معاوية حل قوما من الصحابة والتابعين على رواية أخبار قبيصة على علي تقتضي الطعن فيه والبراءة منه وجعل لهم في ذلك جملا ، فاختلفوا ما أرضاه ، منهم أبو هريرة وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة ومن التابعين

عروة بن الزبير

أقول : قد تقدم النظر في ابن الحديد والاسكافي ص ١٠٩ ، وهذه التهمة باطلة قطعا ، فأبو هريرة والمغيرة وعمر و معاوية صحابيون وكلهم عند أهل السنة عدول ، ثم كانت الدولة لبني أمية فلو كان هؤلاء يستحلون الكذب على النبي ﷺ في عيب عليّ لامتلاّ الصحيحان فضلا عن غيرها بعينه وذمه وشتمه ، فما بالنا لا نجد عن هؤلاء حديثا صحيحا ظاهرا في عيب علي ولا في فضل معاوية ؟ راجع ص ٦٤ . وعروة من كبار التابعين الثقات عند أهل السنة لا نجد عنه خبرا صحيحا في عيب عليّ . فأما الأكاذيب الموضوعات فلا دخل لها في الحساب ، على أنك تجدها تنسب إلى هؤلاء وغيرهم في إطرار عليّ أكثر جدا منها في البعض منه

قال « وروى الأعمش قال : لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة جاء إلى مسجد الكوفة ، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه ثم ضرب صلته مرارا وقال : يا أهل العراق . أتزعمون أنني أكذب على الله وعلى رسوله وأحرق نفسي بالنار ؟ والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن لكل نبي حرما وإن حرّم المدينة ما بين عير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . وأشهد بالله أن عليا أحدث فيها » فلما بلغ معاوية قوله أجازته وأكرمه وولاه إمارة المدينة »

أقول : هذا من حكاية ابن أبي الحديد ١ : ٣٥٩ عن الاسكافي ، وراجع ص ١٠٩ ، ولا ندرى ما سندده إلى الأعمش ، وقد تواتر عن الأعمش رواية الحديث بنحو ما هنا « عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال : خطبنا على » فذكر ما في صحيفته وذكر الحديث فهو ثابت من رواية على نفسه ، ولا نعرف أن أبا هريرة تقدم مع معاوية ، ولا أن معاوية ولاه المدينة لا في ذلك الوقت ولا بعده ، إنما

استخلفه مروان على إمرتها بعد ذلك بزمان

قال ص ١٩١ « وعلى أن الحق لا يعدم أنصارا فقد روى سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عمر بن عبد الغفار أن أبا هريرة لما قدم الكوفة مع معاوية فجاء شاب من أهل الكوفة / فقال : يا أبا هريرة أنشدك الله أسمت رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب : اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ؟ فقال : اللهم نعم . فقال : فأشهد بالله لقد واليت عدوه وعاديت وليه . ثم قام عنه »

١٥٣

أقول : وهذا أيضا عن ابن أبي الحديد عن الاسكافي ، ولا ندرى ما سنده إلى الثوري ؟ وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر من شيوخ الثوري ، فمن عمر بن عبد الغفار ؟ إنما المعروف عمرو بن عبد الغفار الفقيمي ، صغير لم يدرك عبد الرحمن فكيف يروى عنه عبد الرحمن ؟ مع أن عمرا هالك متهم بالوضع في فضائل لأهل البيت ومثالب لغيرهم ، وبينه وبين الواقعة رجلان أو ثلاثة فمن هم ؟ يظهر أن هذا تركيب من بعض الجملية بالرواة وتاريخهم ، ولهذا ترى الاسكافي وأضرابه يغطون على جملة من يأخذون عنه مفترياتهم بترك الإسناد ، ويكتفون بالتناوش من مكان بعيد . ثم لو صح الخبر لسكان فيه براءة لأبي هريرة (وهو برىء على كل حال) فانه لم يستجز كتمان الحديث في فضل على رضى الله عنه فكيف يتوهم عايه ما هو أشد ؟

أما الموالاة فأى موالاة كانت منه ؟ سلم الحسن بن على الأمر لمعاوية وبإيعه هو وإخوته وبنو عمه وسائر بني هاشم والمسلمون كلهم وأبو هريرة

ثم ذكر أبو رية شيئا من فضائل على رضى الله عنه ، ولا نزاع في ذلك ، وقد جاء عن أبي هريرة أحاديث كثيرة في فضائل أهل البيت تراها في خصائص على والمستدرک وغيرهما ، ولو لم يكن له إلا قصته عند وفاة الحسن بن على ، كان الحسن

قد استأذن عائشة أن يدفن مع جده النبي ﷺ فأذنت ، فلما مات قام مروان ومن معه من بنى أمية في منع ذلك فثار أبو هريرة وجعل يقول : أتنفسون على ابن فيكم بترية تدفونونه فيها ، وقد سمعتُ رسول الله ﷺ يقول من أحبها فقد أحبني ومن أبغضها فقد أبغضني (انظر المستدرک ٣ : ٧١) وجرى له يومئذ مع مروان ما جرى مما تقدم بعضه ص ١٤٩ وباقيه في البداية ٨ : ١٠٨ .

ثم قال أبو رية ص ١٩٢ « سيرته وولايته : استعمل عمر أبا هريرة على البحرين سنة ٢١ ثم بلغه عنه أشياء تخل بأمانة الوالى العادل فعزله . . . واستدعاه وقال له : »

أقول : قول أبي رية « بلغه عنه الخ » من تظنى أبو رية ، وستعلم بطلانه . وأما ما ذكره بعد ذلك فلم يعزه إلى كتاب ، وسأذكر ما أثبتته المتحررون من أهل العلم ، وأقدم قبل ذلك مقدمة :

١٥٤ / كان عمر رضى الله عنه يحب للصحابة ما يحب لنفسه ، فكان يكره لأحدهم أن يدخل عليه مال فيه رائحة شبهة ، وله في ذلك أخبار معروفة في سيرته ، كان معاذ بن جبل من خيار أصحاب النبي ﷺ ، جاء عن النبي ﷺ أنه قال « يأتى معاذ يوم القيامة أمام العلماء برتوة » وقال أيضا « وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل » وكان معاذ سمحا كريما ، فركبته ديون ، فقسم النبي ﷺ ماله بين غرمائه ، ثم بعثه على الين ليحبسه ، فعاد بعد وفاة النبي ﷺ ومعه مال لنفسه ، فلقبه عمر فأشار عليه أن يدفع المال إلى أبي بكر ليجمعه في بيت المال ، فأبى وقال : إنما بعثني رسول الله ﷺ ليحبسني . ثم رأى رؤيا فسمحت نفسه فذهب إلى أبي بكر وبذل له المال ، فقال أبو بكر : قد وهبته لك . فقال عمر : الآن حل وطالب . يعنى أن الشبهة التي كانت فيه هي احتمال أن يكون فيه حق لبيت المال فلما طيَّبه له أبو بكر - وهو الامام - صار كأنه أعطاه من بيت المال ، لا اعتقاده

أنه مستحق ، فبذلك حل وطاب (انظر ترجمة معاذ من الاستيعاب والمستدرک ٣ : ٢٧٢) فلما استخلف عمر جرى على احتياظه فكان يقاسم عماله أموالهم ، فيجعل ما يأخذه منهم في بيت المال ، قال ابن سيرين « فكان يأخذ منهم ثم يعطيهم أفضل من ذلك » كما سيأتي ، وكان عمر يتخوف عليهم أن يكون الناس راعوهم في تجارتهم ومكاسبهم لأجل الإمارة ، فكان يأخذ منهم ما يأخذ ويضعه في بيت المال لتبرأ ذمتهم ، ثم يعطيهم بعد ذلك من بيت المال بحسب ما يرى من استحقاقهم ، فيكون حالهم بلا شبهة . وقد قاسم من خيارهم سعد بن أبي وقاص وغيره كما ذكره ابن سعد وغيره

وكان عمر رضى الله عنه للصحابة بمنزلة الوالد ، يعطف ويشفق ويؤدب ويشدد وكان الصحابة رضى الله عنهم قد عرفوا له ذلك ، وقد تناول بدركه بعض أكابرهم كسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب ولم يزد ذلك عندهم إلا حياء (انظر سنن الداريمى : باب من كره الشهرة والمعرفة . وطبقات ابن سعد : ترجمة عمر) . فأهل العلم والإيمان ينظرون إلى ما جرى من ذلك نظرة غبطة وإكبار لعمر ولمن أدبه عمر . وأهل الأهواء ينظرون نظرة طعن على أحد الفريقين كما صنع أبو رية هنا ، وكما يصنعه الرافضة في الطعن على عمر ، أو على الفريقين معا كما ذكره أبو رية ص ٥٢ . في ذكر عمر « قل أن يكون في الصحابة من سلم من لسانه أو يده »

أما أبو هريرة فقد كان النبي ﷺ بعثه مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين وأوصاه به خيرا / فاختر أن يكون مؤذنا كما في الإصابة والبداية وغيرها . ثم رجع العلاء في حياة النبي ﷺ كما في فتوح البلدان ص ٩٢ ورجع معه أبو هريرة^(١) ثم بعث عمر سنة ٢٠ أو نحوها قدامة بن مظعون على إمارة البحرين وبعث معه أبا هريرة على الصلاة والقضاء ثم جرت لقدامة قضية معروفة فعزله عمر

(١) يأتي تحقيقه فيما بعد

وولى أبا هريرة الإمارة أيضا ، ثم قدم أبو هريرة بمال لبيت المال ومال له . قال ابن كثير فى البداية ٨ : ١١٣ « قال عبد الرزاق حدثنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بمشرة آلاف ، فقال له عمر : استأثرت بهذه الأموال ^(١) أى عدو الله وعدو كتابه ؟ فقال أبو هريرة : لست بعدو الله ولا عدو كتابه ، ولكن عدو من عاداها . فقال : فمن أين هى لك ؟ قال : خيل تنبت وغلة رقيق لى وأعطية تتابع على . فنظروا ، فوجدوه كما قال . فلما كان بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله فأبى أن يعمل له ، فقال له : تكبره العمل وقد طلبته من كان خيرا منك ، طلبه يوسف عليه السلام . فقال : إن يوسف نبى ابن نبى ابن نبى ابن نبى وأنا أبو هريرة ابن أميمة ، وأخشى ثلاثا واثنين . قال عمر : فهلا قلت خمسة (؟) قال أخشى أن أقول بغير علم وأقضى بغير حلم ، أو يضرب ظهرى وينزع مالى ويشتم عرضى »

والسند بغاية الصحة . وفى فتوح البلدان ص ٩٣ من طريق يزيد بن ابراهيم التستري عن ابن سيرين عن أبي هريرة أنه لما قدم من البحرين فذكر أول القصة نحوه ، وفيه « فقبضها منه » والسند صحيح أيضا . وأخرجه أيضا من طريق أبي هلال الراسبي عن ابن سيرين عن أبي هريرة ، فذكر نحوه إلا أنه وقع فيه « اثنا عشر ألفا » والصواب الأول لأن أبا هلال فى حفظه شىء . وفيه « فلما صليت الغداة قلت : اللهم اغفر لعمر قال : فكان يأخذ منهم ويعطيهم أفضل من ذلك » وفى تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ٣٣٨ « هام بن يحيى حدثنا اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن عمر قال لأبي هريرة : كيف وجدت الإمارة ؟ قال : بعثتنى وأنا كاره ، ونزعتنى وقد أحبيتها » وأناه بأربعمائة ألف من البحرين فقال : أظلمت أحدا ؟ قال : لا . قال : فاجئت به لنفسك ؟ قال : عشرين ألفا . قال من أين أصبتها ؟

(١) فى رواية فى طبقات ابن سعد ٦٠/٢/٤ « أسرفت مال الله » وذكرها أبو رية بلفظ « سرفت مال الله »

قال : كنت أتجر . قال : انظر رأس مالك ورزقك فخذ واجعل الآخر في بيت المال »

فكانه قدم لنفسه بعشرين ألفا فقاسمه عمر كما كان يقاسم سائر عماله ، فذكر ابن سيرين عشرة الآلاف للأخوذة لبيت المال

١٥٦ / فقد تحقق بما قدمنا من الروايات الصحيحة أن المال الذي جاء به أبو هريرة لنفسه من البحرين كان من خيله ورقيقه وأعطيته ، وأخذ عمر له أو لبعضه لا يدل الا على ما قدمنا من الاحتياط ، ثم يعطيهم خيرا منه . وما يوضح براءة أبي هريرة في الواقع وعند عمر اظهاره المال وعزم عمر على توليته فيما بعد وامتناع أبي هريرة من ذلك

ثم قال أبو رية ص ١٩٣ « وفاته . مات أبو هريرة سنة ٥٧ أو سنة ٥٨ » أقول : أو سنة ٥٩ كما في التمهيد وغيره ، وهو قول الواقدي وابن سعد قال « عن ثمانين سنة »

أقول : المعروف « عن ثمانين وسبعين سنة »

قال « وصلى عليه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وكان يومئذ أميرا على المدينة نكريما له »

أقول : هذا رواه الواقدي بسند فيه نظر ، ولكنها السنة التي كانوا يعملون بها أن يكون الأمير هو الذي يصلى على الموتي بدون تفريق

قال « ولما كتب الوليد إلى عمه أرسل ادفع الى ورثته عشرة آلاف درهم ... ، وهكذا يترادف ردهم له حتى بعد وفاته »

أقول : هذا رواه الواقدي بسند فيه نظر ، وفيه « فانه كان ممن نصر عثمان وكان معه في الدار » وإنما حذف أبو رية هذا ليوم غيره

ثم ذكر أبو رية كلمات لصاحب المنار قال في أبي هريرة « فأكثر أحاديثه لم يسمعها من النبي ﷺ وإنما سمعها من الصحابة والتابعين »

أقول : فيه مجازفان ، الأولى زعم أن أكثر أحاديثه لم يسمعها من النبي ﷺ . ونحن إذ نظرنا إلى أحاديثه التي رواها عن غيره من الصحابة وجدناها بسيرة ، ثم إذا نظرنا في أحاديثه التي يرويها عن النبي ﷺ رأسا ولا يصرح بالسماع منه قلنا نجد فيها ما يعلم من متنه أنه كان في المدة التي لم يدركها أبو هريرة ، مع أننا نجد عن غيره أحاديث كثيرة تتعلق بتلك المدة ، فهذا مع ما تقدم ص ١٠٦ و ١١٨ - ١١٩ وغيرها وما يأتي بعد من شهادة الصحابة له يقضي بعكس الدعوى المذكورة

١٥٧

/ المجازفة الثانية زعم أن بعض أحاديثه سمعها من التابعين ، إن أريد أحاديثه عن النبي ﷺ فإننا لا نعرف له حديثا كذلك ، ورواية الصحابي الذي سمع من النبي ﷺ كأبي هريرة عن تابعي عن صحابي عن النبي ﷺ بغاية القلة ، وإنما ذكروا من هذا الضرب حديثا لسهل بن سعد وآخر للسائب بن يزيد ، وقد توفي النبي ﷺ وسهل بن خمس عشرة سنة والسائب ابن سبع سنين ، وذكروا أن الحافظ العراقي تتبع ما يدخل في هذا الضرب فجمع عشرين حديثا لعل منها ما لا يصح وباقها من أحاديث أصاغر الصحابة كالسائب

قال « وقد ثبت أنه كان يسمع من كعب الأحبار »

أقول : أي شيء سمع منه ؟ إنما سمع منه أشياء يحكيها عن صحف أهل الكتاب ، وذلك فن كعب

قال « وأكثر أحاديثه عنعنة »

أقول : أما عنعنته فقد قدمنا ص ١١٤ - ١١٧ أنها تكون على احتمالين ، إما أن يكون سمع من النبي ﷺ ، وإما من صحابي آخر عن النبي ﷺ . فأما

الاحتمال الثالث أن يكون إنما سمع من تابعي - كعب أو غيره - ومع ذلك رواه عن النبي ﷺ فهذا من أبطال الباطل قطعاً ، وراجع ما تقدم ص ٧٣ - ٧٥ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٤ و ٩٩ و ١٠٩ - ١١٠ ، ولا أدري أين كان أهل العلم من الصحابة والتابعين وأتباعهم وهم جراً عن هذا الاحتمال حتى يثار في القرن الرابع عشر ؟ بل أين كان وعد الله تبارك وتعالى بحفظ دينه وشريعته فلم ينبهم لهذا الاحتمال طوال تلك القرون ؟ بل أين كان الشيطان عن هذا الاحتمال فلم يوسوس به لأحد منهم ؟ كلا ، كانوا أعلم وأتقى من أن يطمع الشيطان أن ينصاعوا لوسوسة مثل هذه . ومن تدبر ما تقدم ص ١١٤ - ١١٧ علم أن هذا الاحتمال الثالث معناه اتهام الصحابي بالكذب ، فإذا كانت الأدلة تبرئ أبا هريرة ونظراءه من الكذب فإنها تبرئهم من هذا

قال « على أنه صرح بالسماع في حديث : خلق الله التربة يوم السبت ، وقد جزموا بأن هذا الحديث أخذه عن كعب الأحبار »

أقول : قد تقدم النظر في هذا الحديث ص ١٣٥ - ١٣٩ بما يقتضيه الشبهة من أصلها والله الحمد

/ قال ص ١٩٤ « وقال : إنه يكثر في أحاديثه الرواية بالمعنى

١٥٨

أقول : هذه مجازفة ، وأبو هريرة موصوف بالحفظ كما مروياتي

قال « وقال : إنه انفرد بأحاديث كثيرة »

أقول : قد تتبع أبو رية عامة ذلك ، وتقدم النظر في بعضها ويأتي الباقي

قال ص ٩٥ « وقال وهو يبين أن بطلان الاسرائيليات ها كعب الأحبار

وهوب بن منبه : وما يدرينا أن كل [تلك] الروايات - أو الموقوفة منها - ترجع

اليها ... »

أقول : كلمة « تلك » ثابتة في مصدر أبي رية ، والكلام هناك في روايات

جاءت في قضية خاصة ، فأهل أبو رية بيان ذلك وأسقط كلمة « تلك » ليفهمك أن صاحب النار يجيز أن تكون الرويات الإسلامية كلها راجعة إلى كعب ووهب .

وأعاد ص ١٩٦ - ١٩٧ بعض دعاويه ومزاعمه ، وقد تقدم ويأتي ما فيه كفاية ثم قال ص ١٩٨ « أمثلة مما رواه أبو هريرة : أخرجه البخاري ومسلم عنه قال : أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام ، فلما جاءه صكه ، فرجع إلى ربه فقال : أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت . فرد الله عليه عينه ^(١) وقال : « ارجع فقل له يضع يده على متن ثور ، فله بكل ما غطت يده بكل شعرة سنة . قال : أي رب ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت . قال : فالآن . فسأل ^(٢) الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رمية بحجر . قال رسول الله ﷺ : فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الكذيب الأحمر . وفي رواية لمسلم . قال : فاعطى موسى عين ملك الموت ففقاها »

أقول القصة على ما ذكر هنا من كلام أبي هريرة . وإنما الذي من كلام النبي ﷺ قوله « فلو كنت ثم الخ » وليس فيه ما يستشكل . فأما القصة فقد أجاب عنها أهل العلم ، وسأخلص ذلك : ثبت بالكتاب والسنة أن الملائكة قد يتمثلون في صور الرجال ، وقد يراهم كذلك بعض الأنبياء فيظنهم من بني آدم كما في قصتهم مع إبراهيم ومع لوط عليهما السلام - اقرأ من سورة هود الآيات ٦٩ - ٨٠ وقال الله تعالى في مريم عليها السلام ﴿ ١٩ : ١٧ - فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا . قالت إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا ﴾ . وفي السنة أشياء من ذلك وأشهرها ما في حديث السؤال عن الإيمان والإسلام والإحسان ، / فمن كان جاحدا لهذا كله ١٥٩ أو مرتابا فيه فليس كلامنا معه ، ومن كان مصدقا علم أنه لا مانع أن يتمثل ملك الموت رجلا ويأتي إلى موسى فلا يعرفه موسى

(٢) فيه « فاسأل »

(١) في كتاب أبي رية « عينه »

الجسد المادى الذى يتمثل به الملك ليس جسده الحقيقى ، وليس من لازم تمثله فيه أن يخرج الملك عن ملكيته ، ولا أن يخرج ذاك الجسم المادى عن ماديته ، ولا أن تكون حقيقة الملك إلى ذاك الجسم كنسبة أرواح الناس إلى أجسامهم ، فعلى هذا لو عرض ضرب أو طعن أو قطع لذاك الجسم لم يلزم أن يتألم بها الملك ولا أن تؤثر فى جسمه الحقيقى . ما المانع أن تقتضى حكمة الله عز وجل أن يمثل ملك الموت بصورة رجل ويأمره الله أن يدخل على موسى بفته ويقول له مثلا : سأقبض روحك . وينظر ماذا يصنع ؟ لتظهر رغبة موسى فى الحياة وكراهيته للموت فيكون فى قص ذلك عبرة لمن بعده

فعلى هذا فان موسى لما رأى رجلا لا يعرفه دخل بفته وقال ما قال ، حله حب الحياة على الاستعجال بدفعه ، ولولا شدة حب الحياة لتأنى وقال : من أنت وما شأنك ؟ ونحو ذلك

ووقوع الصكة وتأثيرها كان على ذاك الجسد العارض ، ولم ينل الملك بأس . فاما قوله فى القصة « فرد الله عليه عينه » فخالصه أن الله تعالى أعاد تمثيل الملك فى ذاك الجسد المادى سليما ، حتى إذا رآه موسى قد عاد سليما مع قرب الوقت عرف لأول وهلة خطأه أول مرة

قال أبو رية « وفى تاريخ الطبرى عن أبى هريرة أن ملك الموت »
أقول : رجاله كلهم موصوفون بأنهم ممن يخطئ ، فلا يصح عن أبى هريرة قال « وأخرجنا كذلك عنه قال النبى ﷺ : تحاجت الجنة والنار »
أقول : قد وافق أبا هريرة على هذا الحديث أنس بن مالك وحديثه فى الصحيحين وغيرهما ، وأبو سعيد وحديثه فى صحيح مسلم ومسنند أحمد وغيرهما ، وأبى بن كعب وحديثه فى مسند أبى يعلى . وتفسير الحديث معروف
قال « وروى البخارى عنه : ما بين منكبى الكافر مسيرة ثلاثة أيام

للاكب المسرع . وخرج أوله مسلم عنه مرفوعا وزاد : وغلظ جلده مسيرة
ثلاثة أيام »

أقول : هذا من فهم أبي رية وتحريه . راجع فتح الباري ١١ : ٣٦٥ تعرف
ما في صنيع أبي رية وتعرف الجواب

/ وقال ص ١٩٩ « وروى البخاري وابن ماجه عنه عن النبي ﷺ : اذا
وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه فان في أحد جناحيه داء
والآخر شفاء »

أقول : هذا الحديث قد وافق أبا هريرة على روايته أبو سعيد الخدري وأنس .
راجع مسند أحمد بتحقيق وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله ١٢ : ١٢٤ ،
وعلماء الطبيعة يعترفون بأنهم لم يحيطوا بكل شيء علما ، ولا يزالون يكتشفون
الشيء بعد الشيء ، فبأي إيمان ينفي أبو رية وأضرابه أن يكون الله تعالى أطلع
رسوله ﷺ على أمر لم يصل إليه علم الطبيعة بعد ؟ هذا وخالق الطبيعة ومدبرها
هو واضع الشريعة ، وقد علم سبحانه أن كثيرا من عباده يكونون في ضيق من
العيش ، وقد يكون قوتهم اللين وحده ، فلو أرشدوا الى أن يربقوا كل ما وقعت
فيه ذبابة لأجحف بهم ذلك ، فأغثوا بما في الحديث ، فن خالف هواه وطبعه في
استقذار الذباب فغمسه تصديقا لله ورسوله دفع الله عنه الضرر ، فكان في غمس
ما لم يكن انغمس ما يدفع ضرر ما كان انغمس . وعلماء الطبيعة يثبتون لقوة
الاعتقاد تأثيرا بالغا ، فما بالك باعتقاد منشؤه الإيمان بالله ورسوله ؟

قال ص ٢٠٠ « وروى الطبراني في الأوسط عن النبي ﷺ : أتاني ملك
برسالة من الله عز وجل ثم رفع رجله فوضعها فوق السماء والأخرى في
الأرض لم يرفعها »

أقول : تفرد بروايته صدقة بن عبد الله السمين وهو ضعيف ، والحديث

معدود في منكراته فلم يثبت عن أبي هريرة

قال « وروى الترمذى عنه : قال رسول الله ﷺ : العجوة من الجنة وفيها شفاء من السم »

أقول : سنده إلى أبي هريرة غريب كما قال الترمذى ، لكنه معروف من رواية غيره من الصحابة ، فقد ورد من حديث أبي سعيد وجابر ، وجاء من حديث بريدة مرفوعا : العجوة من فاكهة الجنة . وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل . وله شاهد من حديث عائشة في صحيح مسلم . وراجع ما مر قريبا

قال « وروى الحاكم وابن ماجه من حديثه بسند صحيح : خمروا الآنية وأوكثوا الأسقية وأجيفوا الأبواب واكفتوا صبيانكم عند المساء ، فان للجن انتشارا وخطفة ، وأطفئوا للمصابيح عند الرقاد فان الفريسة ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت »

١٦١ / أقول : هذا حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ ، وهو عن جابر بهذا اللفظ حرفا حرفا في صحيح البخارى كتاب بدء الخلق . انظر فتح البارى ٦ : ٢٥٣ ، وهو بالفاظ أخرى في مواضع أخرى من صحيح البخارى وفي صحيح مسلم

قال ص ٢٠١ « وروى مسلم عنه أن رسول الله ﷺ قال : إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة سنة »

أقول : قد تقدم هذا ص ١٤٠ - فراجعه وتأمل صنيع أبي رية هناك

قال : « وروايات أبي هريرة من هذا القليل وأوهى منه تفهق الكتب بها »

أقول : انتقد أبو رية في ترجمة أبي هريرة نيفا وثلاثين حديثا ، وهي على خمسة أضرب : ضرب نُسبه الى أبي هريرة اعتباطا وإنما روى عن غيره . وضرب نحو عشرة أحاديث في سند كل منها كذاب أو منهم أو ضعف أو انقطاع ، فهذا لا شأن لأبي هريرة به لأنه لم يثبت عنه ، وراجع ص ١٥١ . وضرب اختلف فيه أبصح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أم لا ، فهذا قريب من سابقه ، فانه على فرض تبين بطلان متنه يترجح عدم صحته عن أبي هريرة لأن تبعة الحديث إنما تتجه إلى الأدنى . وضرب صحيح عن أبي هريرة وقد وافقه عليه غيره من الصحابة اثنان أو ثلاثة أو أكثر . ويبقى بعد الأضرب السابقة ثلاثة أو أربعة أحاديث قد مرّ الجواب الواضح عنها بحمد الله تعالى

واعلم أن الناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته ، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس وقد ألفت في ذلك كتب ، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ، منها ما هو من رواية كبار الصحابة أو عدد منهم كما مر ، وبهذا يتبين أن استشكل النص لا يعنى بطلانه . ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوا وإنما هو أمر مقصود شرعا ليلو الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور . ويسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمى يرفعهم الله به درجات

هذا وأنت تعلم أن أبا هريرة رجل أمى لا يكتب ولا يقرأ الكتب ، وعاش حتى ناهز الثمانين ، منها نحو أربعين سنة يحدث ، وكثر حديثه ، ولم يكن معصوما عن الخطأ ، وكذلك الموثقون من الرواة عنه ومن بعدهم . أما غير الموثقين فلا اعتداد بهم ، وقد عاداه المبتدعة من الجهمية والمعتزلة والرافضة وغلاة أصحاب الرأى كما مرت شواهد في الترجمة ، وحرصوا كل الحرص على أن يجدوا في أحاديثه

١٦٢ / ما يطعنون به عليه وتتابعت جهودهم، ثم جاء أبو رية فأطال التفتيش والتنبيش وقضى في ذلك سنين من عمره، ومع ذلك كله كانت النتيجة ما تقدم، فلي ماذا يدل هذا؟

أبو هريرة والبحرين

ذكر جماعة أن النبي ﷺ بعث أبا هريرة مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين وفي طبقات ابن سعد ٤ / ٢ / ٧٦ عن الواقدي بسنده إلى العلاء بن الحضرمي أن النبي ﷺ بعثه منصرفه من الجعرانة إلى المنذر بن ساوى العبدى بالبحرين وبعث رسول الله ﷺ معه نفرا فيهم أبو هريرة وقال له : استوص به خيرا » ثم قال الواقدي « حدثني عبد الله بن يزيد عن سالم مولى بنى نصر قال سمعت أبا هريرة يقول : بعثنى رسول الله ﷺ مع العلاء بن الحضرمي وأوصاه بى خيرا ، فلما فصلنا قال لى : إن رسول الله ﷺ قد أوصانى بك خيرا فانظر ماذا تحب ؟ قال : قلت تجعلنى أؤذن لك ولا تسبقنى بآمين . فأعطاه ذلك » والواقدي ليس بحجة لكن للقصة شواهد ، ففي فتح البارى ٢ : ٢١٧ « فروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين ، وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين . والامام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي بينه عبد الرزاق من طريق أبى سلمة عنه » وعند ابن سعد ٤ / ٢ / ٥٤ بسند صحيح عن أبى هريرة قال « صحبت النبي ﷺ ثلاث سنين ، ما كنت سنوات قط أعقل منى ولا أحب إلى أن أعى ما يقول رسول الله ﷺ منى فيهن » هذا مع أن قدومه على النبي ﷺ كان فى صفر سنة ٧ ، فمنه إلى وفاة النبي ﷺ أربع سنين وشيء ، فاقصراره على « ثلاث سنين » يدل أنه غاب فى أثناء تلك المدة سنة أو نحوها ، وقد كان البعث بعد الانصراف من الجعرانة كما مر ، وكان الانصراف منها فى أواخر ذى القعدة أو ذى الحجة سنة ٨ . وفى الطبقات ٤ / ٢ / ٧٧ أن العلاء قدم على النبي ﷺ فولى النبي ﷺ مكانه أبان بن سعيد بن العاص ، فعلى هذا

لما رجع العلاء رجع معه أبو هريرة ، وقد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة أنه من حج مع أبي بكر سنة ٩ ، وكان ينادى مع علي أن لا يحج بعد العام مشرك . انظر صحيح البخارى - تفسير سورة براءة - فصح أن غيبته كانت سنة أو دونها

وتم ما يدل أن أبا هريرة عاد إلى البحرين في خلافة أبي بكر ، ففي الطبقات ٤ / ٢ / ٧٧ - عن الواقدي بسنده أن أبا بكر أعاد في خلافته العلاء بن الحضرمي على البحرين ، وذكر القصة وفيها فتح العلاء / دارين سنة أربع عشرة ، ثم ذكر ١٦٣ ابن سعد بسند آخر أن عمر كتب إلى العلاء أن يذهب ليخلف عتبة بن غزوان على عمله ، فخرج العلاء ومعه أبو هريرة فأتى العلاء في الطريق ورجع أبو هريرة إلى البحرين ، وذكر عن أبي هريرة قوله « رأيت من العلاء بن الحضرمي ثلاثة أشياء ولا أزال أحبه أبدا ، رأيته قطع البحر على فرسه يوم دارين وخرجت معه من البحرين إلى صف البصرة فلما كنا بلياس (؟) مات » ومن أهل الأخبار من يزعم أن وفاة العلاء تأخرت إلى سنة ٢١ . قاله أعلم . أما ما تقدم فانه يدل أن أبا هريرة رجع إلى البحرين مع العلاء حين ولاء أبو بكر وكان بها سنة أربع عشرة

ثم كان أبو هريرة بالبحرين أيضا في إمارة قدامة بن مظعون عليها كما يعلم من ترجمة قدامة في الإصابة وغيرها ، وفي فتوح البلدان ص ٩٢ عن أبي مخنف في ذكر العلاء بن الحضرمي « حتى مات وذلك في سنة أربع عشرة أو في أول سنة خمس عشرة . ثم إن عمر ولي قدامة بن مظعون الجحى جباية البحرين وولى أبا هريرة الأحداث والصلاة » وفيه ص ٩٣ عن المهيم « كان قدامة بن مظعون على الجباية والأحداث ، وأبو هريرة على الصلاة والقضاء ثم ولاء عمر البحرين بعد قدامة ، ثم عزله وقاسمه ، وأمره بالرجوع فأبى فولاهما عثمان بن أبي العاصي »

والقضية محتاج إلى مزيد تتبع وتأمل ، غير أن في ما تقدم ما يكفي للدلالة على أن إقامة أبي هريرة بالبحرين كانت كافية لأن يتمول ، وبذلك يتأكد صدقه في قوله « خيل نتجت » كما مر ١٤٨

من فضل أبي هريرة

أما ما يعمه وغيره من الصحابة رضى الله عنهم فيأتى في موضعه ، وأما ما يخصه فنه في الصحيحين عنه أن النبي ﷺ لقيه في طريق من طرق المدينة وهو جنب فأنسل فذهب فاغتسل ، فتفقده النبي ﷺ ، فلما جاء قال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : يا رسول الله لقيتني وأنا جنب ، فسكرت أن أجالسك حتى اغتسل . فقال رسول الله ﷺ : سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس . لفظ مسلم

ومر ص ١٠٠ ما في صحيح البخارى من قول النبي ﷺ « لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألنى أحد عن هذا الحديث أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث »

١٦٤ / وفي صحيح مسلم وغيره في قصة اسلام أمه قول النبي ﷺ « اللهم حبب عبيدك هذا - يعنى أبا هريرة - وأمه إلى عبادك المؤمنين » قال ابن كثير في البداية ٨ : ١٠٥ « وهذا الحديث من دلائل النبوة ، فان أبا هريرة محبب إلى جميع الناس ... »

وفي الاصابة « وأخرج النسائي بسند جيد في العلم من كتاب السنن أن رجلا جاء إلى زيد بن ثابت فسأله فقال له زيد : عليك بأبي هريرة ، فاني بينا أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكره اذ خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا فقال : عودوا للذي كنتم فيه ، قال زيد فدعوت أنا وصاحبى فجعل رسول الله ﷺ يؤمن على دعائنا ، ودعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك ما سأل صاحبى وأسألك علما لا ينسى ، فقال رسول الله ﷺ : آمين . فقلنا يا رسول الله ونحن نسأل

الله علما لا ينسى ، فقال : سبقكم بها الغلام الدوسي « ونحوه في تهذيب التهذيب ، وفيها بعض ألفاظ محرقة

وفي مسند أحمد ٢ : ٥٤١ وسنن أبي داود وغيرهما عنه قال « بينا أنا أوعك في مسجد المدينة اذ دخل رسول الله ﷺ المسجد فقال : من أحسن الفتى الدوسي ؟ من أحسن الفتى الدوسي ؟ فقال له قائل : هو ذاك يوعك في جانب المسجد حيث ترى يا رسول الله . فجاء فوضع يده على وقال لي معروفا ، فقامت قانطاق حتى قام في مقامه الذي يصلى فيه ... »

ومر ما روى من تولية عمر لقدامة بن مظعون وأبي هريرة البحرين ، قدامة على الجباية ، وأبا هريرة على الصلاة والقضاء ، ثم جمع السكل لأبي هريرة . هذا مع أن قدامة من السابقين البدرين . ثم قاسم عمر أبا هريرة كما كان يقاسم عماله وأراد أن يعيده على الإمارة فأبى أبو هريرة

وتقدم صفحة ١٠٦ و ١٢٠ و ١٢٣ شهادة طلحة والزبير وأبي أيوب وعائشة له ، وتقدم ص ١٠٦ و ١١٨ - ١١٩ ثناء ابن عمر عليه . وذكر الحاكم في المستدرک أنه روى عنه بضعة وعشرون من الصحابة عد منهم أبي بن كعب وأبا موسى الأشعري وعائشة وزيد بن ثابت وأبا أيوب وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله وجماعة

وفي الإصابة « قال البخاري روى عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم . وكان أحفظ من روى الحديث / في عصره . قال وكيع في نسخته : حدثنا الأعمش عن ١٦٥ أبي صالح قال : كان أبو هريرة أحفظ أصحاب محمد ﷺ . وأخرجه البغوي من رواية أبي بكر بن عياش عن الأعمش بلفظ : ما كان أفضلهم ، ولكنه كان أحفظ وقال الربيع قال الشافعي : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره . وقال أبو الزعزعة كاتب مروان : أرسل مروان إلى أبي هريرة فجعل

يحدثه وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدث به ، حتى إذا كان في رأس الحول أرسل اليه فسأله وأمرني أن أنظر ، فما غيّر حرفاً عن حرف . وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣ : ٥١٠ وفيه « فإزاد ولا قص ، ولا قدم ولا آخر » قال الحاكم « صحيح الإسناد » وأقرّه الذهبي

وقال ابن كثير في البداية ٨ : ١١٠ « وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم »

وفي طبقات ابن سعد ٤ / ٢ / ٦٢ « أخبرنا معن بن عيسى قال : حدثنا مالك ابن أنس عن المقبري عن أبي هريرة أن مروان دخل عليه في شكواه الذي مات فيه فقال : شفاك الله يا أبا هريرة . فقال أبو هريرة : اللهم إني أحب لقاءك ، فأحب لقاؤك . قال فما بلغ مروان أصحاب القطا حتى مات أبو هريرة . »

ثم ذكر أبو رية ص ٢٠٢ - ٢٠٦ جماعة من الصحابة قلت أحاديثهم ، وقد نظرت في ذلك ص ٤٢

أحاديث

ثم قال ص ٢٠٧ « أحاديث مشككة ... عن ابن عباس . إن الله خالق لوح محفوظ من درة بيضاء دفناه من ياقوتة حمراء »

مشككة

١

أقول : هذا من قول ابن عباس ، أخرجه الحاكم في المستدرک ٢ : ٤٧٤ من طريق أبي حمزة الثمالي وقال الحاكم « صحيح الاسناد » ، تعقبه الذهبي فقال « اسم أبي حمزة ثابت ، وهو واه بكرة » وينظر وجه الاستشكال ؟

قال « وروى الشيخان عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس : أتدرى أين تذهب ؟ »

٢

أقول : النظر في هذا الحديث يتوقف على بيان معنى قول الله عز وجل ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ﴾ ثم جمع طرقه وتدبر ألفاظه ، ولم يتيسر لي ذاك الآن والله المستعان . (ثم نظرت فيه فيما يأتي ص ٢١٣)

٣ / قال « وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص صاحب الزاملتين قال : ١٦٦
 إن في البحر شياطين »

أقول : هذا ذكره مسلم في مقدمة صحيحه ، وهو من قول عبد الله بن عمرو ،
 ليس بحديث عن النبي ﷺ

٤ قال « وروى البخارى ... عن عامر بن سعد [بن أبي وقاص] عن أبيه
 قال : قال النبي ﷺ : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر
 وفي رواية : سبع تمرات عجوة . وكذا لمسلم عن سعيد بن أبي العاص . وعند
 النسائي من حديث جابر : العجوة من الجنة وهي شفاء من السم »

أقول : الحديث في الصحيحين من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن
 أبيه . ولم أجد ذكر سعيد بن أبي العاص وراجع ما مر ص ١٦٠

٥ قال « وأخرج الشيخان عن أبي هريرة : إذا نودى للصلاة أدبر الشيطان وله
 ضراط حتى لا يسمع التأذين ، وقال العلماء المحققون في شرح هذا الحديث :
 تلا بسمع فيضطر أن يشهد بذلك يوم القيامة »

أقول : أما الحديث فلا إشكال فيه عند من يؤمن بالقرآن ، وفي بعض
 رواياته « وله حصاص » ، وفي صحيح مسلم عن جابر « سمعت النبي ﷺ يقول :
 إن الشيطان إذا سمع النداء ذهب حتى يكون مكان الروحاء » وأما التفسير الذي
 نسبته إلى المحققين فهو قول لبعضهم ، فإن كان حقا فلماذا السخرية منه ؟ وإن كان
 باطلا فتبعته على قائله ، فلماذا يذكر هنا ؟

٦ قال ص ٢٠٨ « وروى مسلم عن أبي سفيان أنه قال للنبي ﷺ : يا رسول
 الله أعطني ثلاثا . تزوج ابنتي أم حبيبة ، وابني معاوية أجعله كاتباً ، وأمرني أن
 أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين » وأم حبيبة تزوجها النبي ﷺ وهي ^(١)

بالحيشة »

أقول : لفظ مسلم قال : عندي أحسن العرب وأجمله أم خبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها » وفي سننه عكرمة ابن عمار موصوف بأنه يغلط ويهم ، فمن أهل العلم من تكلم في هذا الحديث وقال أنه من أوهام عكرمة ، ومنهم من تأوله ، وأقرب تأويل له أن زواج النبي ﷺ لما كان قبل إسلام أبي سفيان كان بدون رضا فأراد بقوله « أزوجكها » أرضى بالزواج ، فأقبل مني هذا الرضا

قال « وفي مسند أحمد عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ صدق أمية ابن أبي الصلت في قوله : والشمس تطلع » البيهقي

١٦٧ / أقول : مداره على محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباس ، وفي مجمع الزوائد ٨ : ١٢٧ « رجاله ثقات ، إلا أن ابن اسحاق مدلس » والمدلس لا يحتج بخبره وحده ما لم يتبين سماعه

قال « وروى مسلم عن أنس بن مالك أن رجلا سأل النبي ﷺ قال : متى تقوم الساعة ؟ قال فسكت رسول الله ﷺ هنيهة ، ثم نظر إلى غلام بين يديه من أزد شنوءة فقال : إن عمر هذا لم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة . قال أنس : ذلك الغلام من أترابي يومئذ »

أقول : من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح^(١) ، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ تبينه الرواية المقدمة ففي ذلك الموضع قدم حديث عائشة « كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال : إن يعيش هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم » وهذا في صحيح البخاري بلفظ « كان رجال

من الأعراب جفاة يأتون النبي ﷺ فيسألونه : متى الساعة ؟ فكان ينظر إلى أصغرهم فيقول : إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم . قال هشام : يعني موتهم » . ثم ذكر مسلم حديث أنس بلفظ « إن يعيش هذا الغلام فمسي أن لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة » ثم ذكره باللفظ الذي حكاه أبو رية . وراجع فتح الباري ١١ : ٣١٣

ثم قال ص ٢٠٩ « أحاديث المهدي ... » . وقال ص ٢١٠ « المهدي العباسي » ثم قال « المهدي السفيني ... » ولم يسق الأخبار . والكلام فيها معروف ثم قال ص ٢١٠ « الخلفاء الاثنا عشر - جاءت أحاديث كثيرة تنبئ أن الخلفاء سيكونون اثني عشر خليفة ... للبخاري عن جابر بن سمرة : يكون اثنا عشر أميرا كلهم من قريش . ورواية مسلم : لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا . وفي رواية أخرى : إن هذا الأمر لا ينتقض حتى يمضي له فيهم اثنا عشر خليفة ، فقد رووا حديثا يعارض هذه الأحاديث جميعا وهو حديث سفينة ... الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم يكون ملكا »

أقول : إن كان أصل اللفظ النبوي « أميرا » كما في رواية البخاري وبعض روايات مسلم فواضح أنه لا يعارضه ، وإن كان بلفظ « خليفة » فالمراد به من يتسمى بهذا الاسم أو يخلف غيره في الإمارة / والخلافة في حديث سفينة خلافة النبوة . نقل معنى هذا عن القاضي عياض وهو ظاهر

قال « وكذلك أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه : تدور رحى الاسلام »

أقول : قد بسط الكلام في هذا في فتح الباري ١٣ : ١٨١ - ١٨٦ فراجع ، وحكي أبو رية ص ٢١٢ بعض ما قيل في ذلك مما يزيد في تصوير التعارض . وهذا دأبه ، كما وجد اشكالا قد حل ، أو اعتراضا قد أجيب عنه ، ذكر الإشكال أو الاعتراض وهو ، ولم يعرض للجواب

ثم قال ص ٢١٣ « الدجال . جاء في الدجال . . . أحاديث كثيرة بعضها يصرح بأن النبي ﷺ كان يرى أن من المحتمل ظهور الدجال في زمنه ... وبعضها يصرح بأنه يخرج بعد فتح المسلمين لبلاد الروم »

أقول : لم يكن ﷺ أولا يعلم ثم أعلمه الله

قال « وبعض الأحاديث تقول بأنه سيكون معه جبال من خبز وأنهار من ماء وعسل »

أقول : لم أر في الأخبار ذكر العسل ، ويظهر أن أبا رية اختطف كلماته من فتح الباري ١٣ : ٨١ وليس هناك ذكر للعسل . فأما ذكر جبل - أو جبال - خبز فقد روى ، مع أن في الصحيحين عن المغيرة بن شعبه أنه قال للنبي ﷺ « يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء » فقال النبي ﷺ « بل هو أهون على الله من ذلك » لفظ البخاري . وقد يحمل ما ورد في أن معه « جبال خبز » على المجاز ، أي أن معه مقادير عظيمة من الخبز ، مع أن مخالفته محتاجون

قال « وزاد مسلم : جبال من لحم »

أقول إنما في صحيح مسلم في كلام المغيرة أنه قال للنبي ﷺ « إنهم يقولون معه جبال من خبز ولحم » فقال النبي ﷺ « هو أهون على الله من ذلك » فانظر ، واعتبر !

قال « وأخرج نعيم بن حماد من طريق كعب »

أقول هو كلام منسوب إلى كعب من قوله ، والسند اليه مع ذلك واه

قال « ومن أخباره أنه ينزل ... »

أقول : وهذا كسابقه

وذكر اختلاف الروايات في مخرجه . أقول : في حديث أبي بكر الصديق

عند أحمد وغيره أنه يخرج من خراسان / ولا ينافيه ما صحيح مسلم أنه يتبعه يهود ١٦٩
اصبهان ، إذ لا يلزم من اتباعهم له أن يكون أول خروجه من عندهم . وكذا
ما جاء في رواية « أنه خارج بين الشام والعراق » إذ لا يلزم أن يكون ذلك أول
خروجه . فأما ما في حديث الجساسة أنه محبوبس في جزيرة ، فإن حمل على ظاهره
فلا مانع من أن يذهب بعد إطلاقه إلى خراسان ثم يظهر أمره منها ، وإن حمل على
التشليل كما مرّت الإشارة إليه ص ٩٥ فالأمر أوضح

قال « وهناك أحاديث كلها مرفوعة إلى النبي ﷺ »

أقول : ليس كل ما ورد في الدجال بمرفوع ، على أن أبارية ترك المرفوعات
الثابتة في صحيح البخاري وغيره ، وسقط على ما نسب إلى كعب ، مع أنه
لا يصح عنه

قال « ولكي يمكننا لهذه الخرافة أو الأسطورة في عقول المسلمين أوردوا
حديثا عن النبي ﷺ بأن من كذب بالمهدى فقد كفر ، ومن كذب بالدجال
فقد كفر »

أقول : لا أعرف حديثا هكذا ، ولا أرى ذكر النبي ﷺ للمهدى متواترا
ولا قريبا منه ، فاما ذكره الدجال فتواتر قطعا ، ومن اطلع على ما في صحيح
البخاري وحده علم ذلك ، ومع هذا فأنما أقول : من كذب رسول الله ﷺ في
خبر من أخباره عن الغيب فقد كفر

قال ص ٢١٤ « عمر الدنيا »

فأشار إلى صنيع السيوطي ولم يذكر الأحاديث حتى فنظر فيها ، والذي أعرفه
أنه ليس في ذلك صحيح صريح

قال « وقد أعرضنا كذلك عن إيراد أخبار الفتن وأشرار الساعة ونزول
عيسى التي زخرت بها كتب السنة المعتمدة بين المسلمين والمقدسة من الشيوخ

الحشويين

أقول صدق الله تبارك وتعالى ﴿ ١٠ : ٣٩ ﴾ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ، كذلك كذب الذين من قبلهم ، فانظر كيف كان عاقبة الظالمين ﴿

قال « وكذلك أهملنا ذكر الأحاديث الواردة في خروج النيل والفرات وسيحون وجيحون من أصل سدرة المنتهى فوق السماء السابعة وهى فى البخارى وغيره »

أقول : الذى فى صحيح البخارى فى حديث الإسراء عند ذكر سدرة المنتهى « وإذا أربعة أنهار : نهران باطنان ونهران ظاهران . فقلت : ما هذان يا جبريل ؟ قال : أما الباطنان فنهران فى الجنة ، وأما الظاهران / فالنيل والفرات » وقد فسرهما أهل العلم بما فسروا ، ورأيت بعض المعصريين يذكر وجهاً ساعياً حكيماً لينظر فيه ، قال : لا ريب أن كل ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء حق ، لكن منه ما كان بضرب من التمثيل يحتاج إلى تأويل ، وقد ذكر فى بعض الروايات أشياء من هذا القبيل ، انظر فتح البارى ٧ : ١٥٣ ، فقد يقال : إن سدرة المنتهى مع أنها حقيقة ضربت مثلاً لكلمة الإسلام على نحو قوله تعالى ﴿ ١٤ : ٢٤ ﴾ ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء ﴿ الآيات ، وجعل مغرسها مثلاً للأرض التى ستثبت فيها كلمة الإسلام فى الدنيا والأرض التى يرثها أهلها فى الجنة ، فرمز إلى الأولى بما فيه مثال النيل والفرات ، وإلى الثانية بما فيه مثال النهرين اللذين فى الجنة . وكأنه قيل للنبي ﷺ : هذه كرامتك ، كما يدفع الملك إلى من يكرمه وثيقة فيها رسم أرض معروفة فيها قصر وحديقة ، فيكون معنى ذلك أنه أنعم بها عليه . أما سيحون وجيحون فلا ذكر لهما ، نعم فى حديث مسلم تقدم ص ١٣٢ ذكر سيحان وجيحان ، وهما غير سيحون وجيحون

ثم قال أبو رية ص ٢١٥ « كلمة جامعة انتهى العلامة السيد رشيد رضا

في تفسيره ... إلى هذه النتائج القيمة : ١ - أن النبي ﷺ لم يكن يعلم الغيب
وإنما أعلمه الله ببعض الغيوب بما أنزل عليه في كتابه ، وهو قسمان : صريح
ومستنبط »

أقول اقتصر أبو رية على هذا ، مع أن في ذاك الموضع من تفسير المنار
٩ : ٥٠٤ زيادة فيها « ٢ - إن الله تعالى أعلمه ببعض ما يقع في المستقبل بغير القرآن
من الوحي ٣ - أنه كان يتمثل له ﷺ ببعض أمور المستقبل كأنه يراه كما
تمثلت له الجنة والنار عرض الحائط وكما تمثل له في أثناء حفر الخندق ما يفتح الله
لأصحابه من الممالك وكشفه هذا حق ، وهو ما يسميه أهل الكتاب نبوءات ،
وقد ظهر منه شيء كثير كالشمس »

قال « لا شك أن أكثر الأحاديث قد روى بالمعنى فعلى هذا كان
يروى كل أحد ما فهمه ، وربما وقع في فهمه الخطأ لأن هذه أمور غيبية ، وربما فسر
بعض ما فهمه بالفاظ يزيدنها »

أقول : ليس من الحق إسكار هذا الاحتمال ، لكن ليس من الحق أن يجاوز
به حده ، فهو احتمال نادر يزيد ندرته أو يدفعه البتة أن تتفق روايتان صحيحتان
فأكثر ، والظاهر الغالب من رواية الثقة هو الصواب ، وبه يجب الحكم ما لم تقم
حجة صحيحة على الخطأ

ثم قال « إن العابثين بالإسلام قد وضعوا أحاديث كثيرة وراج ١٧١
كثير منها باظهار روايتها للصالح والتقوى »

أقول : راجع ما تقدم ص ٦١ - ٦٥

قال « ولم يعرف بعض الأحاديث للوضوعة إلا باعتراف من تاب إلى الله
من واضعيها »

أقول : من تدبر ما تقدم ص ٦١ - ٦٥ وغيرها تبين له أن من كان حده

أن يكذب لا يخفى حاله على الأئمة ، غاية الأمر أنهم قد يقتصرون على قولهم « متهم بالكذب » ونحو ذلك ، وبهذا تعلم أنه لو فرض عدم اعتراف من اعترف لم يلزم من ذلك أن يحكموا بخبره بالصحة

قال ص ٢١٦ « إن بعض الصحابة والتابعين كانوا يروون عن كل مسلم وقد ثبت أن الصحابة كان يروى بعضهم عن بعض وعن التابعين حتى عن كعب الأخبار وأمثاله »

أقول : راجع ما تقدم ٧٣ - ٧٥ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٤ - ٩٩ و ١٠٩ - ١١٠ و ١٥٧

قال « والقاعدة عند أهل السنة أن جميع الصحابة عدول وهي قاعدة أغلبية لا مطردة »

أقول : سيأتي النظر في هذا في فصل عدالة الصحابة

قال « فكل حديث مشكل للثقة أو مضطرب الرواية أو يخالف لسنن الله تعالى في الخلق أو لأصول الدين أو لنصوصه القطعية أو للحسيات وأمثالها من القضايا اليقينية فهو مظنة لما ذكرنا . فمن صدق رواية مما ذكر ولم يجد فيها إشكالا فالأصل فيها الصدق ، ومن ارتاب في شيء منها أو أورد عليه بعض المرتابين أو المشككين إشكالا في متونها فليحمله على ما ذكرنا من عدم الثقة بالرواية »

أقول لا أدري ما عني بالمشكل ، فإن كان راجعا إلى ما يأتي فذاك ، فأما المضطرب فحكمه معروف عند أهل العلم ، وأما الخالف لسنن الله فمن سنن الله تعالى أن يخرق العادة إذا اقتضت حكمته ، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة لا تحصى ، وراجع الوحي الحمدي ص ٦٣ . وأما الخالف لأصول الدين فراجع ص ٢ ، وأما الخالف لنصوصه القطعية فراجع ص ١٤ . وبالجملة لا نزاع أن النبي ﷺ لا يخبر عن ربه وغيبه بباطل ، فإن روى عنه خبر تقوم الحجة على بطلانه

فالخلل من الرواية ، لكن الشأن كل الشأن في الحكم بالبطلان ، فقد كثرت
اختلاف الآراء والأهواء والنظريات وكثر غلطها ، ومن تدبرها / وتدبر الرواية ١٧٢
وأمن فيها وهو ممن رزقه الله تعالى الإخلاص للحق والتثبت علم أن احتمال خطأ
الرواية التي يثبتها المحققون من أئمة الحديث أقل جدا من احتمال خطأ الرأي
والنظر ، فعلى المؤمن إذا أشكل عليه حديث قد صححه الأئمة ولم تطاوعه نفسه على
حمل الخطأ على رأيه ونظره أن يعلم أنه إن لم يكن الخلل في رأيه ونظره وفهمه فهو
في الرواية ، وليفرغ إلى من يثق بدينه وعلمه وتقواه مع الابتغال إلى الله عز وجل
فإنه ولي التوفيق

ثم قال أبو رية ص ٢١٧ « تدوين القرآن » - ولو أن النبي ﷺ
وصحابه كانوا قد عتوا بتدوين الحديث » ثم قال ص ٢١٨ « كيف كان
الصحابة » ثم قال « كتاب الوحي »

أقول : راجع ص ٢٠ - ٤٧

ثم قال ص ٢١٨ - ٢١٩ « وكان أول من كتب للنبي ﷺ بمكة من قريش
عبد الله بن سعد بن أبي سرح »
أقول : أي لأبي رية هذا ؟ إنما قال صاحب الاستيعاب وغيره في عبد الله
إنه أسلم قبل الفتح .

وقال ص ٢١٩ « جمع القرآن وسببه : روى البخارى عن زيد بن ثابت
أنه قال : قضى رسول الله ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء ... ولما تولى أبو بكر
ونشبت حرب الردة وقتل فيها كثير من الصحابة خشي عمر من ضياع القرآن بموت
الصحابة فدخل على أبي بكر وقال له : إن أصحاب رسول الله ﷺ باليمامة يتهافون
تهافت الفراش في النار ، وإنى أخشى أن لا يشهدوا موطننا إلا فعلوا ذلك حتى
يقتلوا ، وهم حملة القرآن ... »

أقول : حديث زيد في مواضع من صحيح البخارى ، راجع الفتح ٢٥٩ / ٨

و ٩ / ٩ و ١٩ و ١٣ / ١٥٩ و ٣٥٠ ولم أجده في صحيح البخارى باللفظ الذى ساقه أبو رية . وراجعت فهرس البخارى للأستاذ رضوان محمد رضوان فذكر الحديث في الموضع الأربعة الأولى فحسب^(١) . والذى في صحيح البخارى في الموضع الأول « إن القتل قد استحر يوم اليمامة بالناس ، وإنى أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن » . وفي الثانى « إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن ، وإنى أخشى إن استحر القتل بالقراء بالمواطن » وترك هذه الجملة في الثالث والخامس ، وفي الرابع « إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن وإنى أخشى أن يستحر القتل بقراء القرآن في المواطن » وليحذر القارىء من إساءة الظن بأبى رية ، بل ينبغى أن يحمل صنيعه هنا على أنه رجع عن الميل إلى منع رواية الحديث بالمعنى ، أو رأى جوازها في / غير الحديث النبوى - ولو مع التمكن من الاتيان باللفظ الأصلى - إذا كان ذلك لمصلحته ، ومصلحته هنا أنه كره أن يصرح بأن الخشية كانت من استحرار القتل بقراء القرآن خاصة ، وأحب أن يجعلها من استحرار القتل بالصحابة على الإطلاق لينبى عليها ما علقه في الحاشية إذ قال : « مما يلفت النظر البعيد ويسترعى العقل الرشيد أن عمر لما رآه تهاافت الصحابة في حرب اليمامة لم يقل عنهم إنهم حملة الحديث ، بل قال إنهم حملة القرآن ، ولم يطلب جمع الحديث وكتابه وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر الحديث ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن الكريم »

أقول : الذى في الخبر كما رأيت خشية استحرار القتل بقراء القرآن ، وبين القرآن والسنة فرق من وجوه : وبيان ذلك أن الله تبارك وتعالى تكفل بحفظ الشريعة مما فيه الكتاب والسنة كما مر ص ٢٠ - ٢١ ، ومع ذلك كلف الأمة

(١) وراجعت ذخائر الموارث فوجده ذكر هذه المواضع ومواضع أخرى جاء فيها الحديث من وجه آخر ، وليس فيه هذه الجملة

القيام بما يتيسر لها من الحفظ ، ولما كان القرآن مقصودا لحفظ لفظه ومعناه ، وفي ضياع لفظة واحدة منه فوات مقصود ديني ، وهو مقدار محصور يسهل على الصحابة حفظه في الصدور وكتابته في الجملة كلفوا بحفظه بالطريقتين ، وبذلك جرى العمل في حياة النبي ﷺ فتوفاه الله تبارك وتعالى والقرآن كله محفوظ في الصدور مفرقا ، إلا أن معظمه عند جماعة معروفين ، وإنما حفظه جميعه بضعة أشخاص ، ومحفوظ كله بالكتابة مفرقا في القطع التي بأيدي الناس كما مر ص ٢٠ . فلما استحر القتل بالقراء في اليمامة وخشى أن يستحر بهم في كل موطن ومن شأن ذلك مع صرف النظر عن حفظ الله تعالى أن يؤدي إلى نقص في الطريقة الأولى . رأى الصحابة أنهم إذا تركوا تلك القطع كما هي مفرقة بأيدي الناس كان من شأن ذلك احتمال أن يتلف بعضها فيقع النقص في الطريقة الثانية أيضا ، ورأوا أنه يمكنهم الاحتياط للطريقة الثانية بجمع تلك القطع وكتابة القرآن كله في صحف تحفظ عند الخليفة ، وإذا كان ذلك ممكنا بدون مشقة شديدة ، وهو من قبيل الكتابة التي ثبت الأمر بها ولا مفسده فيه البتة ، علموا أنه من جملة ما كلفوا به ، فوقفهم الله تعالى للقيام به

أما السنة فالمقصود منها معانيها ، وفوات جملة من الأحاديث لا يتحقق به فوات مقصود ديني ، إذ قد يكون في القرآن وفيما بقي من الأحاديث ما يفيد معاني الجملة التي فاتت . وهي مع ذلك / منتشرة لا تتيسر كتابتها كما تقدم ص ٢١ ١٧٤
فاكتفى النبي ﷺ من الصحابة بحفظها في الصدور كما تيسر بأن يحفظ كل واحد ما وقف عليه ثم يبلغه عند الحاجة ولم يأمرهم بكتابتها ، ولم يكن حفظ معظمها مقصورا على القراء بل كان جماعة ليسوا من القراء عندهم من السنة أكثر مما عند بعض القراء

فالدلائل والقرائن التي فهم منها الصحابة أن عليهم أن يصنعوا ما صنعوا من جمع القرآن لم يتوفر لهم مثلها ولا ما يقاربها لكي يفهموا منه أن عليهم أن يجمعوا

السنة . على أنهم كانوا إذا فكروا في جمعها بدا لهم احتمال اشتماله على مفسدة كما مر ص ٣٠ ، وكذلك كان فيه تقويت حكم ومصالح عظيمة (راجع ص ٢١ - ٢٢) . وتوقفهم عن الجمع لما تقدم لا يعنى عدم العناية بالأحاديث ، فقد ثبت بالتواتر تدينهم بها واقيا دهم لها وبحشم عنها كما تقدم في مواضعه ، ولكنهم كانوا يؤمنون بتكفل الله تعالى بحفظها ويكرهون أن يعملوا من قبلهم غير ما وضع لهم أنه مصلحة محضة ، (راجع ص ٣٠) ، ويعلمون أنه سيأتى زمان تتوفر فيه دواعى الجمع وتزول الموانع عنه ، وقد رأوا بشائر ذلك من انتشار الإسلام وشدة إقبال الناس على تلقى العلم وحفظه والعمل به ، وقد أتم الله ذلك كما اقتضته حكمته

ثم ذكر ص ٢٢٠ - ٢٢٢ فصولا في جمع القرآن ، ثم قال ص ٢٢٣ - ٢٣٢ « تدوين الحديث »

تدوين
الحديث

أقول : راجع لكتابة التابعين الحديث ص ٢٨ و ٥٥ ، فأما أتباع التابعين فكانوا يكتبون ويحفظون بكتبهم ولا سيما بعد أن أمر أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بالكتابة (راجع ص ٣٠) . وفي جامع بيان العلم لابن عبد البر بسنده إلى ابن شهاب الزهري قال « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا ، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا » ثم أكثر ابن شهاب من الكتابة بعد وفاة عمر لما أمر هشام بن عبد الملك . على أن ما كتب لعمر وهشام لم يلق قبولا عند أهل العلم لأنهم كانوا يحرصون على تلقى الحديث من الحديث به مشافهة ، لكن الرواة عن ابن شهاب وغيره انهمكوا في الكتابة . ثم شرع بعضهم في التصنيف . وقد ذكر أبو رية ص ٢٢٩ عدة من المصنفين ، وأحب أن أشير إلى من مات منهم قبل سنة ١٦٠ :

فمنهم ابن جريج المتوفى سنة ١٥٠ له مصنفات تلقاها عنه جماعة ، منهم حجاج ابن محمد الأعور وعبد الرزاق الصنعاني ، وعنهما الإمام أحمد وغيره . ولعبد الرزاق مصنفات موجودة

ومنهم ابن إسحاق صاحب المغازي توفي سنة ١٥١ ، صنف السيرة وغيرها

١٧٥ / ومنهم معمر بن راشد توفي سنة ١٥٣ ، وله مصنفات بعضها موجود وأخذها عنه عبد الرزاق وغيره ، ومنهم الأوزاعي وسعيد بن أبي عروبة توفيا سنة ١٥٦ ، وكانت مصنفاتهما عند جماعة من أصحابهما ، تلقاها عنهم الإمام أحمد وغيره

ثم قال أبو رية ص ٢٣٣ « أثر تأخير التدوين »

ذكر أنه لو دون الحديث كما دون القرآن لانسد باب الكذب على النبي ﷺ ، وانسد باب التفرق في الدين

أقول : أأنتم أعلم أم الله ؟ أرأيتم لو قال قائل : لو خلق الله عباده على هيئة كذا لانسد باب الظلم والعدوان والفجور ، ولو أنزل القرآن وكل دلالاته يقينية لا يمكن أحدا أن يشك أو يتشكك فيها لانسد باب التفرق ، ولو . إنما شأن المؤمن أن ينظر ما قضاه الله واختاره فيعلم أنه هو الحق المطابق للحكمة البالغة ، ثم يتلمس ما عسى أن يفتح الله عليه به من فهم الحكمة ، وراجع ص ٥٥ و ٦٠ - ٦٢ . وذكر أموراً قد تقدم النظر فيها فراجع القهرس

ثم قال ص ٢٣٧ « نشأة علم الحديث » إلى أن قال ص ٢٤٠

الخبير وأقسامه » وذكر التواتر ثم علق عليه في الحاشية : « ... أنكر المسلمون أعظم الأمور المتواترة ، فالنصارى واليهود هما أمتان عظيمتان يخبرون بصلب المسيح ، والإنجيل يصرح بذلك ، فإذا أنكروا هذا الخبر وقد وصل إلى أعلى درجات التواتر فأى خبر بعده يمكن الاعتماد عليه والركون إليه »

أقول : هذا إما جنون ، وإما كفر فاختر ، وما فيها حظ لخنار . وقد بين علماء المسلمين سقوط دعوى تواتر الصلب بما لا مزيد عليه . وكل عاقل يعرف التواتر الحقيقي ثم يتدبر الواقعة يعلم أنها ليست منه . ومقتضى سياق أبي رية أنه م - ١٦ * الأنوار الكاشفة

الخبير
وأقسامه

يحاول التشكيك في المتواتر ، وزعم أن دلالة ظنية فقط (الف)

ونقل ص ٢٤١ - ٢٤٢^(١) عبارة عن المستصفي ، ينبغي مقابلتها بالمستصفي

١ : ١٤٢ مع قول المستصفي في الصفحة التي قبلها « (الخامس) كل خبر »
ومراجعة المسألة في أحكام ابن حزم وغيره

وقال ص ٢٤٢ « ومن قواعدهم المشهورة ولا يلزم من الاجماع على حكم
مطابقته لحكم الله في نفس الأمر »

أقول : تراجع البحث في كتب الأصول ، والمقصود هنا أن أبا رية يرى دلالة
الاجماع ظنية فقط (ب)

وذكر آخر ص ٣٤٣ عن الرازي « ... وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل
العقلية ظنية ، وأن العقلية قطعية ، والظن لا يعارض القطع »

أقول : للرازي تفصيل معروف ، وقد تمقبه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ،

١٧٦ والحق أن في القرآن / دلالات قطعية ، وأن دلالة المقطوع فيها بالظهور تكون
قطعية إذا علم أنه لم يكن وقت حاجة المخاطبين إلى الأخذ بها قرينة صارفة عن ذلك
الظاهر ، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز . وينبغي أن ينتبه لأن القرينة
إنما يعتد بها إذا كانت بينة يدرکها المخاطب إذا تدبر . ولتقرير هذا موضع آخر

ومقتضى صنيع أبي رية أن دلائل القرآن - بله الأحاديث - كلها ظنية (ج)

وقال قبل ذلك « قال الجمهور إن أخبار الآحاد لا تقيد العلم قطعا ولو كانت
مخرجة في البخاري ومسلم ، وأن تلقى الأمة لها بالقبول إنما يفيد العمل بما فيها بناء
على أن الأمة مأمورة بالأخذ بكل خبر يغلب على الظن صدقه »

أقول : مسألة أخبار الصحيحين تأتي ، وإنما المهم هنا أنه علق على آخر هذه

« العبارة قوله » ترى هل هذه القاعدة التي قررناها قد أمر الله بها ورسوله ؟ وترى هل هي تخرجنا من حكم اتباع الظن الذي جاء في آيات كثيرة من القرآن مثل ﴿ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ ، ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ ومثل قوله تعالى في قول النصارى بصلب المسيح ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ (د)

نأمل هذه القضايا المرموزة على أواخرها بهذه الأحرف (الف - ب - ج - د) وانظر ماذا بقي لأبي رية من الدين ؟

أما الآيات فقد قيل ، وقيل . ومن تدبر السياق وتتبع مواقع كلمة « يغنى » ومشتقاتها في القرآن وغيره تبين له ما يأتي : كلمة « الحق » في الآيتين مراد بها الأمر الثابت قطعا ، وكلمة « يغنى » معناها : « يدفع » كما حكاها البغوي في تفسيره ، وقد يعبر عنها بقولهم « يصرف » ونحوه ، راجع لسان العرب ١٩ : ٣٧٦ . ومنها في القرآن قوله تعالى ﴿ ٧٧ : ٣١ ولا يغنى من الذهب ﴾ وقوله سبحانه ﴿ ١٤ : ٢١ فقال الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعا فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء ﴾ وفي آية أخرى ﴿ ٤٠ : ٤٧ فهل أنتم مغنون عنا نصيبا من النار ﴾ وهذا سياق الآية الأولى ﴿ ١٠ : ٣١ - قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن يدبر الأمر ؟ فسيقولون الله ، فقل أفلا تتقون . فذلكم الله ربكم الحق ، فإذا بعد الحق

إلا الضلال ، فأنى تصرفون ﴾ / فالكلام في محاجة المتخذين مع الله إلها آخر وكلمة ١٧٧ « الحق » في قوله ﴿ فإذا بعد الحق ﴾ مراد بها الأمر الثابت قطعا ومنه إنه لا إله إلا الله . ثم ساق الكلام في تقريرهم إلى أن قال ﴿ ١٠ : ٣٦ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ فالحق هنا هو الأمر الثابت قطعا كما مر ، والمعنى : إن الظن لا يدفع شيئا من الحق الثابت قطعا ، وعلى تعبير أهل الأصول : للظن لا يعارض القطع

والآية الثانية فى سياق محاجة المشركين القائلين : الملائكة بنات الله ، ويسمونهم بأسماء الإناث ويعبدونها ، قال تعالى ﴿ ٥٣ : ٢٣ ﴾ إن هى إلا أسماء سميتوهن أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان ، إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى ﴿ والهدى هنا هو بيان الحق الثابت قطعا ، فالمنى أنهم يتبعون الظن والهوى معرضين عما يخالفه من الحق الثابت قطعا . ثم قال تعالى ﴿ ٥٣ : ٢٨ ﴾ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ، وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴿ أى ليس عندهم علم فيعارض الحق الثابت قطعا ، وإنما عندهم ظن ، والظن لا يدفع شيئا من الحق الثابت قطعا . أو : الظن لا يعارض القطع

وأما الآية الثالثة فهى ﴿ ٤ : ١٥٧ ﴾ وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ، وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ، وإن الذين اختلفوا فيه لئى شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ، وما قتلوه يقينا ﴿ المراد أن الله يخبر بأنهم لم يقتلوه ولم يصلبوه ، وخبره سبحانه يفيد العلم القطعى ، وليس عند أهل الكتاب علم قطعى فيعارض خبر الله ، وإنما عندهم ظن ، والظن لا يعارض القطع وقال أبو رية ص ٢٤٤ « ابن الصلاح ومخالفوه » وساق الكلام إلى أن قال ص ٢٤٦ « أما المتكلمون فقد عرف من حالهم أنهم يردون كل حديث يخالف ما ذهبوا إليه ولو كان من الأمور الظنية »

أقول : أما فى الأمور الظنية فالمعروف عنهم قبوله غير أنهم لا يجزمون بمذلوله إذا كان فى العقليات

ثم قال « فمن ذلك حديث : تحاجت الجنة والنار » أخرجه البخارى ومسلم عن أبى هريرة ... »

أقول : قد تقدم ص ١٥٩ وبينت هناك أنه رواه مع أبى هريرة أنس وأبو

سميد وأبي بن كعب

ثم قال ص ٢٤٧ « فهذا الحديث ونظيره وهي كثيرة يبعد على المتكلم أن يقول بصحتها فضلا عن أن يجزم بذلك ، وإذا ألجئنا إلى القول بصحتها لم يأل جهدا في تأويلها ولو على وجه لا يساعد اللفظ عليه بحيث يعلم السامع أن المتكلم لا يقول بجوازه في الباطن »

/ أقول : هذا يتضمن الاعتراف بأن النصوص اللفظية تكون قطعية الدلالة . ١٧٨
هذا ومسلكتهم في التأويل هو عينه مسلكهم في دفاع الآيات الكثيرة المخالفة
لهم من القرآن ، فإذا كان ذلك لا ينفي ثبوت الآيات القرآنية عن الله ورسوله
قطعا فكذلك لا ينفي صحة الأحاديث الصحيحة ظنا أو قطعا . وراجع ص ٢

وقال ص ٢٤٩ « من المعروف أنك تجد الحديث يعمل به الخفي
لشهرته ثم يأتي الشافعي فيرفضه لضعف في سنده ، وتجد المالكي يرفض الحديث لأن
العمل جرى على خلافه ، ويعمل به الشافعي لقوة في سنده على ما رأى هو »

أقول : مادامنا نعرف أن العلماء غير معصومين فاختلافهم في بعض الأحاديث
أى أخذ بها أم لا ؟ ليس فيه ما يوهم ذاعقل أن الأحاديث كلها لا تصلح للحجة ، ولا
ما يقضى أن تلك الأحاديث المختلف فيها تصلح أو لا تصلح ، بل المدار على الحجة .
فقد يرى العالم اشتها حديث بين الناس فيقلب على ظنه أنه لم يشتهر إلا وأصله صحيح
فيأخذ به ، فيأتى غيره فيبحث فيجد مرجع تلك الشهرة إلى مصدر واحد غير صحيح كما
في مسألة القهقهة في الصلاة . وقد يبلغ العالم حديث من طريق واحد ويرى أن أهل
العلم خالفوه فيمسك عنه ، فيجئ غيره فيبحث فيجد الحديث ثابتا ويحمد بعض أهل
العلم قد أخذوا به وأن الذين لم يأخذوا به لم يلقوا عليه ، أو نحو ذلك مما يبين أن
عدم أخذهم به لا يندش في كونه حجة . وقد يتعكس الحال ، وعلى من بعد المختلفين
اتباع الحجة ، فإن بقي بين متبعي الحجة خلاف فلا حرج ، وإذا اتضح وبأن أن

الحق مع أحد المختلفين ولكن أتباع الآخر أصروا على اتباعه ، فليس في هذه ما يقدح في الحجة سواء أعزنا أولئك الأتباع أم لم نعزهم . وهكذا الاختلاف عند معارضة الحديث لبعض القواعد الشرعية أو لجميع الأقيسة

وقال : « وفي مرآة الوصول وشرحها »

أقول : راجع ص ١٢٦

وذكر ص ٢٥٠ عبارة لأبي يوسف نقلها من الأم للشافعي ٧ : ٣٠٧ - ٣٠٨
وترك قطعاً منها . وقد تعقب الشافعي كلام أبي يوسف بما تراه هناك
وفي كلام أبي يوسف مما أرى التنبيه عليه أخبار :

الأول قال « حدثنا ابن أبي كريمة عن جعفر عن رسول الله ﷺ »

أشار الشافعي إلى هذا الخبر في الرسالة ص ٢٢٤ - ٢٢٥ وقال « رواية منقطعة عن رجل مجهول » وفي التعليق هناك عن ابن معين والخطابي وغيرهم أنه موضوع

١٧٩ / الثاني « وكان عمر فيما بلغنا لا يقبل الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بشاهدين »

أقول : وهذا باطل قطعاً ، تقدم رده ص ٤٦

الثالث « وكان علي بن أبي طالب لا يقبل الحديث عن رسول الله ﷺ »
أقول : كذا وقع ، وهو باطل قطعاً ، ولعله أراد ما روى أن علياً كان يحلف من حديثه كما تقدم مع رده ص ٤٧

الرابع « وحدثنا الثقة عن رسول الله ﷺ أنه قال في مرضه الذي مات فيه : إني لأحرم ما حرم القرآن ، والله لا تمسكون على شيء »

أقول : كذا وقع ولعله « لا أحرم إلا ما حرم القرآن » قد روى بلفظ

« لا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه » راجع أحكام ابن حزم ٢ : ٧٧ وجمع الزوائد ١ : ١٧١ وهو على كل حال غير ثابت . ومع ذلك قد فسرہ الشافعي ثم ابن حزم بما يصحح معناه . ومن تتبع أقوال أبي يوسف في الفقه واستدلالاته علم أنه نفسه لا يرى صحة هذه الأخبار ولا يبنى عليها ، وإنما كثر بها السواد في بيان أن الأحكام لا تبنى إلا على رواية الثقات كما أشار اليه الشافعي إذ قال في تعقبه : وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما أمر به أن لا يروى عن النبي ﷺ إلا من الثقات

وقال ص ٢٥١ « رأى مالك وأصحابه أنهم يقولون تثبت السنة من وجهين : أحدهما أن نجد الأئمة من أصحاب النبي ﷺ قالوا بما يوافقها . الثاني أن لا نجد الناس اختلفوا فيها »

أقول : لم يذكر مصدره ، وهذه كتب المالكية أصولا وفروعا لا تعطى هذا . نعم قد يقف المجتهد عن حديث ولا يبين عذره ، أو يروى عنه بعض أصحابه كلمة لا يريد بها أن تكون قاعدة ، فيذهب بعض أصحابه يحاول أن يضع قواعد يمتدبر بها . وفي الأم ٧ : ١٧٧ - من قول الربيع « قلت [للشافعي] فاذا كر ما ذهب اليه صاحبنا [مالك] من حديث النبي ﷺ مما لم يرو عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على شيئا يوافقه . فقال : نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت ، وأذكر أيضا ما ذهب اليه من حديث رسول الله ﷺ وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه

قال أبو رية « وقد روى الدارقطني أن رسول الله ﷺ قال : إنها تكون بعدى رواة / يروون عن الحديث ، فاعرضوا حديثهم على القرآن فما وافق القرآن ١٨٠ فحدثوا به ، وما لم يوافق القرآن فلا تحدثوا به »

أقول : لم يذكر مصدره ، وهذا هو الخبر الأول في عبارة أبي يوسف المتقدمة

ص ١٧٨ ، وقد حكم الأئمة بأنه موضوع كما مر

قال « وقد طعن رجال الأثر في هذا الحديث ، ورووا حديثاً هذا نصه « ألا
إني أوتيت الكتاب ومثله معه » . وهذا من أعجب العجب ، لأنه إن كان النبي
ﷺ قد أوتي مثل الكتاب - أي مثل القرآن ليسكون تماماً على القرآن لبيان دينه
وشريعته - فلم لم يعن صلوات الله عليه بتدوينه وكتابته قبل أن ينتقل إلى الرفيق
الأعلى كما عني بتدوين القرآن »

أقول : قد تقدم البيان المنير في مواضع ، منها ص ٢٠ - ٢١

قال « ولم ينه عن كتابته بقوله : لا تكتبوا عني غير القرآن »

أقول : تقدم البيان الواضح ص ٢٢ - ٢٤

قال « وهل يصح أن يدع الرسول نصف ما أوحاه الله اليه يعدوين الأذهان
بغير قيد ، بمسكه هذا وينساه ذلك ؟ وهل يكون الرسول - بعمله هذا - قد بلغ
الرسالة على وجهها وأدى الأمانة كاملة إلى أهلها ؟

أقول : قد تقدم دفع هذا الريب ص ٢٠ - ٢١ والقدر الذي يحصل به تبليغ
الرسالة وأداء الأمانة إنما تحديده إلى الله عز وجل لا إلى المرتابين في حكمته سبحانه
وتعالى وقدرته ، وراجع ص ٣٢ - ٣٣ و ٥٢

قال ص ٢٥٢ « وأين كان هذا الحديث عندما قال أبو بكر للناس ؟ وعند
ما قال عمر ؟ ولم يشفق عندما فزع إلى أبي بكر »

أقول راجع ص ٣٦ و ٣٩ و ١٧٣ - ١٧٤

وذكر توقف مالك وأبي حنيفة عن بعض الأحاديث لمعارضتها ما هو أقوى
منها عندهما ، وقد مر جوابه ص ١٧٨

وذكر ص ٢٥٣ قصة مناظرة جرت بين الأوزاعي وأبي حنيفة ، وهي قصة

مكذوبة عارض بها بعض من لا يخاف الله من الحنفية قصة مناظرة رواها الشافعية بسند واه ، راجع سنن البيهقي ٢ : ٨٢ وفضائل أبي حنيفة للموفق ١ : ١٣١ ، وكلتا القصتين مروية عن « الشاذكوني قال : سمعت سفيان بن عيينة »

ثم ذكر ص ٢٥٤ كلام النحاة في الاستدلال بالأحاديث ، وهذا لا يهمننا ، ١٨٨ مع أن الحق أن ابن مالك توسع ، وأنه كما مر ص ٦٠ يمكن بالنظر في روايات الأحاديث وأحوال روايتها أن يعرف في طائفة منها أنها بلفظ النبي ﷺ أو بلفظ الصحابي أو بلفظ التابعي ، وهو ممن يحتاج به في العربية لكن تحقيق ذلك يصعب على غير أهله ، فلذلك أعرض قداماء النحاة عن الاحتجاج بالحديث ووجدوا في المتيسر لهم من القرآن وكلام العرب ما يكفي

وذكر ص ٢٥٩ كلاماً للشيخ محمد عبده في حديث ان يهوديا سحر النبي ﷺ

أقول : النظر في هذا في مقامات :

المقام الأول : ملخص الحديث أنه ﷺ في فترة من عمره ناله مرض خفيف ذكرت عائشة أشده أعراضه بقولها « حتى كان يرى أنه يأتي أهله ولا يأتيهم » وفي رواية « حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهن » وفي أخرى « يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله » ، والرواية الأولى فيما يظهر أصح الروايات فالأخريان محمولتان عليها .. وفي فتح الباري ١٠ : ١٩٣ « قال بعض العلماء : لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله ، أن يجزم بفعله ذلك ، وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت » أقول : وفي سياق الحديث ما يشهد لهذا ، فان فيه شعوره ﷺ بذلك المرض ودعائه ربه أن يشفيه . فالذي يتحقق دلالة الخبر عليه أنه ﷺ كان في تلك الفترة يعرض له خاطر أنه قد جاء إلى عائشة وهو ﷺ عالم أنه لم يجئها ولكنه كان يعاوده ذاك الخاطر على خلاف عادته ، فتأذى ﷺ من ذلك . وليس في حمل الحديث على هذا تعسف ولا تكلف

المقام الثاني : في الحديث عن عائشة « حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي لكنه دعا ودعا ثم قال : يا عائشة أشعرت أن الله أقتاني فيما استفتيته فيه ؟ أتاني رجلان (أى ملكان - كما في رواية أخرى - في صورة رجلين) فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ فقال : مطبوب . قال : من طبه ؟ قال : لبيد بن الأعصم . قال : في أى شيء ؟ قال : في مشط ومشاطة وجف طلع نخلة ذكر . قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذروان . فأتاها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه فجاء قلت يا رسول الله أفلا استخرجته ؟ قال قد عافاني الله ، فكرهت أن أثير على الناس شرا . فأمرت بها فدفنت »

ومحصل هذا أن لبيدا أراد إلحاق ضرر بالنبي ﷺ فعمل عملا في مشط ومشاطة إلخ ، فهل من شأن ذلك أن يؤثر ؟ / قد يقال : لا ، ولكن إذا شاء الله ١٨٢ تعالى خلق الأثر عقبه . والأقرب أن يقال : نعم باذن الله ، والإذن هنا خاص . وبيانه أن الأفعال التي من شأنها أن تؤثر ضربان : الأول ما أذن الله تعالى بتأثيره إذنا مطلقا ثم إذا شاء منعه ، وذلك كالاتصال بالنار مأذون فيه بالإحراق إذنا مطلقا ، فلما أراد الله تعالى منعه ﴿ قال يانار كونى بردا وسلاما على إبراهيم ﴾ . الضرب الثانى ما هو ممنوع من التأثير منعا مطلقا ، فإذا اقتضت الحكمة أن يمكن من التأثير رفع المنع فيؤثر . وقوله تعالى في السحر ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله ﴾ يدل أنه من الضرب الثانى ، وأن المراد بالإذن الإذن الخاص ، والحكمة في مصالحة الناس تقتضى هذا ، والواقع في شئونهم يشهد له . وإذا كان هذا حاله فلا غرابة في خفاء وجه التأثير علينا

المقام الثالث : النظر في كلام الشيخ محمد عبده . وفيه ثلاث قضايا :

القضية الأولى : قال « فعلى فرض صحته هو آحاد ، والآحاد لا يؤخذ بها في

أقول : أما صحته فثابتة بآيات أئمة الحديث لها ، فإن أراد الصحة في نفس الأمر فهب أنا لا قطع بها ولكننا نظننا غالبا ، وعلى كلا الحالين فواضعو تلك القاعدة لا ينكرون أنه يفيد الظن ، ومن أنكر ذلك فهو مكابر ، وإذا أفاد الظن فلا مفر من الظن وما يترتب على الظن . فلم يبق إلا أنه لا يفيد القطع ، وهذا حق في كل دليل لا يفيد إلا الظن

القضية الثانية : أنه مناف للعصمة في التبليغ قال « فانه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم فانه إذا خولط في عقله كما زعموا جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئا وهو لم يبلغه ، أو أن شيئا ينزل عليه وهو لم ينزل عليه »

أقول : أما المتحقق من معنى الحديث كما قدمنا في المقام الأول فليس فيه ما يصح أن يعبر عنه بقولك : « خولط في عقله » وإنما ذاك خاطر عابر ، ولو فرض أنه بلغ الظن فهو في أمر خاص من أمور الدنيا لم يتعمده إلى سائر أمور الدنيا فضلا عن أمور الدين ، ولا يلزم من حدوثه في ذاك الأمر جوازه في ما يتعلق بالتبليغ بل سبيله سبيل ظنه أن النخل لا يحتاج إلى التأخير ، وظنه بعد أن صلى ركعتين أنه صلى أربعاً وغير ذلك من قضايا السهو في الصلاة ، وراجع ص ١٨ - ١٩ ، وفي القرآن ذكر غضب موسى على أخيه هارون وأخذه برأسه لظنه أنه قصر مع أنه لم يقصر . وفيه قول يعقوب لبنيه لما ذكروا له ما جرى لابنه الثاني ﴿ بل سولت لكم أنفسكم أمرا ﴾ يتهمهم بتدبير مكيدة مع أنهم كانوا حينئذ أبرياء صادقين . ١٨٣ وقد يكون من هذا بعض كلمات موسى للخضر . وانظر قوله تعالى عن يونس ﴿ فظن أن لن نقدر عليه ﴾

القضية الثالثة : الحديث مخالف للقرآن « في نفية السحر عنه ﷺ وعده من افتراء المشركين عليه مع أن الذي قصيده المشركون ظاهر ، لأنهم كانوا يقولون : إن الشيطان يلبسه عليه السلام ، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر

هندم وضرب من ضروبه ، وهو بعينه أثر السحر الذى ينسب إلى لبيد وقد جاء بنفى السحر عنه عليه السلام حيث نسب القول بأثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه ووبخهم على زعمهم هذا ، فاذا هو ليس بمسحور قطعا »

أقول : كان المشركون يملكون أنه لا مساغ لأن يزعموا أنه ﷺ يفترى - أى يتعمد - الكذب على الله عز وجل فيما يخبر به عنه ، ولا لأنه يكذب فى ذلك مع كثرة غير عامد ، فلجأوا إلى محاولة تقريب هذا الثانى بزعم أن له اتصالا بالجن ، وأن الجن يلقون اليه ما يلقون فيصدقهم ويخبر الناس بما ألقوه اليه ، هذا مدار شبهتهم ، وهو مرادهم بقولهم : به جنة . مجنون . كاهن . ساحر . مسحور . شاعر ، كانوا يزعمون أن للشعراء قرناء من الجن تلقى اليهم الشعر فزعموا أنه شاعر أى أن الجن تلقى اليه كما تلقى إلى الشعراء . ولم يقصدوا أنه يقول الشعر . أو أن القرآن شعر

إذا عرف هذا فالمشركون أرادوا بقولهم ﴿ إن تتبعون إلا رجلا مسحورا ﴾ أن أمر النبوة كله سحر ، وأن ذلك ناشئ عن الشياطين استولوا عليه - بزعمهم - يلقون اليه القرآن ويأمرونه وينهونه فيصدقهم فى ذلك كله ظانا أنه إنما يتلقى من الله وملائكته . ولا ريب أن الحال التى ذكر فى الحديث عروضها له ﷺ لفترة خاصة ليست هى هذه التى زعمها المشركون ، ولا هى من قبيلها فى شيء من الأوصاف المذكورة . إذن تكذيب القرآن وما زعمه المشركون لا يصح أن يؤخذ منه نفيه لما فى الحديث

فان قيل قد أطلق على تلك الحالة أنها سحر ، فى الحديث عن عائشة « سحر رسول الله ﷺ رجل . . . » والسحر من الشياطين ، وقد قال الله تعالى للشيطان ﴿ إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾

قلت : أما الذى أخبر به النبى ﷺ عن الملك قائما سماها طبا كما مر فى

الحديث ، وقد أنشد ابن فارس في مقاييس اللغة ٣ : ٤٠٨ :

فإن كنت مطبوبا فلا زلت هكذا وإن كنت مسحورا فلا برأ السحر
وأقل ما يدل عليه هذا أن الطب أخص من السحر ، وأن من الأنواع التي
يصاب بها الإنسان ويطلق عليها سحر ما يقال له « طب » وما لا يقال « طب » ١٨٤
وعلى كل حال فالذي ذكر في الحديث ليس من نوع ما زعمه المشركون ، ولا هو
من ملابس الشيطان ، وإنما هو أثر نفس الساحر وفعله . وقد قدمت أن وقوع
أثر ذلك نادر فلا غرابة في خفاء تفسيره . وهذا يغني عما تقدم ص ٩٨

ثم نقل أبو رية ص ٢٦١ - فصلا عن صاحب المنار فيه « إن بعض أحاديث
الأحاد تكون حجة على من ثبتت عنده واطمأن قلبه بها ، ولا تكون حجة على
غيره يلزم العمل بها »

أقول عدم الثبوت والطمأنينة قد يكون لسبب بين ، وقد يكون لسبب
محمّل يقوى عند بعض أهل العلم ويضعف عند بعضهم ، وقد يكون لما دون ذلك من
هوى وزيف وارتياح وتكذيب . وعلى الأمة أن تنزل كل واحد من هؤلاء منزلته
محسب ما يتبين من حاله . وكما أننا إذا رأينا من يتعبد عبادة غير ثابتة شرعا فسألناه
فذكر حديثا باطلا فبيننا له ذلك فقال : هو ثابت عندي مطمئن به قلبي . كان علينا
أن نذكر عليه ، وكان على ولي الأمر ومن في معناه منعه ومعاقبته ؛ فكذلك إذا
رأينا رجلا ينفي حديثا ثابتا وبيننا له ثبوته فقال : لم يثبت عندي ولم يطمئن به قلبي .
ولم يذكر سببا ، أو ذكر سببا لا يعتد به شرعا

قال « ولذلك لم يكن الصحابة يكتبون جميع ما سمعوا من الأحاديث
ويدعون إليها »

أقول : قد تقدم الكشف عن هذا ص ٢٠ - ٥٠

قال « ولم يرض الإمام مالك من الخليفين المنصور والرشيد أن يحمل الناس

على العمل بكتبه حتى الموطأ »

أقول : إنما أنكر الإلزام بالموطأ ، لأنه يعلم أن فيه أحاديث أخذ بها هو وقد يكون عند غيره ما يخصصها ، أو يقيدھا أو يعارضها ، وفيه توقف عن أحاديث قد يكون عند غيره ما يقويها ويؤيدها ، وقد يكون عند غيره أحاديث لم يقف عليها هو ، وفيه كثير مما قاله باجتهاده وفي الأمة علماء لهم أن يجتهدوا ويعملوا بما رجع عندهم وإن خالفوا مالكا ، وفوق هذا كله فهو يعلم أنه بنى على ما فهمه من القرآن ومن الأحاديث التي ذكرها ، وأن في علماء الأمة من يخالفه في بعض ذلك الفهم . وعلى كل حال فليس في امتناع مالك من إلزام الأمة كلها علمائها وعامتها بقوله ما يقتضى أن لا يلزم بالعمل بالحديث من يعلم أنه ليس عنده ما يخالفه إلا الهوى والزيغ والارتياب والتكذيب والعناد

ثم قال ص ٢٦٢ « وإما يجب العمل » كرر معنى ما تقدم

١٨٥ / قال « أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد »

أقول : راجع ص ١٨٢

قال « وكل من ظهر له علة في رواية حديث فلم يصدق رفعه لأجلها فهو معذور كذلك »

أقول : الصواب في هذا أن ينظر في تلك العلة ويعامل صاحبها بما يستحق كما مر

قال « ولا يصح أن يقال إنه مكذب لحديث كذا »

أقول : أما إن زعم أنه كذب فهو مكذب له ، ولا يضره ذلك ما لم يلزمه أحد أمرين : إما تكذيب النبي ﷺ ، وإما تكذيب صادق بغير حجة

قال « وهى تقييد الظن »

أقول : في هذا كلام معروف

قال « ومن القواعد الجلية أن طروء الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال يكسوها ثوب الإجمال فيسقط به الاستدلال »

أقول : موضع هذا أن يحتمل الخبر وجهين ولا دليل فيه على أحدهما ، فأما إذا كان أحدهما راجحاً فالحكم له

ثم قال أبو رية ص ٢٦٣ « ليس في الحديث متواتر »

أقول : من نفي هذا إنما نفي التواتر اللفظي ، فأما المعنوي فكثير ، فلتراجع الكتب التي نقل عنها

وذكر في الحاشية حديث الحوض ، وكأنه استهزأ به ، ومن استهزأ به فليس من أهله

ثم ذكر شيئاً من تقسيم العلماء للحديث ، إلى أن قال ص ٢٦٧ « تعدد طرق الحديث لا يقويها . قال العلامة السيد رشيد رضا : يقول المحدثون في بعض الأحاديث حتى التي لم يصح لها سند : إن تعدد طرقها يقويها . وهي قاعدة للمحدثين لم يشر إليها الله في كتابه ولا ثبتت في سنته عن رسوله ، وإنما هي مسألة نظرية غير مطردة »

أقول : أما إطلاق أبي رية في العنوان فباطل قطعاً كما سترى . وأما إشارة القرآن فيمكن إثباتها باشتراط القرآن العدد في الشهود وقوله تعالى ﴿ ٣٦ : ١٤ ﴾ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فمرزنا بثالث ﴿ ٣٧ : ١٤ ﴾ ، ومن السنة حديث ذى الدين والمعقول واضح . نعم قوله « غير مطردة » حق لا ريب فيه ، بل أزيد على ذلك أن بعض الأخبار يزيده تعدد الطرق وهنا ، كأن يكون الخبر في فضل رجل وفي كل طريق من طرقه كذاب أو متهم ممن يتعصب له أو مغفل أو مجبول

/ قال « فتعدد الطرق في مسألة مقطوع ببطالانها شرعا كسألة الغرائق أو عقلا لا قيمة له لجواز اجتماع تلك الطرق على الباطل »

أقول : أما الباطل يقينا فلا يفيد التعدد شيئا ، بل يبعد جدا أن تتعدد طرقه تعددا يفيد قوة قوية ، نعم قد يختلف المتن في الجملة ويكون الحكم بالبطلان إنما هو بالنظر إلى ما وقع في بعض الطرق ، وقد يكون ذلك الخطأ وقع فيه وقد يفهم الناظر معنى يحكم ببطلانه ، وللخبر معنى آخر مستقيم ، وكثيرا ما يقع الخلل في الحكم بالبطلان

وقال أبو رية ص ٢٦٩ « كتب الحديث المشهورة » ثم ذكر الموطأ وذكر مالك والموطأ أشياء ينبغي مراجعة مصادرها ، إلى أن قال ص ٢٧٣ « قال ابن معين : إن مالكا لم يكن صاحب حديث ، بل كان صاحب رأى »

أقول : لم يذكر مصدره إن كان له مصدر ، ومن التواتر ثناء ابن معين البالغ على مالك بمعرفة الحديث ورواته والإتقان والتثبت . وليس من شأن ابن معين النظر في الفقه

قال « وقال الليث بن سعد : أحصيت على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسنة الرسول »

أقول : قد عرفنا أن مالكا ربما توقف عن الأخذ بالحديث لاعتقاده أنه منسوخ أو نحو ذلك ، وقد تبني على الحديث الواحد مئات من المسائل . وقد قال مالك « إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي فما وافق السنة فخذوا به ^(١) » قال « وقد اعترف مالك بذلك »

أقول : لم يذكر مأخذه حتى نبين له غلطه أو مغالطته قال « وألف الدارقطني جزءا فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في الموطأ وغيره ، وفيه أكثر من عشرين حديثا »

(١) من ترجمة مالك في تهذيب التهذيب

أقول : منها ما الصواب فيه مع مالك ، ومنها ما كلا الوجهين صحيح ، ومنها ما الاختلاف فيه في أمر لا يضر

ثم قال « البخارى وكتابه . . . » إلى أن قال ص ٢٧٤ « كان البخارى يروى البخارى بالمعنى . . . »

أقول : تقدم النظر في ذلك ص ٥٩

قال « قال ابن حجر : من نواذر ما وقع في البخارى أنه يخرج الحديث تاما باسناد واحد بلفظين »

أقول : عزاه إلى فتح البارى ١٠ : ١٨٦ وإنما هو في ١٠ : ١٩٣ من الطبعة الأولى الميرية ، وبين ابن حجر هناك أن اختلاف اللفظ وقع من فوق البخارى لا من البخارى ، فراجعه ، وتمجب من أمانة أبي رية !

/ ثم قال « موت البخارى قبل أن يبيض كتابه . يظهر أن البخارى مات ١٨٧ قبل أن يتم تبيض كتابه ، فقد ذكر ابن حجر في مقدمة فتح البارى أن أبا اسحق إبراهيم بن أحمد المستملى قال : انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريزى ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة . منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض . قال أبو الوليد الباجى : وما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي اسحاق المستملى ورواية ... مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرف أو رقعة مضافة أنه من موضع ما أضافه إليه . ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث »

أقول : قول أبي رية « قبل أن يبيض » يوم احتمال أن يكون في النسخة ما لم يكن البخارى مطمئنا اليه على عادة المصنفين ، يستعجل أحدهم في التسويد على م — ١٧ — الانوار السكاكية

أن يعود فيفتح . وهذا باطل هنا ، فان البخارى حدث بتلك النسخة وسمع الناس منه منها وأخذوا لأنفسهم نسخا في حياته ، ثبت بذلك أنه مطمئن إلى جميع ما أثبتته فيها ، لكن ترك مواضع بياضا رجاء أن يضيفها فيما بعد فلم يتفق ذلك . وهى ثلاثة أنواع : الأول أن يثبت الترجمة وحديثا أو أكثر ثم يترك بياضا لحديث كان يفكر في زيادته ، وآخر ذلك لسبب ما ككونه كان يحب إثباته كما هو في أصله ولم يتيسر له الظفر به حينئذ

الثانى أن يكون في ذهنه حديث يرى إفراده بترجمة فيثبت الترجمة ويؤخر إثبات الحديث لنحو ما مر

الثالث أن يثبت الحديث ويترك قبله بياضا للترجمة لأنه يُعنى جدا بالتراجم ويضمنها اختياره وينبه فيها على معنى خفى في الحديث أو حمله على معنى خاص أو نحو ذلك ، فإذا كان مترددا ترك بياضا ليتمه حين يستقر رأيه . وليس في شيء من ذلك ما يؤهم احتمال خلل في ما أثبتته . فأما التقديم والتأخير فالاستقراء يبين أنه لم يقع إلا في الأبواب والتراجم يتقدم أحد البابين في نسخة ويتأخر في أخرى ، وتقع الترجمة قبل هذا الحديث في نسخة وتتأخر عنه في أخرى فيلتحق بالترجمة السابقة . ولم يقع من ذلك ما يمس سياق الأحاديث بضرر . وفي مقدمة الفتح بعد العبارة السابقة « قلت : وهذه قاعدة حسنة يفرع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، وهى مواضع قليلة جدا »

ثم قال أبو رية ص ٢٧٥ « وقد انتقده الحفاظ في عشرة ومائة حديث ، منها ٣٢ حديثا واقعه مسلم على إخراجها »

أقول : قد ساقها الحفاظ ابن حجر في مقدمة الفتح وبين حالها ، ومن تدبر ذلك علم أن الأمر فيها هين ، / ليس فيه ما يحط من قدر البخارى وصحيحه

قال « وكذلك ضعف الحفاظ من رجال البخارى نحو ثمانين رجلا »

أقول : سيأتى النظر فى هذا قريبا

قال « وقال السيد محمد رشيد رضا بعد أن عرض للأحاديث المنتقدة على البخارى ما يلى : وإذا قرأت ما قاله الحافظ فيها رأيها كلها فى صناعة الفن ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه (فتح البارى) رأيت له فى أحاديث كثيرة إشكالات فى معانيها أو تعارضها مع غيرها مع محاولة الجمع بين المختلفات وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض »

أقول : السيد رشيد رضا وغيره يعلمون أن فى القرآن آيات بشكل بعضها على كثير من الناس ، وآيات يترأى فيها التعارض . والذين فسروا القرآن ومنهم السيد رشيد يحاولون حل ما يترأى إشكاله والجمع بين ما يترأى تعارضه (بما يرضيك بعضه دون بعض) . والقرآن كله حق ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ ثبت بهذا أن ما ذكره السيد رشيد رضا فى تلك الأحاديث لا تصلح دليلا على البطلان

هذا وللاستشكال أسباب ، أشدها استعصاء أن يدل النص على معنى هو حق فى نفس الأمر لكن سبق لك أن اعتقدت اعتقادا جازما أنه باطل

وقال ص ٢٧٦ « وقال الدكتور أحمد أمين إن بعض الرجال الذين روى لهم [البخارى] غير ثقات ، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخارى فوق الثمانين »

أقول : هذا الأمر يترأى مهولا ، فاذا تدبرنا حال أولئك الثمانين واستقرأنا ما أخرجه البخارى لهم اتضح أن الأمر هين ، وقد ساق الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى تراجم هؤلاء وما قيل فيهم من مدح وقبح وما أخرجه لهم البخارى ، فذكر فى أولهم ممن اسمه أحمد تسعة نفر اختلف فيهم وغالبهم من شيوخ البخارى الذين لقيهم واختبرهم ، فثلاثة منهم اتضح أنهم ثقات وأن قدح من قدح

فيهم ساقط كما تراه جليا في مقدمة الفتح . وثلاثة فيهم كلام ، وإنما أخرج لكل واحد منهم حديثا واحدا متابعا ، يروى البخارى الحديث عن ثقة أو أكثر ويرويه مع ذلك عن ذلك المتكلم فيه ؛ واثان روى عن كل منهما أحاديث / بسيرة متابعا أيضا . التاسع أحمد بن عاصم البلخى ليس له فى الصحيح نفسه شيء ، ولكن المستمل - أحد رواة الصحيح عن الفربرى عن البخارى - أدرج فى باب رفع الأمانة من الرقاق قوله « قال الفربرى : قال أبو جعفر حدثت أبا عبد الله [البخارى] فقال : سمعت أبا [جعفر] أحمد بن عاصم يقول سمعت أبا عبيد يقول قال الأصمى وأبو عمرو وغيرهما : جذر قلوب الرجال - الجذر الأصل من كل شيء ، والوقت أثر الشيء »

هذا هو التحقيق ، وإن وقع فى التهذيب ومقدمة الفتح ما يوم خلافه .
وراجع الفتح ١١ : ٢٨٦

وإذ قد عرفت حال التسعة الأولين فقس عليهم الباقي ، وإن شئت فراجع وابحث يتضح لك أن البخارى عن اللوم بمنجاة
ثم قال أحمد أمين « وفى الواقع هذه مشكلة المشاكل ، فالوقوف على أسرار الرجال محال ، نعم إن من زل زلة واضحة سهل الحكم عليه ، ولكن ماذا يصنع بمستور الحال ؟ »

أقول : الخبير بالمراس لأحوال الناس وطباعهم وللرواية وأحوال الرواة وما جرى عليه أئمة النقد يتبين له أن الله تعالى قد هيا الأسباب لبيان الحق من الباطل .
وراجع ص ٥٥ و ٦٢

قال « ثم إن أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف ، فبعض يوثق رجلا وآخر يكذبه ، والبواعث النفسية على ذلك لا حد لها »

أقول : إذا نظرنا إلى الواقع فعلا انقشع هذا الضباب ، حسبك أن رجال

البخارى يناهزون أثنى رجل ، وإنما وقع الاختلاف في ثمانين منهم ، وقد عرضت سابقا حال الثمانين

قال « ولعل من أوضح ذلك عكرمة مولى ابن عباس »

أقول : ترجمة عكرمة في مقدمة فتح البارى فليراجعها من أحب ، أما البخارى فكان الميزان بيده ، لأنه كان يعرف عامة ماصح عن عكرمة أنه حدث به فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم فلم يجد تناقضا ولا تعارضا ولا اختلافا لا يقع مثله في أحاديث الثقات ، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدق بعضها بعضا ، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد من القرآن أو من حديث صحابي آخر . فتبين للبخارى أنه ثقة . ثم تأمل ما يصحح من كلام من تكلم فيه فلم يجد حجة تنافي ما تبين له

قال : فابن جرير الطبرى يثق به كل الثقة ، ويملا تفسيره وتاريخه بأقواله والرواية عنه

/ أقول : نعم يثق به ابن جرير ، لكن ليس روايته عنه في تفسيره وتاريخه ١٩٠ دليل على ذلك ، فانه كثيرا ما يروى فيها عن ليس بثقة عنده ولا عند غيره لأنه لم يلتزم الصحة

قال « ومسلم ترجح عنده كذبه فلم يرو له إلا حديثا واحدا في الحج ، ولم يعتمد فيه عليه وحده وإنما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير »

أقول : كلمة « كذبه » لا وجه لها ، ويردها ما بعدها ، فان من استقر الحكم عليه بأنه متهم بالكذب لا يتقوى روايته أصلا ولا سيما في الصحيح ، لكن لعل مسلما لم يتجشم ما تجشم البخارى من تتبع حديث عكرمة واعتباره ، فلم يتبين له ما تبين للبخارى ، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة

ثم ساق أبو رية فصولاً لم أنعم النظر فيها ، وفيها مواضع قد تقدم الكلام فيها ، إلى أن قال ص ٣٠٠ « المحدثون لا يعنون بخلط المتن . والمحدثون قلما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه واقعا في نفس المتن ، لأن ذلك ليس من شأنهم من جهة كونهم محدثين ، وإنما هو من شأن المجتهدين ، وإنما يحكمون على الحديث بالاضطراب إذا كان الاختلاف فيه في نفس الإسناد لأنه من شأنهم »

أقول : الاختلاف في المتن على ضرب : الأول ما لا يختلف به المعنى ، وهذا ليس باضطراب

الثاني ما يختلف به معنى غير المعنى المقصود ، وهذا قريب من سابقه ، ومنه القضية التي استدلل بها أبو رية في عدة مواضع يحسب أنه قد ظفر بقاسم الظاهر للحديث النبوي ! وهي الاختلاف والشك في الصلاة الرباعية التي سها فيها النبي ﷺ فسلم من ركعتين فنبهه ذو اليمين ، فوقع في رواية « إحدى صلاتي العشي » وفي رواية « الظهر » وفي أخرى « العصر » فالأخريان مختلفتان لكن ذلك لا يوجب اختلافا في المعنى المقصود فان حكم الصلوات في السهو واحد

الثالث ما يختلف به معنى مقصود لكن في الحديث معنى آخر مقصود لا يختلف كقصة المرأة التي زوجها النبي ﷺ رجلا بأن يعلمها ما معه من القرآن وقد تقدمت ص ٥٩

الرابع ما يختلف به المعنى المقصود كله ، فهذا إن صح السند بالوجهين وأمكن الترجيح فالراجح هو الصحيح ، وإلا فالوقف ، والغالب أن البخاري ومسلما يبنهان على الترجيح بطرق يعرفها من مارس الصحيحين ، وكذلك كتب السنن يكثر فيها بيان الراجح ، لكن قد لا يتبين لأحدهم الرجحان فيرى أن عليه إثبات الوجهين يحفظهما لمن بعده ، قرب مبلغ أوعى من سامع

/ وذكر ص ٣٠١ عن السيد رشيد رضا : أن علماء الحديث قلما يعنون بغلط المتون في ما يخص معانيها وأحكامها وإنما يظهر معاني غلط المتون للعلماء والباحثين في شروحها من أصول الدين وفروعه وغير ذلك »

أقول : أما الكتب التي لم تلتزم الصحة ولا الاحتجاج فنعم ، وقد يقع يسير من ذلك في صحيح مسلم ، فأما صحيح البخاري وما يصححه الامام أحمد ونظراؤه فانهم يعنون بذلك . وراجع لأصول الدين ما تقدم ص ٢

وأشار إلى حديث « خلق الله التربة الخ » وقد تقدم ص ١٣٥ - ١٣٨ ، وإلى حديث أبي ذر في شأن الشمس وقد مر ص ١٦٥ ويأتي ص ٢١٣

وقال « ولو انتقدت الروايات من جهة غوى متنها كما تنتقد من جهة سندها لقصت المتون على كثير من الأسانيد بالنقض »

أقول : هذه دعوى إجمالية ، والمبرة بالنظر في الجزئيات ، فقد عرفنا من محاولي النقد أنهم كثيرا ما يدعون القطع حيث لا قطع ، ويدعون قطعا يكذبه القرآن ، وقيمون الاستبعاد مقام القطع مع أن الاستبعاد كثيرا ما ينشأ عن جهل بالدين وجهل بطبيعته وجهل بما كان عليه الحال في العهد النبوي . وكثيرا ما يسيئون فهم النصوص

وقال ص ٣٠٣ « وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جدا بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الاسناد »

أقول : من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجهم وكتب اللعل وجد كثيرا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها « حديث منكر . باطل . شبه الموضوع . موضوع » وكثيرا ما يقولون في الراوى « يحدث بالمناكير . صاحب مناكير . عنده مناكير منكر الحديث » ومن أنعم النظر وجد أكثر ذلك من جهة المعنى ، ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطنن فيمن جاء بمنكر صار

الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح ، أو خلل ، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه ، وكثيرا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن ، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتن التي يرى فيها ما ينكره ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالبا بالظن في السند . وكذلك كتب الملل وما يمل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك مما ينكره متنه ، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم « منكر » ١٩٢ أو نحوه أو الكلام في الراوى أو التنبيه على خلل في السند كقولهم : فلان / لم يلق فلانا . لم يسمع منه . لم يذكر سماعا . اضطرب فيه . لم يتابع عليه . خالفه غيره . يروى هذا موقوفا وهو أصح . ونحو ذلك

وذكر حديث « يلقى ابراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قتره وغبرة ، فيقول له ابراهيم : ألم أقل لك لا تعصنى ؟ فيقول أبوه : فالיום لا أعصيك . فيقول ابراهيم : يا رب إنك وعدتني أن لا تحزني يوم يبعثون ، فأى خزي أخزى من أبى الأبعد . فيقول الله تعالى : إني حرمت الجنة على الكافرين . . . » . وذكر قول الاسماعيلى « هذا حديث فى صحته نظر من جهة أن ابراهيم عالم بأن الله لا يخلف الميعاد ، فكيف يجعل ما بأبيه خزيا له مع إخباره أن الله قد وعده أن لا يحزيه يوم يبعثون ، وأعلمه أنه لا خلف لوعده »

أقول : عن هذا جوابان ، الأول أن ابراهيم لم يجعل ما بأبيه حينئذ من القتره والغبرة خزيا ، إنما جعل الخزي ما كان منتظرا من دخول النار كما يدل عليه إجابة الله تعالى له بقوله : إني حرمت الجنة على الكافرين وكما يشهد له ما ذكره الله من قول عباده ﴿ ٣ : ١٩٢ ﴾ ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيتك ﴿ فعداؤه إنما هو استنجاز للوعد كما فى ﴿ ٣ : ١٩٤ ﴾ ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك ولا تحزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد ﴿ وكان النبي ﷺ يدعو فى عريش بدر « اللهم إني

أنشدك عهدك ووعدك . ومن هذا أو مما يأتي ما قصه الله تعالى عن نوح من قوله ﴿ ١١ : ٤٥ ﴾ رب إن ابني من أهلي وإن وعدك الحق ﴿ . الثاني أن الخلق قد يملكه النظر من جهة فينال ذهول ما عن الجهة الأخرى ، كما قصه الله تعالى عن المثلثة من قولهم ﴿ ٢ : ٣٠ ﴾ أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ﴿ ومن قول زكريا بعد أن سأل الله تعالى أن يهب له وليا يرثه فبشره الله بغلام ﴿ ١٩ : ٨ ﴾ رب أنى يكون لى غلام وكانت امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا ﴿ وقد بين الله تعالى لخليله أن الجنة محرمة على الكافرين ، وبذلك لا يكون أبوه داخلا فى الوعد بل ليس فى دخول آزر بكفره النار خزي لآبراهيم ، لكن هذه الحقيقة إنما تنكشف حق الانكشاف لأهل الجنة بعد دخولها ، وقد يكون فى بقية الحديث ما يستفاد منه أن الله تعالى كشف لآبراهيم تلك الحقيقة حينئذ ، فراجعه وتدبر ما مر واعتبر به

ثم ذكر أبورية فصولا ، إلى أن قال ص ٣٠٧ « اختلافهم فى الجرح والتعديل » وسمى جماعة ينبغى مراجعة تراجمهم فى كتب الرجال ، وراجع ص ١٨٩ وقال ص ٣٠٩ « وقال صاحب العلم الشامخ : قد اختلف آراء الناس واجتهاداتهم فى التعديل والتجريح ، فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنه أمير المؤمنين وبأنه أكذب الناس ، أو قريب من هاتين العبارتين »

/ أقول : قد تقدم ص ١٨٩ أن المختلف فيهم قليل ، ولا تبلغ كلتان فى رجل ١٩٣ واحد هذا التفاوت الذى ذكره ولا ما يقاربه إلا قليلا حيث يكون فى أحدهما خلل ، وللخلل أسباب وعلامات بسطت القول فيها بعض البسط فى (التكميل) ، والناظرون فى العلم ثلاثة : مخلص مستعجل ينجار بالشكوى ، ومتبع لهواه فأنى يهديه الله ، ومخلص دائب فهذا من قال الله تعالى فيهم ﴿ والذين جاهدوا فىنا

لنهديهم سبلنا ، وإن الله لمع الحسنيين ﴿ وسنة الله عز وجل في المطالب العالية والدرجات الرفيعة أن يكون في نيلها مشقة ليتم الابتلاء ويستحق البالغ إلى تلك الدرجة شرفها وثوابها ، قال الله تعالى ﴿ ٤٧ : ٣١ ولنبولنكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم ﴾

وذكر عن السيد رشيد رضا « إن توثيق كل من وثقه المتقدمون وإن ظهر خلاف ذلك بالدليل يفتح باب الطعن في أنفسنا ببذ الدليل »
أقول : هذا حق ، ولكن الشأن في الدليل الصحيح الذي يعارضه ما هو أقوى منه

الصحابة رضی الله عنهم

ثم قال أبو رية ص ٣١٠ « عدالة الصحابة »

أقول : الآيات القرآنية في الثناء على الصحابة والشهادة لهم بالإيمان والتقوى وكل خير معروفة ، ومن آخرها نزولا قول الله عز وجل ﴿ ٩ : ١١٧ - لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم . وعلى الثلاثة الذين خلفوا ﴿ ساعة العسرة غزوة تبوك ، وكلمة « المهاجرين » هنا تشمل السابقين واللاحقين ومن كان معهم من غير الأنصار ، ولا نعلمه تخلف ممن كان بالمدينة من هؤلاء أحد إلا عاجز أو مأمور بالتخلف مع شدة حرصه على الخروج ، وفي الصحيح قول النبي ﷺ لما رجع من تبوك « إن بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم حبسهم العذر » . وفي الفتح أن المهلب استشهد لهذا الحديث بقول الله تعالى ﴿ ٤ : ٩٥ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون ﴾ وهو استشهادهما متين . والمأمور بالتخلف أولى بالفضل . وفي هذا آيات أخرى ثناء يعم المهاجرين ومن لحق بهم لا نعلم ثم ما يخصه . فأما الأنصار فقد عمت الآية من خرج منهم إلى تبوك والثلاثة الذين خلفوا والعاجزين ، ولم يبق

إلا نفر كانوا منافقين . وفي الصحيح في حديث كعب بن مالك وهو أحد
الثلاثة الذين خلفوا : « فكننت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ
فطفت فيهم أحزنى أنى لا أرى / إلا رجلا مغموصا عليه النفاق ، أو رجلا من عذر
الله من الضعفاء » وفي هذا بيان أن المنافقين قد كانوا معروفين في الجملة قبل تبوك ،
ثم تأكد ذلك بتخلفهم لغير عذر وعدم توبتهم ، ثم نزلت سورة براءة فحششتهم ،
وبهذا يتضح أنهم قد كانوا مشارا اليهم بأعيانهم قبل وفاة النبي ﷺ ، فأما قول
الله عز وجل ﴿ لا تعلمهم ﴾ نحن نعلمهم فالمراد والله أعلم بالعلم ظاهره أى اليقين ،
وذلك لا ينفي كونهم مغموصين أى متهمين ، غاية الأمر أنه يحتمل أن يكون في
المتهمين من لم يكن منافقا في نفس الأمر ، وقد قال تعالى ﴿ ولتعرفنهم في لحن
القول ﴾ ونص في سورة براءة وغيرها على جماعة منهم بأوصافهم ، وعين
النبي ﷺ جماعة منهم ، فمن المحتمل أن الله عز وجل بعد أن قال
﴿ لا تعلمهم ﴾ أعلمه به كلهم . وعلى كل حال فلم يمت النبي ﷺ إلا وقد عرف
أصحابه المنافقين يقينا أو ظنا أو تهمة ، ولم يبق أحد من المنافقين غير متهم بالنفاق .
وما يدل على ذلك ، وعلى قتلهم وذلتهم وانقاعهم ونفرة الناس عنهم ، أنه لم يحس لهم
عند وفاة النبي ﷺ حراك . ولما كانوا بهذه المثابة لم يكن لأحد منهم مجال في أن
يحدث عن النبي ﷺ لأنه يعلم أن ذلك يعرضه لزيادة التهمة ويجر اليه ما يكره .
وقد سمي أهل السير والتاريخ جماعة من المنافقين لا يعرف عن أحد منهم أنه حدث
عن النبي ﷺ ، وجميع الذين حدثوا كانوا معروفين بين الصحابة بأنهم
من خيارهم

وأما الأعراب فإن الله تبارك وتعالى كشف أمرهم بموت رسوله ﷺ ،
فارتد المنافقون منهم ، فيتبين أنه لم يحصل لهم بالاجتماع بالنبي ﷺ ما يستقر لهم
به اسم الصحبة الشرعية . فمن أسلم بعد ذلك منهم فحكمه حكم التابعين
وأما مُسند الفتح فإن الناس يغلطون فيهم يقولون : كيف يعقل أن يتقلبوا

كلهم مؤمنين بين عشية وضحاها ، مع أنهم إنما أسلموا حين قهروا وغلبوا ورأوا أن بقاءهم على الشرك يضر بدنيهم . والصواب أن الاسلام لم يزل يعمل في النفوس منذ نشأته . ويدلك على قوة تأثيره أمور : الأول ما قصه الله تبارك وتعالى من قولهم ﴿ ٤١ : ٢٦ لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون ﴾ وقولهم ﴿ ٢٥ : ٤٢ إن كاد ليضلنا عن آلهتنا لولا أن صبرنا عليها ﴾

الثاني ما ورد من صدم للناس أن يسموا القرآن حتى كان لا يرد مكة وارد ١٩٥ إلا حذروه أن يستمع إلى النبي ﷺ ، ومن اشتراطهم على الذي أجاز أبا بكر أن يمنعه من قراءة القرآن بحيث يسمعه الناس

الثالث وهو أوخمها إسلام جماعة من أبناء كبار رؤسائهم ومفارقتهم آباءهم قديما ، فمنهم عمرو وخالد ابنا أبي أحيحة سعيد بن العاص ، والوليد بن الوليد بن المغيرة ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وهشام بن العاص بن وائل ، وعبد الله وأبو جندل ابنا سهيل بن عمرو وغيرهم . وآباء هؤلاء هم أكابر رؤساء قريش وأعزهم وأغنامهم ، فارقهم أبناؤهم وأسلموا . فتدبر هذا ، فقد جرت عادة الكتاب إذا ذكروا السابقين إلى الاسلام ذكروا الضعفاء فيقوم القاريء أنهم أسلموا لضعفهم وسخطهم على الأقوياء وحبهم للانتقام منهم على الأقل لأنه لم يكن لهم من الرياسة والعز والغنى ما يصدّهم عن قبول الحق وتحمل المشاق في سبيله

والحقيقة أعظم من ذلك كما رأيت ، إلا أن الرؤساء عاندوا واستكبروا ، وتابهم أكثر قومهم مع شدة تأثرهم بالاسلام ، فكان في الشبان من كان قوى العزيمة فأسلموا وضحووا برياستهم وعزمهم وغنامهم ، متقبليين ما يستقبلهم من مصاعب ومتاعب ، وبقي الاسلام يعمل عمله في نفوس الباقيين ، فلم يزل الاسلام يفسو فيهم حتى بعد هجرة المصطفى ﷺ . ثم لما كان صلح الحديبية وتمكن المسلمون بعده من الاختلاط بالمشركين ودعوة كل واحد قريبه وصديقه فشا الاسلام بسرعة

وأسلم في هذه المدة من الرؤساء خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعثمان بن طلحة وغيرهم ، والاسلام يعمل عمله في نفوس الباقين

ونستطيع أن نجزم أن الاسلام كان قد طرد الشرك وخرافاته من نفوس عقلاء قريش كلهم قبل فتح مكة ، ولم يبق إلا العناد المحض يلفظ آخر أنفاسه ، فلما فتحت مكة مات العناد ودخلوا في الاسلام الذي قد كان تربع في نفوسهم من قبل . نعم بقي أثر في صدور بعض الرؤساء ، فبسط لهم النبي ﷺ التأليف يوم فتح مكة وبعده وآثرهم بغنائم حنين ، ولم يزل يتحرّاهم بحسن المعاملة حتى اقتلع البقية الباقية من أثر العناد

ثم كان من معارضة الأنصار بعد النبي ﷺ لقريش في الخلافة واستقرار الخلافة لقريش غير خاصة ببيت من بيوتها ، وخضوع العرب لها ثم المعجم ، ما أكد حب الاسلام في صدر كل قرشي . وكيف لا وقد جمع لهم إلى كل شبر كانوا يمتزون به من بطحاء مكة آلاف الأميال ، وجعلهم ملوك الدنيا والآخرة . وما يوضح لك ذلك أن الذين عاندوا إلى يوم الفتح كانوا بعد ذلك من أجدة الناس في الجهاد ، / كسهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وعنه الحارث ويزيد بن ١٩٦ أبي سفيان

فأما ما يذكره كثير من الكتاب من العصية بين بني هاشم وبني أمية فدونك الحقيقة :

شمل الاسلام الفريقين ظاهرا وباطنا ، وكما أسلم قديما جماعة من بني هاشم فكذلك من بني أمية كابني سعيد بن العاص وعثمان بن عفان وأبي حذيفة بن عتبة ، وكما تأخر إسلام جماعة من بني أمية فكذلك من بني هاشم . وكما عاداه بعض بني أمية فكذلك بعض بني هاشم كأبي لهب بن عبد المطلب وأبي سفيان بن الحارث بن المطلب . ونزل القرآن بدم أبي لهب ولا نعلمه نزل في ذم أموى معين . وتزوج النبي

ﷺ بنت أبي سفيان بن حرب الأموي ولم يتزوج هاشمية ، وزوج إحدى بناته في بني هاشم وزوج ثلاثا في بني أمية . فلم يبق الاسلام في أحد الجانبين حتى يحتمل أن يستمر هدفا لكرهية الجانب الآخر . بل ألف الله بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخوانا وأصبح الاسلام يلقمهم جميعا : محبوبونه جميعا ويعظمونه جميعا ويعتزون به جميعا ويحاول كل منهم أن يكون حظه منه أوفر . ولم تكن بين فتح مكة وبين ولاية عثمان الخلافة نفرة ما بين العشيرتين ، فلما كانت الشورى وانحصر الأمر في علي وعثمان فاختر عثمان وجدت الأوهام منفذا إلى الخواطر ، ثم لما صار في أواخر خلافة عثمان جماعة من عشيرته بنى أمية أمراء وعمالا وصار بعض الناس يشكهم أشيعت عن علي كلمات يندد بهم ويتوعددهم بأنه إذا ولي الخلافة عزلهم وأخذ أموالهم وفعل وفعل ، ثم كانت الفتنة وكان لبعض من يعد من أصحاب علي إصبع فيها ، حتى قتل عثمان وقام قتلته بالسعى لمبايعة علي فبويع له وبقي جماعة منهم في عسكره . فمن تدبر هذا وجد هذه الأسباب العارضة كافية لتعطيل ما حدث بعد ذلك ، إذن فلا وجه لاقحام ثارات بدر وأحد التي أماتها الاسلام ، وما حكى مما يشعر بذلك لاصحة له البتة ، إلا نزغة شاعر فاجر في زمن بني العباس يصح أن تعد من آثار الاسراف في النزاع لا من مؤثراته . وجرى من طلحة والزبير ما جرى ، فأى ثار لهما كان عند بني هاشم ؟

وبهذا يتضح جليا أن لا مساغ البتة لأن يعلل خلاف معاوية بطلبه بثار من قتل من آله بيد ، ثم يتذرع بذلك إلى الطعن في إسلامه ، ثم في إسلام نظرائه !

فان قيل : مها يكن من حال الصحابة فانهم لم يكونوا معصومين فغاية

١٩٧ الأمر أن يحملوا على العدالة ما لم يتبين / خلافها ، فلماذا يعدل المحدثون من تبين

ما يوجب جرحه منهم ؟

فالجواب من أوجه : الأول أنهم تدبروا ما نقل من ذلك فوجدوه ما بين

غير ثابت نقلاً أو حكماً أو زلة تيب منها أو كان لصاحبها تأويل

الوجه الثاني أن القرآن جمل الكذب على الله كفراً ، قال تعالى ﴿ ٢٩ : ٦٨ ﴾ ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه ، أليس في جهنم مثوى للكافرين ؟ والكذب على النبي ﷺ في أمر الدين والغيب كذب على الله ، ولهذا صرح بعض أهل العلم بأنه كفر ، واقتصر بعضهم على أنه من أكبر الكبائر ، وفرق شيخ الإسلام ابن تيمية بين من يخبر عن النبي ﷺ بلا واسطة كالصحابي إذا قال : قال النبي ﷺ كذا ، وبين غيره ، فالإلى أن تعدد الأول للكذب كفر وتردد في الثاني . ووقوع الزلة أو المفوة من الصحابي لا يسوغ احتمال وقوع الكفر منه . هب أن بعضهم لم يكن يرى الكذب على النبي ﷺ كفراً ، فانه - على كل حال - يراه أغلظ جداً من الزلات والمفوات المنقولة

الوجه الثالث أن أئمة الحديث اعتمدوا فيمكن التشكك في عدالته من الصحابة اعتبار ما ثبت أنهم حدثوا به عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر عنه ، وعرضوها على الكتاب والسنة وعلى رواية غيرهم مع ملاحظة أحوالهم وأهوائهم ، فلم يجدوا من ذلك ما يوجب التهمة . بل وجدوا عامة ما روهه قد رواه غيرهم من الصحابة ممن لا تتجه اليه تهمة ، أو جاء في الشريعة ما في معناه أو ما يشهد له ، وراجع ص ٦٤ . وهذا الوليد بن عقبة بن أبي معيط يقول المشنعون : ليس من المهاجرين ولا الأنصار ، إنما هو من الطلقاء . ويقولون : إن النبي ﷺ لما أمر بقتل أبيه عقب بدر قال يا محمد فمن للصبيّة ؟ يعنى بنيه ، فقال النبي ﷺ : لهم النار . ويقولون إنه هو الذي أنزل الله تعالى فيه ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ فنص القرآن أنه فاسق يجب التبين في خبره . ويقولون إنه في زمن عثمان كان أميراً على الكوفة فشهدوا عليه أنه شرب الخمر وكلم عليّ عثمان في ذلك فأمره أن يجلده فأمر عليّ عبد الله بن جعفر فجلده . ومنهم من يزيد أنه صلى

بهم الصبح سكران فصلى أربعاً ثم التفت فقال : أزيدكم ؟ وكان الوليد أخا عثمان لأمه ، فلما قتل عثمان صار الوليد ينشئ الأشعار يتهم علياً بالمالأة على قتل عثمان ويحرض معاوية على قتال علي

١٩٨ / هذا الرجل أشد ما يشنع به المعارضون على إطلاق القول بعدالة الصحابة ، فاذا نظرنا إلى روايته عن النبي ﷺ لنرى كم حديثاً روى في فضل أخيه وولى نعمته عثمان ؟ وكم حديثاً روى في ذم الساعى في جلد المالىء على قتل أخيه في ظنه ، علي ؟ وكم حديثاً روى في فضل نفسه ليدافع ما لحقه من الشهرة بشرب الخمر ؟ هالنا أننا لا نجد له رواية البتة ، اللهم إلا أنه روى عنه حديث في غير ذلك لا يصح عنه ، وهو ما رواه أحمد وأبو داود من طريق رجل يقال له أبو موسى عبد الله الهمداني عن الوليد بن عقبة قال : « لما فتح النبي ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيمسح على رؤوسهم ويدعو لهم ، فجاءني إليه وأنا مطيب بالخلوق فلم يمسح رأسي ، ولم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق ، فلم يمسني من أجل الخلوق »

هذا جميع ما وجدناه عن الوليد عن النبي ﷺ . وأنت إذا تفقدت السند وجدته غير صحيح لجهالة الهمداني ، وإذا تأملت المتن لم تجده منكراً ولا فيه ما يمكن أن يتهم فيه الوليد ، بل الأمر بالعكس فإنه لم يذكر أن النبي ﷺ دعا له ، وذكر أنه لم يمسح رأسه ، ولذلك قال بعضهم : قد علم الله تعالى حاله فخرمه بركة يد النبي ﷺ ودعائه . أفلا ترى معنى في هذا دلالة واضحة على أنه كان بين القوم وبين الكذب على النبي ﷺ حجر محجور ؟

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في رده على الاخنائي ص ١٦٣ « فلا يعرف من من الصحابة من كان يعتمد الكذب على رسول الله ﷺ ، وإن كان فيهم من له ذنوب لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه »

قد ينفر بعض الناس من لفظ « المعصية » وإنما المقصود أن الله عز وجل وفاء بما تكفل به من حفظ دينه وشريعته هيأ من الأسباب ما حفظهم به وبتوقيفه سبحانه من أن يتعمد أحد منهم الكذب على رسول الله ﷺ

فان قيل : فلماذا لم يحفظهم الله تعالى من الخطأ ؟ قلت الخطأ إذا وقع من أحد منهم فان الله تعالى يهيء ما يوقف به عليه ، وتبقى الثقة به قائمة في سائر الأحاديث التي حدث بها مما لم يظهر فيه خطأ ، فأما تعمد الكذب فانه إن وقع في حديث واحد لزم منه إهدار الأحاديث التي عند ذاك الرجل كلها ، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره . راجع ص ٢٠ - ٢١

هذا وفي كتاب أبي رية ص ٤٢ - ٥٣ كلام أخرت النظر فيه إلى هنا كما أشرت إليه ص ٥٢ من كتابي هذا . قال ص ٤٢ « الكذب على النبي ﷺ قبل وفاته »

✓ ثم ذكر ما روى عن ابن بريدة عن أبيه بريدة بن الحصيب قال « كان حي ١٩٩ من بني ليث على ميلين من المدينة ، فجاءهم رجل وعليه حلة ، فقال : إن رسول الله ﷺ كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في دوائكم وأموالكم بما أرى - وكان قد خطب منهم امرأة [في الجاهلية] فلم يزوجه ، فانطلق [حتى نزل] على تلك المرأة ، فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ . فقال : كذب عدو الله . ثم أرسل رجلا قاتل : إن وجدته حيا [ولا أراك تجده] فاضرب عنقه ، وإن وجدته ميتا فخرقه بالنار »

أقول : عزاه إلى أحكام ابن حزم ، ومنه أضفت الكلمات المحجوزة ، وانظر لماذا أسقطها أبو رية ؟ ! وراويه عن ابن بريدة صالح بن حيان وهو ضعيف له أحاديث منكرة ، وفي السند غيره ، وقد رويت القصة من وجهين آخرين بقريب من هذا المعنى وفي كل منها ضعف ، راجع مجمع الزوائد ١ : ١٤٥ . وعلى م — ١٨ * الانوار الكاشفة

فرض صحته فهذا الرجل كان خطب تلك المرأة في الشرك فردوه ، فلما أسلم أهلها سؤلت له نفسه أن يظهر الاسلام ويأتيهم بتلك الكذبة لعله يتمكن من الخلوة بها ثم يفر ، إذ لا يعقل أن يريد البقاء وهو يعلم أنه ليس بينه وبين النبي ﷺ سوى ميلين ، فأنكر أهلها أن يقع مثل ذلك عن أمر رسول الله ﷺ ، فأوأ أن ينزلوا الرجل محترسين منه ، وبرسلوا إلى النبي ﷺ يخبرونه . وقوله ﷺ « ولا أراك تجده » ظن منه أن عقوبة الله عز وجل ستعاجل الرجل ، وكذلك كان كما في الطرق الأخرى ، وجده الرسول قد مات ، وفي رواية « خرج ليبول فلدغته حية فهلك »

وحدوث مثل هذا لا يصلح للتشكيك في صدق بعض من صحب النبي ﷺ غير متهم بالنفاق ثم استمر على الاسلام بعد وفاة النبي ﷺ . راجع ص ١٩٣ فما بعدها . وتعجل العقوبة القدرية لذلك الرجل يمنع غيره من أن تحدثه نفسه بكذب على النبي ﷺ في حياته ، وكذا من باب أولى بعد وفاته ، فإن العقوبة القدرية لم تمهل ذاك مع أنه كان بصدد أن تناله العقوبة الشرعية ، ولا يترتب على كذبه مفسدة ، فكيف بمن يكذب حيث يخفى على الناس أمره ويترتب على كذبه المفساد ؟ ولهذا جاء في رواية أن الصحابي بعد ﷺ ذكر حديثا فاستثبته بعض الناس فحدث بالقصة ثم قال « أنراني كذبت على رسول الله ﷺ بعد هذا ؟ » وذكر أبو رية خبر الملقع التيمي ، ويقال : المنقع ، وسنده واه جدا يشتمل على مجاهيل وضعفاء فلا أطيل به . هذا ومن الحكمة في اختصاص الله تعالى أصحاب رسوله بالحفظ من الكذب عليه أنه سبحانه كره أن يكونوا هدفا لطن من بعدهم لأنه ذريعة إلى الطعن في الاسلام جملة ، وليس هناك سبب مقبول للطعن إلا أن يقال : نحن مضطرون إلى بيان أحوالهم ليعرف من لا يحتاج بروايته منهم ، فاقضت الحكمة حسم هذا لقطع المذر عن يحاول الطعن في أحد منهم وقال ص ٤٣ « الكذب على النبي ﷺ بعد موته فان الكذب

قد كثر عليه بعد وفاته »

أقول : قد كان كذب ، لكن متى ؟ وعن ؟ لاشأن لنا بدعوى أبي رية ،
وإنما ننظر في شواهد :

٢٠٠ / ذكر قصة بُشير (بالتصغير) بن كعب العدوي مع ابن عباس في مقدمة
صحيح مسلم وجعلها قصتين وإنما هما روايتان . وبشير هذا غير بُشير (بفتح
فكسر) بن كعب بن أبي الحميري العامري الذي شهد اليرموك ، بل هذا أصغر
منه بكثير ، وأخطأ من عدما واحداً ، وراجع الإصابة . وهذا عراقى بصرى له
قصة مع عمران بن حصين في الحياء تدل أنه كان يقرأ صحيح أهل الكتاب ، وقصته
مع ابن عباس يظهر أنها كانت حوالى سنة ستين ، فإن ابن عباس توفي سنة ٦٨
أو بعدها وعاش بشير بعد ابن عباس زماناً

روى مسلم القصة من طريق طاوس ومجاهد ، وحاصلها أن بُشيرا جاء إلى ابن
عباس فجعل يحدث (زاد مجاهد : ويقول قال رسول الله ﷺ . قال رسول الله
ﷺ) قال طاوس : فقال له ابن عباس عُذْ لحديث كذا وكذا . فعاد له . ثم حدثه
فقال له : عُذْ لحديث كذا وكذا . فعاد له ، فقال له ما أدري أعرفت حديثي كله
وأنكرت هذا ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا ؟ فقال ابن عباس : إنا
كننا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَّب عليه ، فلما ركب الناس
الصعب والذلّ تركنا الحديث عنه (وفي رواية عن طاوس هي أثبت من الأولى ،
قال : إنما كننا نحفظ الحديث والحديث يُحفظ عن رسول الله ﷺ . فأما إذ ركبتم
كل صعب وذلّ فبهات) ولفظ مجاهد : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا
ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالى لا أراك تسمع لحديثي . . . فقال ابن عباس :
إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا
إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلّ لم نأخذ من الناس إلا مانعاً »

عرف ابن عباس أن بُشيرا ليس بصحابي ، ومع ذلك لم يدرك كبار الصحابة ، ولعله مع ذلك لم يكن يعرفه بالثقة ، وفوق ذلك كان يرسل . لا جرم لم يصنع إلى أحاديثه . فأما استعادته بعضها فكان المستعاد كان أحاديث يعرفها ابن عباس ، فأراد أن يصححها لبشير إن كان عنده فيها خطأ

كانت القصة حوالى سنة ستين كما مر ، وقد ظهر الكذب بالعراق قبل ذلك كما يؤخذ مما يأتى ، وبشير عراقى فليس فى القصة ما يחדش فى صدق الصحابة رضى الله عنهم ، ولا ما يدل على ظهور الكذب بعد وفاة النبي بمدة بسيرة . وقوله فى احدى روايتى طاوس « تركنا الحديث عنه » يريد تركنا أخذ الحديث عنه إلا من حيث نعرف

وذكر ص ٤٤ ما فى مقدمة صحيح مسلم أيضا عن ابن أبى مليكة « كتبتُ إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لى كتابا ويخفى عني فقال : ولد ناصح ، وأنا أختار ٢٠١ له الأمور اختيارا وأخفى عنه ، قال : فدعا بقضاء على رضى الله عنه / فجعل يكتب منه أشياء ويمر به الشيء فيقول : والله ما قضى بهذا على ، إلا أن يكون ضل »

أقول : أورد مسلم بعد هذا « عن طاوس قال : أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء على . . . » ثم أورد « عن أبى إسحاق قال : لما أحدثوا تلك الأشياء بعد على رضى الله عنه قال رجل من أصحاب على : قاتلهم الله أى علم أفسدوا » التف حول على رضى الله عنه بالكوفة نفر ليس لهم علم ولا كبير دين ، وذلك الكتاب جمع من حكاياتهم وحكايات غيرهم عن قضاء على ، وجىء إلى ابن عباس بنسخة منه . وذكر مسلم أيضا وقوله أبو رية عن المغيرة بن مقسم قال « لم يكن يصدق على على رضى الله عنه فى الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود »

وذلك أن ابن مسعود كان بالكوفة فى عهد عمر وبعده ، فكان له أصحاب طالت صحبتهم له وفقهوا ، فلما جاء على إلى الكوفة أخذوا عنه أيضا وكانوا أوثق

أصحابه . وهذه الآثار إنما تدل على فشور الكذب بالسكوة بعد على رضى الله عنه

درجات الصحابة

وقال أبو رية ص ٤٥ « درجات الصحابة »

ثم قال ص ٤٧ : « رواية الصحابة بعضهم عن بعض ، وروايتهم عن التابعين »

وعاد يبدى ويعد لنا كيد تلك المسكيلة الجهنمية التي سبق للكشف عنها
ص ٧٢ - ٧٥ و ٨٢ و ٨٩ - ٩٠ و ١٠٩ - ١١٠ و ١٥٧ و ١٧١

ثم قال ص ٤٩ : « قد الصحابة بعضهم لبعض . . . »

أقول: ذكر أشياء معروفة مع أجوبتها في كتب الحديث ، وحاصلها أن أحدهم
كان إذا سمع من أخيه حديثا يراه معارضا لبعض ما عنده توقف فيه ، وظن أو
جوّز أن أخاه أخطأ ، مع تبرئة بعضهم لبعض عن تعمد الكذب

وذكر فيها ص ٥٢ « ولما بلغها - يعنى عائشة - قول أبي الدرداء : من أدرك
الصبح فلا وتر عليه . قالت : لا ، كذب أبو الدرداء ، كان النبي ﷺ
يصبح فيوتر »

أقول : الخبر في سنن البيهقي ٢ : ٤٧٩ ونلفظه فلا وتر له « ورواه عن أبي
الدرداء وعائشة أبو نهيك الأزدي الفراهيدي ، قال ابن القطان « لا يعرف »
يعنى أنه مجهول الحال ، ولا يخرج عن ذلك ذكر ابن حبان له في الثقات . وفوق
ذلك لا يعلم له إدراك لأبي الدرداء وعائشة ، بل الظاهر عدمه فالخبر منقطع ،
وبما راضه ما في الصحيحين وغيرهما عن عائشة أن النبي ﷺ « انتهى وتره إلى
السر » . وعلى فرض صحة الحكاية فأنما قال أبو الدرداء من قبل نفسه لم يذكر

رواية ، فكلمة / « كذب » بمعنى « أخطأ » كما هو معروف عنهم . راجع ص ٥١ ٢٠٢

قال « وقالت عن أنس بن مالك وأبي سعيد الخدري : ما علم أنس بن مالك وأبي سعيد بحديث رسول الله ﷺ ؟ وإنما كانا غلامين صغيرين »

أقول : ينظر في صحة هذا عنها ، فقد كانا في مثل سنها أو أكبر منها ، وكانا ممن يلزم النبي ﷺ ولا سيما أنس

قال « وكانت عائشة ترد ما روى مخالفا للقرآن »

أقول : راجع ص ١٤ لتعرف ماهو الخلاف الذي يقتضى الرد

قال « وتحمل رواية الصادق من الصحابة على خطأ السمع وسوء الفهم »

أقول : كلهم بحمد الله كان صادقا عندها

ثم حكى عن أحمد أمين عن بعض الزيدية كلمة فيها أن الصحابة تكلم بعضهم في بعض وقاتل بعضهم بعضا ، ونحو هذا . والجواب عن ذلك مبسوط في كتب أهل العلم ، وموضوعنا هنا بيان صدقهم في الحديث النبوى ، وقد أثبتناه والله الحمد

قال « وإنما اتخذهم العامة أربابا بعد ذلك » أقول : أما أهل السنة فلم يتخذوا أحدا من الصحابة ربا ، وإنما أولئك غلاة أصحابك الشيعة^(١)

قال « من أساء منهم ذمناه ، ومن أحسن منهم حمدناه »

أقول : أنت وهواك ، أما نحن فنقول ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ﴾ ربنا إنك رؤوف رحيم ﴿

وذكر أبو رية ص ٣١١ كلاما للذهبي ذكر فيه ما حكى ابن وضاح قال

(١) كان الشيعة الامامية قبل الدولة الصفوية ينقسمون إلى غلاة ومعتدلين ، وكانوا في كتبهم المؤلفات في الجرح والتعديل لا يعلون رواية الوصفين منهم بالغلو . ثم أعلن المتأخرون من علمائهم في الجرح والتعديل - ومنهم العلامة الثانی الشيخ المامقانی عند ترجمته لكل من كان منهم يبرز بالغلو (ومنهم الفضل بن عمر الجعفی ، في ٣ : ٢٤٠ من تنقيح المقال في أحوال الرجال) - أن ما كان يعد غلوا عند قدماء الشيعة تعداه الشيعة الآن من ضروريات مذهب التشيع . أى أنهم كلهم صاروا غلاة بلا استثناء .
عجب الدين

« سألت يحيى بن معين عن الشافعى ، فقال : ليس بثقة » ثم قال الذهبي « وكلام ابن معين في الشافعى إنما كان من فلتات اللسان بالهوى والعصبية ، فان ابن معين كان من الحنفية وإن كان محدثا »

أقول : هذه من فلتات القلم ، وقد برأ الله ابن معين من اتباع الهوى والعصبية ، وإنما كان يأخذ بقول أبي حنيفة فيما لم يتضح له الدليل بخلافه ؛ وعدم ميله إلى الشافعى كان لسبب آخر ، وثم علل تقدح في صحة هذه الكلمة « ليس بثقة » عنه ، وقد أوضحت ذلك في « التنكيل »

/ ثم ذكر أبو رية ص ٣١٢ - ٣٢٢ كلاما للمقبلي ، والمقبلي نشأ في بيئة ٢٠٣ اعتزالية المعتقد ، هادوية الفقه ، شيعية تشيما مختلفا ، يغلظ في أناس ويخف في آخرين ، فحاول التحرر فنجح تقريبا في الفقه ، وقارب التوسط في التشيع ، أما الاعتزال فلم يكده يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقا . وكلامه هنا يدور حول قضايا الاعتزال : كالتقدر ، ونفي رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة ، والقول بخلق القرآن ، والدفاع عن عمرو بن عبيد أحد قدماء المعتزلة . وهذه المسائل معروفة مدروسة ، والمقبلي لم يسر غورها ، ولا حقق ما كان عليه الأمر في عهد النبي ﷺ وأصحابه والتابعين باحسان ، فلذلك أخذ يلوم أحمد وينسبه إلى الإفراط في التشدد ، ولعله لو علم ما علمه أحمد لنسبه إلى التسامح

وذكر ص ٣١٥ ما روى عن أحمد في شأن ابن عليّة ومحمد بن هارون . والإمام أحمد وإن رجا المغفرة للأمين فلم يزد في ابن عليّة على إنكار قوله تنفيرا للناس عن الباطل ، واستمر أحمد على الرواية عن ابن عليّة ، والاحتجاج به والثناء عليه بالثبوت

وذكر ص ٣١٦ مسألة الرؤية ، فخلط بين رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسماء ، وهي التي أنكرتها عائشة ومن معها ، وبين الرؤية في الآخرة

وقال أيضا : « لكن المحدثون لم يعرفوا مقدار الخطأ في الكلام لأنه غير
صنعهم »

أقول : بل أنت لم تعرف مقدار الخطأ في العقيدة الإسلامية الحقّة ، ولا
عرفت غور القضايا المخالفة لها

وقال ص ٣١٧ « وقال يحيى بن معين في عتبة بن سعيد بن العاص بن أمية :
ثقة ، وهو جليس الحجاج بل روى له البخارى ومسلم »

أقول : إنما هو عنبة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن أمية ، له
عند البخارى خبر واحد ذكره في الجهاد والمغازى مع روايته من طريق غيره ،
راجع فتح البارى ٦ : ٣٠ و ٧ : ٣٧٦ ، وعند مسلم خبر واحد جاء ذكره فيه عرضا
والاعتماد هناك على رواية أبي قلابة الجرمي الثقة المأمون ، وذلك في قصة المرينيين ،
وقد أخرجها أيضا من رواية غيره . هذا جميع ما لعنبة في الصحيحين كما يعلم
من ترجمته في كتاب الجمع بين رجال الصحيحين ، ومعنى هذا أنها لم يحتجأ به
ولا أحدا . فأما الذين وثقوا قانهم تتبعوا أحاديثه فوجدوها معروفة من رواية
٢٠٤ غيره من الثقات ، ولم يثبت عليه جرح بين . أما مجالسته للحجاج / فليست بجرح
بين ، إذ قد مجالسه ولا يشركه في ظلمه بل يحرص على رد ظلمه ما استطاع ، ويرى
أن استمراره على ذلك أنفع للدين والمسلمين من مباينته له ، وقد كان نبي الله يوسف
عاملا للمشركين بمصر والملك فيهم ولم يكن يستطيع أن يحكم بخلاف دينهم بدليل
قول الله عز وجل ﴿ ما كان لياخذ أخاه في دين الملك ﴾ وإنما كان عليه السلام
يعينهم على ما ليس بكفر ولا محرم عليه ، فاذا جاء ما هو كفر أو محرم ولم يمكنه
أن يصرفه تركه لهم ، وقد أُنذروهم بالظلم وأذن الله تعالى أن يبقى معهم لما علم في
ذلك من المصلحة

قال : « وروى البخارى لروان بن الحكم »

أقول : اعتبر البخارى أحاديث مروان فوجدها مستقيمة معروفة لها متابعات وشواهد ، ووجد أن أهل عصر مروان كانوا يثقون بصدقه فى الحديث ، حتى روى عنه سهل بن سعد الساعدى وهو صحابى ، وروى عنه زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب . بقى عدالته فى سيرته فلمل البخارى لم يثبت عنده ما يقطع بأن مروان ارتكب ما يخل بها غير متأول ، وعلى كل حال فلا وجه للتشنيع إذ ليست المفسدة فى الرواية عن تدم حاله فى الصحيح مادام المروى ثابتا من طريق غيره ، ألا ترى أنه لو وقع فى سند إلى بعض ثقات التابعين أنه سمع يهوديا يقول لعلى بن أبى طالب : سمعت نبيكم يقول كيت كيت . فقال على : وأنا سمعته يقول ذلك ، لصح إثبات هذا الخبر فى الصحيح وإن كان فيه صورة الرواية عن يهودى ؟ فإياك بمروان ، مع أن روايته لا تخلو من قوة لرواية غيره لأنه على كل حال مسلم قد عرف تحريره الصدق فى الحديث

وذكر ص ٣١٨ بعض ما نسب إلى بعض الصحابة ثم قال « وما لا يحصى مما سكت عنه رعاية لحق النبى ﷺ ما لم يلجئ إليه ملجئ دينى فيجب ذكره ، ومن الملجئات ترتب شئ من الدين على مروان والوليد [بن عقبة] وغيرها فأنها أعظم خيانة لدين الله »

أقول : أما الوليد فقد تقدم ص ١٩٨ أنه لم يرو شيئا ، وإنما روى عنه مجهول خبرا لو صح لما دل إلا على صدقه . وأما مروان فمن تتبع أحاديثه الثابتة عنه علم أن البخارى لم يبين شيئا من الدين على رواية تقردها لفظا ومعنى . وأما غيرها فراجع ص ١٩٧

وقال ص ٣٢٠ « وأعجب من هذا أن فى رجالها من لم يثبت تعديله . . . »
وذكر حفص بن غنيل^(١) ومالك بن الخير الزبائدى^(٢) وكلاما للذهبي فى ترجيحها

(١) فى كتاب أبى رية « غنيل » ! (٢) فى كتاب أبى رية « مجير الرمادى » !

٢٠٥ قد رده الحافظ ابن حجر في ترجمة مالك بن الخير من لسان / الميزان ، وفي مواضع آخر ، وحفص ومالك ليسا ولا أحدهما في الصحيحين ولا أحدهما ، ولا فيهما ولا في أحدهما من هو مثل حفص ومالك ، فإن وجد من هو قريب من ذلك فنادرا في المتابعات ونحوها كما بينه ابن حجر ، على أنه لو فرض أن البخاري احتج في الصحيح بمن لم يوثقه غيره فاحتجاجة به في الصحيح توثيق وزيادة

كلمة وذكر بعد ذلك في المتن والحاشية كلاما قد تقدم بيان الحق فيه والله الحمد

للدكتور طه حسين
ثم ذكر ص ٣٢٤ - ٣٢٧ كلاما للدكتور طه حسين ذكره في معرض الرد على الذين يكذبون غالب ما روى من الأحداث في زمن عثمان ويقولون انه « على كل حال لم يرد إلا الخير ، ولم يكن يريد ولا يمكن أن يريد إلا الخير » ويرون في سائر الصحابة أنهم « يخطئون وبصيبون ، ولكنهم يجتهدون دائما ويسرعون إلى الخير دائما فلا يمكن أن يتورطوا في الكبائر ، ولا أن يحدثوا إلا هذه الصغائر التي يغفرها الله للمحسنين من عباده »

أقول : أما أهل العلم من أهل السنة فلا يقولون في عثمان ولا في غيره من آحاد الصحابة إنه معصوم مطلقا أو من الكبائر ، وإنما يقولون في البشرين بالجنة : إنه لا يمكن أن يقع منهم ما يحول بينهم وبين ما بُشروا به ، وإن الصحابي الذي سمع من النبي ﷺ ولم يعرف بنفاق في عهده ولا ارتد بعد موته لا يكذب عليه ﷺ متعمدا ، وقد تقدم بيان ذلك ، ولا يظن به أن يرتكب كبيرة غير متأول وبصر عليها . والعارف النصف لا يستطيع أن يجحد أن هذه الحال كانت هي الغالبة فيهم ، فالواجب الحمل عليها مادام ذلك محتملا ، وعلماء السنة يجحدون الاحتمال قائما في كل ما قل نقلا ثابتا ، نعم قد يبعد في بعض القضايا ولكنهم يرونه مع بعده أقرب من ضده ، وذلك مبسوط في كتبهم

قال ص ٣٢٥ « ونحن لا نقول في تقدس الناس إلى هذا الحد البعيد »

أقول : وعلماء السنة كما رأيت لا يبلغون ذلك الحد ، وإن كانوا يعلمون أن حال الصحابة لا تقاس بحال غيرهم

قال : « ولا نرى في أصحاب النبي ﷺ ما لم يكونوا يرون في أنفسهم »

أقول : المدار على الحجة ، فإذا ثبت عندنا أن أحدهم كان يرى في صاحبه أمراً فليس لنا أن نوافقه إذا لم نعلم له حجة ، فكيف إذا ما قامت الحجة على خلافه ؟ وأوضح من ذلك أنه ليس لنا أن نتهم غير صاحبه بمثل تلك التهمة ما دام لاحجة لنا على ذلك . فأما الاستدلال على الإمكان فعلماء السنة لم ينفوا الإمكان إلا فيما قام عليه دليل شرعي كالتبشير بالجنة ، والدليل الشرعي لا يعارضه مادونه

/ قال « وهم تقاذفوا التهم الخطيرة ، وكان منهم فريق تراموا بالكفر ٢٠٦ والفسوق ، فقد روى أن عمار بن ياسر »

أقول : أما الترامي بالفسوق بمعنى ارتكاب بعض الكبائر فقد كان بعض ذلك وعلم حكمه مما مر ، وأما الترامي بالكفر فلم يثبت ، بل الثابت خلافه . وما ذكر أنه روى عن عمار وابن مسعود لم يثبت ، وعلى فرض أنه ثبت عن بعضهم كلمة يظهر منها ذلك المعنى فهي فلتة لسان عند ثورة غضب لا يجوز أخذها على ظاهرها لشذوذها ونقي جمهور الصحابة لما يزعمه ظاهرها ، فكيف وقد ثبت عن النبي ﷺ تبشير عثمان بالشهادة والجنة ؟

ثم قال ص ٣٢٦ « الذين رووا أخبار هذه الفتن هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازي وسيرة النبي ﷺ والخلفاء ، فما ينبغي أن نصدقهم حين يروون ما يروون ، وأن نكذبهم حين يروون ما لا يعجبنا وما ينبغي كذلك أن نصدق كل ما يروى أو نكذب كل ما يروى ، وإنما الرواة أنفسهم ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والصواب ويجوز عليهم الصدق والكذب ، والقدماء أنفسهم قد عرفوا ذلك وتهيئوا له ووضعوا قواعد فليس علينا بأس من أن

نسلك الطريق التي سلكوها وأن نضيف إلى القواعد التي عرفوها ما عرف المحدثون من القواعد الجديدة »

أقول : الرواة كما وصف ، ولكن لا يحهل عاقل أن أحوالهم مختلفة : فمنهم المغفل المتساهل الذي يبنى على التوهم فيكثر غلطه ، ومنهم الضابط المتقن للتثبت الذي يندر جدا أن يخطئ . ، وليس كل ما يصلح مستندا للتوقف عن خبر الأول أو رده يصلح لمثل ذلك في خبر الثاني . فأما الصدق وتعمد الكذب ولا سيما في الحديث النبوى فالأمر فيها أعظم ، وللكذب دواع وموانع ، والناس متفاوتون جدا في الاتقياد للدواعى أو الموانع ، فأنى أعرف من الأغنياء الوجاه من يساوم بالسلمة الخفيفة فيقول له الدكاني : ثمنها ثلاثة قروش ، فيقول كاذبا : إن صاحب ذاك الدكان يبيعها بقرشين ؛ يكذب هذه الكذبة طمعا في أن يفر الدكاني فيعطيه إياها بقرشين مع علمه أن كذبه قد يتكشف عن قرب ، بل إذا نجح فأخذها بقرشين ، قد يذهب فيخبر بالقصة متمدحا بكذبه . وأعرف من القلّين من لا تسمح له نفسه بمثل هذا الكذب ولو ظن أنه يتحصل به على مقدار كبير . فأما الحديث النبوى فالأمر فيه أشد ، والمتدينون من الكذب فيه أبعد وأبعد

فإن قيل : قد ذكر أهل الحديث أن جماعة صالحين كانوا يكذبون في الحديث ٢٠٧ عمدا في المواظ ونحوها / وذكروا في الميثم بن عدى - وهو ممن يكذبون - أنه كان يقوم عامة الليل يصلى ، فإذا أصبح جلس يكذب

قلت : أما صالح يتعمد الكذب فلا يكون إلا شديد الجهل بالدين ، ومثل هذا نادر لا يسوغ أن يقاس به من عرف بالدين والعلم والصدق . ولو ساغ هذا لساغ أن يتهم كل إنسان بكل تقيصة عرفت لغيره ، ولو عرف بأنه من أبعد الناس عنها

فأما الميثم بن عدى فتلك الحكاية إنما حكاها عباس الدورى قال « حدثنا

بعض أصحابنا قال : قالت جارية الهيثم بن عدي : كان مولاي ... « والجارية لا يعرف حالها ، والخبر عنها لا يدرى من هو وما حاله ، وإنما ذكروا هذه الحكاية على أنها نادرة مستطرفة لأن مثل هذا نادر كما مر ، وإنما استندوا في تكذيب الهيثم إلى دلائل ثابتة . هذا وعلماء السنة لا يستندون في التصديق والتكذيب إلى أن ذاك يروقه وهذا لا يعجبهم ، ولكنهم ينظرون إلى الرواة فمن كان من أهل الصدق والأمانة والثقة لا يكذبونه ، غير أنهم إذا قام الدليل على خطئه خطأوه ، سواء كان ذلك فيما يسوءهم أم فيما يعجبهم . وأما من كان كذابا أو متها أو مغفلا أو مجبولا أو نحو ذلك فإنهم لا يحتجون بروايته . ومن هؤلاء جماعة كثير قد رووا عنهم في كتب التفسير وكثير من كتب الحديث والسير والمناقب والفضائل والتاريخ والأدب ، وليست روايتهم عنهم تصديقا لم وإنما هي على سبيل التقييد والاعتبار ، فإذا جاء دور النقد جروا على ما عرفوه ، فثبت عما رواه هؤلاء برواية غيرهم من أهل الصدق قبلوه ، وما لم يثبت فإن كان مما يقرب وقوعه لم يروا بذكره بأسا وإن لم يكن حجة ، وإن كان مما يستبعد أنسكروه ، فإن اشتد البعد كذبوه . وهذا التفصيل هو الحق المعقول ، ومعلوم أن الكذوب قد يصدق فإذا صدقناه حيث عرفنا صدقه واستأنسنا بخبره حيث يقرب صدقه لم يكن علينا - بل لم يكن لنا - أن نصدقه حيث لم يتبين لنا صدقه ، فكيف إذا تبين لنا كذبه ؟

منزلة

القواعد

النظرية

أما القواعد النظرية قديمها وحديثها فحقها أن تضاف - كما أشار إليه الدكتور - إلى القواعد السنّدية بعد دراسة الناقد لهذه دراسة وافية وإيفائها حقها . فأما الاختصار على القواعد النظرية أو ترجيح غير القطعي الحقيقي منها على رواية الثقات الأثبات ، أو الاستدلال به على صدق الحكايات الواهية فضرره أكثر من نفعه . كثيرا ما يبلغنا حدوث حادثة في عصرنا هذا فترى صحتها لأننا نرى أن الأسباب نستدعيها وتكاد توجب وقوعها ، ثم يتبين أنها لم تقع . وتبلغنا واقعة فترتاب فيها

٢٠٨ ونكاد نجزم بتكذيبها ، ثم يتبين أنها وقعت / فإن قيل : إنما ذلك لخطئنا في اعتقاد أن هذا سبب أو مانع ، أو في تقدير قوته ، أو لجهلنا بأسباب وموانع أخرى أقوى مما عرفناه ، قلت : فإذا كان هذا جهلنا بزماننا ومكاننا وبيئتنا ، فكيف بما مضى عليه بضعة عشر قرناً ؟

ومما يجب التنبيه له أنه قد يثبت من جهة السند نص يستنكره بعض النقاد ، وحق مثل هذا أن لا يبادر إلى رده ، بل يعين النظر في أمرين : الأول معنى النص ، فقد يكون المراد منه معنى غير الذي استنكر . الثاني سبب الاستنكار ، فكثيراً ما يجرى الخلل من قبله

وقد تقتضى القرائن وقوع أمر سكتت عنه الروايات الصحيحة وتورد رواية واهية السند فيها ما يؤدي ذاك الأمر في الجملة فيبادر الناقد إلى تثبيتها ، وفي هذا ما فيه . ألا ترى أنه قد يميّثك شخص ضربه آخر فتسأله : لم ضربك ؟ فيقول : بلا سبب . فترتاب في صدقه ، فإذا جاء خصمه فقال إنما ضربته لأنه سبى سبا شنيعاً ، قال كيت وكيت ، ظننت أنه صادق في الجملة ، أى إنه قد كان سبباً ، ولكنه قد يكون دون ما ذكره الضارب بكثير . فالصواب أن تذكر الرواية وأنها واهية السند ، ثم يقال : ولكن القرائن تقتضى أنه قد كان شيئاً من ذاك القبيل . هذا هو مقتضى التحقيق والأمانة

ثم قال أبو رية ص ٣٢٨ « طلب الحديث بغير فقه »

أقول : قال أبو رية ص ٤٦ « وروى البخارى ومسلم عن النبي ﷺ قال : إن مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً ، منها نقية قبلت الماء فأنبت الكلاً والعشب الكثير . وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا . وأصاب بها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً »

إذا طبق هذا الحديث على أهل الحديث فتقاتهم كلهم داخلون في الفرقتين الأوليين المحمودتين ، راجع فتح الباري ١ : ١٦١ . وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ عند الترمذى وغيره « نَصَرَ الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » . فشمل الدعاء كما ترى من حفظ وبلغ وإن لم يكن فقيهاً .

وذكر عن الثورى « لو كان الحديث خيراً للذهب كما ذهب الخير »

أقول : لم يقصد نفي الخير عن الحديث نفسه ، كيف والقرآن خير كله ولم يذهب . ولا عن طلب الحديث جملة / فإن المتواتر المعلوم قطعاً عن الثورى ٢٠٩ خلاف ذلك . وإنما قصد أن كثيراً من الناس يطلبون الحديث لغیر وجه الله وذلك أنه رأى أن الرغبة في الخير المحض لم تزل تقل ، كانت في الصحابة أكثر منها في التابعين ، وفي كبار التابعين أكثر منها في صغارهم وهم جراً ، وفي جانب ذلك رأى رغبة الناس في طلب الحديث لم تنقص ، فرأى أنها ليست خيراً على الإطلاق ، يعنى أن كثيراً ممن يطلب الحديث يطلبه ليذكر ويشتهر ويقصده الناس ويجمعوا حوله ويعظموه . وأقول : إن العلم الخبير أحكم الحاكمين كما شرع الجهاد في سبيله لإظهار دينه ، ومع ذلك يسر ما يرغب فيه من جهة الدنيا ، فكذلك شرع حفظ السنة وتبليغها ، ومع ذلك يسر ما يرغب في ذلك من جهة الدنيا ، لأنه كما يحصل بالجهاد عن الإسلام وإن قل ثواب بعض المجاهدين فكذلك يحصل بطلب الحديث وحفظه حفظ الدين ونشره وإن قل أجر بعض الطالبين

وذكر أبو رية ص ٣٣٠ كلمات لبعض المحدثين في ذم أهل الحديث يعنون طلابه ، التقطها من كتاب العلم لابن عبد البر ، وقد قال ابن عبد البر هناك ٢ : ١٢٥ « هذا كلام خرج على ضجر ، وفيه لأهل العلم نظر » وإيضاح ذلك أن الرغبة في طلب الحديث كانت في القرون الأولى شديدة ، وكان إذا اشتهر شيخ ثقة معمر مكث

من الحديث قصده الطلاب من آفاق الدنيا ، منهم من يسافر الشهر والشهرين وأكثر ليدرك ذاك الشيخ ، وأكثر هؤلاء الطلاب شبان ، ومنهم من لا سعة له من المال إنما يستطيع أن يكون معه من النفقة قدر محدود يتقوت منه حتى يرجع أو يلقي تاجرا من أهل بلده بأخذ منه الشيء ، وكان منهم من كل نفقته جراب يحمله فيه خبز جاف يتقوت كل يوم منه كسرة يبلها بالماء ويجتزىء بها ، ولم في ذلك قصص عجيبة . فكان يجتمع لدى الشيخ جماعة من هؤلاء كلهم حريص على السماع منه وعلى الاستكثار مما أمكنه في أقل وقت ، إذ لا يمكنه إطالة البقاء هناك لقلة ما بيده من النفقة ، ولأنه يخاف أن يموت الشيخ قبل أن يستكثر من السماع منه ، ولأنه قد يكون شيوخ آخرون في بلدان أخرى يريد أن يدركهم ويأخذ عنهم . فكان هؤلاء الشباب يتكاثرون على الشيخ ويلحون عليه ويبرمون ، فيتعب ويضيق بهم ذرعا ، وهو إنسان له حاجات وأوقات يجب أن يستريح فيها وهم لا يدعونه . ومع ذلك فكثير منهم لا يرضون أن يأخذوا من الشيخ سلاما بسلام بل يريدون اختباره ليتبين لهم أضابط هو أم لا . فيوردون عليه بعض الأسئلة التي ٢١٠ هي مظنة الغلط ويتناقشونه في / بعض الأحاديث ويطالبونه بأن يبرز أصل سماعه . وإذا عثروا للشيخ على خطأ أو سقط أو استنكروا شيئا من حاله خرجوا يتناقلون ذلك بقصد النصيحة ، فكان بعض أولئك الشيوخ إذا ألح عليه الطلبة وضاق بهم ذرعا أطلق تلك الكلمات « أنتم سخنة عين . لو أدركنا وإياكم عمر بن الخطاب لأوجعنا ضربا . ما رأيتم علما أشرف ولا أهلا أسخف من أهل الحديث . صرت اليوم ليس شيء أبغض إلى من أن أرى واحدا منهم . إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون . لأننا أشد خوفا منهم من الفساق » لأنهم يبحثون عن خطيئهم وزللهم ويشيعون ذلك

والغريب أن أولئك الطلاب لم يكونوا يدعون هذه الكلمات تذهب ، بل يكتبونها ويروونها فيما يروون ، فيذكرها من يريد عتاب الطلاب وتأديبهم

كأبن عبد البر ، ويهتبلها أبو رية ليعيب بها الحديث وأهله جملة
فأما قول الثورى « أنا فى هذ الحديث منذ ستين سنة ، وودت أنى خرجت
منه كفافا لا على ولا لى » فهذا كلام المؤمن الشديد الخشية تتضاءل عنده حسناته
الكثيرة العظيمة ويتعظم فى نظره ما يخشى أن يكون عرض له من تقصير أو خالطه
من عجب ، وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نحو هذا فيما كان ليرعد رسول
ﷺ من عمل ، وإنما كان عمله ذلك جهادا فى سبيل الله وإعلاء دينه وتمكين
قواعده وإقامة العدل التام ، وغير ذلك من الأعمال الفاضلة . وقد كان فيها كلها
أبعد الناس عن حظ النفس ، بل كان يبائع فى هضم نفسه وأهل بيته . وكل عارف
بالإيمان وشأنه يعرف لسكمة عمر حقها ، ولكن الرافضة عكسوا الوضع ، وقام
أبو رية فى كفة الثورى وما يشبهها !

وعلى أبو رية على كلمة « لو أدركنا وإياكم عمر بن الخطاب الخ » ما تقدم
تفنيده فى مواضع

خاتمة أبى رية

قال ص ٣٣١ : « خاتمة . . . »

ذكر عبارات لابن خلدون تتلخص فى أمور : الأول ذكر من الدواعى إلى
الكذب التشيع للمذاهب والتزلف إلى ذوى المراتب . فأقول قد عرف المحدثون
هذا وعدة أسباب أخرى أشاروا إليها فى البواعث على الوضع . وإنما الفرق بينهم
وبين بعض من يتعاطى النقد فى عصرنا أن المحدثين علموا أن هذين الداعيين مثلا
لا يدعوان إلى الكذب لأنه كذب ، وإنما يدعوا الأول إلى ذكر ما يؤيد
المذهب ، والثانى إلى ذكر ما يرضى ذا المرتبة ، / وإن كلا من التأييد والإرضاء ٢١١
ليس وقفا على الكذب ، بل يمكن أن يقع بما هو صدق . إذن فالخبر بما يؤيد
مذهبه أو يرضى رئيسه يجوز مع صرف النظر عن الأمور الأخرى أن يكون صادقا
م — ١٩ * الانوار الكاشفة

وأن يكون كاذبا، فالحكم بأحدهما لوجود الداعى غير سائق، بل يجب النظر فى الأمور الأخرى ومنها الموانع، فإذا وجد داع ومانع وانحصر النظر فيهما تعين الأخذ بالأقوى، وكل من الدواعى والموانع تتفاوت قوته فى الأفراد تفاوتاً عظيماً، فلا بد من مراعاة ذلك. ومن تدبر هذا علم أنه الحق لأرب فيه وأنه يرى شواهد فى نفسه وفى من حواليه، وعلم أن ما يسلكه بعض متعاطى النقد من أهل العصر فى اتهام بعض أفاضل المتقدمين بالكذب لوجود بعض الدواعى عندهم فى الجملة تهوؤ مؤسف. أما أئمة الحديث فقد عرفوا الرواة وخبروهم وعرفوا أحوالهم وأخبارهم واعتبروا مروياتهم كما تقدم فى مواضع منها ص ٥٥ و ٦٢. فمن وثقه المثبتون منهم فمحاولة بعض المصريين اتهامه لأنه كان - مثلاً - يتشيع أو يخالف بنى أمية أو نحو ذلك لغو لا يرتضىة المعارف البتة، هذا حكم يقبله علماء السنة لهم وعليهم، ألا ترى أن مسلماً صحيح حديث أبى معاوية عن الأعمش عن عدى بن ثابت عن زر قال « قال على: والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبى ^{صلى الله عليه وسلم} إلى أن لا ينجنى إلا مؤمن ولا يبعضى إلا منافق » ولا أعلم أحداً طعن فيه، مع أن عدى بن ثابت معروف بالتشيع بل وصفه بعضهم بالغلو فيه، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصمهم. والبخارى وإن لم يخرج هذا الحديث فقد احتج بعدى بن ثابت فى عدة أحاديث، ولو كان يتهمة بكذب ما فى الرواية لما احتج به البتة

الأمر الثانى ذكر مر من أسباب الكذب خطأ أن يخطئ الخبر فى معرفة حقيقة ما عين أو سمع، وينقل الخبر بحسب ما اعتقد. أقول: قد عرف المحدثون هذا، ولذلك شرطوا فى الراوى أن يكون ضابطاً مثبتاً عارفاً بمعانى الكلام إذا روى بالمعنى، ويختبرون حاله فى ذلك باعتبار حديثه كما تقدم ص ٥٥ و ٦٢ وغيرهما الأمر الثالث ذكر من أسباب تلقى الراوى الصدوق خبر الكاذب ونقله له، حسن الظن بالخبر، وموافقة الخبر لرغبة الراوى وضعف تمحيصه. أقول:

وهذا قد عرفه أئمة الحديث ، ولذلك لم يمدّوا رواية الثقة لخبر عن رجل تصحيحاً ولا توثيقاً

٢١٢ / الأمر الرابع ذكر أن الحكم بصحة الخبر لا ينبغي أن يكتفى فيه بثقة الراوى ، بل ينبغي أن يتقدم ذلك النظر في طبيعة الخبر وعرضه على أصول المادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الانساني ويقاس الغائب على الشاهد ، فإذا عرف أنه ممكن نظر في حال الرواة ، قال « أما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح »

أقول : وهذا قد عرفه الأئمة ، وقدروا كل شيء من هذا قدره . راجع ص ١٩١ وقال ص ٣٣٤ عن ابن خلدون « فأبو حنيفة رضى الله عنه يقال بلغت روايته إلى سبعة عشر حديثاً »

أقول هذه مجازفة قبيحة وتقريب شائن ، إنما كان ابن خلدون يجد عالماً يسأله ؟ الأحاديث المروية عن أبي حنيفة تعد بالآلاف ، ومع ذلك لم يرو عنه إلا بعض ما عنده ، لأنه لم يتصد لاسماع الحديث . راجع ص ٣٤

قال « ومالك رحمه الله إنما صح عنه ما في كتاب الموطأ »

أقول وهذه مجازفة أخرى ، لم يقصد مالك أن يجمع حديثه كله ولا الصحيح منه في الموطأ ، إنما ذكر في الموطأ ما رأى حاجة جمهور الناس داعية اليه قال : « وغايتها ثلثمائة حديث أو نحوها »

أقول : وهذه مجازفة ثالثة ، انظر كتاب أبي رية ص ٢٧١ حيث ذكر عن الأبهري أنها ستمائة . فأما ما ذكره هناك أن الموطأ كان عشرة آلاف حديث فلم يزل مالك ينقص منه ، فقد فنده ابن حزم في أحكامه ٢ : ١٣٧

وقال أيضاً « إن الصحابة لم يكونوا كلهم أهل فتيا ، ولا كان الدين

يؤخذ عن جميعهم ^(١)

أقول : قال الامام الشافعي « أصحاب النبي ﷺ كلهم ممن له أن يقول في العلم » راجع ما تقدم ص ٤٢

ثم قال أبو رية ص ٣٣٤ - ٣٣٨ « أعظم ما رزى به الاسلام . قال الأستاذ الإمام محمد عبده . . . » فذكر أمورا قد تقدم النظر فيها ، وذكر ص ٣٣٦ قول يحيى القطان « ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث » ففسر الصالحين بالمرائين ، والمعروف عند أهل الحديث أنهم أناس استغرقوا في العبادة والتقشف وغفلوا عن ضبط الحديث ، فصاروا يحدثون على التوهم ، كأبان بن أبي عياش ويزيد بن أبان الرقاشي وصالح المري وغيرهم

وفي آخر ص ٣٣٧ « أما أخبار الآحاد فأنما يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته وصدق بصحة روايتها »

أقول : ومن لم يصدق فمدار الحكم فيه على المانع له من التصديق ، فمن الموانع ما لا يمنع إلا الزائغ ، وراجع ص ٥٦

٢١٣ / وقال ص ٣٣٨ « هل كل من وثقه جمهور المتقدمين يكون ثقة » ؟ وذكر في هذه الصفحة إلى ص ٣٤٤ كلمات لصاحب المنار ، منها كلام في كعب الأخبار ووهب بن منبه ، وقد تقدم النظر في ذلك ص ٦٧ - ٧٠ وغيرها

ومنها في نقد المتون « ومن تعرض له منهم كالإمام أحمد والبخاري لم يوفه حقه كما تراه فيما يورده الحافظ ابن حجر في التعارض بين الروايات الصحيحة له ولغيره »
أقول من أنعم النظر في الرواة والمرويات ومساعي أئمة الحديث في الجمع والتنقيب والبحث والتخليص والتمحيص عرف كيف يثنى عليهم ، وأبقى الله لمن

(١) علق أبو رية على هذا قوله « من أجل ذلك لم يأخذ أبو حنيفة بما جاء من أبي هريرة وأنس بن مالك وسيرة . . . » وقد تقدم إبطال هذا ص ١٢٦

بعدم ما يتم به الابتلاء وتقال به الدرجات العلى ويمتاز به هؤلاء عن هؤلاء . وقد أسلفت
ص ١٦١ و ١٨٨ أن الاستشكال لا يستلزم البطلان ، بدليل استشكال كثير من
الناس كثيرا من آيات القرآن ، وذكرت في ص ١٧٢ أن الخلل في ظن البطلان
أكثر جداً من الخلل في الأحاديث التى يصححها الأئمة المتثبتون

قال « ومنه ما كان يتعذر عليهم العلم بموافقة أو مخالفته للواقع لظاهر حديث
أبي ذر عند الشيخين وغيرها أين تكون الشمس بعد غروبها ، فقد كان المتبادر
منه للمتقدمين أن الشمس تغيب عن الأرض كلها وينقطع نورها عنها مدة الليل
إذ تكون تحت العرش تنتظر الاذن لها بالطلوع ثانية »

أقول : للحديث روايات : إحداها رواية وكيع عن الأعمش عن ابراهيم التيمي
عن أبيه عن أبي ذر سألت النبي ﷺ عن قوله تعالى ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ﴾
قال « مستقرها تحت العرش » أخرجاه في الصحيحين

الثانية في الصحيحين أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم التيمي
عن أبيه عن أبي ذر قال « دخلت المسجد ورسول الله ﷺ جالس ، فلما غابت الشمس
قال : يا أبا ذر هل تدري أين تذهب هذه ؟ قال : قلت الله ورسوله أعلم . قال :
فإنها تذهب فتستأذن في السجود فيؤذن لها ، وكأنها قد قيل لها ارجعى من حيث
جئت ، فتطلع من مغربها . قال : ثم قرأ فى قراءة عبد الله : وذلك مستقر لها »
لا أدري من القارىء ؟ ولعله ابراهيم التيمي . وظاهر اختلاف سياق الروایتين أنهما
حديثان كل منهما مستقل عن الآخر . وليس فى المرفوع من هاتين الروایتين
ذكر أنها حين تغرب تكون تحت العرش أو فى مستقرها

وهناك رواية ثالثة للبخارى عن الفريابي عن الثورى عن الأعمش بنحو رواية
أبي معاوية إلا أنه قال « تذهب حتى تسجد تحت العرش فتستأذن . . . » ونحوه
بزيادة فى رواية لمسلم من وجه آخر عن ابراهيم التيمي وقال « حتى تنتهى إلى

٢١٤ مستقرها تحت العرش فتخر ساجدة . . . » . فقد يقال لعل أصل الثابت / عن أبي ذر الحديثان الأولان ، ولكن ابراهيم التيمي ظن اتفاق معناهما فجمع بينهما في الرواية الثالثة . وقد يقال : بل هو حديث واحد اختصره وكيع على وجه وأبو معاوية على آخر . قاله أعلم

هذا وجرى الشمس هو والله أعلم هذا الذي يحسه الناس ، فإنه على كل حال هو الذي تطلق عليه العرب « جرى الشمس » تدبر ، وبحسب ذلك يفهم الحديث . وقال الله تبارك وتعالى ﴿ ٢٢ : ١٨ ﴾ ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس ﴿ ومهما يكن هذا السجود فإنه يدل على الاقياد التام ، والشمس متقادة لأمر ربها أبداً ، وانحطاطها في رأى العين إلى أسفل أجدر بأن يسمى سجدوا . والأمور يعمل إذا انقاد ، وشأنه الاقياد دائماً ، فشأنه عند توقع أن يؤمر بتركه أن يستأذن

فأما طلوعها آخر الزمان من مغربها فرأيت لبعض المصريين كلاماً ساذكراً لينظر فيه : ذكر أنه يحتمل أن يحدث الله عز وجل ما يعوق هذه الحركة المحسوسة الدائرة بين الشمس والأرض فتبطئ تدريجاً كما يشعر به ما جاء في بعض الأخبار أن الأيام تطول آخر الزمان ، حتى تصل إلى درجة استقرار ، ويكون عروض هذا الاستقرار بعد غروبها عن هذا الوجه من الأرض الذي كان فيه النبي ﷺ ، ثم تنعكس الحركة فتطلع على أهل هذا الوجه من مغربهم . قال : وذلك الموضوع الذي سوف تستقر فيه معين بالنسبة إلى موضعها من الأرض ، فيصح أن يكون هو المستقر . قال وكان الظاهر والله أعلم أن يقال « تحت الأرض » أى بالنظر إلى أهل هذا الوجه ، لكنه عدل إلى « تحت العرش » لأوجه : منها كراهية إثارة ما يستغربه العرب حينئذ من حياة الخلق مما يؤدي إلى شك وتساؤل واشتغال

الأفكار بما ليس من مهمات الدين التي بعث لها الرسل . وقد ذكر بعضهم نحو هذا في قوله تعالى ﴿ ويسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾ . ومنها أنه وإن كان تحت الأرض عند أهل هذا الوجه فهو فوقها عند غيرهم ، أما العرش فذاك للموضع والعالم كله تحته ، راجع الرسالة العرشية لشيخ الاسلام ابن تيمية . ومنها أنه لما ذكر أنه موضع سجودها كانت نسبة السجود إلى كونه تحت العرش أولى

أقول : فلم يلزم مما في الرواية الثالثة من الزيادة غيبوبة الشمس عن الأرض كلها ، ولا استقرارها عن الحركة / كل يوم بذلك الموضع الذي كتب عليها أن ٢١٥ تستقر فيه متى شاء ربها سبحانه

بحث مع صاحب المنار

قال ص ٣٣٩ « . . . بعد العلم القطعي لامندوحة لنا عن أحد أمرين ، إما الطعن في سند الحديث وإن صححوه ، لأن رواية ما يخالف القطعي من علامات الوضع عند المحدثين أنفسهم . وأقرب تصوير للطعن فيما اشتهر رواته بالصدق والضبط أن يكون الصحابي أو التابعي منهم سمعه من مثل كعب الأحبار . ونحن نعلم أن أبا هريرة روى عن كعب الأحبار ، وكان يصدقه ، ونرى الكثير من أحاديثه عنقته لم يصرح بسماعه من النبي ﷺ ، ومن القطعي أنه لم يسمع الكثير منها من لسانه ﷺ لتأخر إسلامه ، فن القريب أن يكون سمع بعضها من كعب الأحبار ، ومرسل الصحابي إنما يكون حجة إذا سمعه من صحابي مثله ، ومثل هذا يقال في ابن عباس وغيره ممن روى عن كعب الأحبار وكان يصدقه . وإما تأويل الحديث بأنه مروى بالمعنى وأن بعض رواته لم يفهم المراد منه فعبّر بما فهمه . . . »

أقول : عليه في هذا مؤاخذات :

الاولى أن الأمرين اللذين ذكر أنه لا مندوحة عنهما وهما الطعن والتأويل

لا يتعينان ، بل بقي ثالث وهو التوقف ، ويتعين حيث لا يتهاى للناقد تأويل مقبول ولا طعن معقول

الثانية أنه قدم الطعن على التأويل ، والواجب ما دام النظر في حديث ثابت في الصحيحين تقديم التأويل

الثالثة قوله : إن مخالفة القطعى من علامات الوضع ، محله إذا تحققت المخالفة ، ولم يكن هناك احتمال للتأويل البتة

الرابعة الطعن المعقول هو الذى يتحرى أضعف نقطة في السند ، فما باله عمد إلى أقوى من فيه وهو الصحابى ، وهو أبو ذر الغفارى ، وقد قال النبى ﷺ « ما أظألت الخضرء ولا أقلت الغبراء من ذى لهجة أصدق من أبى ذر » ثبت من حديث أمير المؤمنين على وعدد من الصحابة

الخامسة أن أبا ذر لم ينتقل عنه إصغاء إلى كعب ، ولا إلى من هو مثل كعب ، بل جاء أن كعبا قال فى مجلس عثمان : ما أدبت زكاته فليس بكئز . فضربه أبو ذر بعصاه وقال : ما أنت وهذا يا ابن اليهودية ؟ أو كما قال . وفى للسند ٥ : ١٦٢ عنه « لقد تركنا رسول الله ﷺ وما يتقلب فى السماء طائر إلا ذكرنا منه علما » وفى البخارى عنه أنه قال فى زمان عثمان « لا والله لا أسألم دنيا ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله عز وجل » أفتراه يستغنى عن اخوانه من جلة الصحابة هذا الاستغناء ثم يأخذ عن كعب أو نحوه ؟

٢٩٦ / السادسة أن من سمع من الصحابة من كعب لم يسمعوا منه إلا بعض ما يخبر به عن صحف أهل الكتاب ، ورواية أبى هريرة عن كعب قليلة وكلها من هذا القليل ، وراجع ص ٦٨ و ٧٣

السابعة لم يذكر دليلا على دعواه أن أبا هريرة وابن عباس كانا يصدقان كعبا ، ولا أعلم أنا دليلا على ذلك ، أما إخبارهما عنه ببعض ما يخبر به عن صحف

أهل الكتاب فغايتة أنهما كانا يميلان إلى عدم كذبه

الثامنة أن الذى عرف للصحابة فى قول أحدهم « قال النبى ﷺ . . » أنه إن لم يكن سماعا له من النبى ﷺ فهو سماع له من صحابى آخر ثابت الصحبة كما تقدم ص ١١٥ ، وجميع ما ثبت عنهم جملة وتفصيلا مما فيه ذكر إرسالهم إنما هو هذا أو الدليل الصريح الذى استدلوا به على أن أبا هريرة قد يرسل إنما هو حديثه فى من أصبح جنبا فلا يصيح ، وقد بين أنه سمعه من صحابين فاضلين وهما أسامة بن زيد والفضل بن عباس ، مع أنه قلما كان يذكر الحديث بل كان الغالب من حاله أن يفتى بذلك فتوى ولا يذكر النبى ﷺ . ولا يعلم أحد من الصحابة قال فى حديث « قال النبى ﷺ . . . » ثم بين أو ذكر مرة أخرى أو تبين بوجه من الوجوه أنه عنده عن تابعى عن صحابى عن النبى ﷺ . بل يعز جدا أخذ الصحابى عن تابعى عن صحابى عن النبى ﷺ ، إنما توجد أمثلة بسيرة جدا لصغار الصحابة يسندونها على وجهها ، راجع ص ١٥٦ - ١٥٧ . وكان الصحابى إذا قال « قال النبى ﷺ . . . » كان محتملا عند السامعين للوجهين كما مر ، فأما ان يكون إنما سمعه من تابعى عن صحابى عن النبى ﷺ فلم يكن عندهم محتملا ، وإذ لم يكن محتملا فارتكاب الصحابى إياه كذب ، وقد برأهم الله تعالى عن الكذب . وأبعد من ذلك أن يكون إنما سمعه من تابعى عن النبى ﷺ ، وأبعد وأبعد أن يكون التابعى مثل كعب

الثامنة زعم - مع الأسف - أن هذا أقرب تصوير للطعن ، وهو كما ترى أبعد تصوير ، بل هو محض الباطل ، ولو احتجت إلى الطعن فى سند الخبر لأريتكم كيف يكون الطعن المقول بشواهد من كلام الأئمة كابن المدينى والبخارى وأبى حاتم وغيرهم ، فإن لم عالا ليست كل منها قاذحة حيث وقعت ، ولكنها تقذح إذا وقعت فى خبر تحقق أنه منكر ، وهذا من أسرار الفن

العاشرة أن هذا الطعن يترتب عليه من المفاسد ما لا يعلمه إلا الله تعالى، وهي المكيدة التي مرت الإشارة إليها ص ٢٠١ وإيضاحها قبل ذلك، وكل من التأويل ولو مستكرها والوقف أسلم من هذا الطعن / ولو غير السيد رشيد رضا قاله لذكرت قصة المرأة التي اشتكى طفلها ولم تعلم ما شكواه غير أنها نظرت إلى يافوخه يضطرب كما هو شأن الأطفال، فأخذت سكينا وبطت يافوخه كما يصنع بالدمل... إلى آخر ما جرى

الحادية عشرة قوله في أبي هريرة « من القطعى لتأخر إسلامه ». قد تقدم رده ص ١٥٦

الثانية عشرة لا يخفى حال ما ذكره أخيرا وسماه تأويلا

وذكر ص ٣٤٠ الحكايات عن كعب ووهب وقال « لم يكن يحيى بن مسين وأبو حاتم وابنه وأمثالهم يعرفون ما يصح من ذلك وما لا يصح، لعدم اطلاعهم على تلك الكتب »

أقول: في هذا أمور. الأول أن الأئمة كانوا يعرفون النبي ﷺ وسنته، فبذلك كانوا يعرفون حال كعب ووهب في ما نسباه إلى النبي ﷺ، فاذا وثقوما فعنى ذلك أنهم عرفوا صدقهما في هذا الباب، وهذا هو الذى يهم المسلمين. فأما ما حكياه عن صحف أهل الكتاب فليس بحجة سواء أصدقا فيها أم كذبا

الثانى تقدم فى فصل الاسرائيليات ص ٦٧ - ٩٥ ما يعلم منه أن غالب ما ينسب إلى كعب لا يثبت عنه، وصر ص ٩١ أن فى كتاب فضائل الشام سبع عشرة حكاية عن كعب لا تثبت عنه ولا واحدة منها. وعسى أن يكون حال وهب كذلك. فمن أراد التحقيق فليتبع ما يثبت عنها صريحا بالأسانيد الصحيحة ثم ليعرضه على كتب أهل الكتاب الموجودة كلها، ويتدبر الأمر الثالث وهو ما تقدم ص ٦٩ - ٧٢ من تتبع اليهود ما كان موجودا فى العالم عند ظهور

الإسلام وبعده إلى مدة من نسخ كتبهم في العالم كله وإتلافها لمخالفتها ما يرضونه من نسخ حديثة أبقوها ، مع ما عرف عنهم من استمرار التحريف عمدا ، وانقراض كثير من كتبهم البتة ، ثم ليحكم

قال « وإننا نرى بعض الأئمة المجتهدين قد تركوا الأخذ بكثير من الأحاديث الصحيحة . . . »

أقول : قد تقدم النظر في هذا ص ٣٥ و ١٧٨

وقال ص ٣٤١ في حكايات كعب وهب « وما كان منها غير خرافة فقد تكون الشبهة فيه أكبر ، كالذي ذكره كعب من صفة النبي ﷺ في التوراة »

أقول : قد مر الخبر ص ٧٠ - ٧١ وأنه ثابت عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن التوراة ، ويروى عن الله بن سلام وعن كعب ، / فأما الشبهة التي أشار إليها فلا يكاد يوجد حق لا يمكن أن يحاول مبطل بناء شبهة عليه ، فمن التزم أن يتخلى عن كل ما يمكن بناء شبهة عليه أو شك أن يتخلى عن الحق كله

وقال « وإنى لا أعتقد صحة سند حديث ولا قول عالم صحابي يخالف ظاهر القرآن ، وإن وثقوا رجاله ، قرب راو يوثق للاغترار بظاهر حاله وهو سيء الباطن »

أقول : قد تقدم ص ١٤ ما نقله أبو رية عن صاحب المنار قال « النبي ﷺ مبين للقرآن بقوله وفعله ، ويدخل في البيان التفصيل والتخصيص والتقييد ، لكن لا يدخل فيه إبطال حكم من أحكامه أو نقض خبر من أخباره » وأوضحت ذلك هناك ، فإن أراد هنا بقوله « يخالف ظاهر القرآن » ما لو صح لكان إبطالا أو نقضا فذاك ، فأما البيان بالتفصيل والتخصيص والتقييد ونحوها فإنه يثبت بخبر الواحد بشرطه ، وأدلة خبر الواحد ومنها جريان العمل به في عهد النبي ﷺ وأصحابه وعمل أهل العلم تشمل هذا ومنها ما هو نص فيه . راجع ص ٢٢ و ٤٥ و ٤٩ .

ومما يزيده وضوحاً أن دلالة العموم ونحوه كثيراً ما تتخلف ، وقد قيل : ما من عام إلا وقد خص . وذهب بعضهم إلى أنه إذا خص شيء من العام سقطت دلالة على الباقي . وتخصيص العمومات ثابت في قضايا لا تحصى ، فاحتمال القضية له أبين وأوضح وأولى من احتمال لا يمكنك أن تثبته في واقعة واحدة ، وهو كذب راو وثقه الأئمة المثبتون ومحموا حديثه محتجين به ولم يطعن فيه أحد منهم طعننا بينا . أما كعب ووهب فليس من هذا لوجهين : الأول أنها ليسا بهذه الدرجة ، راجع ص ٦٩ - ٧٠ . الثاني أنه لم يثبت ما نسب إليه من سوء الظن

ثم قال أبو رية ص ٣٤٢ « جل أحاديث الآحاد لم تكن مستفيضة في القرن الأول »

ونقل عبارة السيد رشيد رضا في مقدمته لمغنى ابن قدامة ، وقد تقدم النظر فيها ص ١٥ ، وعبارة السيد رشيد « جل الأحاديث التي يحتج بها أهل الحديث على أهل الرأي والقياسيين من علماء الرواية » ثم قال صاحب المنار « فلم بذلك أنها ليست من التشريع العام الذي جرى عليه عمل النبي ﷺ وأصحابه ، وليست مما أمر النبي ﷺ أن يبلغ الشاهد فيه الغائب »

أقول : قد تقدم دفع هذا ص ٢٨ - ٣٥ ، وراجع ص ٢٠ - ٢١ و ص ٥٢

٢١٩ / ثم حكى كلمات عن ليس قوله حجة ، ولا ذكر حجة ، فأعرضت عنها ، ومنها ما عزاه إلى كتاب ليس عنده ، فليراجع

ثم ذكر (ص ٣٤٧ - ٣٤٨) آيات من القرآن . وقد تقدم ما يتعلق

بذلك ص ١٣

ثم ذكر (ص ٣٤٨) قول ابن حجر في الفتح في الكلام على حديث إيصاء النبي ﷺ بالقرآن « اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولأن فيه تبيان كل شيء إما بطريق النص أو بطريق الاستنباط ، فإذا تبع الناس

ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم به »

كذا صنع أبو رية ، وآخر عبارة ابن حجر في الفتح (٥ : ٢٦٨) هكذا :
« عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية »

وقال ص ٣٤٩ « وعن أبي الدرداء مرفوعا : ما أحلّ الله في كتابه فهو حلال ، وما حرّم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عافية »

أقول : هذا يرويه اسماعيل بن عياش وهو صدوق عن عاصم بن رجاء بن حيوة وهو صدوق بهم ، عن أبيه رجاء ، عن أبي الدرداء ، ورجاء لم يدرك أبا الدرداء . فالخبر منقطع مع ما في سنده . ولو صح لما كان فيه ما يخالف الحجج القطعية ، فقد حرّم الله في كتابه معصية رسول الله والخالفة عن أمره ، وأمر بأخذ ما آتى والاتباع عما نهى . وراجع ص ١٣

ثم ذكر مرسل ابن أبي مليكة ، وقول عمر « وعندنا كتاب الله حسبنا » وقد تقدم النظر فيهما ص ٣٦ و ٣٩

قال « ولما سُئِلَتْ عائشة عن خلق النبي ﷺ قالت : إن النبي ﷺ كان خلقه القرآن »

أقول خلقه ﷺ يشمل جميع أحواله وأفعاله وأقواله ، فرأت عائشة أنه لا يمكنها تفصيل ما تعلم من ذلك كله لذلك السائل ، وعلمت أنه يقرأ القرآن وفيه تفصيل كثير من الأخلاق التي كانت من خلق النبي ﷺ وإجمال الباقي فاحالته عليه ، وقد عاد السائل فسألها عن هدى النبي ﷺ في أعماله ، فأخبرته . وفي ذلك وسائر أحاديث عائشة نفسها ذكر أشياء كثيرة جدا لا يفهمها الناس من نص القرآن وإنما هي من بيان له بما فيه التفصيل والتخصيص والتقييد ونحو ذلك

ثم قال أبو رية « وقال الأستاذ الامام محمد عبده رضى الله عنه : إن المسلمين

ليس لهم إمام في هذا العصر غير القرآن »

٢٢٠ / أقول : ها أنتم تلقبون الشيخ محمد عبده نفسه بهذا اللقب نفسه (الإمام) وتقتلون به ، وترضون عنه كما يترضى عن الصحابة ، مع أنكم كثيرا ما تذكرون النبي ﷺ فلا تصلون عليه ، وتسيئون القول في الصحابة رضى الله عنهم ، وفي كتاب أبي رية كثير من ذلك - فكأنكم أردتم له أن تسلبوا أئمة الحق هذا اللقب وتخصوه به . أما القرآن فهو الامام حقا ، وهو نفسه يثبت الإمامة للنبي ﷺ . ثم كل راسخ في العلم والدين مبلّغ لأحكام الشرع فإنه إمام ، إلا أنه كالبلّغ لتكبيرات إمام الصلاة ، وإن بان وقوعه في مخالفة للامام اتبعنا الإمام دونه

وقال « لا يمكن لهذه الأمة أن تقوم مادامت هذه الكتب فيها »

أقول : إن أراد جميع الكتب غير القرآن فالواقع أن فيها الحق والباطل ، وكثير من الحق الذى فيها إذا فات لا يعوض . فأما الباطل فكما قيل : إن ذهب غير ، فغير في الرباط . ومن عرف الحق واتبعه فقد استقام ، ولا يضره بعد ذلك أن يعرف أضعاف أضعافه من الباطل

وذكر ص ٣٥٠ أمورا قد تقدم النظر فيها ص ١٧٥ - ١٧٧ وغيرها

ثم قال « ومن عمل بالمتفق عليه كان مسلما ناجيا »

أقول تقدم تنفيذ هذا ، وبيان ما وقع فيه من الغلط ص ١٥

قال ص ٣٥١ « هذه هي سنة الرسول ﷺ ، أما إطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث »

أقول : تقدم تنفيذه ص ١٢

ثم قال : « أحاديث الآحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف هي محل اجتهاد

في أسانيدها ومتونها ، لأن ما صح منها يكون خاصا بصاحبه »

أقول : إن أراد بقوله « صاحبه » من عرف صحته بمعنى أنه ليس له إلزام غيره فسيأتى قريبا ، وإن أراد به الصحابي الذي ورد فيه فأما يصح هذا حيث يثبت دليل على الخصوصية . وراجع ص ٢٨ - ٣٥

قال « ومن صح عنده شيء منها رواية ودلالة عمل به ، ولا تجمل تشريعا عاما تلزمه الأمة إلزاما تقليدا لمن أخذ به »

أقول : على من صح عنده أن يبين ذلك لغيره ويعذر به إن خالفه ولم يتبين له عناده أو زيغه ، وإلا لزمه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى الإمام أن يمنع من يتبين له خطؤه من الاتقاء بذلك الخطأ ، ويمنع الناس من الأخذ بفتواه ، وفي سيرة عمر رضي الله عنه ما يبين هذا

/ ثم ذكر أشياء قد تقدم النظر فيها ، إلى أن قال « وما كل ما لم يصح سنده ٢٢١ يكون مقته غير صحيح »

أقول : وجه ذلك أنه قد ثبت بسند آخر صحيح ، لكن لا يخفى أن هذا الاحتمال لا يفيد المتن شيئا من القوة ، غاية أن يقتضي التريث في الجزم بضعفه مطلقا حتى يبحث فلا يوجد له سند صحيح

وذكر أشياء تقدم النظر فيها ، إلى أن قال ص ٣٥٢ « ولم يظهر البخاري ولا غيره من كتب الحديث إلا بعد انقضاء خير القرون »

أقول : هذا مأخوذ من قدح بعض الملحدین في القرآن بأن المصاحف لم تكن في عهد النبي ﷺ ، وكما يقال لهذا : ليس المدار على المصاحف إنما المدار على ما فيها ، وقد ثبت أنه القرآن الذي أنزله الله على رسوله ﷺ ، فكذلك نقول هنا : الأحاديث التي في صحيح البخاري ثبت أنها كانت معروفة عند خير القرون ، وإنما رواها الثقات منهم وعندهم ، بل ثبتت بالحجة الشرعية عن النبي ﷺ

وقال « لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمة الفقه إن معرفة الدين تتوقف على الاحاطة بجميع ما رواه المحدثون ولا بأكثرها »

أقول : لا ريب أن الأحاديث الضعيفة والواهية والمكذوبة لا تتوقف معرفة الدين على الوقوف عليها . ومن الصحيحة ما يروى من عدة طرق قد تبلغ المثبتين ويسكني لمعرفة الدين معرفة المتن من طريق صحيحة منها

ومنها أحاديث يتفق العدد منها في المعنى أو فيها هو المقصود ، كأحاديث تحريم الربا وأحاديث التشهد ، ويسكني لمعرفة الدين معرفة واحد منها ومنها أحاديث يوجد في كتاب الله عز وجل ما يفيد معناها ، ويسكني لمعرفة الدين معرفة تلك الدلالة من القرآن

وبعد هذا كله فمعرفة الدين ليست أمرا لا يزيد ولا ينقص ، وقد علمنا أن الشريعة لم توجب أن يكون كل مسلم عالما ، وإنما أوجبت على الأمة أن يكون فيها علماء بقدر السكافية يرجع إليهم العامة في كل ما يعرض لهم ، ولم توجب على العالم أن يكون محيطا بالدين ، بل كما أن العاقل يستكمل ما يحتاج إليه بسؤال العلماء فكذلك العالم يستكمل ما يخفى عنه أو يشكل عليه بمراجعة غيره من العلماء .
وراجع ص ٣٢ - ٣٣

قال : « قال البيضاوى في حديث « لا وصية لوارث » : والحديث من الآحاد ، وتلقى الأمة له بالقبول لا يلحقه بالمتواتر »

٢٢٢ / أقول : هذا رأى البيضاوى ، فإذا خالفه غيره فالمدار على الحجة . وهكذا كل ما يحكيه أبو رية عن فلان وفلان . ومن تدبر آيات الموارث علم أنها تفيد معنى هذا الحديث

ثم ذكر قضايا قد تقدم النظر فيها ، إلى أن قال ص ٣٥٣ « رُبَّ راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان ،

وبالعكس ، وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ، ومن عندهما يتلقى مسلم شأن الحديث »

أقول : الغالب اتفاقهما ، والغالب فيما اختلفا فيه أن يستضعف يحيى رجلا فيترك الحديث عنه ، ويرى عبد الرحمن أن الرجل وإن كان فيه ضعف فليس بالشديد ، فيحدث عنه ، ويثني عليه بما يوافق حاله عنده ، وقد قال تلميذهما ابن المديني « إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدُهما ، وكان في يحيى تشدد . » والأئمة الذين جاءوا بعدهما لا يحمدون على قولهما بل يبحثون وينظرون ويجهدون ويحكمون بما بان لهم . والعارف الخبير الممارس لا يتعذر عليه معرفة الراجح فيما اختلف فيه من قبله ، وعلى فرض أننا لم نعرف من حال راو إلا أن يحيى تركه وأن عبد الرحمن كان يحدث عنه ، ففقتضى ذلك أنه صدوق يهم ويخطيء فلا يسقط ولا يحتاج بما ينفرد به

قال « إن ما كان قطعي الدلالة في النصوص فهو الشرع العام الذي يجب على جميع المسلمين اتباعه عملا وقضاء ، وإن ما كان ظني الدلالة موكلول إلى اجتهاد الأفراد في التعبدات والمحرمات ، وإلى أولى الأمر في الأحكام القضائية . إن ما كانت دلالته على التحريم من النصوص ظنية غير قطعية لا يجعل تشريعا عاما تطالب به كل الأمة ، وإنما يعمل فيه كل أحد باجتهاده ، فمن فهم منه الدلالة على تحريم شيء امتنع منه ، ومن لم يفهم منه ذلك جرى فيه على أصل الإباحة »

أقول : قد تقدم النظر في نظرية « دين عام ودين خاص » ص ٩ و ١٤ - ١٥ و ٢٨ - ٣٤ و ١٠٠ و قريبا ص ٢٢٠ - ٢٢١ وكذلك حال الاجتهاد والمجتهد

هذا والأدلة القطعية تبين أن الواجب على كل مسلم طاعة الله ورسوله
م — ٢٠ * الانوار السكاشفة

٢٢٣ ما استطاع ، فيما ثبت بدليل قطعى المتن والدلالة أو ظنيهما أو قطعى أحدهما ظنى الآخر ، وإن على / العامى العمل بما يعلمه من الشريعة قطعاً أو ظناً ، والرجوع فيما يجمله إلى العلماء الموثوق بعلمهم ودينهم ، فإذا أفتاه أحدهم بأمر لزمه العمل به سواء أكان قطعياً أو ظنياً ، فإن اختلف علماؤنا فقد قال الله تبارك وتعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ فعلى العامى أن يتحرى أقرب الأمرين إلى طاعة الله وطاعة رسوله ، وإذا علم الله تعالى حرصه على طاعته سبحانه فلا بد أن يهيئ له من أمره رشداً

وعلى كل مسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويتأكد ذلك على الرجل في أهله ، وعلى كل راع في رعيته . وعلى كل من عرف حكماً بدليل قطعى أو ظنى أن يرشد من يراه من المسلمين يخالفه جهلاً به ، ويتكر على من يراه يعرض عنه على وجه منكر . وليس له الإنكار على من يعرض عنه على وجه معروف . والوجه المعروف هو ما يسمى « اختلاف الاجتهاد » أو « اختلاف وجهة النظر » مع اتحاد القصد في طاعة الله ورسوله

أما القضاء فالفرض فيه أن يكون بما أنزل الله يقيناً أو ظناً ، وذلك يشمل الأدلة الشرعية كلها ، فإذا كان القاضى مجتهداً فذاك ، وإلا أخذ بما يتبين له رجحانه من أقوال أهل العلم

ثم ذكر قضايا تقدم النظر فيها ص ١٧٥ و ٢٠٢ و ٢١٨

ثم ذكر عن السيد محمد رشيد رضا « . . . ونحن نجزم بأننا نسينا وضعنا من حديث نبينا ﷺ حظاً عظيماً لعدم كتابة علماء الصحابة كل ما سمعوه ؛ ولكن ليس منه ما هو بيان للقرآن أو من أمور الدين ، فإن أمور الدين معروفة في القرآن ومبينة بالسنة العملية ، وما دون من الأحاديث فهو مزيد هداية وبيان »

أقول : قد تكفل الله عز وجل بحفظ دينه ، فمحال أن يذهب منه ما يقتضى نقضه . والمؤسف حقاً أن يجمع بعضنا بين التحسر على ما لم يحفظ ، والتجنى على

ما حفظ ، ومحاولة حطه عن درجته . راجع ص ١٤ - ٥٠

ثم قال أبو رية « قال الإمام أبو حنيفة : ردّى على كل رجل يحدث عن النبي ﷺ بخلاف القرآن ليس ردا على نبي الله ﷺ ولا تكذيبا له ، ولكنه رد على من يحدث عنه بالباطل ، والتهمة دخلت عليه ، ليس على نبي الله ﷺ ، وكل شيء تكلم به النبي ﷺ فعلى الرأس والعين ، قد آمنّا به وشهدنا أنه كما قال ، ونشهد أنه لم يأمر بشيء يخالف أمر الله ، ولم / يبتدع ولم يقول غير ما قاله ٢٢٤ الله ولو كان من المتكلفين »

أقول : هذه العبارة من كتاب العالم والمتعلم ، وفي نسبته إلى أبي حنيفة ما فيها ، والكلام هناك في مسائل اعتقادية ومخالفه يراها مناقضة . فأما تبين السنة للقرآن بما فيه التفصيل والتخصيص والتقييد ونحوها (كما مر ص ١٤ و ٢١٨) فتأبى عند الحنفية وغيرهم ، سوى خلاف يسير يتضمنه تفصيل مذكور في أصولهم يتوقف فهمه على تدبر عباراتهم ومعرفة اصطلاحاتهم . وبعض مخالفهم يقول إنهم أنفسهم قد خالفوا ما افردوا به هناك في كثير من فروعهم ووافقوا الجمهور . بل زاد الحنفية على الشافعية فقالوا إن السنة المتواترة تنسخ القرآن ، وإن الحديث المشهور أيضا ينسخ القرآن . وكثير من الأحاديث التي يطن فيها أبو رية هي على اصطلاح الحنفية مشهورة

ثم ختم أبو رية كتابه بنحو ما ابتدأه من إطرائه وتقديمه إلى المثقفين ، والبذاءة على علماء الدين ، ثم الدعاء والثناء . وأنا لا أثني على كتابي ، ولا أبريء نفسي ، بل أكل الأمر إلى الله تبارك وتعالى ، فهو حسي ونعم الوكيل . والحمد لله رب العالمين . وصلى الله وسلم على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه

انتهى بعون الله تعالى جمع هذا الكتاب في أواخر شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٧٨
والحمد لله رب العالمين

فهرس

(تنبيه) : أرقام الصفحات في الجدول الآمين من هذا الفهرس هي أرقام صفحات الأصل الذي بخط المؤلف وقد أشير إليها في المطبوع ، والحوالات في الكتاب عليها . وأرقام الصفحات في الجدول الأيسر للصفحات المطبوعة

| صفحات الأصل المطبوع | صفحات المطبوع |
|---------------------|--|
| ٣ | تقديم الكتاب بقلم المؤلف |
| ٤ ١ | أبورية وإطراء كتابه |
| ٥ ٢ | علماء الأمة عندهم النظام وثمامة ونحوهما من ردوس البدعة |
| ٥ ٢ | الحديث ودلالة العقل |
| ٦ ٢ | رد أئمة الحديث المنكر والمستحيل ، واحتياطهم في الأحوال كلها |
| ٧ ٣ | الأحاديث التي تثقل على المتكلمين ونحوهم . وانظر ص ٥ أصل (١٠ مطبوع) |
| ٧ ٣ | الحديث والبلاغة والعربية . وانظر ص ١٨١ أصل (٢٤٩ مطبوع) |
| ٨ ٤ | ذوق أبي رية |
| ٩ ٤ | قول ابن أبي حاتم ، من علامات الصحيح الخ ، |
| ٩ ٤ | الصحيحان وما انتقد عليهما وانظر ص ١٨٧ - ١٨٨ أصل (٢٥٧ - ٢٥٩ مطبوع) |
| ١٠ ٥ | جهل شيوخ الدين بمصر في زعم أبي رية |
| ١١ ٥ | معرفة أبي رية بالحديث (٩) ومنزله عنده ، وفائدة كتابه . وانظر ص ٧ - ٨ أصل (١٢ - ١٥ مطبوع) |
| ١٣ ٧ | معارضته للنصوص الصحيحة بما هو ضعيف أو ساقط أو موضوع |
| ١٣ ٧ | الرواة الذين لم يعنوا بالفقه . وص ٢٠٨ أصل (٢٨٦ مطبوع) |
| ١٤ ٨ | تملق أبي رية لطائفة معينة |
| ١٥ ٨ | اعتذاره إلى المثقفين ومغزاه |
| ١٥ ٨ | النفاق العلمي وأخذه بحظ منه |
| ١٥ ٩ | نظرية قسمة الدين إلى عام وخاص . وص ١٤ - ١٥ و ٢٨ و ٣١ و ٣٣ و ١٠٠ أصل |
| ١٦ ٩ | منزلة السنة من الدين . وص ١٢ أصل (٢٠ مطبوع) |

| الكتاب | الصفحة |
|---|--------|
| ١٧ تمدح أبي رية بخدمة السنة ، وحقيقة ذلك | ١٠ |
| ١٨ المحامون الاستسلاميون وضررهم | ١٠ |
| ١٩ تقديم أبي رية كتابه للمتقين والمستشرقين | ١١ |
| ٢٠ السنة تعريفها ومنزلتها من الدين ووجوب تبليغها . ٣٦ و ٤٥ و ٥٣ أصل | ١٢ |
| ٢١ بيانها للقرآن | ١٣ |
| ٢٣ مالك والعمل | ١٤ |
| ٢٣ قول صاحب المنار ، النبي مبين للقرآن الخ ، | ١٤ |
| ٢٨-٢٤ قضية خطيرة ، قوله : من عمل المتفق عليه الخ ونسبتها إلى الغزالي ، وبرامة الغزالي منها | ١٧-١٥ |
| ٢٧ كلام النبي ﷺ في الامور الدنيوية | ١٧ |
| ٢٨ العصمة ، وتقصير أبي رية | ١٧ |
| ٢٨ ظن النبي ﷺ أن النخل لا يحتاج إلى تأييد | ١٨ |
| ٢٩ من اصطلاح مسلم في صحيحه . و ص ١٦٧ أصل (٢٣٠ مطبوع) | ١٨ |
| ٢٩ زعم أن النبي ﷺ كثيرا ما يصدق بعض ما هو كذب . و ص ٩٥ أصل (١٣٤ مطبوع) | ١٨ |
| ٣١ كتابة الحديث في العهد النبوي | ٢٠ |
| ٣٢ التيسير في الشريعة . و ص ٢١ و ٣٢ و ٥٢ أصل | ٢٠ |
| ٣٤ وجوب العمل باخبار الثقات . و ص ٤٥ و ٤٩ أصل | ٢٢ |
| ٣٤ هل نهى النبي ﷺ عن كتابة الحديث ؟ | ٢٢ |
| ٣٧ ما روى عن الصديق من جمعه خمسمائة حديث | ٢٤ |
| ٣٨ ما روى أن عمر أراد كتابة الأحاديث | ٢٥ |
| ٣٨-٤٣ ما روى عن غيرهما من الصحابة في الكتابة | ٢٨-٢٥ |
| ٣٨ مخالفة أبي رية للامانة العلوية . و ص ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٦ و ٥١ و ٧٤ و ٨٩ و ٩٣ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١١٣ و ١١٦ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٥ و ١٣٩ و ١٤٠ | ٢٤ |

| ٥٠ | ٥١ |
|--|-------|
| و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٨ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨٦ و ١٩٩ و ٢١٩ أصل (١) | |
| ٢٨ | ٤٢ |
| ٣٠-٢٩ | ٤٦-٤٤ |
| ٣٠ | ٤٥ |
| ٣٠ | ٤٥ |
| ٣٠-٣٠ | ٤٥-٤٥ |
| ٣٠ | ٤٥ |
| ٣٠ | ٤٥ |
| ٣٣-٣٢ | ٤٥-٤٨ |
| ٣٣ | ٤٩ |
| ٣٤-٣٣ | ٥١-٤٩ |
| ٣٤ | ٥٠ |
| ٣٤ | ٥١ |
| ٣٤ | ٥١ |
| ٣٥ | ٥٢ |
| ٣٦ | ٥٣ |
| ٣٧-٣٦ | ٥٤-٥٣ |
| ٣٩-٣٧ | ٥٨-٥٤ |
| ٣٩ | ٥٨-٥٧ |
| ٤٤-٤٠ | ٦٤-٥٨ |
| ٤٢ | ٦٢ |

(١) ومواضع غيرها ، ولم يتيسر لي مراجعة مصادره في كثير من المواضع ، ولو تتبعته لوجد فيها كثير من هذا القبيل . المؤلف

| الترتيب | الموضوع | الترتيب |
|---------|---|---------|
| ٤٤ | ٦٤ تشديد الصحابة في تلقي الاخبار ، وبيان وجه ذلك | ٤٤ |
| ٤٤ | ٦٥ الصديق | ٤٤ |
| ٤٥-٤٤ | ٦٦-٦٥ زعم أبي رية أن من شرط الاسناد الصحيح أن يكون عن رجلين - وبيان الحقيقة | ٤٥-٤٤ |
| ٤٦-٤٥ | ٦٦-٦٨ ما روى من تشديد عمر | ٤٦-٤٥ |
| ٤٧ | ٦٨ ما روى من استخلاف علي لمن يحدته | ٤٧ |
| ٤٧ | ٦٩ الكذب على النبي ﷺ | ٤٧ |
| ٥١-٤٧ | ٦٩-٧٥ تهويل أبي رية في شأن كلمة متعمدا ، وبيان الحقيقة | ٥١-٤٧ |
| ٤٩ | ٧١ لإثبات وجوب التبليغ | ٤٩ |
| ٥١ | ٧٤ تحقيق ما هو الكذب | ٥١ |
| ٥٢ | ٧٥ الرواية بالمعنى | ٥٢ |
| ٥٢ | ٧٦ نزول القرآن بسبعة أحرف | ٥٢ |
| ٥٣ | ٧٧ مكانة حفظ الصدور | ٥٣ |
| ٥٥-٥٤ | ٧٨-٨٠ قوة حفظ السلف | ٥٥-٥٤ |
| ٥٥ | ٧٩ الحديث ورواته ونقد الأئمة لهم . وص ٦٢ أصل (٩٠ مطبوع) | ٥٥ |
| ٥٦ | ٨١ حكم منكر العمل بالأحاديث أو بعضها . وص ٢١٢ | ٥٦ |
| ٥٦ | ٨٢ حكم الرواية بالمعنى . وص ١٨٤ أصل | ٥٦ |
| ٥٧ | ٨٣ شواهد أبي رية على طرر الرواية بالمعنى ، والنظر فيها | ٥٧ |
| ٥٧ | ٨٣ الشهادات وقود بعض الصحابة د السلام على النبي ، | ٥٧ |
| ٥٨ | ٨٤ أحاديث الإسلام والإيمان | ٥٨ |
| ٥٩ | ٨٥ حديث د زوجتكها ، وحديث د لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة ، | ٥٩ |
| ٦٠ | ٨٧ الرواية بالمعنى - والعربية | ٦٠ |
| ٦٠ | ٨٧ التساهل فيما يروى في الفضائل | ٦٠ |
| ٦١ | ٨٨ الوضع | ٦١ |
| ٦١ | ٨٩ تهويل المستشرقين ومقلديهم وردّه | ٦١ |
| ٦١ | ٨٩ الصحابة وعدالتهم في الرواية . وص ٦٤ و ٨٨ و ١٩٣ - ١٩٨ أصل | ٦١ |
| ٦٢ | ٨٩ احتياط الأئمة المنتهين في التوثيق . وص ٦٤ أصل (٩٢ مطبوع) | ٦٢ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٦٢ | ٩٠ تشديد في اختبار الرواة |
| ٦٤ | ٩٢ معاوية رضي الله عنه والشام |
| ٦٤ | ٩٣ إن لم يصح حديث في فضله فذلك من أعظم فضائله |
| ٦٥ | ٩٣ براءة لأئمة الحديث |
| ٦٥ | ٩٤ فضل الشام . وص ٩٢ أصل (١٣٠ مطبوع) |
| ٦٥ | ٩٤ من الباطل أن تعد دلالة حديث على فضل الشام أو على نبأ مستقبل دليلا على وضعه |
| ٦٥ | ٩٤ الأبدال |
| ٦٦ | ٩٥ احتجاج أبي رية بأخبار موضوعة مكذوبة . و ٦٦ و ٩١ و ١٠٨ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٨٠ أصل وغيرها (١) |
| ٦٦ | ٩٥ أبو رية وتخليطه الشنيع في فهم عبارات المؤلفين ونقلها . وص ٦٨ و ٧٠ و ١٠٣ و ١٠٧ و ١١٢ و ١١٣ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٥٩ و ١٧٢ (أصل) |
| ٦٦ | ٩٥ بماذا يعرف الحديث الموضوع |
| ٦٧ | ٩٦ الاسرائيليات |
| ٦٧ | ٩٧ عبد الله بن سلام رضي الله عنه |
| ٦٧ | ٩٧ وهب بن منبه . وص ٧٠ أصل (١٠٠ مطبوع) |
| ٦٧ | ٩٧ كعب الاحبار . و ٦٨ - ٨٥ أصل (٩٩ - ١٢١ مطبوع) |
| ٦٨ | ٩٧ ابن جريج |
| ٦٨ | ٩٨ رمى الصحابة رضي الله عنهم باعتقاد ما يخبر به أهل الكتاب صحيحا لا ريب فيه . وتفنيذ ذلك ، وقول الصحابة في كعب . و ٨٩ و ٩٣ أصل |
| ٦٨ | ٩٨ إرسال كعب ووهب عن النبي ﷺ وقلته ، وأنه ليس بحجة على كل حال |
| ٦٩ | ٩٩ ليس كعب من رجال الصحيحين ولا أحدهما وإنما جرى ذكره فيهما عرضا |
| ٦٩ | ٩٩ أكثر الحكايات المنسوبة إلى كعب لا تصح عنه . وص ٩٠ أصل (١٢٨ مطبوع) |
| ٦٩ | ٩٩ تحريف كتب أهل الكتاب وانقراض بعضها . و ٧١ أصل (١٠٢ مطبوع) |

(١) هذا مع تسكيزه لإحاديث صحيحة في مواضع كثيرة . انظر ص ٦١ و ٨١ و ٨٥ و ٨٧ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦ (أصل) وغيرها

| الكتاب | الصفحة |
|--|--------|
| ١٠٠ صفة النبي ﷺ وأصحابه في التوراة | ٧٠-٦٩ |
| ١٠٢ ائتلاف اليهود جميع نسخ كتبهم التي كتبت قبل الاسلام وفي صدره في العالم كله بعد أن استحدثوا نسخا تخالفها | ٧١ |
| ١٠٣ محاربة المستشرقين من يهود ونصارى السنة المحمدية وبعض أسباب ذلك | ٧٢ |
| ١٠٤ مكيدة مهولة يكاد بها الاسلام والسنة ، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى وزلق فيها بعض المشهورين ، وأخذ أبو رية يحطب لها بالباطل والزور والخيانة . وص ٧٤ و ٧٥ و ٨٢ و ٨٩ و ٩٤ و ٩٩ و ١٠٩ و ١١٠ و ١٥٧ و ١٧١ و ٢٠١ و ٢١٦ أصل | ٧٣ |
| ١٠٧ محاولة أبي رية ترويح تلك المكيدة برى الفاروق رضى الله عنه بالسذاجة والتغفيل البالغ | ٧٥ |
| ١٠٧ قصة الصخرة . و ٩٠ أصل | ٧٥ |
| ١٠٩ مقتل عمر واتهام بعض العصريين كعبا ، والنظر في ذلك | ٧٦ |
| ١١٤ استسقاء عمر بالعباس | ٨٠ |
| ١١٧ ما روى عن ابن عباس د في كل أرض آدم الخ ، ومعنى ماعسى أن يصح منه | ٨٢ |
| ١١٩ حديث المعراج واستهزاء أبي رية به | ٨٤ |
| ١٢١ جواز رواية الاسرائيليات | ٨٦ |
| ١٢٤ افتراء أبي رية على أصحاب رسول الله ﷺ بنسبه الكذب لإيهام ، فلعنة الله على الكاذب | ٨٨ |
| ١٢٥ رواية بعض الصحابة عن أحبار اليهود | ٨٩ |
| ١٢٧-١٢٨ الكلام في كعب | ٩٠-٨٩ |
| ١٢٨ الإسرائيليات في فضل بيت المقدس | ٩٠ |
| ١٢٨ كثرة ما روى في فضائل الشام عن كعب وكلها لا تصح عنه | ٩١ |
| ١٢٩ فضل المسجد الأقصى | ٩١ |
| ١٣٠ قول أبي رية د اليد اليهودية في تفضيل الشام ، والنظر في ذلك | ٩٢ |
| ١٣٠ الكذب على معاوية رضى الله عنه | ٩٢ |
| ١٣٢ إخبار الانسان عما يعلم السامعون أنه لم يدركه لا يعطى الجزم | ٩٤ |
| ١٣٣ قول أبي رية د الكيد السياسي الخ ، والنظر في ذلك | ٩٤ |

| الترتيب | الموضوع | الترتيب |
|---------|---|---------|
| ٩٤ | ١٣٣ الكيد اليهودي المحقق كيد جلدسيهر | |
| ٩٥ | ١٣٣ المسيحيات | |
| ٩٥ | ١٣٣ تميم الداري رضى الله عنه | |
| ٩٥ | ١٣٤ خبر الجساسة وتفسيره | |
| ٩٥ | ١٣٥ حديث د كل ابن آدم يطعن الشيطان في جنبه الخ ، | |
| ٩٦ | ١٣٥ استهزاء أبي رية | |
| ٩٦ | ١٣٦ حديث شق الصدر واستهزاء أبي رية به ومقارنته بصلب عيسى | |
| ٩٨ | ١٣٨ بعض أهل السلام يحاول الطعن في حديث الطعن بما يقضى منه العجب | |
| ٩٩ | ١٣٩ كلمة للشيخ محمد عبده والنظر فيها | |
| ٩٩ | ١٣٩ الدليل الظني لا يوجب الايمان القاطع لكنه يوجب التصديق بحسب الظن . | |
| | وص ١٨٢ و ١٨٥ أصل | |
| ٩٩ | ١٣٩ تفسير قوله تعالى (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) وص ١٧٦ | |
| ٩٩ | ١٤٠ احالة أبي رية - من يطلب الزيادة - على كتب جلدسيهر اليهودي المستشرق | |
| | واضرابه ١١٤ | |
| ١٠٠ | ١٤٠ أبو هريرة صاحب النبي ﷺ | |
| ١٠٠ | ١٤٠ كثرة حديثه ، وسماعه من النبي ﷺ وبعض أصحابه | |
| ١٠٠ | ١٤١ حرصه على تلقى الحديث وحفظه . وص ١٠٥ أصل (١٤٦ مطبوع) | |
| ١٠٠ | ١٤١ سبب قلة حديث بعض الصحابة | |
| ١٠١ | ١٤٢ نسب أبي هريرة ونشأته وأصله | |
| ١٠٢ | ١٤٣ هجرته وعناؤه فيها ، وإعتاقه غلامه حين اجتمع بالنبي ﷺ ، وشيء من فضله | |
| | ومزاحه | |
| ١٠٣ | ١٤٤ اسلامه ومولده | |
| ١٠٣ | ١٤٥ أهل الصفة وفضلهم ، والمهمات التي كانوا قائمين بها | |
| ١٠٤ | ١٤٦ قول أبي رية د سبب صحبته الخ ، ويان بعض أفاعيل أبي رية | |
| ١٠٦ | ١٤٨ شهادة طلحة بن عبيد الله لأبي هريرة بكثرة السماع من النبي ﷺ | |
| ١٠٦ | ١٤٨ رواية أبي أيوب الأنصاري عن أبي هريرة وقوله د سمع ما لم نسمع ، | |
| ١٠٦ | ١٤٨ شهادة ابن عمر لأبي هريرة ، وص ١١٨ - ١١٩ أصل (١٦٥ - ١٦٦ مطبوع) | |

| الترتيب | المجلد |
|---------|---|
| ١٠٦ | ١٤٨ محاوره أبي هريرة مع عائشة |
| ١٠٦ | ١٤٩ فضل جعفر بن أبي طالب |
| ١٠٨ | ١٥٠ قول أبي رية د مزاحه وهذره الخ ، وبيان الحق في ذلك |
| ١٠٩ | ١٥٢ قوله د كثرة أحاديثه ، |
| ١٠٩ | ١٥٣ احتجاج أبي رية بحكايات ابن أبي الحديد عن الإسكافي ، وبيان حالهما |
| ١٠٩ | ١٥٣ حكاية عن عمر رضى الله عنه لأبي رية فيها أفاعيل |
| ١١٠ | ١٥٣ تفصيل المكيدة الموهولة التي تقدمت الإشارة إليها صفحة ٧٣ أصل |
| ١١١ | ١٥٥ تقييد زعمه أن عمر منع أبا هريرة من التحديث |
| ١١٢ | ١٥٦ نسبته إلى أبي هريرة مالم يرو عنه أصلا وما هو مكذوب عليه |
| ١١٤ | ١٥٩ قول أبي رية د تدليسه ، |
| ١١٤ | ١٦٠ حقيقة التدليس وانتفاؤها عن الصحابة |
| ١١٥ | ١٦١ إن أرسل الصحابي لم يرسل إلا عن صحابي آخر يثق به وثوقه بنفسه |
| ١١٥ | ١٦١ التدليس يقع من بعض التابعين فمن بعدهم ، وتحقيق حكمه |
| ١١٧ | ١٦٣ نسبة التدليس إلى أبي هريرة والنظر فيها |
| ١١٨ | ١٦٤ قوله د أول رواية اتهم في الاسلام ، |
| ١١٩ | ١٦٦ البرهان على كذب ما زعمه بعض المتبدعة من اتهام عمر وعثمان وهلى لأبي هريرة . وص ١٢٢ و ١٢٨ أصل |
| ١٢٠ | ١٦٧ مراجعة أبي هريرة لعائشة ودلائلها على كمال صدقه |
| ١٢٠ | ١٦٧ حديث من أصبح جنبا فلا يصم ، والشواهد على صحته ، غير أنه منسوخ عند الجمهور |
| ١٢٢ | ١٧٠ قول أبي هريرة د حدثني خليلي ، |
| ١٢٣ | ١٧٠ حديث النهى عن غمس اليدين في الإناء عقب النوم حتى تغسلا |
| ١٢٣ | ١٧١ رد ما قيل أن عائشة قالت د كيف نصنع بالمهراس ، وبيان قائل ذلك والجواب عنه |
| ١٢٣ | ١٧١ ما روى عن الزبير قوله د صدق ، كذب ، وتفسير ذلك |
| ١٢٤ | ١٧٢ حديث إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار ، والنظر فيه |
| ١٢٥ | ١٧٣ قوله د من غسل ميتا فليغتسل ، والنظر فيه |

| ٢٠١ | ٢٠٢ |
|--|---------|
| ١٧٤ حديث الاضطجاع بعد ركعتي الفجر | ١٢٥ |
| ١٧٥ ما يحكى عن أبي هريرة وأصحابه | ١٢٦ |
| ١٧٦ كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما يسمع ، وتفسيره | ١٢٧ |
| ١٧٧ ما روى عن إبراهيم النخعي ، والنظر فيه | ١٢٧ |
| ١٧٩ مسألة المصراة | ١٢٩ |
| ١٧٩ احتجاج أبي رية بجلد سهر | ١٢٩ |
| ١٨٠ أخذ أبي هريرة عن كعب الأحبار | ١٢٩ |
| ١٨٠ حديث الشمس والقمر مكوران في النار ، وشهادة القرآن له | ١٣٠ |
| ١٨٣ ثقة أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف والحسن البصري بأبي هريرة | ١٣١ |
| ١٨٣ حديث الديك وبيان عدم صحته عن أبي هريرة | ١٣٢ |
| ١٨٤ حديث الثيل وسبحان وجيحان والفرات ، وص ١٦٩ | ١٣٢ |
| ١٨٤ حديث يأجوج ومأجوج وبيان عدم صحته عن أبي هريرة | ١٣٣-١٣٢ |
| ١٨٦ حديث إن الله خلق آدم على صورته | ١٣٤ |
| ١٨٧ طول آدم . زعم أبي رية أن مالكا أنكر هذا الحديث وحديثين آخرين | ١٣٤ |
| ١٨٧ حديث كشف الساق | ١٣٥ |
| ١٨٨ حديث دخل الله التربة يوم السبت الخ ، وما له وعليه | ١٣٥ |
| ١٨٩ النظر فيما قيل إن هذا الحديث مخالف للقرآن | ١٣٦ |
| ١٩٢ طيش أبي رية وتحديه ، وإرجاعه غاسرا غاسئا | ١٣٨ |
| ١٩٣ حديث « من عادى لي وليا ، | ١٣٩ |
| ١٩٥ حديث إن في الجنة شجرة الخ . وص ١٦١ أصل | ١٤٠ |
| ١٩٦ قوله « ضعف ذاكرته ، | ١٤١ |
| ١٩٨ محاولته اثبات نسيان أبي هريرة | ١٤٣ |
| ١٩٩ حديث لا عدوى ، وحديث : لا يورد ممرض على مصح | ١٤٣ |
| ٢٠١ قصة ذي الديدن | ١٤٥ |
| ٢٠٢ حديث : لأن يمتلئ جوف أحدكم شعرا الخ | ١٤٥ |
| ٢٠٢ عدم نسيان أبي هريرة مجزوم به فيما أخبر النبي ﷺ أنه لن ينساه | ١٤٦ |
| ٢٠٣ أبو هريرة من أئمة القراءات | ١٤٦ |

| الكتاب | الصفحة |
|---|--------|
| ٢٠٣ قوله : حفظت عن النبي ﷺ وعائنين | ١٤ |
| ٢٠٤ إسلامه وهجرته وجهاده وفتواه وتولية عمر إياه القضاء والامارة | ١٤ |
| ٢٠٥ فضائله ، حاله مع بني أمية | ١١١ |
| ٢٠٩ افتراء أبي رية عليه بنسبة الوضع إليه ، فلجنة الله على الكاذب | ١٥٠ |
| ٢١٣ قال : سيرته في ولايته ، | ١٥٣ |
| ٢١٤ حياة عمر للصحابة رضى الله عنهم | ١٥٤ |
| ٢١٥ مقاسمته لأبي هريرة ماله ثم طلبه ليستعمله وامتناع أبي هريرة | ١٥٥ |
| ٢١٩ موسى وملك الموت | ١٥٨ |
| ٢٢٠ ما بين منكبي الكافر | ١٥٩ |
| ٢٢١ إذا وقع الذباب . حديث : أتاني ملك الخ | ١٦٠ |
| ٢٢٢ العجوة من الجنة ، وص ١٦٦ (أصل) . حديث : خمروا الآنية | ١٦٠ |
| ٢٢٣ فذلك ما زعم أبو رية أنه انتفذه من أحاديث أبي هريرة ، وبيان أنه لا تبعة على أبي هريرة في شيء منها وإنما التبعة على أبي رية وأضرابه | ١٦١ |
| ٢٢٣ الاستشكال لا يعني البطلان وص ١٨٨ أصل | ١٦١ |
| ٢٢٣ من حكمة وجود ما يستشكل في النصوص الشرعية | ١٦١ |
| ٢٢٤ أبو هريرة والبحرين | ١٦٢ |
| ٢٢٦ خاتمة في فضائله | ١٦٣ |
| ٢٢٨ أحاديث مشكلة : حديث اللوح المحفوظ . حديث سجود الشمس . | ١٦٥ |
| وص ١٩١ و ٢١٣ أصل | |
| ٢٢٩ حديث لإدبار الشيطان عند النداء للصلاة | ١٦٥ |
| ٢٢٩ حديث أبي سفيان أنه سأل النبي ﷺ ثلاثا | ١٦٥ |
| ٢٣٠ د أن النبي ﷺ سمع شعر أمية بن أبي الصلت في شأن الشمس فقال : صدق | ١٦٥ |
| ٢٣٠ أن رجلا سأل النبي ﷺ : متى تقوم الساعة ؟ | ١٦٧ |
| ٢٣١ ما روى في المهدي . حديث : لا يزال أمر الناس ماضيا ماويلهم اثنا عشر | ١٦٧ |
| ٢٣٢ الأحاديث في شأن الدجال | ١٦٨ |

| الخطوط | الرقم |
|--------|--|
| ١٦٩ | ٢٣٣ عمر الدنيا |
| ١٦٩ | ٢٣٤ النيل والفرات |
| ١٧١ | ٢٣٦ من سنن الله عز وجل أن يخرق العادة إذا اقتضت حكمه |
| ١٧٢ | ٢٣٧ الخلل في ظن البطلان أكثر جددا من الخلل في الأحاديث التي يصح |
| | المتثبتون . تدوين القرآن |
| ١٧٢ | ٢٣٧ قول أبي رية ، روى البخارى عن زيد بن ثابت ... ، ثم ساق كلاما |
| | هو ليس هو في البخارى |
| ١٧٣ | ٢٣٩ الفرق بين القرآن والسنة في أمر الكتابة |
| ١٧٤ | ٢٤٠ تدوين الحديث |
| ١٧٥ | ٢٤١ قوله ، لو دون الحديث الخ ، وجوابه . قوله ، الخبر وأقسامه ، |
| ١٧٥ | ٢٤١ أبورية بين أمرين : إما الجنون بانكار إفادة التواتر اليقين ، وإما الكلا |
| | بتكذيب القرآن في نفيه صلب عيسى عليه السلام |
| ١٧٥ | ٢٤٢ قوله ، لا يلزم من الإجماع الخ ، وكلمات أخرى |
| ١٧٥ | ٢٤٢ في القرآن دلالات قطعية |
| ١٧٦ | ٢٤٣ تأمل وانظر ماذا بقى لأبي رية من الدين ؟ |
| ١٧٦ | ٢٤٣ تفسير قوله تعالى (إن الظن لا يغنى من الحق شيئا) ونحو |
| ١٧٨ | ٢٤٥ اختلاف المجتهدين وحجية السنة وحال المقلدين |
| ١٧٨ | ٢٤٦ عبارة لأبي يوسف فيها أخبار واهية |
| ١٧٩ | ٢٤٧ قوله ، رأى مالك وأصحابه أن السنة لا تثبت إلا من وجهين ، الخ |
| ١٨٠ | ٢٤٨ المناظرة المزعومة بين الأوزاعي وأبي حنيفة |
| ١٨١ | ٢٤٩ حديث بثر ذروان والنظر فيه |
| ١٨٤ | ٢٥٣ قول صاحب المنار ، بعض أحاديث الآحاد تكون حجة الخ ، والنظر |
| ١٨٥ | ٢٥٥ قاعدة طرود الاحتمال في المرفوع من وقائع الأحوال الخ وبيان عللها |
| ١٨٥ | ٢٥٥ أليس في الحديث متواتر ؟ |
| ١٨٥ | ٢٥٥ حديث الحوض ، وكأنه استهزأ به ، ومن استهزأ به فليس من أهله |
| ١٨٥ | ٢٥٥ تعدد طرق الحديث |
| ١٨٦ | ٢٥٦ مالك والموطأ . وص ٢١٢ أصل |

١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

تنبیه

یوجد فی أثناء هذا الكتاب إحالات علی ما تقدم منه أو تأخر بقید الصفحات . والمعتبر فی ذلك صفحات الأصل الذی بخط المؤلف . وهی التی أشیر الیها فی هامش هذا المطبوع